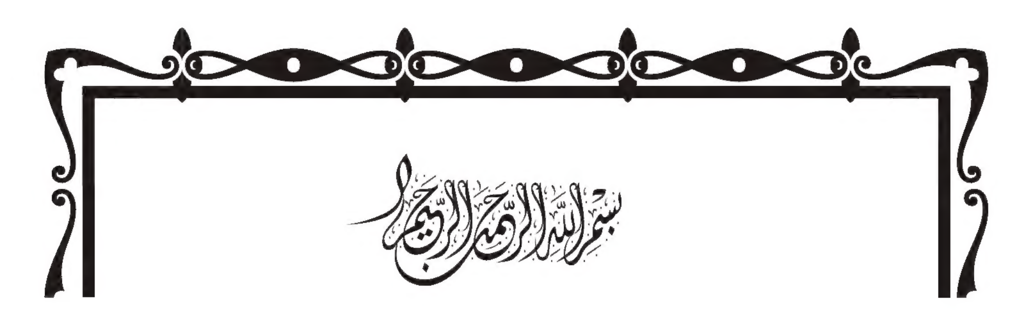


مقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾[النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ۝٧٠ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[الأحزاب: ٧٠ـ ٧١].

ألا وإن أحسن الحديث كلام الله تبارك وتعالى، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشرّ الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

أما بعد:

يقول النبي ﷺ: «خيرُكم من تَعَلّم القرآنَ، وعَلَّمَه»، [1] ومن تعليم القرآن ما ألّفه العلماءُ في القراءات وأحكامها، وقد كان لعلماء المغرب والأندلس الحظ الأوفر من ذلك، نحو مكي بن أبي طالب، وأبي عمرو الداني، والشاطبي، والخراز... ومنهم الإمام ابن بري صاحب المنظومة الشهيرة في قراءة نافع «الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع»، والتي ذاع صيتها وحظيت بالقبول في كافة الأوساط العلمية المغربية والأندلسية، فكثر شُرّاحها والمعتنون بها درسا وحفظا...

ومن ذلك ما خطّته يدا الشيخ الإمام المفسّر عبد الرحمن الثعالبي (٨٧٥)هـ ـ رحمه الله ـ من تقييدات على تلك المنظومة، والتي سماها: «الْـمُختار من الجوامع في مُحاذاة الدّرر اللوامع في أصْل مَقْرإ الإمام نافع».

وإسْهامًا منّي في السير على خُطى أسلافنا في خدمة القرآن وعلومه، [2] وخدمة لتراثنا المغاربي عموما، والجزائري خصوصا، وإبرازا لبعض إسهامات علماء الجزائر في خدمة القرآن وعلومه = ارتأيت تقديم خدمة يسيرة لهذا الكتاب الماتع؛ بإعادة تحقيقه وطبعه مرة أخرى، حيث إن طبعته الوحيدة كانت سنة ١٣٢٤هـ الموافق لـ: ١٩٠٠م بالمطبعة الثعالبية بالجزائر، وهي طبعة قديمة، ومفقودة اليوم تماما في السوق.

---

(١) رواه البخاري في «كتاب فضائل القرآن/ باب: خيركم من تعلم القرآن وعلمه» رقم (٥٠٢٧، ٥٠٢٨) عن عثمان بن عفان رضي الله عنه.

(٢) تشرّفت بتدريس مادة القراءات وأحكام الترتيل ـ على روايتيْ ورش وقالون ـ بكلية أصول الدين، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، مدة ثمان سنوات، فالحمد لله على نِعمه.

ونظرا لنفاسة هذا الشرح وقيمته العلمية، كان من بعض الواجب العلمي إعادة تحقيقه، وضبطه، وطبعه طبعة أنيقة محققة تليق بقيمته، وكذا نشره لطلبة العلم كيْ ينهلوا من معينه، ويُفيدوا من فوائده.

وقصدا لذلك، فقد اجتهدت في البحث عن نسخ الكتاب المخطوطة، فتحصلت على عدد منها، من ذلك؛

نسخة مصورة عن مخطوطة الكتاب المحفوظة بالمكتبة الوطنية بالجزائر تحت رقم (٤٠٥).

ومصورة من نسخة (تيشيت/ موريتانيا)،

ومصورة من نسخة مكتبة جامعة الإمام بالرياض،

إضافة للنسخة المطبوعة بالمطبعة الثعالبية،

مع كتب أخرى تُفيد في العمل، وبخاصة التي نقل عنها المؤلف، وسيأتي الحديث عنها بالتفصيل في المبحث الثالث من قسم الدراسة.

*** أهمية الكتاب:**

تظهر أهمية هذا الشرح ـ رُغم وَجازَتِه ـ في الكمّ الهائل من النقول العلمية التي ضمَّنَها الشارحُ شرحه، وكذا في موارده في الكتاب وهي بالعشرات، منها الموجود المطبوع، ومنها المخطوط، ومنها المفقود.

وقد بدأتْ عنايتي بالكتاب قديما ـ منذ حوالي خمس عشرة سنة ـ، ثم انقطعت عنه فترة... ولما رأيتُ طبعة الكتاب (طبعة عالم المعرفة/ سنة ٢٠١١)، عزمتُ على إكمال عملي، لأني لم أجد في تلك الطبعة بُغيتي، وما كنتُ أصبو إليه

من أهداف علمية وفنية عند تحقيق الكتاب.

*** خطة العمل:**

وقد ارتأيتُ تقسيم خطة عملي في هذا الجهد العلمي المتواضع كالآتي:

أولا: قسم الدراسة، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول = نظم الدّرر اللوامع، وصاحبُه ابن برّي.

المبحث الثاني = الشيخ عبد الرحمن الثعالبي، وشرحه.

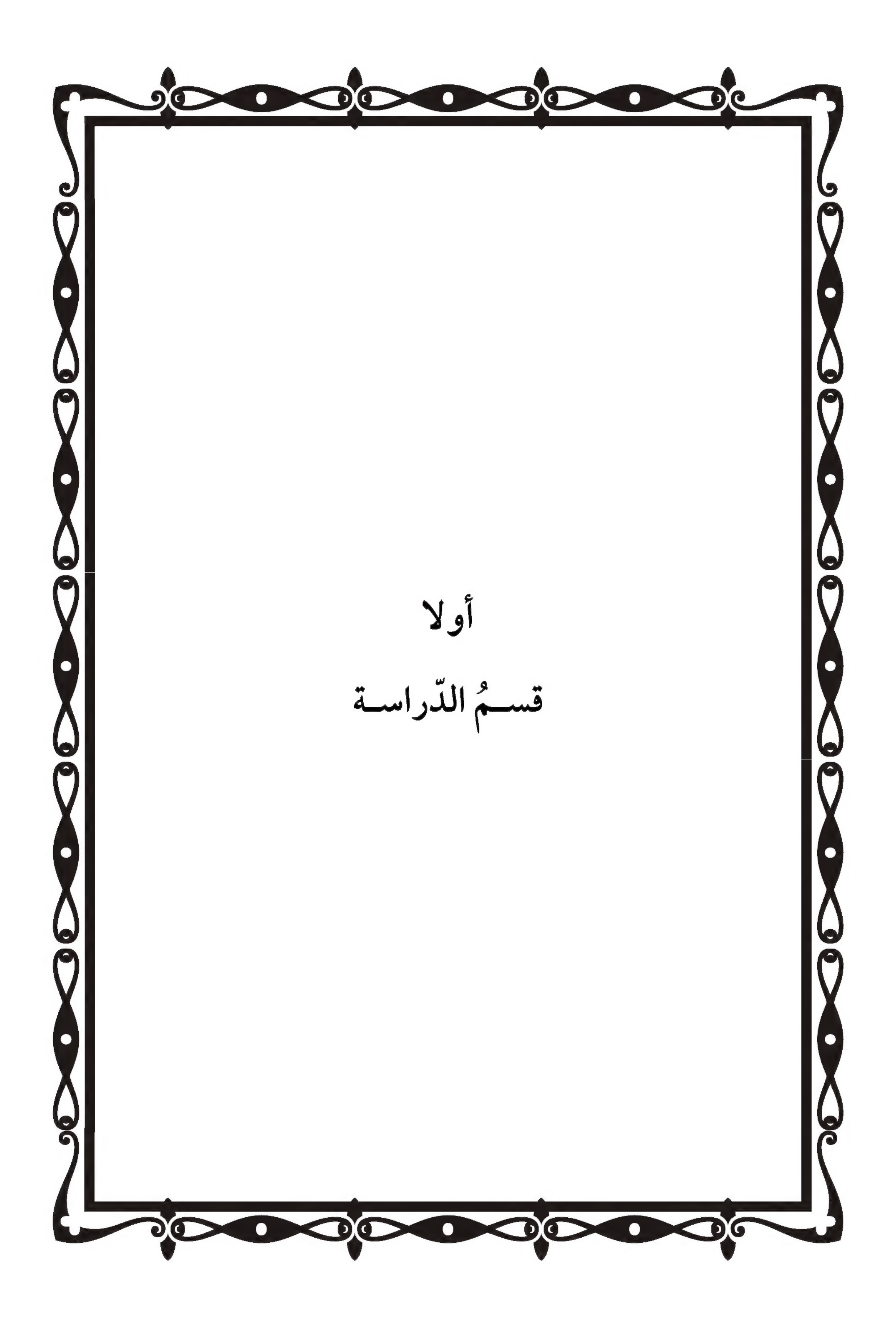
المبحث الثالث = عملي في الكتاب.

المبحث الرابع = موارد الشارح.

المبحث الخامس = ترجمة لأصحاب روايات وطرق نافع المعتمدة في الشرح.

ثانيا: النص المحقق.

❐ ❐ ❐



أولا

قسمُ الدّراسة



أولا
قسمُ الدّراسة

المبحث الأول
نظم الدرر اللوامع، وصاحبه ابن برّي

أوّلا ـ ابنُ بَرِّي، صاحبُ المنظومة:

هو: [1] أبو الحسن علي بن محمد بن الحسين، التّازي الرِّباطي المغربي، المعروف بابن بَرِّي، (٦٦٠ـ ٧٣١هـ).

مُقرئ ناظم، استوطن مدينة تَازَة، وبها أنهى دراسته، وتازة مدينة مغربية عريقة تقع قرب مدينة فاس، وبها كانت وفاته سنة (٧٣١هـ). عاصر ابنُ برّي قيام الدولة المَرينية[2] ونهضتها وقُوّتها، واستفاد من النشاط العلمي الذي

(١) ينظر ترجمته في: «معجم المؤلفين» عمر رضا كحالة، ٢/ ٢٢٠، ٢٢١ رقم (٥١٨) ـ «الأعلام» للزركلي، ٥/ ٥ ـ «القراء والقراءات بالمغرب» سعيد أعراب، ص٢٢، ٢٣ ـ «قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش»، د.عبد الهادي حميتو ٣/ ١٠٩ ـ ١٣١.

(٢) الدولة المرينية حكمت المغرب الأقصى ما بين سنتي (٦٦٨ ـ ٨٦٩هـ)، وعاصمتها مدينة فاس.

تولَّد من هجرة علماء الأندلس إلى المغرب، والاتصال بما تبقى من الحواضر العلمية في الأندلس. فقد حلّ بالمدينة طائفةٌ من العلماء والقُرّاء أسهموا في إنعاش الحياة العلمية، ومن هؤلاء الشيوخ الذين اعتمدهم في القراءات؛

أبو الربيع سليمان بن محمد بن علي بن حمدون الشَّريشي (ت ٧٠٩هـ)، (١) وهو شيخه الأوّل والمقدم في علم القراءات. (٢) ومن شيوخه أيضا: أبو الحسن علي بن سليمان الأنصاري القرطبي (٧٣٠هـ)، (٣) مُقرئ فاس وشيخ الجماعة فيها.

ومنهم أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الغرناطي (٧٠٨هـ)، (٤) علاّمة

---

(١) هو = الحاج أبو الربيع سليمان بن محمد بن علي بن حمدون الشريشي، توفي بمدينة تازة سنة (٧٠٩هـ). ينظر: النجوم الطوالع للمارغني ص ٢٠.

(٢) حيث خصّه بالذكر في منظومته، فقال:

حسبَ ما قرأتُ بالجميع   على ابن حَمْدونٍ أبي الرّبيع

الْمُقرِئ المحقّق الفَصيحِ   ذي السّند المقدَّمِ الصّحيحِ

(٣) هو = علي بن سليمان بن أحمد بن سليمان، أبو الحسن، الأنصاري القرطبي، (٧٣٠هـ)، مُقرئ فاس، روى «الشاطبية» و«التيسير» عن الحسين بن عبد العزيز بن أبي الأحوص، وقرأ عليه أبو البركات محمد بن محمد بن إبراهيم البلفيقي قاضي الجماعة بغرناطة، ومحمد بن محمد بن عمر اللخمي شيخ فاس... وألف كتابا في كيفية جمع القراءات. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٤٨١.

(٤) هو = أحمد بن إبراهيم بن الزبير، أبو جعفر الثقفي العاصمي الغرناطي، الإمام الأستاذ الحافظ، أحد نحاة الأندلس ومحدِّثيها. سمع «التيسير» من محمد بن عبد الرحمن بن جوبر عن ابن أبي جمرة عن أبيه عن الداني بالإجازة، وقد قرأ عليه خلقٌ لا يُحصَوْن، منهم: الوزير أبو القاسم محمد بن محمد بن سهل الأسدي الغرناطي، =

علاّمة غرناطة وشيخ مقرئيها... وغيرهم[1].

لم يذكر المترجمون تفاصيل كثيرة عن نشأة ابن برّي ومسيرته العلمية، سوى أنه اجتهد كثيرا في البحث والمطالعة، وكان من طلبة تازة وعُدولها، ثم انتقل إلى فاس لإتمام تكوينه العلمي، فكان عالما مشاركا، له إلْمامٌ واسع بالعلوم الإسلامية، فإلى جنب تبحّره في علوم القرآن، كان عالما نحويا، وأديبا لغويا، وفقيها فَرَضيا، له إلمامٌ بالحديث، وتبصر بصناعة التوثيق.

إلا أن تبريزه الخاص كان في علم القراءات القرآنية التي أبان فيها عن حِذْقٍ كبير، وضبط وإتقان، وعلى الأخص فيما يتعلق بمَقْرإ الإمام نافع المدني، الذي نظمَ فيه أرجوزَته الشهيرة: (الدُّرر اللّوامع في أصل مقرإ الإمام نافع).

قال عنه تلميذه الخرّاز: «الفقيه الأفضل، الكاتب الأبرع الأكمل، اللُّغوي النحوي العَروضي الفَرَضِي»، [2] ووصفه الْـمَجاصِيّ محمد بن شعيب بـ: «الفقيه المقرئ، الأصولي المحقق، صاحب الكلام البديع، والنحوي الضابط، صاحب الخط الرفيع»[3].

جلس ابنُ برّي على كرسي الإقراء بجامع القَرَويين، وهو أكبر جامع في

= والأستاذ أبو حيّان النحوي، والقاضي أبو البركات محمد بن محمد بن إبراهيم البُلفيقي. توفي سنة (٧٠٨هـ).

ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٣٥.

(١) ينظر: مقدمة تحقيق «شرح الدرر اللوامع للمنتوري القيسي» الصديقي فوزي ص١٥، ١٦.

(٢) «القصد النافع لبغية الناشئ والبارع على الدرر اللوامع» ص٣٣.

(٣) ينظر: «شرحه على الدرر اللوامع» ورقة١، (٣/ ٢١٢) ـ و«قراءة نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش» د.حميتو، ٣/ ١٢٦.

مدينة فاس، عاصمة الدولة آنذاك. كما تولى كتابة الدِّيوان السُّلطاني، واخْتيرَ لتعليم الأمراء وتأديبهم، وكان سلاطين الدولة المرينية يهتمون بعلوم القرآن، ويشجّعون العلماء والمقرئين، ويَعْقِدون المجامع العلمية، ويُدَوِّنون وقائعها ومَنْ حضرها، وما دار فيها من مساجلات في السجلات الرسمية للدولة. وقد ازدهرت في عهدهم القراءات القرآنية، وأسّسوا لها المدارس الخاصة بها[1].

* **تلاميذه:**

تتلمذ على ابن برّي كثيرون، منهم:

ـ أبو الحجاج يوسف بن علي السّدوسي ثم الغرناطي، حيث كان يحضر مجالس إقراء ابن بري بجامع القرويين بفاس سنة723 هـ، وهناك أخذ عنه منظومة «الدرر اللوامع»، ثم أقرأها هو في المدرسة اليوسفية بغرناطة سنة ٧٤٤هـ.

ـ أبو مهدي عيسى بن عبدالله الترجالي، ويُعدّ من تلاميذه البارزين، وَلِيَ قضاءَ تازة، وكان من شيوخها المرموقين، وهو الذي وَعَزَ إلى السّلطان بنقل ابن بري إلى فاس وجعله كاتبا في ديوانه، وأستاذا لوليّ عهده[2].

ـ أبو عبدالله محمد بن شعيب المجّاصي، تلقى المنظومة عن مؤلفها قراءة ورواية، وتفهما لمعانيها تفقها عليه، وسأله عنها حرفا حرفا. [3] وغيرهم...

---

(١) ينظر: «قراءة نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش» د.حميتو، ٣/ ١٢٢، ١٢٥ ـ ومقدمة محقق «شرح الدرر اللوامع للمنتوري القيسي» الصديقي فوزي ص١٠، ١١.

(٢) ينظر: مقدمة تحقيق «شرح الدرر اللوامع للمنتوري القيسي» الصديقي فوزي ص١٧، ٢١ ـ و«القُرّاء والقراءات بالمغرب» ص ٢٧.

(٣) ينظر: مقدمة تحقيق «شرح الدرر اللوامع للمنتوري القيسي» الصديقي فوزي ص١٧.

* **سنده:**

القراءة سُنّة متبعة، وقد حرص القُرّاء على السّند فيها، لأن مبنى هذا العلم على الرواية الصحيحة، وسند الإمام ابن برّي يتصل بالإمام أبي عمرو الداني من طريق(١):

شيخه أبي الربيع بن حمدون(٢) **عن** أبي بكر بن فحلون السكسكي(٣) **عن** أبي مصعب اللَّخْمي(٤) **عن** أبي منصور مُظَفَّر اللخمي(٥) **عن** السرقسطي(٦) **عن** الحسن بن سعيد(٧) **عن** أبي داود سليمان بن نجاح(٨) **عن** أبي عمرو الداني.

---

(١) ينظر: القراء والقراءات بالمغرب ص٢٥ ـ و«تاريخ القراءات في المشرق والمغرب» لـ. محمد المختار ولد ابّاه ص٤٥٨، ٤٥٩. (وقد بحثت عن تراجم رجال هذا الإسناد، ولم أجد إلا بعضهم فقط).

(٢) سبق الكلام عليه، **وهو** = أبو الربيع سليمان بن محمد بن علي بن حمدون الشَّريشي (ت٧٠٩هـ).

(٣) **هو** = محمد بن أحمد بن خلف بن عبيد بن فحلون، أبو بكر السكسكي، سكن شريش، روى عن ابن بشكوال وغيره، توفي سنة (٥٩١هـ). ينظر: تكملة الصّلة لابن الأبار ٢/ ٧١.

(٤) **هو** = أبو الحسن شريح بن محمد بن هشام اللخمي.

(٥) **هو** = أبو منصور مُظَفَّر بن سوار اللخمي.

(٦) **هو** = أحمد بن علي أبو العباس السرقسطي.

(٧) **هو** = محمد بن الحسن بن سعيد أبو عبدالله.

(٨) **هو** = سليمان بن نجاح بن أبي القاسم، أبو داود، الإمام الأموي الأندلسي، شيخ الإقراء وعمدة أهل الأداء، أخذ القراءات عن أبي عمرو الداني، ولازمَه وهو من جلّة أصحابه. كان من فُضلاء المقرئين وخيارهم، ثقة، عالما بالقراءات وطرقها. له تواليف عديدة في معاني القرآن وغيره. توفي سنة (٤٩٦هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار ٢/ ٨٦٢ ـ وغاية النهاية ١/ ٢٨٧.

وسند الداني إلى الإمام نافع المقرئ مذكور في أكثر كتبه،[1] يصل به إلى: أبي هريرة، وعبدالله بن عباس، وعبدالله بن عياش بن أبي ربيعة، **عن** أبيّ بن كعب رضي الله عنه **عن** رسول الله صلى الله عليه وسلم[2].

ثانيا ـ منظومة الدرر اللوامع[3]:

منظومة «الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع» = أرجوزة في القراءات لقيت من الذيوع في شمال إفريقية خاصة مثل ما لقي كتاب الآجرومية في النحو، قال سعيد اعراب: «هذه الأرجوزة التي طارت شُهرتها في الآفاق، وغَطّت على كل ما أُلِّف في هذا الباب»[4].

وموضوعها قراءة نافع برَاوِيَيْه وَرْشٍ وقَالُون؛ فقد «ضمّنها قراءةَ نافع من روايتيْ قالون وورش، وبيّن الخلاف بينهما في الأصول والفَرْش، وأورد فيها ما أمكنه من الفرش، وأورد فيها ما أمكنه من الحجج والتوجيهات، مع الاختصار وقلّة التعقيد في العبارات، ولذلك اعتنى كثير من الناس بحفظها، واشتغلوا بقراءاتها وفهم ألفاظها، وقد شرحها جماعةٌ من العلماء الفحول...»[5].

---

(١) ينظر مثلا كتابه: التيسير في القراءات السبع ص ٢١ ـ ٢٥.

(٢) «القراء والقراءات بالمغرب» ص ٢٥ ـ ومقدمة تحقيق «شرح الدرر اللوامع للمنتوري القيسي» الصديقي فوزي ص٢٤، ٢٥.

(٣) لأخينا الأستاذ الدكتور: أبو بكر كافي، مقال علمي جيد تحدّث فيه عن المنظومة وصاحبها بعنوان: «الإمام ابن برّي، ونظمه الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع ـ دراسة تحليلية ـ». منشور بـ«مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية»، قسنطينة. العدد ١٧، سنة ١٤٢٥/ ٢٠٠٤.

(٤) «القُرّاء والقراءات بالمغرب» ص ٢٣.

(٥) «القُرّاء والقراءات بالمغرب» ص ٢٥.

يقول مؤلّفها مُبيِّنا موضوعَها:

.... ولنصـرف القـول لـمـا قصـدنا

مـن نظــم مقـرأ الإمـام الخاشـع أبـي رُؤيـم الـمدنـي نافـع

سـميته بالــدُّرر اللّــوامع فـي أصـل مَقْـرأ الإمـام نافـع

....

عـلى الـذي روى أبـو سعيـد عثمـانُ ورشٌ عالـم التجويـد

والعـالم الصَّـدْرُ المعلِّـم العَلَـمْ عيسى بنُ مِينا وهو قـالون الأصَـمّْ

وقد تبعَ الناظمُ ابن برّي ـ رحمه الله ـ الشاطبيَّ في منظومته «حرز الأماني» ـ والتي نظم فيها كتابَ «التيسير» للدّاني ـ، حيث اكتفى فيها لورشٍ بطريق الأزرق، ولقالون بطريق أبي نشيط، خلافا لابن الجزري الذي زاد في منظومته «الطَّيِّبَة» طريقَ الأصبهاني لورش، والْحُلواني لقالون.

ـ وتتألف هذه المنظومة من ثلاثة وأربعين ومائتي (٢٤٣) بيتٍ؛ اشتملت على مقدمة بيّن فيها موضوع نظمه ومنهجه فيه، وستة عشر باباً تضمّنت أهم الأصول والقواعد الكلية، وهذه الأبواب هي:

باب الاستعاذة، باب البسملة، باب ميم الجمع، باب هاء الكناية، باب الممدود والمقصور، باب أحكام الهمز المزدوج، باب أحكام الهمز المفرد، باب أحكام نقل الحركة، باب الإظهار والإدغام، باب الفتح والإمالة، باب الراءات، باب اللاّمات، باب كيفيات الوقف، باب ياءات الإضافة، باب الياءات الزوائد، باب فَرْش الحروف.

ثم ذيّل المصنّفُ منظومتَه بأبيات في مخارج الحروف وصِفاتها، مَشْياً على

عادة من تمرّسوا بفنّ القراءة وألّفوا فيه قبله. وذلك لأهميّتها وحاجة قارئ القرآن إليها، وقد بلغ عدد أبياتها ثلاثين (٣٠) بيتا، فيكون مجموع عدد أبيات المنظومة بذيلها ثلاثةً وسبعين ومائتي بيت (٢٧٣).

وفي بعض نسخ المنظومة زيادة ثلاثة أبيات في الأخير، ونصها:

تـمَّ كتابُ الـدرر اللوامـعْ ... في أصـل مقـرإ الإمـام نافـعْ

نَظَمَـهُ مُبتغيـاً للأجـر ... علـيٌّ الـمعروفُ بابـن بَـرّي

سـنةَ سـبعٍ بعـد تِسـعين مَضَـتْ ... مـن بعـد سِتمـائة قَـدِ انقضَـتْ[1]

منهج الناظم: لقد وضع المصنف ـ رحمه الله ـ منهجا خاصا به في هذا النظم، أبان عنه في مطلعه، فبعد حمد الله، والصلاة على نبيّه ﷺ، ذّكر بفضل القرآن الكريم وحَمَلَتِه، ذاكرا بعضَ ما ورد في ذلك عن النبي ﷺ، ثم بيّن أن غرضه من هذا النظم هو ذكر الأصول والقواعد المطردة، ثم الأحكام المنفردة وهي الفرشيات.

وقَصْدُه من هذا النظم أن يكون تبصرة وتعليما للمبتدئين في هذا الفن، وتذكرة للمقرئين المنتهين، وجعله على بحر الرَّجَزِ لِيَسْهُل حفظه وتذكّره، لأن النظم أسهل في اللفظ من النثر غالبا، ثم بيّن أنه يورد قراءة الإمام نافع من رواية الإمامين ورش وقالون، سالكا في ذلك كلّه طريقة الإمام أبي عمرو الداني دون غيره من الأئمة كمكي بن أبي طالب صاحب «التبصرة»، أو أبي عبدالله محمد بن شريح صاحب «الكافي»، وعلّل اختياره لطريق الداني بتبحّره في الحفظ والاتقان

(١) ينظر: «النجوم الطوالع» لإبراهيم المارغيني ص٢٢٦، ٢٢٧ ـ ومقدمة تحقيق «شرح الدرر اللوامع للمنتوري» الصديقي فوزي ص٢٦ ـ و«متن الدرر اللوامع» لـ: توفيق العبقري المراكشي.

والتقدم في هذا الشأن، فقال:

سـلكتُ في ذاك طريـق الـداني إذْ كـان ذا حِفْـظٍ وذا إتقـان[1]

والطرق[2] في قراءة نافع كثيرة جدا أوصلها بعضـهم إلى (٢٥٠) طريقـا، والقراء بالمغرب والأنـدلس عمومـا يرجعـون في هـذه الطـرق إلى ثلاثـة علـماء مشاهير لكل واحد طريق، وهي:

طريـق أبي محمـد مكـي بـن أبي طالـب الـقيسي القـيرواني (٤٣٧هـ)، [3] ويطلقون عليه اسم الشيخ.

طريـق أبـي عبدالله محمـد بـن شريـح الإشبيلـي (٤٧٦هـ)، [4] ويطلقون

---

(١) ينظر: «الإمام ابن برّي، ونظمه الدرر اللوامع»/ أ.د كافي ص ١٩.

(٢) أهل الاصطلاح من القراء يسمون القراءة للإمام، ثم الرواية للآخذ عنه، ثـم الطريـق للآخذ عن الراوي، فيقولـون مـثلا: قـراءة نـافع، وروايـة ورش أو قـالون، وطريـق الأزرق أو أبي نشيط.

(٣) **هو** = مكي بـن أبي طالـب بـن حَمُّـوش، أبـو محمـد الـقيسي القـيرواني ثـم القرطبـي الأندلسي، الإمام العلامة أستاذ القُرّاء والمجوِّدين، وصاحب التصانيف، مولـده سـنة (٣٥٥هـ) بالقيروان، رحل فسمع بمكة، وقرأ الـقراءات بمصـر عـلى أبـي الطيـب عبد المنعم بن غلبون، وابنه طاهر،... كان من أهل التبحّر في علـوم القـرآن والعربيـة، حسن الفهم، جيّد الدين والعقل، كثير التأليف في علـوم القـرآن، محسـنا مجـودا عالمـا بمعاني القراءات. دخل الأندلس سنة ثلاث وتسعين وجلس للإقـراء بجـامع قرطبـة وعظم اسمُه وجلَّ قَدْرُه، من مؤلفاتـه الشـهيرة «التبصرـة في القـرءات»، وفاتـه سـنة (٤٣٧هـ). ينظر: «غاية النهايـة» لابـن الجـزري ٢/ ٢٧٠ ـ و«معرفـة القـراء الكبـار» للذهبي ٢/ ٧٥١ رقم (٤٧٣).

(٤) **هو** = محمد بن شريح بن أحمد، أبو عبدالله الرَّعيني الإشبيلي، الإمام الأسـتاذ المحقـق، مؤلف «كتاب الكافي» و«كتاب التذكير»، وكتاب «مفردة نافع»، كان من جِلّة قُرّاء =

عليه اسم الإمام.

طريق أبي عمرو الداني (٤٤٤هـ)، [١] ويطلقون عليه اسم الحافظ. والـذي بلغ الغايـة في علـم القـراءات وفنونـه، وانتهـت إلى روايتـه أسـانيد القـراءات، وتعددت تآليفه، وعوّل الناسُ عليها، وعَدَلُوا عن غيرها. [٢]

فقَصْدُه بطريق الداني كما سبق، أنه تبعَه في مـا ذكـره في كتابـه «التيسـير»، حيث اكتفى فيها لورشٍ بطريق الأزرق، ولقالون بطريق أبي نشيط[٣].

*** قيمتها العلمية والتعليمية:**

كان المغاربة قبل زمن ابن بري يعتمدون في قـراءة نـافع عـلى قصـيدة أبي الحسن علي بن عبد الغني الـحُصْري القيرواني (٤٤٩هـ)، [٤] ولا سيما فيما يتعلق

= الأندلس، رحل وأخذ عن جمع من الأئمة، منهم مكي بن أبي طالب الذي أجازه، ثـم عاد إلى إشبيلية وولي الخطابة فيها، توفي سنة (٤٧٦هـ). ينظر: غاية النهايـة ٢/ ١٣٦ ـ ومعرفة القراء الكبار ٢/ ٨٢٤ رقم (٥٣٥).

(١) هو = عثمان بن سعيد بن عثمان الأموي، أبو عمرو القرطبي ثم الداني، الإمام الحـافظ، المجـود المقـرئ الحـاذق، عـالم الأنـدلس وشـيخ مشـايخ المقـرئين، صـاحب «كتـاب التيسير»، و«جامع البيان في السبع»، و«المقنع»،... وغيرها من التصانيف المتقنة، وإليه المنتهى في تحريـر علـم القـراءات، وعلـم المصـاحف، مـع البراعـة في علـم الحـديث والتفسير والفقه والنحو... وفاته سنة (٤٤٤هـ). ينظر: غاية النهاية ١/ ٤٤٧، ٤٤٨ ـ وسير أعلام النبلاء ١٨/ ٧٧.

(٢) مقدمة تحقيق «شرح الدرر اللوامـع للمنتـوري القيـسي» الصـديقي فـوزي ص٢٤ ـ ومقدمة تحقيق شرح الخراز للتلميدي ص١٧.

(٣) ينظر: النجوم الطوالع ص٢٠.

(٤) سيأتي الكلام عليها في «المبحث الرابع/ موارد الشارح».

برواية ورش من طريق الأزرق، إلا أنهم فيما يتعلق بأحكام الراءات كانوا يأخذون بها في «الشاطبية»، نظرا لقصور «الحصرية» في ذلك.

إلى أن جاء ناظمُنا فألّف أرجوزته «الدرر اللوامع»، حيث إنه سدّ فجوة كبيرة في المنهج التعليمي، واستجاب لمطلب حيويّ كان يُؤرِّق طلبة العلم المهتمين خاصة برواية ورش.

وبهذا نفهم سِرَّ ذيوع هذه الأرجوزة شرقا وغربا، وعناية الطلبة والشراح بها(1).

ولقد أشاد علماء كثر بمنظومة الدرر اللوامع، وما ذاك إلا لقيمتها العلمية، وسلاسة نظمها، وعذوبة لغتها، يقول عنها أبو عبدالله الخراز ـ تلميذ الناظم ـ: «ورأيت بعض أصحابنا قد نظموا في تلك القراءة وألّفوا، وعن طريقة أبي عمرو لم يختلفوا، فكان من أعذبها لفظا، وأحسنها ترتيبا، وأبدعها نظما، وأقصدها أسلوبا، أرجوزة الفقيه الأفضل، الكاتب الأبدع الأكمل، اللغوي النحوي، العَروضِيّ الفَرَضِيّ، أبي الحسن علي بن محمد بن علي الرّباطي، الشهير بابن بَرّي، وصله الله بكرامته. فتداولها الناس في البلدان، وتعاهد دَرْسَها الكهول والولدان...»(2). وقال عنها الشيخ المارْغِني: «فمن أجلّ ما أُلِّف فيها من المختصرات، التي أغنت عن كثير من المطولات، أرجوزة الإمام الفاضل، العالم الكامل، القارئ المحقق، والمقرئ المدقق، ذي العلوم الرائقة، والمصنفات الفائقة، أبي الحسن علي بن محمد، المشهور بابن برّي،... أورد فيها ما أمكنه من الحجج والتوجيهات، مع الاختصار وقلّة التعقيد في العبارات، ولذلك اعتنى

(1) مقدمة تحقيق «شرح الدرر اللوامع للمنتوري القيسي» الصديقي فوزي ص٢٤.

(2) «القصد النافع» ص٣٣.

الناس بحفظها، واشتغلوا بقراءتها وفهم لفظها...»[1].

* **أهم خصائصها**[2]:

امتازت منظومة ابن برّي بثلاث خصائص، قلما توجد مجتمعة في نظم واحد، لا سيما إن كان مختصرا، مما يجعلها تحقق مقاصد ناظمها، حيث يقول:

يكون للمبتدئين تبصرة   وللشيوخ المقرئين تذكرة

وهذه الخصائص هي: ذكر الخلافيات، والاختيارات، والتوجيهات؛

أ ـ ذكر الخلافيات: لم يقتصر ابن بري على ذكر المسائل المشهورة والأحكام المتفق عليها في روايتي ورش وقالون مما يحتاج إليه المبتدئ، بل ضمّنها كثيرا من المسائل الخلافية التي يحتاج إليها المنتهي في هذا الفن، والخلافيات التي ذكرها على أربعة أنواع؛ فأحيانا يذكر الخلاف بين القُرّاء عموما، وأحيانا يذكر الخلاف بين القرّاء والنُّحاة، وثالثا يذكر الخلاف بين الرُّواة عن الأزرق، ورابعا يذكر الخلاف بين الرواة عن قالون.

فمن النوع الأول، قوله:

١ ـ وفي المَزيدي الخلافُ وقعا   ....

٢ ـ والخُلف في هاء الضمير بعد ما   ضَمّةٍ أو كسْرَةٍ أو أُمَّيْهِما

ومن النوع الثاني، قوله[3]:

---

(١) النجوم الطوالع ص٣.

(٢) ينظر: «الإمام ابن برّي، ونظمه الدرر اللوامع»/ أ.د كافي ص ٢٥...

(٣) وهو موضع وحيد في المنظومة.

وإن أتـــت بالكســـر بعـــد الضـــم ... فالـــخلف فيهـــا بـــين أهـــل العلـــم

فمـــذهب الأخفـــش والقُـــرّاء ... إبدالـــــها واوا لـــــدى الأداء

ومـــذهب الـــخَليل ثـــم ســـيبويهْ ... تســـهيلها كاليـــاء والـــبعضُ عَلَيْـــهْ

وأما النوع الثالث، فقد ذكر ذلك في أحد عشر موضعا، مثاله:

١ ـ وفـــي يُوَاخِـــذُ الـــخلافُ وقعـــا ... وعـــاداً الأُولَـــى وءالان معَـــا

٢ ـ والـــخلفُ عنهُ فـــي أَريكَهُـــمْ ومَـــا ... لا راءَ فيـــهِ، كالْيتـــامَى ورَمَـــى

٣ ـ والـــخلفُ فـــي طَـــالَ وفي فِصَـــالا ... وفـــي ذواتِ اليَـــاءِ إنْ أَمَـــالا

وأما النوع الرابع، فقد ذكر ذلك في عشرة مواضع، منها:

١ ـ وصِـــلْ بطَـــهَ الـــهَا لَـــهُ مِـــنْ يَاتِـــهِ ... عـــلى خـــلافٍ فيـــهِ عـــن رُوّاتِـــهِ

٢ ـ واركَبْ ويَلْهَثْ والخلافُ فيهمـــا ... عنِ ابْـــنِ مِينَـــا والكَثـــيرُ أَدْغَمَـــا

ب/ ذكر الاختيارات والترجيحات: من اللافت للنظر في هـذه المنظومـة عناية الإمام ابن بري بذكر اختياراتـه وترجيحاتـه في مسائـل اختلفَ فيهـا الرّواةُ عن ورش أو قالون، وهو ما يدلّ على اطلاع واسع، وتحقيق دقيـق، فمـن ذلك:

١ ـ اختياره لفظ الاستعاذة الوارد في سورة النحل، فقال:

وقـــد أتـــتْ فـــي لفظـــه أَخْبَـــارُ ... وغـــيْرُ مـــا فـــي النّحـــلِ لا يُـــختارُ

٢ ـ واختياره الترقيق في (ذكرى الدار) عند وَصْلها، وذلك في قوله:

والـــخلفُ في وصلِكَ ذِكْـــرَى الـــدّارِ ... ورُقِّقَـــتْ فـــي الـــمذهَبِ الـــمُخْتارِ

٣ ـ واختياره الترقيق في اللامات عند رؤوس الآي، وذلك في قوله:

وفــي رُؤوسِ الآيِ خُـذْ بـالتَّرقيقْ   تَتْبَـعْ وتَتَّبِـعْ سـبيلَ التَّحْقيـقْ

ج/ ذكر التوجيهات والتعليلات: مـن الأمـور التـي عُني بها ابـن بـري ذكر التوجيهات والتعليلات في نظمـه، وقـد أشـار إلى هـذا بقولـه في تقدمـة النظم:

أَوْردتُّ مـا أمْكَنني مـن الـحُجَجْ   مـمـا يُقـامُ فـي طِلابـه حِجَـجْ

وله في نظمه من ذلك بضعة وعشرون موضعا. [1] ربط فيها ابنُ بري بـين علم القراءات وعلم توجيه القراءات، ولا يخفى أثرُ ذلك في استيعاب المسائل، وتعميق الفهم، فمن ذلك:

١ ـ تعليله للصلة في هاء الضمير الواحد:

واعلـمْ بـأنَّ صِـلَةَ الضَّميـرِ   بـالواو أو باليـاءِ للتَّكْثيـرِ

٢ ـ تعليله ترك الصلة عند نافع في «يرضه» والصلة في «ويره» بقوله:

ونـافعٌ بِقَصـرِ يَرْضَـهُ قَضـَى   لِثِقَـلِ الضَّـمِّ ولِلَّـذي مَضـَى
ولَـمْ يَكـنْ يَـراهُ في هـاءِ يَـرَهْ   مَـعْ ضَـمِّها وجَزْمِـهِ إذْ غَـيَّرَهْ
لِفَقْـدِ عَيْنِـه ولاَمِـه فَقَـدْ   نـابَ لـهُ الوَصْـلُ مَنـابَ مـا فَقَـدْ

*** الاستدراكات على ابن بري:**

على الرغم من المكانة التي حظيت بها منظومـة ابـن بـري، إلا أن بعـض الشراح سَجّل عليها جملة من الملحوظات والاستدراكات، نـذكرها هنـا تتميـا

(١) «الإمام ابن برّي، ونظمه الدرر اللوامع»/ أ.د كافي ص ٢٨.

للفائدة، فمن ذلك:

١ ـ فتُعُقِّبَ في قوله في «البسملة»:

واختارَهــا بعــضُ أُولــي الأدَاءِ   لفَضْــلها فــي أوّلِ الأجْــزاءِ

فالناظم تبع أبا عمرو الداني، [١] وهـذا الأخـير وغـيره، إنـما نصّـوا عـلى التخيير فيها لا الاختيار، أي أن القـارئ مخـيرٌ في الإتيـان بهـا أو لا، بيـنما كـلام الناظم يفيد أن المختار هو الإتيان بها، وفرق بين الوجهين[٢].

٢ ـ وانتقد أيضا في قوله:

وكُلُّهــا سَــكَّنَها قالــونُ   مـا لـم يَكـن مـن بَعـدها سُكُونُ

إذ اقتصر لقالون على الإسكان في ميم الجمع مطلقا، وإن كان هو الأشهر، فله أيضا الضم مطلقا، والتخيير في الـوجهين، وبـالخلاف عنـه صرّح الـداني في التيسير[٣].

٣ ـ وانتقد أيضا في قوله في «فرش الحروف»:

واخـتلَسَ العيــنَ لــدَى نِعِمّــا   وفــي النّســاء لا تَعَــدُّوا ثَمّــا
وهـا يَهَـدِّي ثُـم خَـا يَــخَصِّمُونْ   إذْ أصْلُ ما اخْتُلِسَ في الكُلّ السُّكُونْ

فالناظم اقتصر على الاختلاس لقـالون في الألفـاظ الأربعـة تبعـا لجماعـة منهم الشاطبي، وكان حقّه أن يذكر لقالون الإسكان فيها أيضا، لأنه ذكره الداني

---

(١) ينظر: ص ١٢٠ من هذا الشرح.

(٢) ينظر: النجوم الطوالع ص ٣٢.

(٣) ينظر: التيسير ص٢١٨، ٢١٩ ـ والنجوم الطوالع ص ٣٥، ٣٦.

في «التيسير» وجعله هو النّص عن قالون. [1] ونَصَّ في بعض كتبه على الوجهين، ثم قال: «والإسكان آثر، والإخفاء أقيس»[2].

*** شروحها، وعناية العلماء بها:**

حظيت منظومة الدرر اللوامع بعناية كبيرة من علماء الفن، إذ تلقوها بالقبول واستحسنوها، بل يمكن القول إنه «لم تحظَ قصيدةٌ أو أرجوزة في علوم القراءة شرقا وغربا، بمثل ما حظيت به الآثارُ المغربية الثلاثة؛ (حِرْز الأماني) للشاطبي، و(مَوْرِد الظّمآن) في الرسم للخرّاز، و(الدّرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع) لأبي الحسن بن برّي»[3].

والسبب في ذلك في اعتقادي شهرة صاحبها وإمامته في الفن، وكذا ما امتازت به المنظومة من سهولة في المعنى، وعذوبة في اللفظ، واشتمالها على كل الأحكام مع الإيجاز، إضافة إلى ما زاده ناظمُها من توجيهات وتعليلات مفيدة لا يُستغنى عنها.

وقد تنوعت عناية العلماء بها من التعليم والتدريس، إلى الشرح والتعليق، وكذا التتميم والتفصيل، وهذا الآن بيانٌ لأهمّه[4]:

أ ـ التدريس:

ظلت منظومة ابن برّي من أهمّ المتون العلمية التي تُدرّس في أهم المراكز

---

(1) ينظر: التيسير ص71، 81، 99، 149.

(2) ينظر: النجوم الطوالع ص 186.

(3) د.عبد الهادي حميتو «قراءة الإمام نافع عند المغاربة» 3/ 173.

(4) ينظر: «الإمام ابن برّي، ونظمه الدرر اللوامع»/ أ.د كافي ص21، 23 ـ ومقدمة تحقيق «شرح الدرر اللوامع للمنتوري القيسي» الصديقي فوزي ص 29 ـ 33.

العلمية ببلاد المغرب، فممن كان يدرسها بتِلِمْسان الشيخ أحمد بن موسى الشريف الإدريسي، (١) والشيخ حَدّو بن سعيد المناوي، (٢) والامام ابن مرزوق التلمساني(٣).

أما بمدينة فاس فقد كان يُدرِّسُها للطلاب ويُجيزها لهم بالإسناد إلى مؤلفها الإمامُ أبو عبدالله محمد بن الحسين الشهير بالصغير، وهو من أشهر شيوخ ابن غازي. (٤) وكذا كان يدّرسها بفاس ويجيز بها الإمام أبو عبدالله

---

(١) مات بعد (٩٥٠هـ)، ترجمته في «البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان» لابن مريم المديوني التلمساني ص٢٦، ٢٧. ـ ط المطبعة الثعالبية الجزائرية، ١٣٢٦/ ١٩٠٨.

(٢) **هو** = حَدُّو بن الحاج بن سعيد المناوي التلمساني، كان فقيها عالما بالقراءات، عارفا بأحكام القرآن والعربية، توفي سنة (٩٩٨هـ). ينظر: البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان ص٩٥.

(٣) **هو** = محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق، أبو عبدالله العَجيسي التلمساني، يُعرف بـ «الحفيد» أو «حفيد ابن مرزوق»، تمييزا له عن جدّه الخطيب ابن مرزوق. أخذ عن والده، وجده، وابن عرفة في الفقه، وأبي العباس القصار، والمكودي، ثم انتقل إلى القاهرة وبها أخذ عن الفيروزآبادي، والزّيْن العراقي، وسراج الدين ابن الملقن... توفي سنة (٨٤٢هـ). ينظر: الضوء اللّامع للسخاوي ٧/ ٥٠، ٥١ ـ ونفح الطيب للمقري ٥/ ٤٢٨، ٤٢٩.

(٤) ابن غازي **هو** = محمد بن أحمد بن محمد بن غازي، أبو عبدالله المكناسي ثم الفاسي، من أعلام المغرب في القراءات وعلوم العربية، والفقه والتفسير، والتاريخ والأدب،... قال القرافي: «الإمام العلامة المتبحر، خاتمة علماء القطر المغربي، صاحب التصانيف المفيدة». توفي سنة (٩١٠هـ) ينظر: مقدمة تحقيق فهرسه ص ٤، ٥.

وشيخه **هو** = محمد بن الحسين بن محمد بن حمامة، أبو عبدالله، الشهير بالصغير، توفي سنة (٨٧٨هـ). ينظر فهرس ابن غازي ص٣٠.

ـ وحول تدريس منظومة الدرر اللوامع بفاس، ينظر فهرس ابن غازي ص٣٦.

الخرّاز. علما أن الإمام ابن بري نفسه كان يُقرئها بجامع القرويين بفاس ويجيز من كان أهْلًا لذلك، وممن أخذها عنه أبو الحجاج يوسف بن علي بن عبد الواحد السدوري المكناسي الغرناطي (ت ٧٢٣هـ)، وأقرأها هو بدوره بالمدرسة اليوسفية بغرناطة سنة ٧٧٤هـ، ثم خَلَفه في إقرائها تلميذه أبو محمد القيطاجي[١].

ب ـ الشرح والتوضيح:

عُنِيَ جماعةٌ من العلماء بشرح هذه المنظومة وتوضيحها، وشروحها كثيرة جدا يَعْسُر حصرها كلّها، [٢] وهذا ذكرٌ لأهمّها:

١ ـ شرح الإمام الخراز، أبو عبدالله محمد بن محمد بن ابراهيم الشريشي (٧١٨هـ)، [٣] ويعتبر أوّلَ شرحٍ لها، وهو من معاصري الناظم وتلاميذه، شرحَ النّظمَ في حياته وعرضَه عليه، وسمّى شرحه «القَصْدُ النافع لبُغية الناشئ والبارع في شرح الدرر اللوامع»، وهو من أحسن الشروح، حيث اعتمد فيه مؤلفه على أمّهات كتب الفن، كمؤلفات الإمام أبي عمرو الداني، وأبي العباس المهدوي، وأبي جعفر بن الباذش... وغيرهم. كما ناقش الشارحُ الناظمَ في العديد من آرائه، وانتقده في بعضٍ منها. وتوجد من هذا الشرح نسخٌ خطية

---

(١) ينظر: القراء والقراءات بالمغرب ص٢٨.

(٢) وفي أشهر خزائن المخطوطات بالمملكة المغربية؛ كالحسنية، والعامّة، والقرويين... العديد منها. وينظر لهذا الموضوع ما كتبه د.عبد الهادي حميتو في كتابه الموسوعي «قراءة الإمام نافع عند المغاربة» ٣/ ١٧٣ ـ ٢٣٣، حيث أحصى(٥٣) ثلاثة وخمسين شرحا لهذا النظم.

(٣) ستأتي ترجمته بعد صفحات.

كثيرة، بالخزانة الحسنية وغيرها، ونسخة بالمكتبة الوطنية بالجزائر[1].

٢ ـ شرح أبي عبدالله محمد بن شعيب بن عبد الواحد الْـمَجَاصيّ اليصلتي، من تلاميذ ابن برّي، وضع شرحه عام (٧٢٥هـ)، وهو ثاني شرح على المنظومة، [2] توجد نسخة منه في الخزانة الحسنية تحت رقم (١١٣٤١) من تسعين (٩٠) ورقة، ونسخة بمؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود بالدار البيضاء المغربية تحت رقم (٧٩٥. ٤)، وهي مرفوعة على موقع المؤسسة يمكن مطالعتها، ونسخة بالمكتبة الوطنية بتونس.

٣ ـ سعيد بن سعيد بن داود الْـجَزولي الكَرّامي السُّوسيّ (٧١٨هـ)، له «مُعين الصبيان على الدرر اللوامع»، توجد منه نسخ بالخزانة الحسنية، والقرويين، وخزانة ابن يوسف بمراكش.

٤ ـ شرح «إيضاح الأسرار والبدائع، وتهذيب الغرر والمنافع»، للحافظ محمد بن محمد بن عمران الفنزاري السَّلَويّ، المعروف بابن الْـمِجْراد (٧٧٨هـ)، توجد منه عدة نسخ بالخزائن المغربية، ويمتاز هذا الشرح بالمناقشة والتعليل، وإصدار القواعد وبيان حُججها.

٥ ـ شرح الـمِنْتُوري، أبي عبدالله محمد بن عبد الملك الـمِنْتُوري الـقَيْسِي (٨٣٤هـ)، «شرح الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع»، وهو شرح حافل

(١) ينظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة ٣/ ١٧٤، ١٧٨ ـ وقد طُبع (القصد النافع) بتحقيق التلميدي محمد محمود الشنقيطي المدرس بالمدينة المنورة، بدار الفنون، جدة، المملكة العربية السعودية، سنة ١٤١٣/ ١٩٩٣ ـ كما حقّقته الأستاذة نعيمة شابلي/ كلية الآداب بالرباط سنة ١٩٩٦.

(٢) ينظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة ٣/ ١٧٨.

بالفوائد، ينقل فيه صاحبُه عن أمّهات أصول القراءات، وهو غنيّ بالمراجع والمصادر. طبع سنة ٢٠٠١، بتحقيق الأستاذ الصِّدّيقي سيدي فوزي، ووضع عليه مقدمة وافية كافية.

٦ ـ عبد الرحمن الثعالبي الجزائري (٨٧٥هـ)، في شرحه المسمى «المختار من الجوامع في محاذاة الدرر اللوامع»، وهو موضوع هذه الدراسة والتحقيق.

٧ ـ يحي بن سعيد أبو زكرياء الكرامي السَّمْلالي الشنقيطي (٩٠٠هـ)، له «تحصيل المنافع على الدرر اللوامع»، فرغ منه سنة (٨٩٣هـ)، والشرح محقق ومطبوع، لكن طبعته رديئة، كثيرة الأخطاء.

٨ ـ شرح «الفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع»، للعلامة أبي زيد عبد الرحمن بن أبي القاسم، المعروف بابن القاضي (١٠٨٢هـ). توجد منه عدة نسخ بالخزائن المغربية، وهو أوسع الشروح وأوفاها، يقول عنه الباحث سعيد أعراب: «فجَمَعَ وأوعى، ولم يترك شاذة ولا فاذة، ويعجب المرءُ من اطلاع الرجل، وسعة أفقه، فقلّما جاد الزمان بمثله في هذا الميدان». [١] والكتاب محقق ومطبوع[٢].

٩ ـ شرح «النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرإ نافع»، لأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد المارغيني ـ رحمه الله ـ، مفتي الديار التونسية. [٣] وهو

(١) القراء والقراءات بالمغرب ص٣٠.

(٢) حقّقه أحمد بن محمد البوشخي، وطبع بالمطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، المملكة المغربية، سنة ١٤٢٨/ ٢٠٠٧، في أربعة أجزاء.

(٣) هو = إبراهيم بن أحمد بن سليمان، أبو إسحاق المارغِني التونسي، فقيه تونسي، وشيخ القرّاء بجامع الزيتونة، من مؤلفاته: دليل الحيران شرح مرد الظمآن، تحفة المقرئين =

شرح متوسط كثير الفائدة، طبع سنة (١٣٢٢هـ).

ـ وغيرها كثير...

ج ـ **التفصيل والترجيح:**

ومن العلماء من صرف همّته في خدمة المنظومة إلى أسلوب آخر، كما فعل الإمام ابن غازي في نظمه «تفصيل عقد الدرر»؛ فقد رأى أن ابنَ برّي اقتصر على رواية ورش من طريق الأزرق فقط، ورواية قالون من طريق أبي نشيط، فذكر الطرقَ والروايات الأخرى عن نافع، والتي تصل إلى عشرة طرق، وبلغت منظومة ابن غازي (١٤٩) بيتا، يقول في مطلعها:

دونَك عشرُ طُرُقٍ لنافِعْ   تَنْشُرُ طَيَّ الدُّرَرِ اللّوامِعْ

سَمَّيْتُها لَمّا جَرَتْ بِفِكْري   تَفْصيلَ عِقْدِ دُرَرِ ابْنِ بَرّي[1]

وقد شرَحَ هذه المنظومة جماعةٌ من العلماء، منهم:

أبو زيد عبد الرحمن بن محمد القصري المعروف بالخبّاز (١٠٣٦هـ) سمّاه «بدل العلم والوُدّ في شرح تفصيل العقد»، (نسخة منه بالخزانة الحسنية رقم ٨٨٧). وكذا أبو الفضل مسعود بن محمد بن جموع المغربي (١١١٩هـ) وضع عليها شرحا واسعا سمّاه «كفاية التحصيل بشرح التفصيل»، (نسخة منه بالخزانة الحسنية، ونسخة بالمكتبة الوطنية بالجزائر)[2].

= والقارئين في حكم جمع القراءات، النجوم الطوالع على الدرر اللوامع،... توفي سنة (١٣٤٩هـ/ ١٩٣١م). ينظر: (الموسوعة الحرة ويكيبيديا).

(١) مقدمة تحقيق «شرح الدرر اللوامع للمنتوري القيسي» الصديقي فوزي ص ٣٢.

(٢) ينظر: «الإمام ابن برّي، ونظمه الدرر اللوامع»/ أ.د كافي ص٢٤، ٢٥.

ـ ومن الذين كتبوا في ترجيح ما ورد في الدرر من اختلاف، أبو القاسم أحمد التّازي، له في ذلك أرجوزة سمّاها «الدرر السنية في ترجيح خلاف البرية»، بلغت أبياتها مائة (١٠٠) بيت، لخّص فيها كتاب «التجريد» للداني[١].

ـ **والخلاصة**: من كل ما سبق بيانه وتوضيحه، يتبيّن أن منظومة «الدرر اللوامع» للإمام ابن بري الرّباطي، شكلت محور حركة علمية هامة ـ في دول شمال إفريقيا كلها ـ فيما يتعلق بقراءة الإمام نافع المدني رحمه الله (١٦٩هـ)، بِرَاوِيَيْه الشهيرين ورشٍ عثمان أبي سعيد المصري (١٩٧هـ)، وقالون عيسى بن مينا المدني (٢٢٠هـ)، وهي إلى يومنا هذا تُعدّ مصدرا هاما للمُدرّسين والمقرئين، لا يُستغنى عنها.

* * *

(١) ينظر: القراء والقراءات بالمغرب ص٣٣ ـ و«الإمام ابن برّي، ونظمه الدرر اللوامع»/ أ.د كافي ص ٢٤، ٢٥.



المبحث الثاني
الشيخ عبد الرحمن الثَّعالِبي، وشرحُه على الدّرر

أولا ـ الإمام عبد الرحمن الثعالبي:

هو[1] = أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف... بن ثعلب بن موسى... بن جعفر بن أبي طالب، ابن عمّ رسول الله ﷺ.

ولد سنة (٧٨٥هـ) بمدينة: وادي يَسّـرْ على بُعد (٨٦ كلم) بالجنوب الشرقي من عاصمة الجزائر، في أسرة عريقة في التصوف.

(١) **ينظر لترجمته:** «الجواهر الحسان في تفسير القرآن»/ المقدمة لـ: د.عمار طالبي، و٤/ ١٥٩ حيث ترجم هو لنفسه ـ «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» عبد الرحمن السّخاوي ٤/ ١٥٢ ـ «الحلل السندسية في الأخبار التونسية» محمد بن محمد الأندلسي الوزير السرّاج (١١٤٩هـ) ١/ ٦١١ ـ «شجرة النور الزكية في طبقات المالكية» محمد بن محمد مخلوف رقم (٩٧٦) ص٢٦٤ ـ «معجم المفسرين» عادل نويهض ١/ ٢٧٦ ـ «معجم أعلام الجزائر» عادل نويهض ص١١٩ ـ «تعريف الخلف برجال السلف» محمد بن أبي القاسم الحفناوي ١/ ٦٨ ـ «تاريخ الجزائر الثقافي» أبو القاسم سعد الله ١/ ٩١ ـ «نيل الابتهاج بتطريز الديباج» أبو العباس أحمد بابا التنبكتي ص٢٥٧ ـ «التفسير والمفسرون» د.محمد حسين الذهبي ١/ ٢٤٧ ـ «عبد الرحمن الثعالبي (٧٨٥ ـ ٨٧٥هـ) ومنهجه في التفسير»، د.رمضان يخلف، رسالة ماجستير بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة.

ولما بلغ سنّ الخامسة عشر ـ وكانت الحواضر العلمية آنذاك؛ بجاية، وتلمسان، وقسنطينة ـ رحل إلى مدينة بجاية، وتتلمذ فيها على عدّة من مشايخها، منهم: أبو الحسن علي بن عثمان المنجلاتي، وأبو الربيع سليمان بن الحسن إمام بجاية،...

ثم رحل إلى تونس فأخذ عن: أبي مهدي عيسى الغبريني، وأبي عبدالله محمد بن خلف الأُبّي، وأبي القاسم بن أحمد البرزلي، وغيرهم.

ثم رحل إلى مصر وأخذ عن أبي عبدالله محمد البلالي، وأحمد بن عبد الرحيم العراقي شيخ المحدثين... ثم رحل إلى الحجاز فحجّ، ثم رجع إلى مصر، فتونس، حيث لقي فيها شيخَه أبا عبدالله محمد بن مرزوق التلمساني. وبعد رحلة دامت نحو عشرين سنة، عاد إلى بلدته وتفرّغ فيها للعبادة، ونشر العلم.

كان رحمه الله رأسا في العبادة، وغُرّة لامعة في الزهد والعلم، وكانت الديانة أغلب عليه من علمه.

وافته المنيّةُ ـ رحمه الله ـ يوم الجمعة ٢٣ رمضان سنة (٨٧٥)هـ.

أخذ عنه وتخرّج عليه العديد من أهل العلم، منهم: أحمد بن محمد بن يعقوب العجيسي، وأحمد بن عبدالله الجزائري، وأبو عبدالله محمد بن أحمد بن الخطيب... وغيرهم.

*** مؤلفاته:**

للثعالبي العديد من المؤلفات، منها المطبوع ومنها المخطوط، في التفسير، والفقه، والزهد والرقائق والتصوف... منها:

تفسيره «الجواهر الحسان في تفسير القرآن» = مطبوع بتحقيق أ. د عمّار طالبي.

«المختار من الجوامع في محاذاة الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع» = وهو كتابنا هذا.

«روضة الأنوار ونزهة الأخيار» = في الفقه.

«الأنوار في معجزات النبي المختار ﷺ».

«العلوم الفاخرة في أمور الآخرة».

«شرح ابن الحاجب الفرعي».

«جامع الأمهات في أحكام العبادات».

«تحفة الإخوان في إعراب بعض آي القرآن».

«الذهب الإبريز في غريب القرآن العزيز».

«كتاب الإرشاد في مصالح العباد».

وغيرها،... وقد ذكرها جميعَها في فهرسته[1].

* مكانته العلمية:

قال السخاوي: «وكان إماما علاّمة مصنّفا، اختصر تفسير ابن عطية، وعمل في الوعظ والرقائق، وغير ذلك...»، [2] ووصفه محمد حسين الذهبي بقول: «الإمام الحجة، العالم العامل، الزاهد الورع،... وكان إماما علامة مصنفا، خَلَّف للناس كتبا كثيرة نافعة»[3].

---

(١) ينظر: الحلل السندسية ١/ ٦١٣، ٦١٤ ـ كما ذكرها في خاتمة شرحه هذا ص٤٤٤.

(٢) الضوء اللامع ٤/ ١٥٢.

(٣) التفسير والمفسرون ١/ ١٧٧.

ثانيا ـ شرحه على الدرر اللوامع:

الإمام عبد الرحمن الثعالبي من القدماء الذين عُنوا بمنظومة الدرر اللوامع لابن بري، فوضع عليها شرحا متوسطا، ضمّنه شروحات كثيرة لمن سبقوه؛ كمحمد بن إبراهيم الخرّاز، ومحمد بن شعيب المجاصي، وعلي بن عبد الكريم الأغواصي،... كما زيّنه بالنقل عن العديد من أئمة الفن، كأبي عمرو الداني، ومكي بن أبي طالب، وأبي العبّاس المهدوي، وابن آجرّوم النّحوي، وأبي شامة المقدسي... وغيرهم، ممن سيأتي النقل عنهم، وترجمتهم. وكتب هؤلاء الأعلام من أحسن الشروح وأنفسها التي وُضعت سواء على منظومة ابن بري، أو على الشاطبية، أو استقلالا، ولذلك أطلق عليها اسم الجوامع، لأنها حقيقة جمعت كل ما يُحتاج إليه في فهم المنظومة وبيان معانيها، وهو قد اختار من تلك الجوامع زُبدتها وأهمّ ما فيها، ووضعها إلى جنب المنظومة أي بمحاذاتها، ولهذا سمّى كتابه: «الْـمُختار من الجوامع في مُحاذاة الدّرر اللوامع».

*** نسبة الكتاب للمؤلف:**

الكتاب ثابت النسبة لمؤلفه، حيث إن جلّ من ترجم له، [1] نسبَهُ إليه باسم: «المختار من الجوامع في محاذاة الدرر اللوامع».

وقد انتهى من شرحه هذا في أواسط ربيع الثاني من عام اثنين وأربعين وثمانمئة (٨٤٢هـ)، كما نص هو على ذلك في نهاية الكتاب[2].

---

(١) ينظر مثلا: الحلل السندسية ١/ ٦١٤ ـ تعريف الخلف برجال السلف ١/ ٧٠ ـ شجرة النور الزكية ص٢٦٥ ـ ومقدمة تحقيق «شرح الدرر اللوامع للمنتوري القيسي» الصديقي فوزي ص ٢٩ ـ ٣٣.

(٢) ينظر: ص١٦٤ (الطبعة الثعالبية) ـ واللوحة الأخيرة من المخطوط (نسخة تيشيت =

* طريقته في كتابه:

هي شبيهة بطريقته في كتابه التفسير، حيث إن جلّ الكتاب عبارة عن نقول عمّن سبقه، مع الترميز لهم بحروف، وليس له بعد الجمع والنقل والترتيب إلا عمل قليل من تنبيهات وتعقيبات... وقد بين ذلك في مقدمة شرحه قائلا: «وما يوجد في هذا التقييد من الأحرف، فهي علامات لمن نقلنا عنه من الشرّاح... ومن نقلتُ عنه شيئا عزوتُه له على عادتي في مصنّفاتي...».

وقد لاحظ عليه هذا الدكتور الذهبي عند كلامه على تفسيره، فقال: «ومنه يتضح جليا أن الكتاب عبارة عن مختصرٍ لتفسير ابن عَطيّة، مع زيادة نُقول نقلها الثعالبيُّ عمّن سبقه من المفسرين، ومن أجل هذا نستطيع أن نقول: إن الثعالبي في تفسيره هذا ليس له بعد الجمع والترتيب إلا عملٌ قليل، وأثرٌ فكري ضئيل»[1].

* الشُّراح الذين نقل عنهم:

اعتمد المصنف في شرحه النقل عن أربعة أعلام سبقوه لشرح «الدرر اللوامع»، وقد صرّح بذلك في مقدمة كتابه، فقال:

«وما يوجد في هذا التقييد من الأحرف، فهي علاماتٌ لمن نقلنا عنه من الشرّاح، فما كان عَيْنًا هكذا (ع) فالمراد به عليّ بن عبد الكريم، وما كان سِينًا هكذا (س) فهو لأبي الربيع سليمان بن عيسى بن أبي بكر التِّجاني، وما كان مِيمـًا هكذا (م) فهو لمحمد بن إبراهيم الشهير بالخرّاز، وما كان جِيمـًا هكذا (ج) فهو

= اللوحة ٤٧/ وجه أ)، (ونسخة المكتبة الوطنية اللوحة٦١).

(١) التفسير والمفسرون ١/ ١٧٩.

لأبي مَدْيَن شعيب بن عبد الواحد الْـمَجَاصي. ومن نقلتُ عنه شيئا عزوتُه له على عادتي في مصنّفاتي...»[1].

وهذا الآن تعريف بهم:

١ ـ محمد بن إبراهيم، الشهير بالخراز:

هو = أبو عبدالله محمد بن محمد بن إبراهيم الأموي الشَّريشي، الشهير بالخرّاز، [2] ينتهي نسبه إلى أمَوِيّي الأندلس، وأصلُه من شريش ـ عمل إشبيلية على مقرُبة من وادي لكة ـ[3].

سكن فاس، وكان اشتغاله أولا بحِرْفة الْـخِرازة، ولذا لُقّب بالْـخَرّاز، ثم أقبل على طلب العلم، وكان عمدته في علوم القرآن أبو عبدالله بن القصّاب، كما لقي ابنَ آجرّوم فأخذ عنه.

كان إماما في مقرأ نافع، مُقَدَّما فيه من غير منازع، بارعا في الرسم والضبط، قال فيه ابن الجزري: «إمامٌ كامل، ومُقرئ متأخر»[4].

خلّف عدة مؤلفات في حرف نافع، قراءةً ورسما، منها:

«مورد الظمآن في رسم أحرف القرآن»، [5] وشُهرة الخرّاز ترجع إلى هذا

---

(١) ص٣ من (الطبعة الثعالبية).

(٢) ينظر لترجمته: غاية النهاية لابن الجزري ٢/ ٢٣٧ ـ شجرة النور الزكية رقم (٧٥٦) ص٢١٥ ـ وسعيد اعراب «القُرّاء والقراءات بالمغرب» ص ٣٤، ٣٥.

(٣) شريش قلعة في إشبيلية، تقع اليوم في مقاطعة قادس التابعة لإقليم الأندلس بإسبانيا.

(٤) غاية النهاية في طبقات القراء ٢/ ٢٣٧.

(٥) وهي أرجوزة تقع في أربعمئة وأربعة وخمسين (٤٥٤) بيتا، في الرسم القرآني وأحكامه، ثم ألحق بها رَجَزًا له في الضبط في مئة وأربعة وخمسين (١٥٤) بيتا، فيكون =

الكتاب، فقد جمع فيه زبدة ما أُلّف في فن الرسم والضبط من المتقدمين والمتأخرين.[1]

شرح الدرر اللوامع، وسمّاه «القصد النافع لبُغية الناشئ والبارع في شرح الدرر اللوامع»، ويُعد شرحه من أحسن الشروح، حيث اعتمد فيه على أمّهات كتب الفن، ثم هو معاصر للناظم وتلميذ له، وقد شرحَ النّظمَ في حياته، وعرضَه عليه.

توفي رحمه الله بمدينة فاس سنة (٧١٨هـ).

٢ ـ أبو مدين شُعيب بن عبد الواحد الـمَجَاصي:

هو = أبو عبدالله محمد بن شعيب بن عبد الواحد الـمَجَاصي[2] اليَصِلُتي التّازي، من أبرز تلاميذ ابن برّي، حيث تلقى عنه المنظومة قراءة ورواية، وتفهما لمعانيها، وتفقّها عليه، وقد سأله عنها حرفا حرفا،[3] فقال: «وبعد قراءتها على مُؤلّفها سماعاً منه لديّ، وروايةً وتفهُّما لمعانيها نفعه الله، وكتبَ لي بذلك كلّه، وسألتُه عنها حرفا حرفا، وتردّدتُ إليه مرارا في ما أشكلَ عليَّ منها، وكان بِقَرْيَتنا ومُصلّاه معنا برباط مدينة تازة ـ كَلَأَها الله، أيْ حَرَسَها الله ـ.

فلما رأيتُ العُمُرَ قدْ دَنَا، والعقول قد قَصُرت، استعنتُ بالله، وأردت أن أضع ذلك في كتاب يكون ثوابُه في صحيفتي في حياتي وبعد مماتي وإتماما لوَعْدي، وتوكلت على الله في ذلك كله، أن يوفقني إلى الصواب

= مجموع أبيات المورد والذيل ستمئة وثمانية (٦٠٨). «القراء والقراءات بالمغرب» ص٣٦.

(١) سعيد اعراب ص٣٥ ـ وعليه عدة شروح منها المخطوط ومنها المطبوع.

(٢) بفتح الميم والجيم مخففا، وهي قرية بالمغرب، أو أُسرة كبيرة تسمى المجاصيين.

(٣) ينظر: مقدمة تحقيق «شرح الدرر اللوامع للمنتوري القيسي» الصديقي فوزي ص١٧.

بمنّه وكرمه...»[1].

وضع شرحه هذا عام (٧٢٥هـ)، توجد نسخة منه في الخزانة الحسنية تحت رقم (١١٣٤١) من تسعين (٩٠) ورقة. ونسخة بالمكتبة الوطنية بتونس. ونسخ بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، تحت أرقام (٥٧٦٥٨٤، ٥٧٧٢٨٦، ٦٠١١٩٤، ٦٠١٤٣٩). ونسخة جيدة جدا بمؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود بالدار البيضاء المغربية، تحت رقم (٧٩٥. ٤)، [2] من (٢١٠) ورقة. وقد راجعتُ النسخة المخطوطة كلّها، ووثّقتُ النصوص التي نقلها الشارحُ عن محمد بن شعيب المجاصي، وبخاصة بدايةَ النقل ونهايته.

٣ ـ علي بن عبد الكريم:

هو = الحافظ أبو الحسن علي بن عبد الكريم الأَغْواصي (أو: الأغصاوي) الـمَجَاصي، [3] له شرح على منظومة الدّرر، يُعرف بـ «الفصول»، والذي قال عنه إمامنا الثعالبي: «ومن أراد الإطناب، فعليه بشرحها للإمام أبي الحسن علي ابن عبد الكريم»، [4] وهذا الشرح من تقييد تلميذه عبد القوي بن أحمد بن عمران الـمَجَاصي، وعَرَضَهُ عليه، وكان الفراغ من تأليفه سنة (٧٨٠هـ). توجد

---

(١) (شرح المجاصي) ورقة١، (٣/ ٢١٢).

(٢) وكتب في آخر شرحه في الورقة (٢٠٨): اسمه، وأنه كان «معلم الأولاد بمدينة تازة، وأنه فرغ من شرحه هذا صبيحة يوم الجمعة، في اليوم الأول من شهر جمادى الثاني سنة سبعة وعشرين وسبع مئة (٧٢٧هـ)، وكان بين ابتدائه وتمامه عامان وشهران».

(٣) قال د.حميتو: «لم أقف له على ترجمة، إلا أني وقفت على إشارات عديدة تحدد انتماءه إلى زمن ابن بري، بل هو معاصر له، ومن شيوخه أبو عمران موسى بن محمد بن أحمد، الشهير بابن حدادة...». قراءة الإمام نافع عند المغاربة ٣/ ١٨٣، ١٨٤.

(٤) المختار من الجوامع في محاذاة الدرر اللوامع ص ٣ من (طث).

نسخة منه بخزانة ابن يوسف بمراكش تحت رقم (١٠٥) في (١٢٠) ورقة، ونسخة بالمكتبة الوطنية بمدريد (الإسكوريال) تحت رقم (١٤٠٦). [١] ونسختان بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، برقم (٥٨٠٣١٩، ٥٧٧٢٩٣)، كل نسخة في مئتي ورقة[٢].

٤ ـ أبو الربيع سليمان بن عيسى بن أبي بكر التِّجاني:

هو = سليمان بن عيسى بن أبي بكر التجاني، أبو الربيع، قال د. حميتو: «لا ذِكْر لهذا الشرح في مصادرنا المغربية ـ فيما أعلم ـ، ومؤلِّفه من أهل المغرب الأوسط، ومن أهل المئة السابعة أو صَدْرِ الثامنة». [٣] وقد بذلتُ وسعي واستفرغت جهدي في البحث عن ترجمة له، فلم أجد شيئا إلى الآن.

ولأبي الربيع هذا أيضا **منظومة في القراءات** (لعلّها في قراءة نافع فقط)، **وشرحٌ له** عليها، حَفَل بها إمامُنا الثعالبي، فنقل عددا من أبياتها، كما نقل الشيءَ الكثير من شرحه عليها.

وقد ذكرت الأبيات التي نقلها الشارح من هذه المنظومة في المبحث الرابع ضمن موارده.

ـ وعند التأمل في ترجمة هؤلاء الشُّراح الذين نقل عنهم الثعالبي، نلاحظ أنهم من خيرة تلاميذ ابن بري، ومن أوائل من شرح المنظومة، إضافة إلى تمكنهم من فنّ القراءات وبروزهم فيه، كما أن شروحهم لقيت الثناء من العلماء،

---

(١) مقدمة تحقيق «شرح الدرر اللوامع للمنتوري القيسي» الصديقي فوزي ص٣٢.

(٢) ولم أستطع الحصول عليهما بعد.

(٣) قراءة الإمام نافع عند المغاربة ٣/ ٢٠٨. ولم يذكر عنه إلا هذا، وأن الثعالبي اعتمد شرحه، ورمز له بالحرف سين.

وحظيت بمكانة كبيرة عند أهل الاختصاص... كل هذا يدل على أن الثعالبي كان موفقا في حسن اختيار مصادره، وهو مما أعطى شرحه قيمة علمية.

لكن ما يؤخذ على الشارح ـ رحمه الله ـ أنه كان يذكر بداية النقل عنهم، باستعماله الرموز ـ وغالب الشرح هو نقول عنهم ـ، ولا يذكر نهاية النقل، مما صعّب علي عملية توثيق تلك النقول، والعمل الجيّد في التحقيق.

* * *



المبحث الثالث
عملي في الكتاب

اعتمدت في تحقيق الكتاب على طبعته الوحيدة بالمطبعة الثعالبية بـالجزائر سنة (١٣٢٤هـ حوالي ١٩٠٦م)، وعلى مصورات لـثلاث نسـخ خطيـة؛ نسـخة المكتبة الوطنية الجزائرية، ونسخة نادي تيشيت بموريتانيا، ونسخة جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض.

كما استعنت في عملية التحقيق والتوثيق على مصادر الشارح ومـوارده في كتابه، سواء منها المطبوع أم المخطوط، وهذا وصفٌ لجميعها:

*** نُسخ الكتاب:**

١ ـ مصورة نسخة المكتبة الوطنية الجزائرية، ورقمها (٤٠٥) = ورمزها (ج)

عدد أوراقها (١٠٥)، كتبت بخط مغربي واضح عموما، والنسخة جيدة، إلا في بعض الورقات مثل (رقم ٧٦، ٧٧) فإنهـا غـير مقـروءة بسـبب الرطوبـة والتصاق الورقات فوق بعضها الـبعض... كـما أنـه وقـع فيهـا سـقط وأخطـاء إملائية ونحوية مما يدل على أن ناسخها لم يكن من أهل الاتقان والضبط.

ومما يلاحظ على ناسخها أيضا:

العديد من الكلمات يكتبُ نصفَها في نهاية السطر ونصفها لآخـر في بدايـة السطر.

وأيضا رَسْمُه لعديد الكلمات بوجهٍ مُغاير، مثاله:

أحظى = رسمت (أحظا). جرى = رسمت (جرا). حياة = رسمت (حيات). رواة = رسمت (روات). النظم، نظمته =رسمت (النضم، نضمته،). (الأندلس = الأندلوس). (توالى = توالا). (يؤتى = يؤتا). (الرفض = الرفظ). (يبدأُ = يبدوا). (وعى = وعا)،... وغيرها من الكلمات.

ـ والملاحظ وجود تشابه كبير بين النسختين (**طث**) و(ج)، وقلّة الفوارق بينهما.

٢ ـ مصورة نسخة مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض، برقم (٨٤٣٦) = ورمزها (ض)

تقع في (٨٠ لوحة من وجهين: أ، ب، في ١٥٩ ورقة)، وهي نسخة جيدة وخطها مغربي واضح جدا، وورقُها وحِبْرُه حديث، مما يوحي بأن نسخها ليس قديما. والذي يظهر لي أن ناسخَها نسخَها عن نُسخة جيدة، إلا أنه لم يكن دقيقا، ولعلّه ليس متخصصا مما جعل عمله يقع فيه كثيرٌ من السقط ـ من كلمة وكلمتين وثلاث، إلى سطر كامل... ـ، وأحيانا في أماكن يسبق نظرُه وقلمُه فينتقل من مكان إلى مكان مشابه له، فيقع له السقط الكثير، مثاله:

ص١٠٧: «سنة أهل المدينة، [وهذا على أصل مالك ومذهبه في تقديمه عمل أهل المدينة]، ولا يريد...».

ص٣٦٦: «التي في أواسط الآي، [ولم يتعرّضوا لغيرها من الفواصل إلا اليسير، أرادوا أن يُرَخِّصوا للقارئ الوقف في أواسط الآي]، كما جاز...».

ص٤٢٤: «ومذهب الكسائي [وأبي عمرو كقالون بسكون الهاء في الأربعة، واختصّ الكسائي] وقالون...». وغيرها من المواضع، وما بين

القوسين [] هو الساقط في النسخة (ض).

ـ لكن بالمقابل ففيها العديد من المواضع جيدة، مما ساعدتني في توضيح ما أشكل علي في بقية النسخ، وتصويبِه.

٣ ـ مصورة نسخة (نادي تيشيت للمخطوطات، موريتانيا، برقم ٣٠٨) = رمزها (م)

صوّرتُها من مركز جمعة الماجد، بدبي، وهي برقم (٥٤٥٢٤٦). وتقع في (٤٨ لوحة من وجهين أ، ب، في ٩٥ ورقة)، كتبت بخط مغربي واضح، وهي أحسن النسخ وأقلّها سقطا وخطأ، وبينها وبين النسخة المطبوعة بالمطبعة الثعالبية **(طث)** تشابهٌ كبير جدا، يصل في أغلب الكتاب إلى حدّ التطابق الكامل، مما يشعر أو يغلب على الظن أنه تمّ اعتمادها أو الاطلاع عليها عند طباعة الكتاب أوّل مرة، والله أعلم.

لكن للأسف فقد سقطت منها عند التصوير لوحة (ما بين اللوحتين ٣٨، ٣٩)، وهي هنا في المطبوع: بداية من قول الشارح: (ليرسخ في ذهن الطالب...) إلى قوله (فاختارها ورش لقوتها...) من ص٣٩٩ إلى ص٤٠٧.

٤ ـ النسخة المطبوعة = رمزها **(طث)**.

طُبع الكتاب طبعته الوحيدة بالمطبعة الثعالبية بالجزائر، لصاحِبَيْها أحمد بن مراد التركي وأخيه، في أوّل شهر رجب سنة ١٣٢٤هـ الموافق لـ: ٢٠ أوت ١٩٠٦م، فهي طبعة قديمة جدا، ولا توجد إلا في بعض المكتبات الخاصة القديمة، ومنها نسخ بمكتبة الشيوخ المهداة لمكتبة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، تحت رقم (٦/ ٨/ ٢١١)، ورقم (١/ ٨/ ٢١١).

ـ وهي طبعة جيدة، قليلة السقط أو الخطأ، وبينها وبين النسخة (م) تشابه

كبير جدا، وحتى النسخة (ج) لا تختلف عنها إلا في الشيء القليل.

٥ ـ **طبعة عالم المعرفة** = طُبع الكتاب سنة ٢٠١١ بدار المعرفة، الجزائر، بتحقيق: محفوظ بوكراع، وعمار بسطة، وقد اعتمدا في تحقيقهما للكتاب على نسختين خطيتين، [١] إضافة لنسخة المطبعة الثعالبية، وقد فكرتُ بداية في التوقف عن العمل ـ الذي بدأتُه منذ سنوات ـ لـمّا رأيتُ طبعة الكتاب، لكن عندما اقتنيت نسخةً منها، وطالعتها بتفحّص، رأيت أنه من الواجب العلمي مواصلة العمل الذي بدأته، لأن عمل الباحثَيْن لم يرتق إلى المستوى الذي كنتُ أرنو إليه، وذلك من خلال الملاحظات الآتية:

ـ عدم عناية الباحثين الفاضلين بتوثيق نقول الشارح الكثيرة والكثيرة جدا، سواء من شروح الدرر اللوامع الأربعة التي اعتمدها، أم من بقيّة موارده المتنوعة (وهي من أهم النقاط التي عُنيتُ بها في تحقيقي هذا).

ـ عدم ترجمتهما للأعلام الذين ذكرهم الشارح، وهم كثر، وقد وصل عددُهم إلى أربعة وثمانين (٨٤) علَمًا.

ـ عدم تخريجهم للأحاديث المذكورة في الشرح، وهي ستة أحاديث.

ـ وغيرها من التنبيهات والملاحظات الجزئية الكثيرة جدا التي سجلتُها في الهوامش، والتي سيلاحظها القارئ للكتاب.

*** عملي في التحقيق:**

أعَدتُّ نَسْخَ الطبعة الثعالبية، ثم قابلتُها بعناية بالنسخ المخطوطة؛

١ ـ وقد اعتمدت النسخة (م) أصلا في التحقيق، لجودتها، وقلّة أخطائها

---

(١) وقد حاولتُ جهدي الحصول على هاتين النسختين إتماما للعمل، لكني لم أستطع.

والسقط فيها، ولتوافقها الكبير مع نسخة الثعالبية (**طث**)،... ثم قابلت بها باقي النسخ، وأثبت جميع الفروق بينها.

٢ ـ وربما اعتمدت أحيانا خلاف ما في النسخة (م)، والغالب أن ذلك يكون من النسخة (ج)، وأحيانا النسخة (ض) مراعاة للسياق، أو صواب ما في النسخة المعتمدة.

٣ ـ عند التهميش أضع أمام **الكلمة** رقم الهامش وأبيّن الخلاف بين النسخ، فإذا كان الموضع المختلف فيه يتكون من كلمتين فأكثر، أجعله بين معكوفين هكذا [ ]، وأحيانا بين قوسين كبيرين هكذا { }، وذلك عند تداخل الاختلاف بين النسخ.

٤ ـ الآيات التي ذكرها الشارح أمثلةً، عزوتُها لسورها كلّها؛ فإذا كان المثالُ المذكور له موضعٌ واحد أو موضعان فقط في القرآن، عزوتُه لموضعه من السورة ورقم الآية. وأما إذا كان المثالُ له أكثر من موضعين، فلا أعزوه لكثرته وشُهرتِه.

٥ ـ عُنيت بضبط منظومة الدرر ضبطا جيدا، مستعينا في ذلك بتوجيهات الشُرّاح[1].

٦ ـ قبل كل فصل أضعُ عنوانا له بين مزدوجين هكذا [ ]، مثاله: [أحكام البسملة]، [أحكام الهمز]...

٧ ـ حاولت الرجوع إلى شروح هؤلاء الأعلام الأربعة الذين نقل عنهم

(١) وللباحث توفيق العبقري المراكشي، بحث حول المنظومة عُني فيه برواياتها، وتوثيقها وضبطها، وبخاصة ما اعتمده محمد بن عبد الملك المنتوري القيسي في شرحه، وهو من أحسن البحوث في هذا الباب.

المصنف، للتأكد من سلامة كلامهم، وضبطه، لأن الشارح كما سبق التنبيه، يذكرُ بدايةَ قولهم ويُغفل نهايتَه غالبا، مما صعّب علي عملية التوثيق، وقد اجتهدت في ضبط ذلك قدر المستطاع.

٨ ـ **موارد الشارح** = كما رجعتُ في تحقيقي للكتاب إلى مختلف المصادر التي اعتمدها الشارحُ في كتابه، وهي كثيرة ومتنوعة؛ بين مطبوع، ومخطوط، ومفقود، وسأتكلّم عنها في المبحث الآتي:

❋ ❋ ❋



المبحث الرابع
موارد الشارح

اعتمد الإمام الثعالبي ـ رحمه الله ـ في شرحه هذا للدرر من اللوامع على جملة من المصادر العلمية القيّمة والمتنوعة، مما يدل على سعة اطلاعه، وعلى تمكّنه العلمي من علم القراءات، وبخاصة قراءة نافع برواياتها، وهذا الآن سَرْدٌ وبيان لتلك الموارد كلّها:

أولا ـ كتب الإمام أبي عمرو الداني (٤٤٤هـ)، فالشارح ينقلُ كثيرا من كتبه:

١ ـ «**التيسير**» = كتاب التيسير في القراءات السبع، من أشهر كتب القراءات وأصحّها وأوضحها وأهمّها، ضمّنه مصنّفُه ـ رحمه الله ـ أصولَ القراءات السبع، ثم فَرْشَ حروفهم على ترتيب السور القرآنية، وقد حظي بعناية فائقة من علماء الفن، وفي مقدّمتهم الإمام الشهير القاسمُ بن فِيُرَّهْ بن خلف الشاطبي (٥٩٠هـ)، الذي نظمه في أرجوزته الشهيرة «حِرْز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع»(١).

٢ ـ و«**إيجاز البيان**» = كتاب «إيجاز البيان عن أصول قراءة نافع أبي عبد الرحمن»، جمعَ فيه مؤلّفُه خلاصة ما وضعه في باقي كتبه المؤلفة في علم القراءات، ونقولُ الشارح عنه كثيرة جدا، مما يؤكد أنه كان بين يديْه، إلا أن

(١) وقد اعتمدت طبعته الحديثة: بتحقيق فريد محمد بن عزوز، دار ابن كثير، دمشق، ط٢، ١٤٣٧/ ٢٠١٦.

الكتاب لا يزال مخطوطا، لقلّة نسخه ورداءتها، وقد عُني به الباحث الدكتور غانم قَدّوري الحمد، وطَبَعَ قسما صغيرا منه(١).

٣ ـ و«**كتاب الوقف والابتداء**» = كتاب «الْـمُكتفى في الوقف والابتدا في كتاب الله ﷻ»، جعله مؤلفه في علم الوقف والابتداء، بدأ فيه بمقدمة في التعريف بعلم الوقف، ومصادره، وأهمية هذا العلم، ثم ذكر أقسامَ الوقف، ثم شرع في المقصود بذكر جميع سور القرآن وما فيها من وقوف، واختلاف القُرّاء فيها(٢).

٤ ـ «**كتاب المفردة**» = هو كتاب «**مفردات القرّاء السبعة**»، توجد نسخة مخطوطة منه بالمكتبة الأزهرية في (١٤ ورقة)، عندي مصورة الكترونية منها. وموضوعه أن الإمام الداني أفرد قراءةَ كل إمام من السبعة بباب مستقل. ولم ينقل منه الشارحُ إلا مواضع يسيرة فقط.

٥ ـ «**جامع البيان في القراءات السبع المشهورة**» = وهو كتاب ضخم، جمع فيه مؤلّفه ـ رحمه الله ـ كل ما يتعلق بالقراءات السبعة، ورواياتها، وطرقها، متّبعا طريقة أهل الحديث في إسناد كل رواية أو طريق إلى صاحبها، مع مناقشات

---

(١) ينظر موقعه على شبكة الانترنت: https: // www.dr - ghanim.com/.
وخلاصة ما قاله عن الكتاب؛ أنه توجد منه نسخة كاملة بالمكتبة الوطنية بتونس، لكنّها متضررة جدا، ولا يمكن إخراج نصٍّ صحيح للكتاب بالاعتماد عليها وحدها. كما توجد قطعةٌ صغيرة من الكتاب بالمكتبة الوطنية بباريس، ووُرَيْقات أيضا من الكتاب ضمن مجموع في مكتبة ولي الدين بإستانبول...
وقد حقّق هذا الجزءَ الموجود وطبَعَه، لكنني لم أستطع الاطلاع عليه بعدُ.

(٢) والكتاب مطبوع بتحقيق: د.يوسف عبد الرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧/ ١٩٨٧.

واسعة في تقوية الروايات والأوجه أو تضعيفها، سواء من حيث الرواية، أم اللغة، أم القياس(١).

٦ ـ **«التحديد في الاتقان والتجويد»** = هذا الكتاب في عِلم التّجويد، ضمَّنَه المؤلفُ كلَّ ما يتعلق بالأحكام الصوتية؛ من مخارج الحروف، وصفاتها، وحقائق الألفاظ وحدودها كالإشمام، والتسهيل، والممدود والمقصور، والإدغام والإخفاء، وكذا الوقف وأحكامه(٢).

٧ ـ **«الأرجُوزة الـمُنبِّهة على أسماء القُرّاء والرُّوَاة وأصولِ القراءات، وعَقْدِ الدِّيانات، بالتّجويد والدِّلالات»** = وهي أرجوزةٌ في علم القراءات وأصول العقيدة، وعدد أبياتها (١٣١١) بيتا(٣).

٨ ـ **كما أنه نقل عنه العديد من النقول في مواضع متنوعة** = ولم أجدها في الكتب المذكورة، فالله أعلم من أينَ أخذها، على أنه ينصُّ أحيانا أن «أبا عمرو الداني ذكره في بعض كتبه»، ويقول أيضا: «وقد وقفتُ على كلام أبي عمرو الداني في بعض كتبه التي أفردها لذكر الخلاف بين أصحاب نافع، فقال...». هكذا دون تحديد اسم المصدر الذي أخذَ منه.

---

(١) والكتاب مطبوع بتحقيق: محمود صادق الجزائري، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٦/ ٢٠٠٥.

(٢) والكتاب مطبوع بتحقيق: د.غانم قَدُّوري الحمد. دار عمار، الأردن، ط١، ١٤٢١/ ٢٠٠٠.

(٣) وهي مطبوعة بتحقيق: محمد بن مَجْقان الجزائري ـ طبع دار المغني للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٩٩٩/ ١٤٢٠.

ثانيا ـ مصادر متنوعة:

٩ ـ شرح الخرّاز على الدرر اللوامع، واسمه: «**القَصْد النافع لبُغية النَّاشِـئ والْبَارِع على الدرر اللوامع في مقرئ الإمام نافع**»، وهو مطبوع[١].

١٠ ـ ١١ ـ «أرجوزة الـحُصْري»/ و«شرحها لابن مطروح» =

الْـحُصْري، [٢] هو = أبو الحسن علي بن عبد الغني الفِهْري القَرَوي (القيرواني) الـحُصْرِي (بضم الحاء وإسكان الصاد)، رحل إلى الأندلس، ثم سبتة، إلى أن توفي بطنجة سنة (٤٨٨هـ).

قال عنه الحميدي: «شاعرٌ أديب رخيم الشعر، حديد الْـهَجْو... وشعرُه كثير، وأدبُه مَوْفور»، ذلك مكانه في الأدب، وتلك مكانته عند أهله، أما منزلته في القراءة وعلومها، فقد شهد له بها أهلُ هذا الشأن، فقال ابن بَشْكُوَال في الصّلة: «كان عالما بالقراءات وطرقها، وأقرأ الناسَ القرآن بسبتة وغيرها»، وقال فيه ابن الجزري: «أستاذٌ ماهر أديب حاذق، صاحب القصيدة الرائية في قراءة نافع»، وقال السيوطي في البُغية: «كان من أهل العلم بالقراءات والنحو، شاعرا مشهورا ضريرا».

ـ له قصيدة مشهورة تُعرف بـ «الرائية»، أو «القصيدة الحصرية»، [٣] في

---

(١) بتحقيق: التلميدي محمد محمود، ط١، ١٤١٣/ ١٩٩٣. دار الفنون للطباعة والنشر، جدّة.

(٢) ينظر لترجمته: جذوة المقتبس للحميدي (طبعة د.بشار) ص٤٥٦ رقم (٧١٧) ـ والصّلة لابن بشكوال ٢/ ٦٢٧ رقم (٩٣٣) ـ وفيات الأعيان لابن خلّكان ٣/ ٣٣٢ ـ وغاية النهاية لابن الجزري ١/ ٤٨٧ ـ وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ٢/ ١٧٦ رقم (١٧٣١).

(٣) عُني بها ونشرها د.عبد الهادي بن عبدالله حميتو، في بحثه: (الإمام أبو الحسن =

قراءة نافع من روايتيْ ورش وقالون، أصولا وفَرْشًا، من طريق أبي يعقوب الأزرق عن ورش، وأبي نشيط المروزي عن قالون، تقع في حوالي مئتين واثني عشر (٢١٢) بيتا.

وقد عُني بها أهل الفن ووضعوا عليها عدّة شروح منهم؛ ابن الباذش أبو جعفر أحمد بن علي صاحب الإقناع (٥٤٠هـ)، ومحمد بن عبد الرحمن بن الطفيل الإشبيلي المعروف بابن عظيمة (٥٤٣هـ)، وأبو عبدالله محمد بن سليمان المعافري الشاطبي المعروف بابن أبي الرّبيع، نزيل الإسكندرية (٦٧٢هـ)، وأبو عبدالله محمد بن عبدالله بن داود بن مَطْروح السَّريني (من المئة السابعة)، واسمه: «إبداءُ الدرة الخفية في شرح القصيدة الحصرية»، وهو شرح مفقود، [1] لكن الثعالبي حفظه لنا، ونقل منه جزءا طيبا، كما سيأتي في الصفحات: ١٧١، ٢١٠، ٢١١، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٩٣، ٣٢٨، ٣٤١.

ومن شُرّاحها أيضا الإمام أبو عبدالله محمد بن إبراهيم الشهير بالخرّاز (٧١٨هـ)، كما نقل الْـمِنْتوري في شرحه على الدرر اللوامع عن جملة من شُرّاحها،...

ـ وهذا كله مما يدل على أهمية هذه القصيدة ومكانتها واحتفاء أهل الفن

= الحصري؛ رائد الاتجاه القيرواني في الأداء في المغرب، وقصيدته الرائية في قراءة نافع) ـ كما تناولها بالبحث والدراسة في كتابه «قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش» ٢/ ٥٢ ـ ٦٧.

(١) قال د.عبد الهادي حميتو: «ولا أعلم لهذا الشرح وجودا في الوقت الحاضر، وإنما يوجد منه تقييدٌ في بعض الخزائن المغربية»، وقال في الهامش: «يوجد بالخزانة الناصرية بتَمْكْرُوتْ في مجموع برقم ١٤٦٥/ دليل دار الكتب الناصرية ١٠٥ لمحمد المنوني». ينظر بحثه السابق ص ٥٤.

بها قبل مجيء ابن برّي ونظمه الدرر اللوامع.

١٢ ـ «**الشاطبية**»، أو: «منظومة حِرْز الأماني ووجْهُ التّهاني في القراءات السبع المثاني» للقاسم بن فِيُرَّهْ بن خلف الشاطبي (٥٩٠هـ).

١٣ ـ «**اللآلئُ الفَريدة في شرح القصيدة**» = شرح الشاطبية للفاسي، محمد بن حسن بن محمد بن يوسف، أبو عبدالله الفاسي (٦٥٦هـ)، من الشروح القيّمة على نظم الشاطبية، وقد نقل منه الشارحُ في مواضع عديدة[١].

١٤ ـ «**إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع**» = شرح الإمام أبي شامة المقدسي (٦٦٥هـ) على الشاطبية. وهو مطبوع[٢].

١٥ ـ «**فرائد المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني**» = شرح الشاطبية لابن آجرُّوم، محمد بن محمد بن داوود، الإمامُ النحوي الشهير، (٧٢٣هـ)[٣].

١٦ ـ ١٧ ـ **منظومةٌ في القراءات** (لعلّها في قراءة نافع فقط)، نَسَبَها الشارحُ لـ (س) «أبي الربيع سليمان بن عيسى التجاني»، **وشرحٌ له عليها** أيضا، حفلَ بها إمامُنا الثعالبي، فنقل عديدا من أبياتها، كما نقل الشيء الكثير من شرح ناظمها عليها[٤].

---

(١) حقّقه: الطالب عبدالله عبد المجيد نمنكاني ـ في رسالة ماجستير، قسم الكتاب والسنة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٠. والموجود المحقق منه، وصل فيه الشارح إلى: فرش الحروف/ سورة الحج، وتوقّف عند البيت (٩٠٢).

(٢) بتحقيق إبراهيم عطوه عوض، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٣) وقد حُقِّق وطُبع (السِّفر الأول الموجود منه، وفيه شرحٌ لـ: ٢٣٣ بيتا) بجامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية (رسالة دكتوراه).

(٤) وكما سبق، لم أجد شيئا من المعلومات عن هذه المنظومة، وعن صاحبها.

ـ وهـذا سردٌ للأبيـات التـي نقلهـا عـن (أبي الربيـع سـليمان بـن عيسـى التجاني)، وهي في أبواب متفرّقة من الشرح:

وبعضُـهم روى لعثمـانَ علـى | إعْمـالِـها في أربـعٍ أنْ تُهْمـلَا
مـا بـينَ أحقـافٍ ومُـزْنٍ ثـم فِيـل | وقَمَـرٍ وتـحت كـل يـا نَبيـل
فمَـدُّها لسَاكِـنِ الفَواتـح | ومـدُّك العـينَ لكُـلٍّ راجـح
فـي النُّطـق بالْـهمزِ صُعوبةٌ جـدا | منفـردا، فكيـف إن تَكَـرّرا
ولأجْـلِ ذا خُفِّـفَ بالتسـهيلِ | بَـيْنَ بـينَ أو بحَـذْفٍ أو تَبْـديلِ
وحيـث مـا أُطلِـقَ تسـهيلٌ فَقَـدْ | أُريـد بـيْنَ بـينَ، هـذا الْـمُعتمَدْ
ومعنـى بـينَ بـينَ أن تَـجعلَهاَ | مـا بَيْنهـا وبـين حَـرْفِ شَـكْلِهاَ
وجعلُهـا مِـنْ شَـكْلِ مـا قـدْ سَـبَقا | إبدالُـها لِكُلِّهـم مُـحَقَّقا
ومَـنْ يَمِـل بلَفظِـهِ للهَـاءِ | فحَايِـدٌ عـن سَـنَنِ القُـرّاءِ
هـذا الـذي ذكرتُـه المنصـوصُ لا | تكـنْ بجاهِـلٍ بـه مِـمَّنْ تَـلا
رأيـتُ ذا في أهـل عَصـْرِنا فـلا | أدْرِي أجَهْـلاً مـنهم أمْ غُفْـلا
لـو دَبّـروا نصـوصَ مَـنْ قـد فَرَطَـا | لعَلِمـوا أنّ الـذي رَأَوْا خَطَـأ
وفَـاءُ فعـلٍ سـاكنًا أبدَلَـه | ورشٌ، كـذا مـا الضّـمُّ جـاءَ قَبْلَـهُ
فتحـاً، وبعـدَ الهمْـزِ للكُـلِّ أَلِـف | وبـابُ تُـؤْوِي همـزُهُ لـه عُـرِفْ
واحذِفْ لورشٍ همـزةً مـن بَعْـدِ مـا | تَنقُـلْ شَـكْلَها لِمـا تَقَـدّما
مِـنْ سـاكنٍ مُنفصـلٍ صـحيحِ | وهـاءِ سَـكْتٍ لـيسَ كالصَّـحيحِ
أظهـرَ صـادَ مـريم يُـرِد يَتُـبْ | واذهـبْ ويَغلِـبْ نـافعٌ وإن قَـرُبْ

تَعجَبْ ونَخسِفْ معْ لَبِثْتُ مُطلَقَا أورثتموهـا عُـذتُ نَبَـذْتُ وانْطَلَقَـا
بــه لنَحْــلِ مِينَــا في النّــون لَـدَى يـــس ن خُلْفُهــــا ورشٌ بـــدَا
.... وأَصْــلُه بمَصْــدَرِ الفِعْــلِ انْجَــلا
وبمُضـــــارِعٍ أو إسْــــــنادٍ إلى فِعْـــل فاعـــلٍ بَـــدَا مُتَّصِـــلا
وأصـــلُه في الاســـم يَـــنْجَلي إذا ثَنَّيْـــتَ أو جَمَعْـــتَ بالتّـــاء وذا
إن جـــاء ثالثًـــا وإن جـــاء رابعـــا أو فَوْقَـــه، أَمِلْـــهُ كيـــفَ وَقَعـــا
ومَـــحْضُ هـــاء طَـــهَ عـــن خِلِّهِـم ....
وفَـتحُ كـلِّ البـاب عـنهم قـدْ أتَـى وبـــينَ بـــين في الْـــجميع ثَبَتَـــا
وافـتَحْ لنَجْـلِ مِينـا كـلا وأَمِـلْ مَـــحْضًا لـه (هَـارٍ) وفَتْحَـه نُقِـلْ
في ها يا و(التَّوْرية) تَقْليـلٌ اصْطُفي تَقْليـل كـلِّ البـاب جـاءَ فـاقْتَفي
واعلـــمْ بـــأنّ أكثـــرَ الـــرُّواةِ عـن وَرْشـهم ترقيـقُه اللّامـاتِ
ثـم بِـذَا أخَـذَ أهـلُ الـمَشْرِقِ تَفْخيمَـه في الغَـرْبِ جـاء مُشْـرِقِ
وهـــو للـــدّاني فـــي الإيـــجازِ مـــن أنـــه لفـظُ ذَوِي الـــحِجَازِ
وبعـضُ شُرّاح القَصـيدِ صَرَّحـا بأنّـــه لـــيس بقَـــوْلِ الْفُصَـــحَا
لأنّـــه مـــخالفٌ لـمـــا عُلِـــمْ من رَفْضِـه الثِّقَـلَ فـاعْلَمْ مـا رُسِـمْ
ثـــم هـــو عنـــدهم عـلى أقســام أربعــــةٍ؛ فمِنْـــهُ ذو تَـمَـــــام
كـــافٍ ومنـــه حســنٌ ثـــم قبـيحْ وقيـل غـيرُ ذا، وذا هـو الصّحيحْ
فَــذُو التَّمـــام بِتمـــام مـــا وَرَدْ بِــلا تَعَلُّــقٍ بمـــا قَبْـلُ، وقَـدْ
يَبْقـى، وقبـلُ عـاطفٍ كـافٍ يَقَـعْ وبـــين مـــا يُبْـــدَلُ ثالـــثٌ لَـــمَعْ

ثــم اتّبــاعُ الرسْــمِ إن أدَّى إلـــى مــا لــيس في لُغَــة العَــربِ أُهْمِــلا

وكُلّهـــم لنــــافعٍ مَـــدُّوا أنـــا لفَـــتْح هَمْــزٍ أو لضَـــمٍّ كانَـــا

خُلْــفٌ لقـــالون جَــرَى في أنـــا إلا قَصــــــْره قـــــدْ شُــــــهِرا

ووَرْشُـــهم بالْـــقَصْرِ ثــم لتَقِــفْ في كـــل ذلـــك لَـــهُم بـــالْألِفْ

ونــافعٌ سِـــيء وســيئَتْ أَشْمَمَـــا إخفـــاؤُه تَأْمَنّـــا أوْلَـــى فاعْلَمَـــا

ثالثا ـ نقله عن جمع من الأئمة دون تحديد كتاب معين:

١٨ ـ **مكي بن أبي طالب** = أبو محمـد الــقيسي القـيرواني، أسـتاذ القـرّاء والمجوّدين (٤٣٧هـ)، صاحب كتاب «التبصرة في القراءات السبع»[(١)].

١٩ ـ **الْـمَهْدَوِي** = أحمد بن عمار أبو العباس المهـدوي (٤٣٠هـ)، والـذي كـان رأسـا في القـراءات والعربيـة، وألّـف «التفسـير»، و«الهدايـة في القـراءات السبع». نقل عنه في عديد المواضع، وبخاصة في المباحث اللغوية.

٢٠ ـ **ابن شُريح** = محمد بن شريح الرَّعينـي الإشـبيلي (٤٧٦هـ)، الإمـام الأستاذ، مؤلف «كتاب الكافي» و«كتاب التذكير»، وكتاب «مفـردة نـافع»، نقـل عنه في عدّة مواضع، فأحيانا يَنسِبُ النقل إلى «المفردة»، وأحيانا يُطلق.

٢١ ـ **العُمَـاني** = الحسن بن علي أبو محمـد المقـرئ الإمـام، لـه كتابـان في الوقف والابتداء، قال ابن الجزري: «نزل مصر بُعيْد الخمسمئة».

والملاحظ = هو اعتماد الشارح ـ رحمه الله تعالـى ـ على جملـة مـن المصـادر العلمية القيّمة؛ فمنها القريبة جدا من الناظم ـ في شخـصه، وعـصـره ـ، ومنهـا

---

(١) والكتاب مطبوع بتحقيق: د.محمد غوث الندوي، نشر الدار السلفية، بومبـاي، الهنـد، ط٢، ١٤٠٢/ ١٩٨٢.

المفقـود، فحفظهـا لنـا بكثـرة النقـل عنهـا، ومنهـا رجوعـه إلى أهـل الفـن والاختصاص ـ مما يعطي نقوله تلك قوّةً علمية ـ، وقد تجاوز عدد الأئمة الـذين نقل عنهم (٨٠) علَمـاً...

وكل هذا يُعطي شرحه مكانة علمية مرموقة، حتى وإن كان الغالب عليـه النقل فقط.

* * *



المبحث الخامس
الرّواة عن نافع، وطرقهم الْـمُعتمدة في الشرح

وإتمام للفائدة، وتكميلا للعمل ـ دراسة وتحقيقا ـ، ارتأيتُ ذكر ترجمة موجزة للرّواة عن الإمام نافع الذين ذكرهم الشارح في كتابه هذا، ولأصحاب الطّرق المذكورة عن هؤلاء الرواة، على أن أبدأ ذلك بترجمة موجزة لإمام القراءة، نافع بن رُؤيم المدني.

الروايات التي ذكرها الشارح:

نافع من رواية؛ **ورش** (عثمان بن عيسى)، **وقالون** (عيسى بن مينا)، **والْـمُسيِّبي** (إسحاق بن محمد)، **وإسماعيل** بن جعفر بن أبي كثير؛

فأما **ورش**، فمن طرق؛ أبي يعقوب الأزرق/ وأبي بكر الأصبهاني/ عبد الصمد بن عبد الرحمن العُتَقي.

وأما **قالون**، فمن طرق؛ أبي نشيط محمد بن هارون/ وأحمد بن يزيد الحلواني/ وإسماعيل بن إسحاق القاضي.

وأما **المسيبي**، فمن طريقَيْ؛ ابنه محمد بن إسحاق/ وأبي جعفر محمد بن سعدان.

وأما **إسماعيل**، فمن طريقَيْ؛ أبي الزعراء عبد الرحمن بن عبدوس/ وأبي جعفر أحمد بن فرح.

١ ـ الإمام نافع المدني = هو: نافع بن عبد الرحمن أبي نُعيم، أبو رُوَيْم أو أبو نُعيم، اللّيْثي المدني. الإمام حَبْرُ القرآن، قرأ على سبعين من التابعين، واشتهر بالتلاوة على خمسة، وهم؛ عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وأبي جعفر يزيد بن القعقاع، وشَيْبة بن نِصاح، ومسلم بن جُندب، ويزيد بن رومان، وحمل هؤلاء على أصحاب أُبيّ، وزيد بن ثابت رضي الله عنهما.

أحدُ أئمة القراءة السبعة، ورئيسُ القراءة في المدينة، كان ثقة صالحا، عالما بوُجوه القراءات، متّبعا لآثار الأئمة الماضين ببلده، قال فيه مالك بن أنس: «نافع إمام الناس في القراءة»، وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل: «سألتُ أبي: أيّ القراءة أحب إليك؟ قال: قراءة أهل المدينة، فإن لم تكن، فقراءة عاصم».

أقرأَ الناسَ دهرا طويلا، فتلا عليه؛ مالك، والليثُ بن سعد، وكذا إسماعيلُ بن جعفر، وإسحاق بن محمد المسيّبي، وعثمان بن سعيد وَرْش، وعيسى بن مينا قالون. توفي سنة (١٦٩هـ)[١].

الرُّواة عن نافع:

٢ ـ وَرْشٌ = هو: عثمان بن سعيد بن عبدالله، أبو سعيد القِبْطي، ويقال أصلُه من إفريقية، لقّبهُ شيخُه نافع وَرْشًا لشدّة بياضه، وقيل لقبّه بالوَرْشان وهو طائرٌ معروف، فكان يقول له: اِقرأ يا ورشان، هاتِ يا وَرْشان، ثم خُفّف وقيل ورش، وكان يحبّ هذا اللّقب.

اشتغل بالقرآن والعربية، وبرعَ فيهما، وجوّد القرآن عدّة ختمات على نافع، وانتهت إليه رئاسةُ الإقراء بالديار المصرية، فقرأ عليه أحمد بن صالح المصري،

(١) ينظر: تهذيب الكمال رقم (٦٢٦٣) ـ سير أعلام النبلاء ٧/ ٣٣٦ ـ معرفة القراء الكبار ١/ ٢٤١ ـ غاية النهاية ٢/ ٢٨٨.

وأبو يعقوب الأزرق، وعبد الصّمد بن عبد الرحمن العُتَقي، ويونس بن عبد الأعلى،... وغيرهم.

كان ثقة حجّة في القراءات، قال يونس بن عبد الأعلى: «كان جيّد القراءة، حسنَ الصوت، إذا قرأ يَهْمِز، ويَمُدُّ، ويُشدِّد، ويُبيّن الإعراب، لا يَمَلُّه سامعُه»، وقال ابن الجزري: «شيخُ القرّاء المحقّقين، وإمام أهل الأداء الْـمُرتِّلين»، وفاته سنة (١٩٧هـ)[١].

٣ ـ قالون = هو: عيسى بن مِينا بن وَرْدان، أبو موسى الزُّرَقي الزهري، الإمام المدني المقرئ النحوي، قارئ أهل المدينة ونَحويُّهم في زمانه. لقّبه نافعٌ قالون لِـجَوْدة قراءته، وقالون بالرّومية معناها جيّد. اختَصّ بنافع ولم يزل يقرأ عليه حتى مهر وحذق، وقرأ أيضا على عيسى بن وردان الحذاء.

تبّتل لإقراء القرآن والعربية، وكان ـ رحمه الله ـ أصمّ شديد الصَّمَمِ، لكن كان يُقرأ عليه القرآن فينظر إلى شفتيْ القارئ ويَرُدّ عليه اللّحن والخطأ. قرأ عليه بَشرٌ كثير، منهم: ابناهُ إبراهيمُ وأحمد، وأحمد بن يزيد الْـحُلواني، ومحمد بن هارون أبو نشيط، وأحمد بن صالح المصري، وإسماعيل بن إسحاق القاضي،... كما حدّث عنه جماعةٌ منهم أبو زُرعة الرازي، وعثمان بن خُرَّزاذُ الأنطاكي وغيرهم. وفاته سنة (٢٢٠هـ)[٢].

٤ ـ الْـمُسَيِّبي = هو: إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن، أبو محمد المخزومي، الْـمُسيِّبي المدني، الإمام المقرئ، العالم المحدّث.

---

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء ٩/ ٢٩٥ ـ معرفة القراء الكبار ١/ ٣٢٣ ـ غاية النهاية ١/ ٤٤٦.

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء ١٠/ ٣٢٦ ـ معرفة القراء الكبار ١/ ٣٢٦ ـ غاية النهاية ١/ ٥٤٢.

قرأ على نافع، وكان من جِلّة أصحابه المحققين الضابطين، كما حدّث عن ابن أبي ذِئب. وأخذ القراءة عنه ولدُه محمد، وخلفُ بن هشام البزار، ومحمد بن سعدان،... وطائفة. وحدّث عنه أحمد بن حنبل. قال أبو حاتم السِّجِسْتاني «إذا حُدّثت عن المسيبي عن نافع فَفَرِّغْ سمعَك وقلبك؛ فإنه أتقن الناس، وأعْرَفُهم بقراءة أهل المدينة، وأقرؤهم للسُّنة، وأفهمهم للعربية».

وفاته سنة (٢٠٦هـ)[١].

٥ ـ **إسماعيل بن جعفر** = هو: إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير، أبو إسحاق الأنصاري المدني، المقرئ الحافظ.

أخذ القراءة عرضًا على شَيْبة بن نِصاح، ثم إنه عرض على نافع، وعيسى بن وردان، وبرع في تجويد القرآن. وسمع الحديث من عبدالله بن دينار، والعلاء بن عبد الرحمن، وربيعة الرأي، ومالك بن أنس،... وغيرهم.

تحوّل في آخر حياته إلى بغداد، فأخذوا عنه ونشر بها عِلْمَه، فأخذ عنه القراءةَ الكسائي، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وأبو عمر الدُّوري، وخَلَف بن هشام،... وطائفة. وحدّث عنه قُتيبة، وعلي بن حُجْر، ومحمد بن سلام البيكندي... قال الذهبي: «وكان أحد الأثبات الفضلاء»، وقال ابن معين: «ثقة مأمون، قليل الخطأ». وفاته ببغداد سنة (١٨٠هـ)[٢].

الطرق عن ورش:

٦ ـ **الأزرق** = هو: يوسف بن عَمْرو بن يَسار، أبو يعقوب الأزرق،

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل ٢/ ٢٣٤ ـ معرفة القراء الكبار ١/ ٣١٢ ـ غاية النهاية ١/ ١٤٣.

(٢) ينظر: تاريخ بغداد ٧/ ١٨٢ ـ معرفة القراء الكبار ١/ ٢٩٤ ـ غاية النهاية ١/ ١٤٨.

الإمام المصري المقرئ.

لزم ورشًا مدة طويلة، وأتقن عنه الأداء، ثم تصدّر للإقراء، وانفرد عنه بترقيق الراءات وتغليظ اللّامات. قال عنه ابنُ الجزري: «ثقة محقق ضابط»، وقال أبو الفضل الخزاعي: «أدركتُ أهل مصر والمغرب على رواية أبي يعقوب عن ورش، لا يعرفون غيرها».

وفاته في حدود (٢٤٠هـ)[١].

٧ ـ **الأصبهاني** = هو: محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم، أبو بكر الأصبهاني، الإمام المقرئ، شيخ القرّاء في زمانه، صاحبُ رواية ورش عند البغداديين.

ارتحل إلى مصر فقرأ على أصحاب ورش، مثل: عامر الحرسي، وسليمان بن أخي الرشديني، وعبد الرحمن بن داود بن أبي طيبة، ويونس بن عبد الأعلى، وحذق في معرفة حرف نافع. وقرأ عليه طائفة منهم هبة الله بن جعفر، وأبو بكر بن مجاهد... قال عنه الداني: «هو إمام عصره في قراءة ورش، ولم ينازعه في ذلك أحدٌ من نظرائه»، وقال ابن الجزري: «إمامٌ ضابط مشهور ثقة»، وقال: «وطريق الأصبهاني تنفردُ عن الأزرق بعدم الترقيق في الراءات، والتغليظ في اللّامات، والإمالة، والمد الطويل، وما انفرد به الأزرقُ من ذلك...».

وفاته سنة (٢٩٦هـ)[٢].

٨ ـ **العُتَقي** = هو: عبد الصمد بن عبد الرحمن بن القاسم، أبو الأزهر العُتَقِي، الفقيه المصري، أحد الأئمة الأعلام كوالده.

---

(١) ينظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٣٧٣ ـ غاية النهاية ٢/ ٣٤٩ ـ و«حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة» للسيوطي ١/ ٤٨٦.

(٢) ينظر: تاريخ بغداد ٣/ ٦٣٣ ـ معرفة القراء الكبار ١/ ٤٥٩ ـ غاية النهاية ٢/ ١٥٠.

مشهورٌ بالقراءة مُتصدِّرٌ ثقة، حدّث عن أبيه، ومالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، وعبدالله بن وهب. وقرأ القرآن وجوّده على ورش، قرأ عليه محمد بن سعيد الأنماطي، ومحمد بن وضاح القرطبي،... وغيرهم. قال الذهبي: «ولِمكان أبي الأزهر من العلم، اعتمد الأندلسيون على قراءة ورش».

وفاته سنة (٢٣١هـ)(١).

الطرق عن قالون:

٩ ـ أبو نَشيط = هو: محمد بن هارون الرَّبَعِيُّ، الإمام أبو نَشيط المروزي ثم البغدادي، من جلّة القرّاء، قال ابن الجزري: «مُقرئ جليل ضابط مشهور».

قرأ على قالون، وكان من حفّاظ الحديث الرحّالين الثّقات، سمع محمد بن يوسف الفِريابي، ويحيى بن أبي بكير، وطبقتهم. وحدّث عنه ابن ماجه في «التفسير»، وابن أبي الدنيا، وابن أبي حاتم،... وعلى روايته اعتمدَ الداني في «التيسير»، وهي الطريق التي في جميع كتب القراءات.

وفاته سنة (٢٥٨هـ)(٢).

١٠ ـ الْـحُلْواني = هو: أحمد بن يزيد، أبو الحسن الْـحُلْواني، الإمام المقرئ، من كبار المجوّدين الأعلام. قرأ على قالون، وهشام بن عمّار، وخَلَف، وعُني بهذا الشأن. وتصدّر للإقراء بالرّيّ، وكان ثَبْتا في هشام وفي قالون، قال ابن الجزري: «إمام كبير، عارف صدوق، متقن ضابط».

حدّث عن أبي نُعيم، وعبدالله بن صالح العجلي، وغيرهم. وقرأ عليه جماعةٌ.

---

(١) ينظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٣٧٤ ـ غاية النهاية ١/ ٣٥١.

(٢) ينظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٤٣٨ ـ غاية النهاية ٢/ ٢٣٨ ـ وتهذيب الكمال ٢٦/ ٥٦٠.

وفاته سنة (٢٥٠هـ)[١].

١١ ـ **إسماعيل القاضي** = هو: إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل، أبو إسحاق الأزدي، القاضي البغدادي، شيخ المالكية بالعراق.

أخذ عن أصحاب مالك، وقرأ على قالون، وتخرّج في الحديث بعليّ بن المديني. وصنّف التصانيف الفائقة، وحدّث بالحروف، وله مصنفات في «القراءات»، وفي «أحكام القرآن»، وفي «معاني القرآن»، وصنّف «المسند»، قال الخطيبُ البغدادي: «كان فاضلا عالما، متقنا، فقيها على مذهب مالك، شرح مذهبه ولخّصه، واحتجّ له»، وقال ابن الجزري: «ثقة مشهور كبير».

وَلِـيَ القضاء نحو خمسين سنةً، وطال عُمُره فحمل الناس عنه الكثير من العلم؛ الفقه، والحديث، والقرآن، والقراءات،... وروى القراءةَ عنه ابنُ مجاهد، وابن الأنباري.

توفي سنة (٢٨٢هـ)، وهو آخرُ من قرأ على أصحاب نافع وفاةً[٢].

الطرق عن الـمُسَيِّبي:

١٢ ـ **ابنه محمد** = هو: محمد بن إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن، المخزومي المسيّبي المدني.

قرأ على والده، وحدّث عن سفيان بن عيينة، ومعن بن عيسى، وجماعة. وروى عنه مسلم، وأبو داود، وأبو زرعة،...

كان ثقة، من العلماء العاملين، قال ابن الجزري: «مُقرئ عالم مشهور،

(١) ينظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٤٣٧ ـ غاية النهاية ١/ ١٣٦.

(٢) ينظر: تاريخ بغداد ٧/ ٢٧٢ ـ معرفة القراء الكبار ١/ ٤٤٧ ـ غاية النهاية ١/ ١٤٧.

ضابط ثقة»، وقال مُصعب الزُّبيري: «لا أعلم في قريش كلّها أفضل منه». وفاته سنة (٢٣٦هـ)[١].

١٣ ـ **أبو جعفر بن سعدان** = هو: محمد بن سعدان، أبو جعفر الكوفي، النحوي الضرير، المقرئ الإمام.

قرأ على المسيّبي، وحدّث عن أبي معاوية وابن إدريس الأَوْدي، وجماعة. وحدّث عنه عبدالله بن أحمد بن حنبل، وغيره. كان ثقةً، وصنّف في «العربية»، و«علوم القرآن»، و«الجامع»، قال ابن الجزري: «إمام كامل، ثقة عدل، وله اختيارٌ لم يخالف فيه المشهور».

وفاته سنة (٢٣١هـ)[٢].

الطرق عن إسماعيل بن جعفر:

١٤ ـ **أبو الزَّعْراء** = هو: عبد الرحمن بن عَبْدوس، الإمام أبو الزَّعْراء البغدادي.

قرأ على أبي عمر الدُّوري بعدّة روايات، وهو من أكبر أصحابه وأجلّهم وأضبطهم وأوثقهم. تصدّر للإقراء مدة، فقرأ عليه أبو بكر بن مجاهد ـ وهو من أنبل أصحابه ـ، وعلي بن الحسين الرَّقِّي، وغيرهم. قال ابن مجاهد: «قرأتُ لنافع على أبي الزعراء نحوا من عشرين ختمة، وقرأتُ عليه لأبي عَمرو، وللكَسَائي، وحمزة».

قال الذهبي: «من جِلّة المقرئين، وحذّاق أهل الأداء»، وقال ابن الجزري: «ثقة ضابط مُحَرِّر».

---

(١) ينظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٤٣٠ ـ غاية النهاية ١/ ٨٨.

(٢) ينظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٤٣١ ـ غاية النهاية ١/ ١٢٧.

وفاته سنة (بضعٌ وثمانون ومئتان هـ)[1].

١٥ ـ أبو جعفر = هو: أحمد بن فَرَح بن جبريل، أبو جعفر البغدادي، الإمام الضرير الـمُفسّر.

قرأ على الدُّوري والبَزّي، وحدّث عن علي بن المديني، وأبي بكر بن أبي شيبة،... وتصدّر للإفادة زمانا، واشتهر اسمُهُ لسَعَةِ علمه وعلوّ سنده، فقرأ عليه عبدالله بن محرز، وأبو بكر النّقاش، وعلي بن سعيد القزّاز،... وحدّث عنه أحمد بن جعفر الـخُتُّلّي، وغيره.

قال الذهبي: «سكن الكوفة، وحمل أهلُها عنه علما جَمّا، وكان ثقة مأمونا»، وقال ابن الجزري: «ثقة كبير». توفي سنة (٣٠٣هـ)[2].

وختاما:

هذا ما تيسّر لي زَبْرُه وبيانه في هذه المقدمة، وقد بذلتُ وُسْعي واستنفدت طاقتي في تحقيق الكتاب، وتوثيق نصوصه، وما ادّخرتُ جهدا في سبيل إخراجه على أحسن وجه ممكن، خدمةً لهذا العلم النبيل، ونفعا لطَلَبته. ومع هذا فإن التقصير موضوعٌ في طبع البشر، والمعصوم من عصمه المولى ﷻ، وأتمنى من كل باحث أو طالب علم مُطّلع، له ملاحظات أو إفادات على عملي هذا، فأنا شاكرٌ له ابتداءً وانتهاء، إفادَتِـي بذلك.

على بريدي الالكتروني: kant77mus@gmail. com

أو الهاتف (الواتساب): ٠٠٢١٣٥٥٠٤١٠٧٧٣

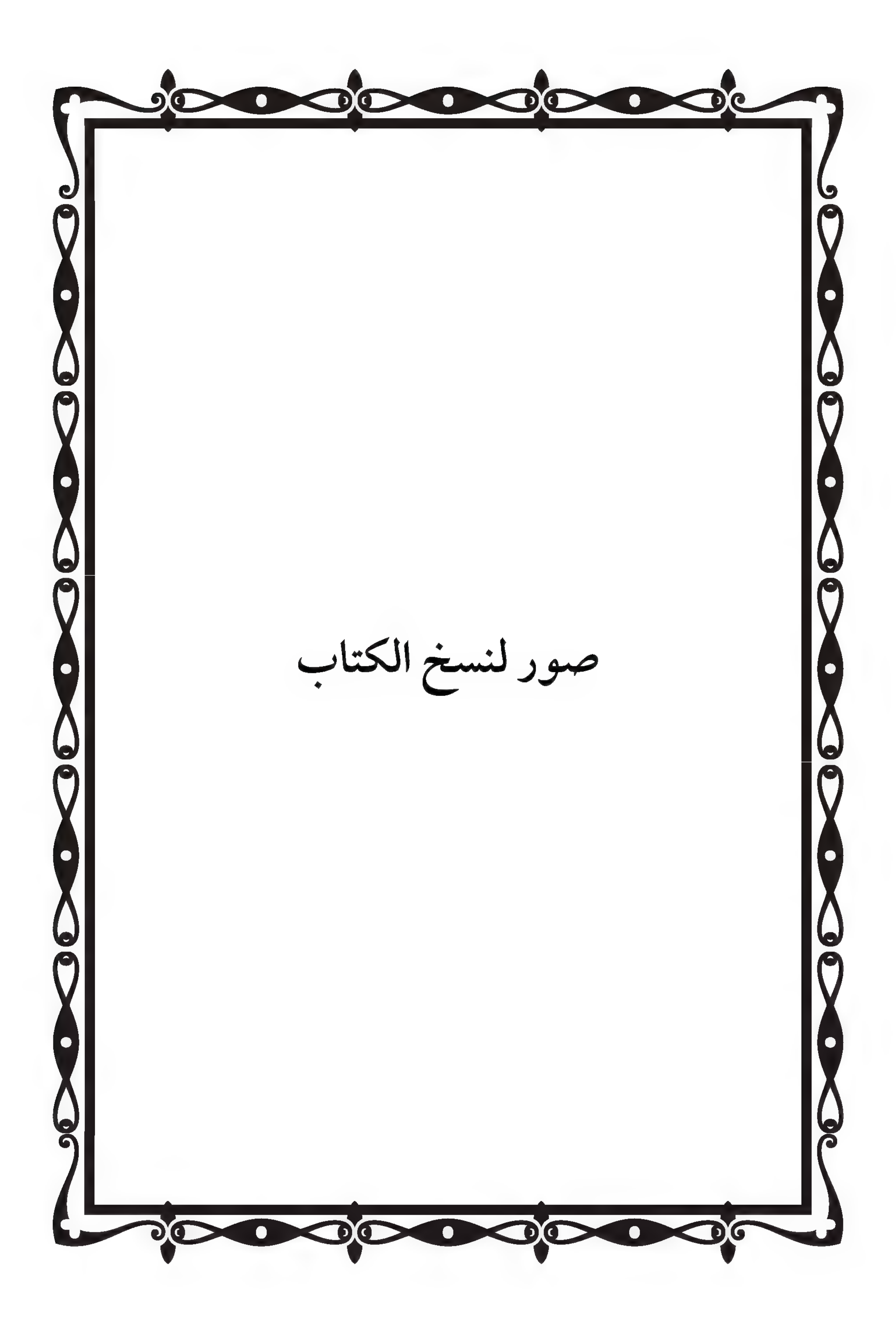
(١) ينظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٤٦٧ ـ غاية النهاية ١/ ٣٣٧.

(٢) ينظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٤٦٨ ـ غاية النهاية ١/ ٨٩.

وصلِّ اللهم على عبدك ونبيك محمد ﷺ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

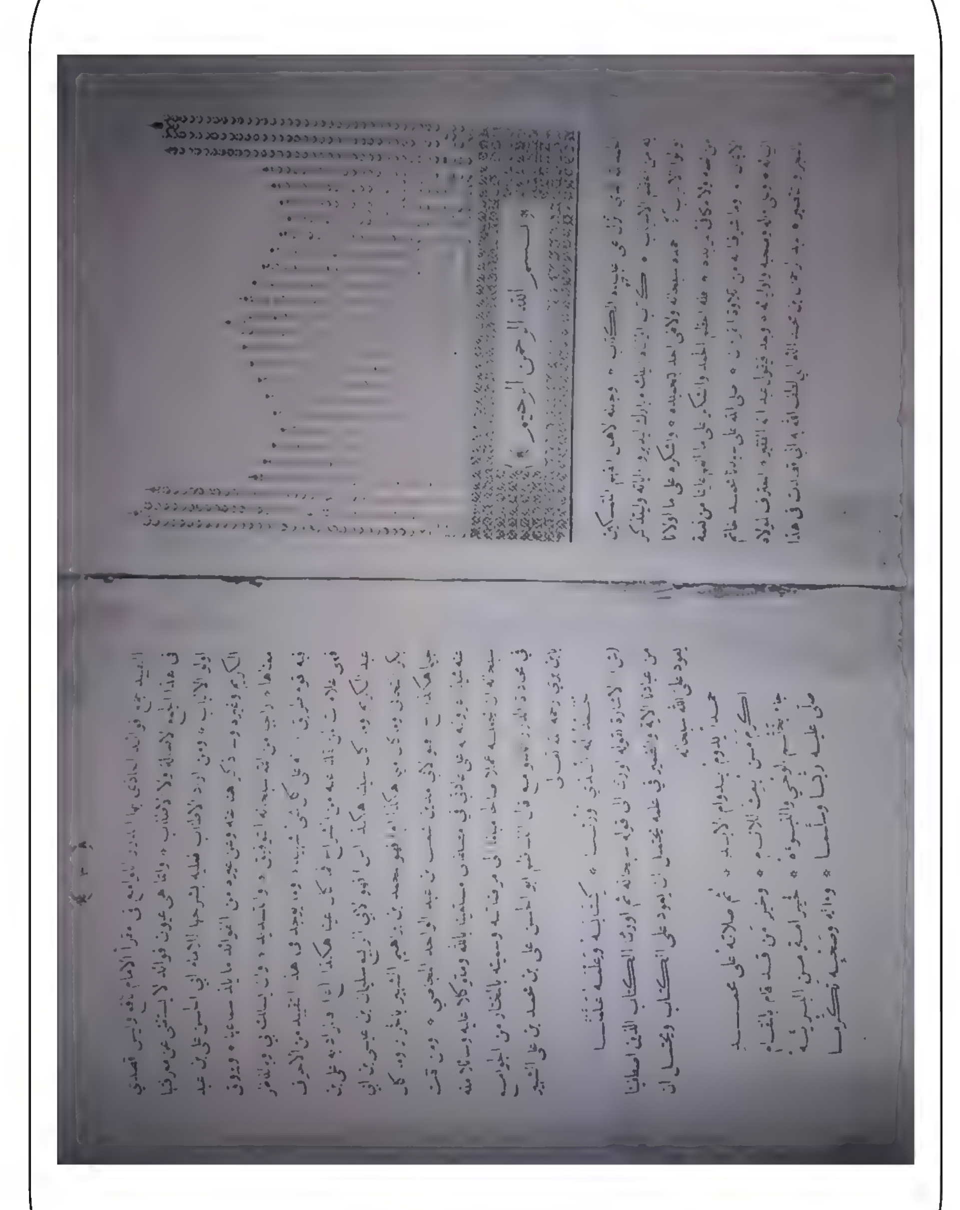
❋ ❋ ❋



صور لنسخ الكتاب


شـــرح
العلامـة المحقق * الفهامـة المدقق * المقـرى النحرير
الولي الصالح الشهيـر * الشيخ سيـدي عبد
الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي الجعفري
المـسمـى
المختار من الجوامع في محاذاة الدرر اللوامع
في اصل مقرأ الامام نافع
للشيخ ابي الحسن علي المعروف بـابن بـري
رحم الله الجميــــع
اميــن
طبـع في المطبعـة الثعالبيـة بالجزائر سنـة ١٣٢٤
لصاحبيا احمد بن مـراد التركي واخيه
حقـوق الطبـع محفوظـــة

صفحة الغلاف من الطبعة الثعالبية (طث)



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي نزل على عبده الكتاب ، وجعله لاهل الفهم المتمسكين به من اعظم الاسباب ، كتاب انزلناه اليك مبارك ليدبروا اياته وليتذكر اولوا الالباب ، احمده سبحانه ولا يفي احد بتحميده ، واشكره على ما اولانا من نعمه ولا مكافي مزيده ، فله اعظم الحمد والشكر على ما انعم علينا من نعمة الايمان ، وما شرفنا به من تلاوة القرآن ، صلى الله على سيدنا محمد خاتم انبيائه ، وعلى اله وصحبه واوليائه ، وبعد فيقول عبد الله الفقير المعترف لمولاه بالعجز والتقصير ، عبد الرحمن بن محمد الثعالبي لطف الله به اني قد رايت في هذا

﴿ ٣ ﴾

التقييد جمع فوائد احاذي بها الدرر اللوامع في مقرأ الامام نافع وليس قصدي في هذا الجمع الاطالة ولا الاطناب ، وانما هي عيون فوائد لا يستغني عن معرفتها اولو الالباب ، ومن اراد الاطناب فعليه بشرحها للامام ابي الحسن علي بن عبد الكريم وغيره وما ذكرت هنا عنه وعن غيره من الفوائد ما يلذ سماعها ، ويروق معناها ، راجيا من الله سبحانه التوفيق والتسديد ، وان يسلك بي وبالناظر فيه قويم طريق ، انه على كل شيء شهيد ، وما يوجد في هذا التقييد من الاحرف فهي علامات لمن نقلت عنه من الشراح فما كان عليه هكذا [illegible] فالمراد به علي بن عبد الكريم وما كان عليه هكذا [illegible] فهو لابي الربيع سليمان بن عيسى بن ابي بكر [illegible] وما كان عليه هكذا [illegible] فهو محمد بن ابراهيم الشيير بالخراز وما كان عليه هكذا [illegible] فهو لابي مدين شعيب بن عبد الواحد المجاصي ، ومن نقلت عنه شيئا [illegible] في [illegible] مستعينا بالله ومتوكلا عليه وسائلا منه سبحانه ان يجعله عملا صالحا مبلغا الى مرضاته وسميته بالمختار من الجوامع في محاذاة الدرر اللوامع قال الناظم ابو الحسن علي بن محمد بن علي الشهير بابن بري رحمه الله تعالى

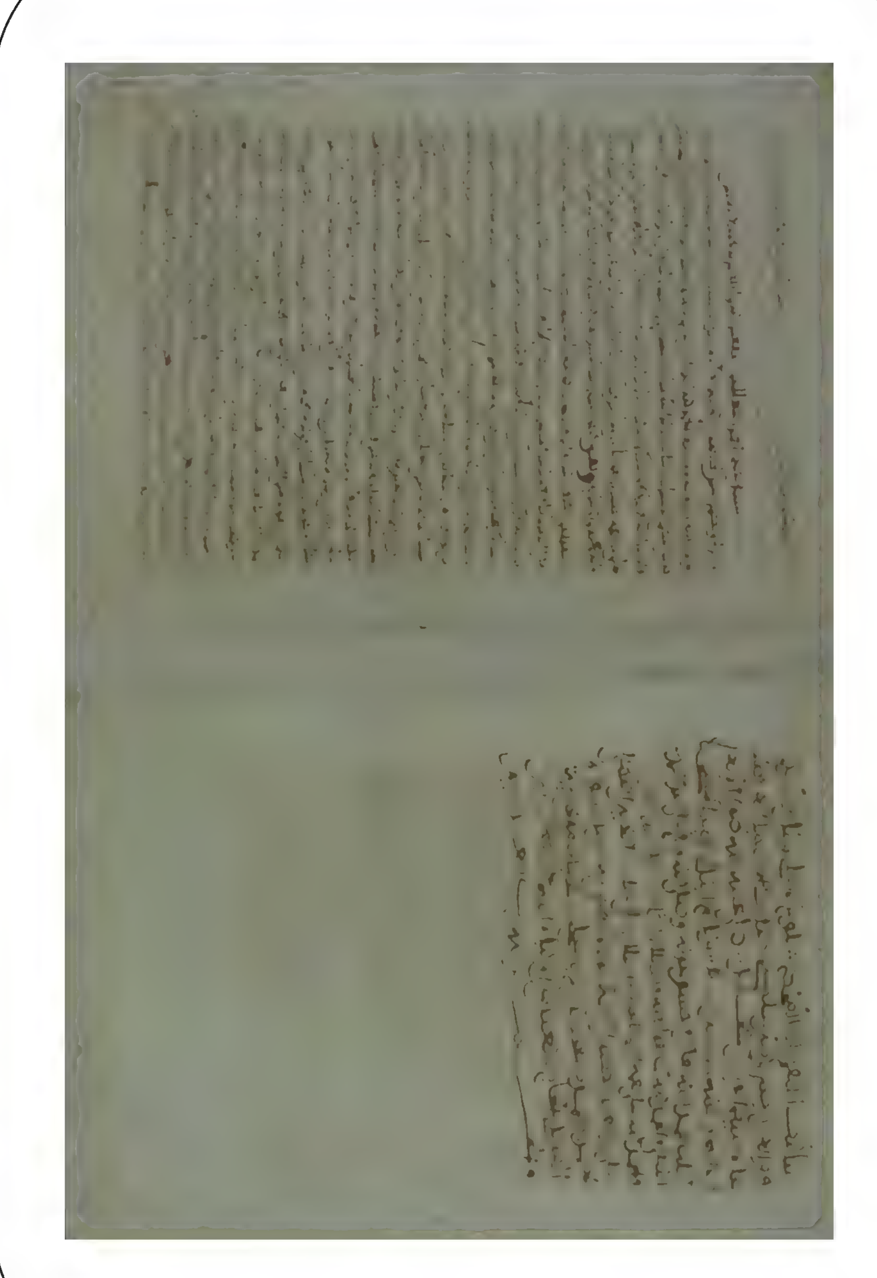
حمدا لمن اورثنا ، كتابه وعلمه علمنا

(ش) الاشارة بقوله اورثنا الى قوله سبحانه ثم اورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا الاية والضمير في علمه يحتمل ان يعود على الكتاب ويحتمل ان يعود على الله سبحانه

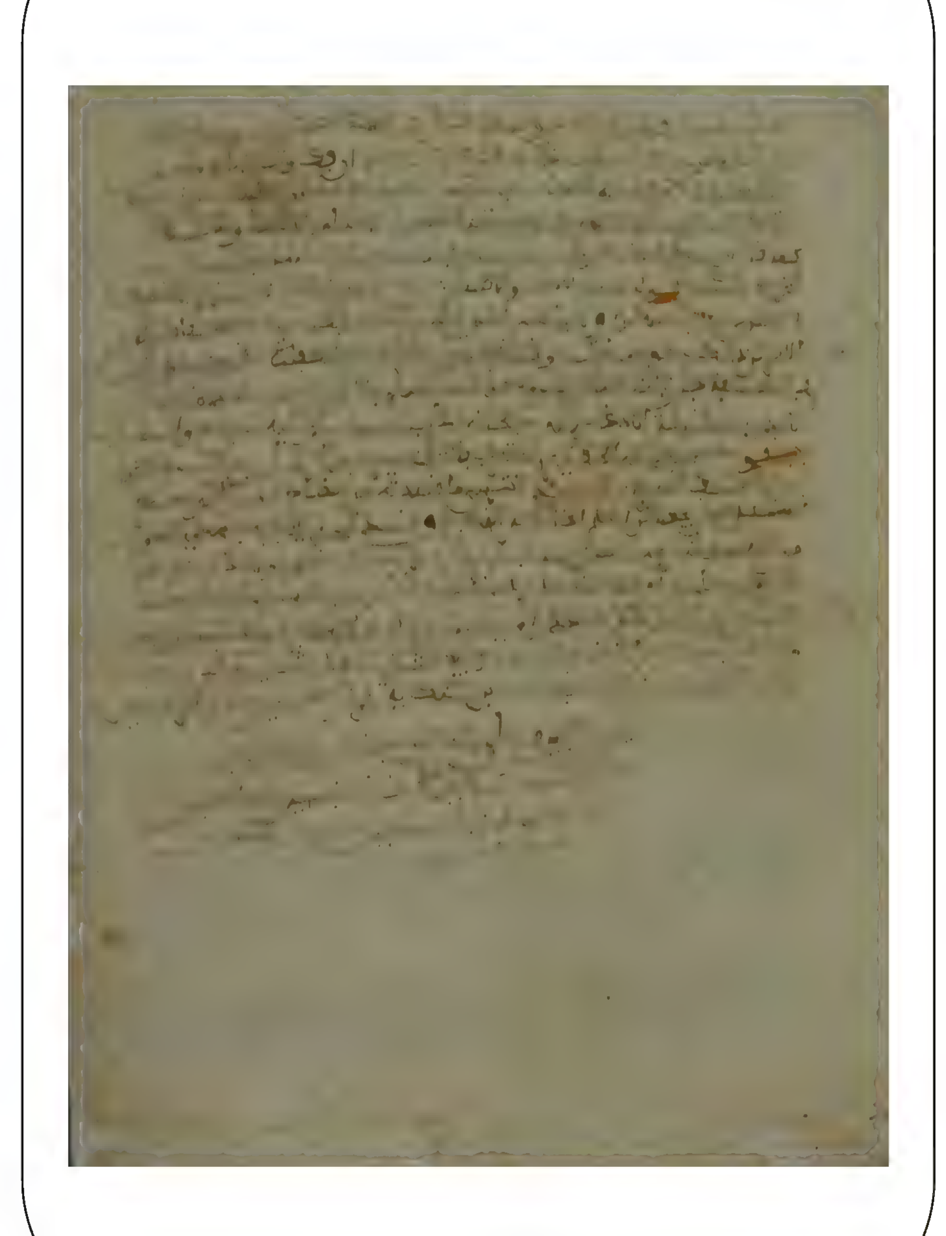
حمدا يدوم بدوام الابد ، ثم صلاته على محمد
اكرم من بعث للانام ، وخير من قد قام بالمقام
جاء بختم الوحي والنبوءة ، خير امة من البرية
صلى عليه ربنا وسلما ، واله وصحبه تكرما

الصفحة الأولى من الطبعة الثعالبية (طث)

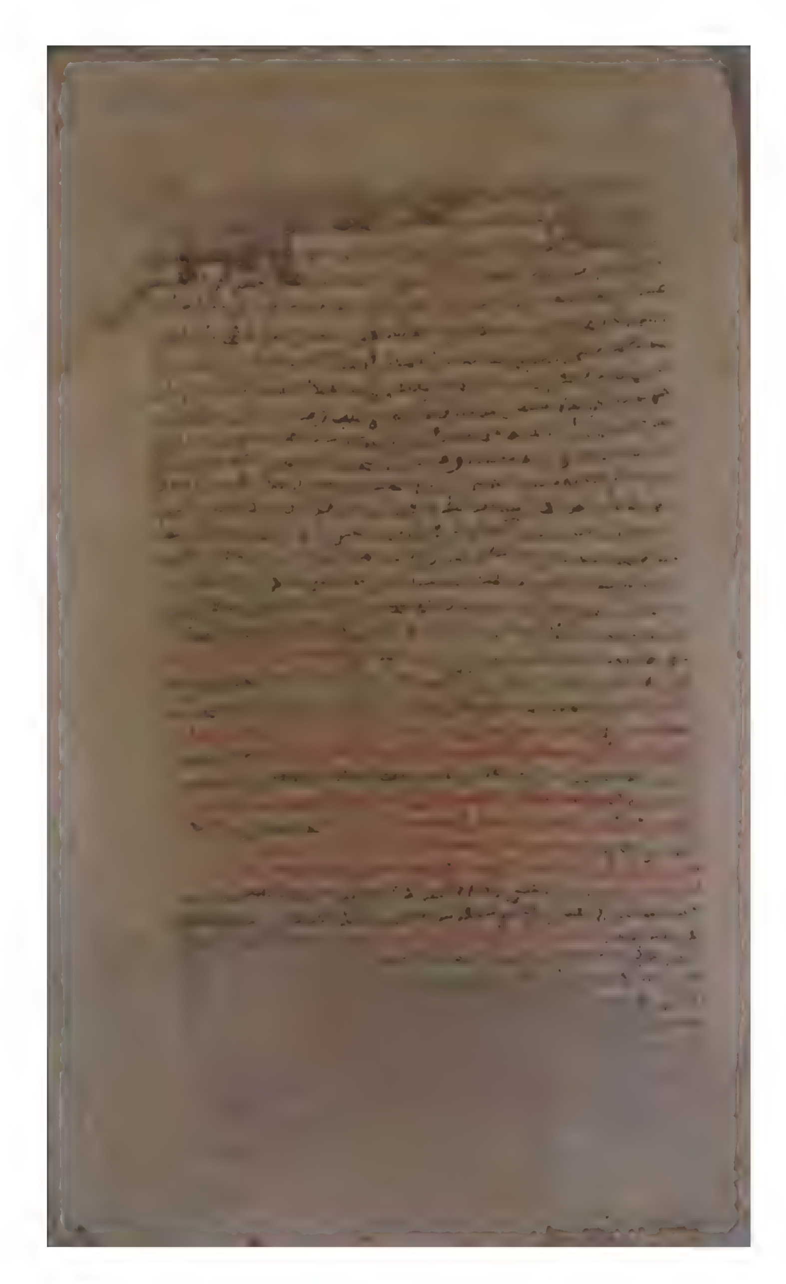
الصفحة الأخيرة من الطبعة الثعالبية (طث)



اللوحة الأولى من النسخة (ج)



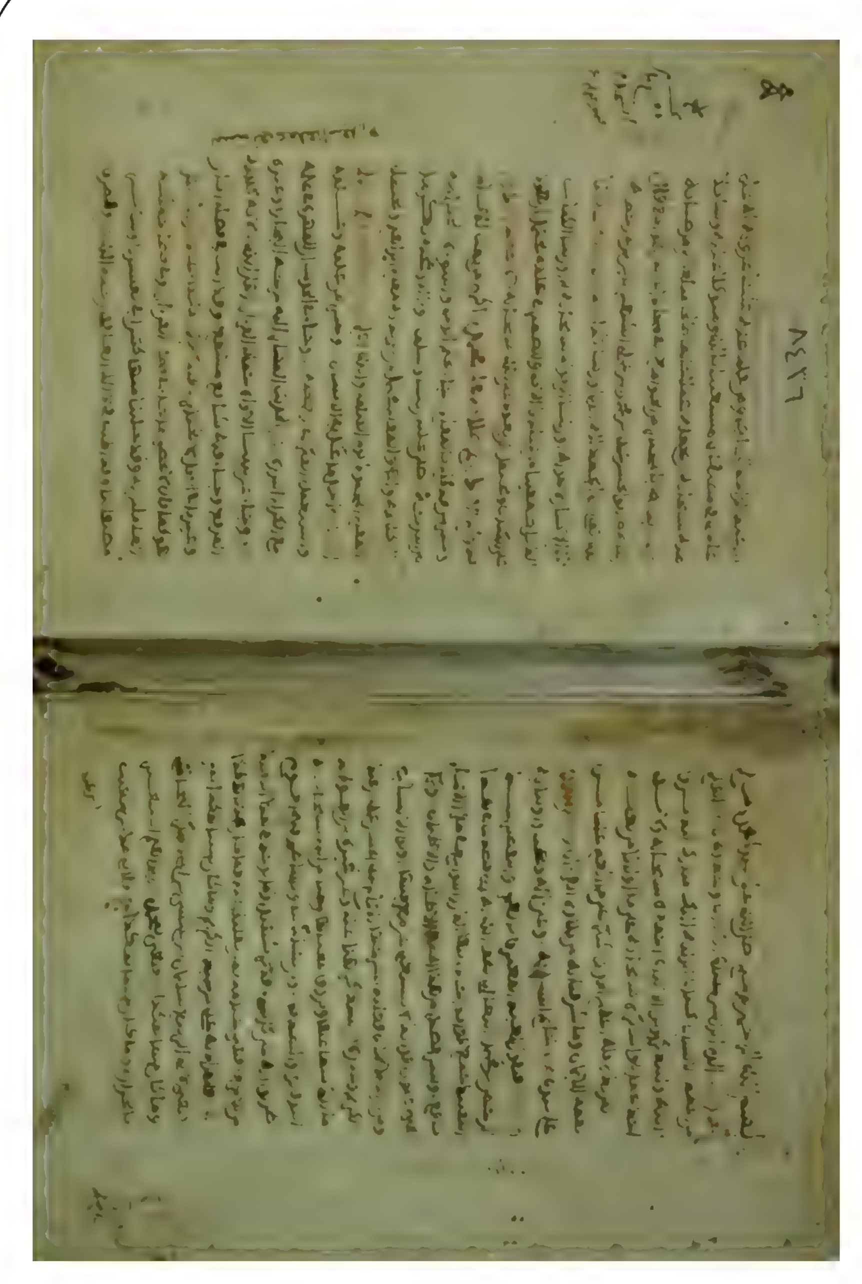
اللوحة الأخيرة من النسخة (ج)



الورقة الأولى من النسخة (م)

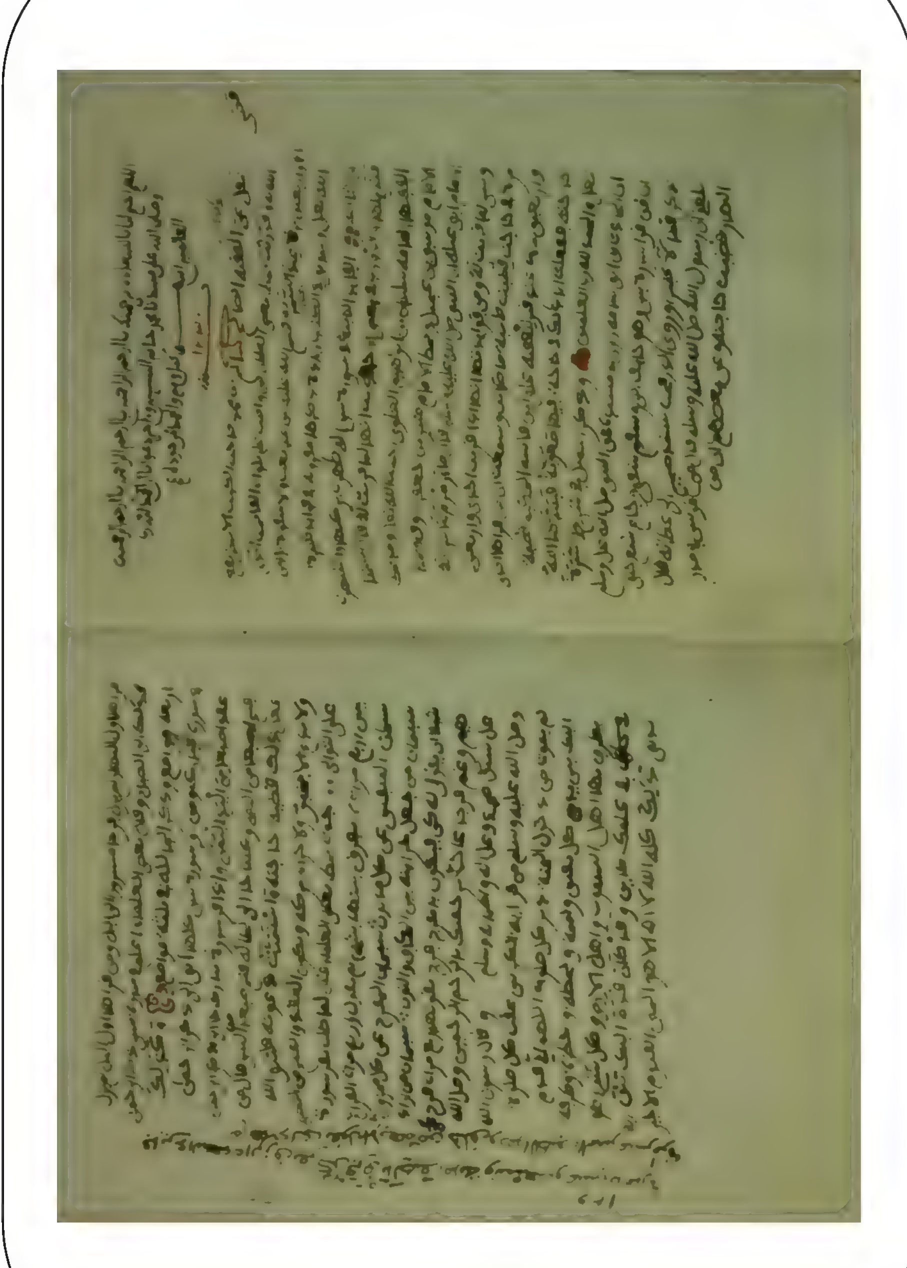


اللوحة الأخيرة من النسخة (م)



اللوحة الأولى من النسخة (ض)

اللوحة ما قبل الأخيرة من النسخة (ض)



اللوحة الأخيرة من النسخة (ض)



منظومة
«الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع»

[مقدمة الناظم]

الْـــحَمْدُ للهِ الـــذي أوْرَثَنَـــا ... كِتَـــابَهُ وعِلْمَـــهُ عَلَّمَنَـــا
حَـــمْدًا يـــدومُ بِـــدوَامِ الأبـــدِ ... ثُـــم صَـــلَاتُه علَـــى مـــحمّدِ
أَكْـــرَمِ مَـــنْ بُعِـــثَ للأنَـــامِ ... وخـــيْرِ مَـــنْ قـــدْ قَـــامَ بِالْـمَقَـــامِ
جَـــاءَ بِخَـــتْمِ الـــوحْيِ والنُّبُـــوءَه ... لـــخيْرِ أُمّـــةٍ مِـــنَ البَرِيـــئَه
صَلّـــى علَيْـــهِ ربُّنَـــا وسَلّمَـــا ... وَءَالِـــهِ وصَـــحْبِه تَكَرُّمَـــا
وبعـــدُ؛ فـــاعلَمْ أن عِلـــمَ القـــرءانْ ... أجـــملُ مـــا بـــه تَـحَلّـــى الإنســـانْ
وخـــيرُ مـــا عَلَّمَـــه وعَلِمَـــهْ ... واســـتعمل الْفِكـــرَ لـــه وفَهِمَـــهْ
وجـــاء فـــي الْـــحديث أن الْـــمَهَرَه ... فـــي عِلْمـــه مـــع الْكِـــرام الْـــبَرَرَه
وجـــــاء عـــــن نبيِّنـــــا الأوّاهِ ... حَـــمَلَةُ القُـــرءان أهـــلُ اللهِ
لأنـــــه كلامُـــــه الـمُرَفَّـــــعُ ... وجـــاء فيـــه شـــافِعٌ مُشَـــفَّعُ
وقـــد أتـــتْ فـــي فضـــله ءاثـــارُ ... ليســـت تَفِـــي بحَمْلِهـــا أسْـــفارُ
فلنَكْتَفـــي منهـــا بِمـــا ذَكَرنـــا ... ولنَصـــرِفِ القـــولَ لِمـــا قَصَـــدْنَا
مـــن نَظْـــمِ مَقْـــرَإِ الإمـــامِ الـــخاشِعْ ... أبـــي رُؤيـــمٍ المـــدَنـــيِّ نـــافِعْ

إِذْ كــان مَقْــرَأَ إمــامِ الــحَرَمِ الثَّبْـتِ فيمــا قــد روى، الــمُقَدَّمِ

ولِلّــــذي وَرَدَ فيــــه أنَّــــهْ دونَ الــــمَقارِئِ سِــواهُ سُــنَّهْ

فجئــتُ منــه بالــذي يَطَّــرِدُ ثــم فَرَشْــتُ بعــدُ مــا يَنفَــرِدُ

فــي رَجَــزٍ مُقــرّبٍ مَشْــطورِ لأنــه أحْظَــى مــن الــمَنثورِ

يكــونُ للمبتــدئين تَبْصــرَه وللشُّــيوخ الــمُقرئين تَــذْكِرهْ

ســمّيتُه بالــدُّررِ اللّوامِــعْ فــي أصْلِ مَقْــرَإِ الإمــام نــافِعْ

نَظمتُــــه محتسبــــاً لله غــيرَ مُفاخِــرٍ ولا مُبــاهِ

علــى الــذي روى أبــو سـعيد عثمــانُ وَرْشٌ، عالــمُ التّجويـدِ

رئـيسُ أهـل مِـصْرَ فــي الدِّرايَـهْ والضَّــبْطِ والاتقــان فــي الرِّوايَــهْ

والعالــم الصَّــدْرُ الــمُعَلِّمُ العَلَــمْ عيسى بن مِينا، وهْوَ قـالُون الأَصَّـمْ

أثبــتُ مــن قَــرَأَ بالمدينــهْ ودانَ بــالتقوى فــزانَ دِيــنَهْ

بيّنــتُ مــا جــاء مــن اخــتلافِ بينهمــا عنــهُ أو ائْتــلاف

ورُبَّمــا أطلقــتُ فــي الأحكــام مــا اتَّفَقــا فيــه عــن الإمــامِ

ســلكتُ فــي ذاك طريــقَ الدّانــي إِذْ كــان ذا حِفْــظٍ وذا إتقــانِ

حسبمــا قــرأتُ بالجميـع علــى ابْـنِ حَـمْدُونٍ أبـي الرَّبيـعِ

الــمُقرِئِ الــمحقِّقِ الفَصيـحِ ذي السَّــند الــمُقدَّم الصَّــحيحِ

أوردتُّ مـا أَمْكنني مـن الـحُجَجْ مِـمّـا يُقـام فــي طِلابـه حِجَـجْ

ومَــعَ ذا أُقِــرُّ بالتَّقصيـرِ لكــل ثَبْـتٍ فاضِـلٍ نِحريــر

وأســألُ الله تعالــى العِصــمَهْ فـي القـول والفعـل فتِلـك النِّعمَـهْ

[أحكام الاستعاذة]

القــولُ فــي التّعــوذ الــمُختارِ وحُكمِـه فـي الـجَهْر والإسرارِ
وقـد أتـتْ فـي لفظـه أخبـارُ وغـيرُ مـا فـي النّحل لا يُختارُ
والـجهرُ ذاعَ عندنا فـي الـمَذهَبِ بِـهِ، والإخفـاءَ روى الْمُسَيِّبي

[أحكام البسملة]

القولُ في استعمال لفظ البَسْمَلَهْ والسَّكْتِ والـمُختارِ عند النَّقَلَهْ
قالونُ بين السّورتين بَسْملا وورشُ الوجهانِ عنه نُقِلا
واسكُتْ يسيرًا تَحْظَ بالصَّوابِ أو صِلْ له مُبيِّنَ الإعْرابِ
وبعضُهم بَسْمَلَ عن ضرورهْ في الأربع الـمَعلومة الـمشهورَه
للفَصلِ بين النَّفي والإثباتِ والصَّبرِ وَاسْمِ الله والوَيْلاتِ
والسَّكتُ أولى عند كُلِّ ذي نَظَرْ لأنّ وَصْفَهُ ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ مُعتبَرْ
ولا خلافَ عند ذي قِراءَهْ في تَرْكِها في حالتَيْ بَراءَهْ
وذِكرِها في أوّل الفَواتِحِ و﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ لأمْرٍ واضِحِ
واختارَها بعضُ أُولي الأداءِ لفَضْلِها في أوّل الأجْزاءِ
ولا تَقِفْ فيها إذا وَصَلْتَها بالسّورة الأولى الّتي خَتَمْتَها

[باب ميم الجميع]

القولُ في الخِلاف في مِيم الجميعْ مُقَرَّبُ الـمَعنَى مُهذَّبٌ بَديعْ
وَصَلَ ورشٌ ضَمَّ ميمِ الجمْعِ إذا أتت من قبْلِ هَمْزِ القَطْعِ
وكُلُّها سَكَّنَها قالونُ ما لم يكنْ مِنْ بعدها سُكُونُ
واتّفقا في ضَمِّها في الوَصْلِ إذا أتَتْ من قبْلِ همْزِ الوَصْلِ

وكُلُّهم يَقِفُ بالاسكانِ وفي الإشارة لهم قولانِ
وتَرْكُها أظهَرُ في القياسِ وَهْوَ الذي ارتضاه جُلُّ النّاسِ

[باب هاء ضمير الواحد]

القولُ في هاء ضمير الواحِدِ والخُلْفِ في قَصْرٍ ومَدٍّ زائِدِ
واعلَمْ بأنّ صِلَةَ الضّميرِ بالواو أو بالياء للتَّكْثيرِ
فالهاءُ إن توسَّطتْ حَرَكتينْ فنافِعٌ يَصِلُها بالصِّلتَيْنْ
وهاءُ ﴿هَٰذِهِۦ﴾ كهاءِ المُضمَرِ فوَصْلُها قبْلَ مُحَرَّكٍ حَرِ
واقْصُر لقالونَ ﴿يُؤَدِّهِۦٓ﴾ معا و﴿نُوتِهِۦ مِنْهَاۚ﴾ الثلاثَ جُمَعاَ
﴿نُوَلِّهِۦ﴾، ﴿وَنُصْلِهِۦ﴾، ﴿وَيَتَّقِهِۦ﴾ و﴿أَرْجِهِۦ﴾ الحَرْفَيْن مَعْ ﴿فَأَلْقِهِۦٓ﴾
رِعايةً لأصلِهِ في أصْلِهاَ قبلَ دُخولِ جازمٍ لِفِعْلها
وصِلْ بطَهَ الهاَ لهُ من ﴿يَأْتِهِۦ﴾ على خلافٍ فيه عن رُواتِهِ
فنافِعٌ بِقَصْرِ ﴿يَرْضَهُ﴾ قَضىَ لِثِقَلِ الضّمِّ وللّذي مَضىَ
ولم يكنْ يَراهُ في هاء ﴿يَرَهُۥ﴾ مَعْ ضَمِّها وجَزْمِه إذْ غَيَّرَهْ
لِفَقْدِ عَيْنِهِ ولامِهِ، فَقَدْ نابَ له الوَصْلُ مَنَابَ ما فَقَدْ

[أحكام الْمَمدود والْمَقصور]

القولُ في المَمْدودِ والمَقْصورِ والْمتوسِّطِ على المَشهورِ
والمَدُّ واللّين معاً وَصْفانِ للألِفِ الضَّعيفِ لازِمَانِ
ثُمّ هُما في الوَاوِ واليَاءِ مَتَى عنْ ضَمَّةٍ أو كَسْرَةٍ نَشَأتاَ
وصيغةُ الجميعِ للْجَميعِ تُمَدُّ قدْرَ مَدِّها الطَّبيعِ

وفي المَزيدِيِّ الخلافُ وقَعاَ ... وهْوَ يكونُ وسطاً ومُشْبَعَا

فنافِعٌ يُشبعُ مَدَّهُنَّهْ ... للسَاكِنِ اللاَّزمِ بَعْدَهُنَّهْ

كمِثْلِ ﴿وَمَحْيَايَ﴾ مُسَكّناً ومَا ... جاء كـ﴿حَآدَّ﴾ و﴿ٱلدَّوَآبِّ﴾

أو هَمْزةٍ لبُعْدِها والثِّقَلِ ... والخلفُ عن قالُونَ في المُنفَصِلِ

نحوُ ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾ أو ﴿مَّآ أُخْفِيَ﴾ ... لعدَمِ الهمزَةِ حالَ الوَقْفِ

والخُلْفُ في المدِّ لماَ تَغَيَّرَاَ ... ولسُكونِ الوَقْفِ، والْمَدَّ أَرَى

وبعدَها ثَبَتَتْ أو تغيَّرتْ ... فاقْصُرْ، وعن وَرْشٍ توسُّطٌ ثَبَتْ

ما لم تَكُ الهمزةُ ذاتُ الثِّقَلِ ... بعد صحيحٍ ساكنٍ مُتَّصِلِ

فإنَّه يَقْصُرُهُ كـ﴿ٱلْقُرْءَانَ﴾ ... ونحوِ ﴿مَسْـُٔولًا﴾ فقِسْ و﴿الظَّمْـَٔانْ﴾

وياءُ ﴿إِسْرَآءِيلَ﴾ ذاتُ قَصرِ ... هذا الصَّحيحُ عندَ أهْلِ مِصْرِ

وألِفُ التَّنوينِ أعْني المُبدَلَهْ ... منهُ لدَى الوُقوفِ لا تُمَدُّ لَهْ

وما أتَى مِنْ بعدِ هَمْزِ الوَصْلِ ... كـ﴿إِيتِ﴾ لانْعِدامِهِ في الوَصْلِ

وفي ﴿يُؤَاخِذُ﴾ الخلافُ وَقَعاَ ... و﴿عَاداً ٱلْأُولىٰ﴾ و﴿ٱلْـَٔـٰنَ﴾ مَعاَ

والواوُ والياءُ متى سَكَنتاَ ... ما بَيْن فَتحةٍ وهَمْزٍ مُدَّتاَ

له تَوَسُّطاً، وفي ﴿سَوْءَاتِ﴾ ... خُلْفٌ لِما في العَيْنِ مِنْ فَعْلاتِ

وقَصْرُ ﴿مَوْئِلًا﴾ معَ ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ ... لكَوْنها في حالَةٍ مَفْقُودَهْ

ومُدَّ للسَّاكِنِ في الفَواتِحْ ... ومَدُّ عَيْنٍ عند وَرْشٍ رَاجِحْ

وَقِفْ بنحوِ ﴿سَوْفَ﴾ ﴿رَيْبَ﴾ عَنهُمَا ... بالمَدِّ والقَصرِ وما بَينهُمَا

***

[أحكام الْـهمز]

القَــولُ فـــي التَّحقيــقِ والتَّسْــهيلِ ... للهَمْـــزِ والإســـقَاطِ والتَّبْـــديلِ
والـــهمزُ فـــي النُّطــقِ بــه تَكَلُّــفُ ... فسَـــهَّلُوهُ تـــارةً وحَـــذَفُوا
وأبْـــدَلوهُ حَـــرْفَ مَـــدٍّ مَـــحْضا ... ونَقلُـــوهُ للسُّـــكونِ رَفْضـــا
فنــافِعٌ سَـــهَّلَ أُخـــرَى الـــهمْزَتينْ ... بكِلْمـــةٍ فَهْـــيَ بـــذاكَ بَـــيْن بَـــيْنْ
لكــنْ فـــي الـــمَفتوحَتَيْن أُبـــدِلَتْ ... عـــن أهْـــلِ مِـــصْرَ أَلِفًـــا ومُكِّنَـــتْ
ومـــدَّ قـــالونُ لِمـــا تَسَـــهَّلا ... بالـخُلْفِ في ﴿ءَاشْهِدُوا﴾ ليَفْصِلا
وحيـــثُ تَلْتَقـــي ثـــلاثٌ تَرَكَـــهْ ... وفـــي ﴿أَيِمَّـــةَ﴾ لنَقْـلِ الـــحرَكَهْ

[فصلٌ: في الـهمزتين من كلمتين]

فصـلٌ: وأسـقَطَ مـن الـمفتوحَتينْ ... أُولاهُـمـا قــالونُ فــي كَلِمتَيـنْ
كـ ﴿ جَآءَ امْرُنَا ﴾، وورشٌ سَهّلا ... أُخراهُـمـا، وقيـلَ لا بَـلْ أَبْـدَلا
وسَـــهِّلِ الأُخْـــرَى بـــذَاتِ الكَســـرِ ... نحوُ ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ان﴾ للْمِصْــرِ
وأَبْـدِلَنْ يـاءً خَفيـفَ الكَسْـرِ مِـنْ ... ﴿عَلَى ٱلْبِغَآءِ انَ﴾ و﴿هَٰٓؤُلَآءِ ان﴾
وسَـــهِّلِ الأُولـــى لقَــالونَ ومَــا ... أَدَّى لِـــجَمْعِ السَّـاكِنيْنِ أُدْغِمـــا
فـــي حَرْفَــيِ الأَحـزابِ بـالتَّحْقيقِ ... والخُلْفُ في ﴿ بِالسُّوٓءِ﴾ فـي الصِّـدّيقِ
وسَـــهَّلَ الأُخْـــرى إذا مــا انْضَـــمَّتاَ ... ورشٌ، وعن قـالونَ عَكْـسُ ذاَ أَتَـى
وقيــلَ بَــلْ أَبْـدَلَ الأُخـرى وَرْشُـنَا ... مَــدّاً لــدى الــمكسُورَتيْنِ وَهُنَــا
ثـــم إذا اخْتَلَفَتـــا وانفَتحَـــتْ ... أُولاهُـمــا فـإن الأُخْـرى سُـهِّلَتْ
كَالْيــاَ وكــالْوَاوِ وَمَهْمــا وَقَعَــتْ ... مَفْتوحـــةً يـــاءً وواوًا أُبْـــدِلَتْ

وإن أتَتْ بالكَسْرِ بعدَ الضَّمِّ ... فالخُلْفُ فيها بيْنَ أهْلِ العِلْمِ
فمَذهَبُ الأخْفَشِ والقُرّاءِ ... إبدالُها واواً لَدَى الأَداءِ
ومَذْهَبُ الخَليلِ ثُمّ سِيبَوَيْهْ ... تَسهيلُها كالياءِ والبَعْضُ عَلَيْهْ

[فصلٌ في همزة الوصل]

فَصْلٌ: وأَبْدِلْ هَمْزَ وَصْلِ اللّامِ ... مَدًّا بُعَيْدَ هَمْزِ الاسْتِفْهامِ
وبَعدهُ احْذِفْ هَمْزَ وصْلِ الفِعْلِ ... لعَدَمِ اللَّبسِ بهَمْزِ الوَصْلِ

[فصلٌ في الاستفهام الْمُكَرّر]

فصلٌ: والاستفهامُ إن تكَرّرَا ... فَصَيِّرِ الثّاني مِنْهُ خَبَرَا
واعْكِسْهُ في النّملِ وفَوْقَ الرُّومِ ... لِكَتْبِهِ بالياءِ في المَرْسُومِ

[باب الْهمز الْمفرد]

القولُ في إبْدالِ فاءِ الفِعْلِ ... والعيْنِ واللّامِ صَحيحَ النّقْلِ
أبدَلَ ورشٌ كلَّ فاءٍ سَكَنَتْ ... وبعدَ هَمْزٍ للجَميعِ أُبْدِلَتْ
وحَقِّقِ ﴿الإيوا﴾ لِما تَدْرِيهِ ... مِنْ ثِقَلِ البَدَلِ في ﴿تُئْويهِ﴾
وإنْ أتتْ مفتوحةً أَبْدَلَها ... واوًا إذا ما الضَّمُّ جاءَ قَبْلَها
والعينُ واللّامُ فلا تُبْدِلْهُما ... لنافعٍ إلا لَدَى ﴿بِئْسٍ بِما﴾
وأبدَلَ ﴿الذِّيبُ﴾، و﴿وَبِيرٍ﴾، ﴿بِيسَ﴾ ... ورشٌ، و﴿رِيًّا﴾ بِادّغامٍ عِيسَى
و﴿إنما النّسيُّ﴾ ورشٌ أبْدَلَهْ ... ولسُكونِ الياءِ قَبْلُ ثَقَّلَهْ

[باب نقل الحركة]

القولُ في أحْكامِ نَقْلِ الحَرَكَهْ ... وذِكْرِ مَنْ قالَ بهِ وتَرَكَهْ

حركــةُ الــهمزِ لــورشٍ تَنْتَقِــلْ ... للسّاكنِ الصّحيحِ قبْلُ الـمُنفَصِلْ

أو لامِ تَعْريـفٍ، وفـي ﴿ كِتَٰبِيَهْ ﴾ ... خُلـفٌ، ويَــجْري فــي ادِّغــامِ

ويَبــدأُ الــلّامَ إذا مــا اعْتَــدّا ... بــها بغَـيْرِ هَــمْزِ وَصْــلٍ فَــرْدَا

ونَقلُـــوا لِنافـــعٍ مَنْقُــــولَا ... ﴿ رِدءًا ﴾ و﴿ ءَالْءَٰنَ ﴾ و﴿ عَادًا الْأُولَىٰ ﴾

وهَمَــزُوا الــواوَ لِقــالُونَ لَــدَى ... نَقْلِهم فـي الوَصْلِ أوْ فـي الابْتِدَا

لكــنَّ بَــدْأَهُ لَــهُ بالأَصْـــلِ ... أَوْلــَى مِــنِ ابْتدائــهِ بالنَّقْـــلِ

والــهَمْزُ بعــدَ نَقْلِهــم حَرَكتَــهْ ... يُــحذفُ تــخفيفًا فحَقِّــقْ عِلَّتَــهْ

[باب الإظهار والإدغام]

القــولُ فــي الإظهــارِ والإدْغــامِ ... ومــا يَليهِمَـــا مــنَ الأحْكـــامِ

و﴿ إِذْ ﴾ لأحْـرُفِ الصَّـفيرِ أُظْهِـرَا ... ولِــهِجَاءِ ﴿جُـدْتَّ﴾ لـيسَ أكْثَـرَا

و﴿قَـدْ﴾ لأحْـرُفِ الصَّـفيرِ تَسْـتَبِينْ ... ثــمَّ لــذَالٍ ولِــجِيمٍ ولِشِــينْ

وزادَ عيســى الظّــاءَ والضَّــادَ مَعًــا ... وورشٌ الإدْغــامَ فِيهمـــا وَعَــى

و﴿التّـاءُ للتأنيـثِ﴾ حيـثُ تأتــي ... مُظْهَـــرَةٌ عنـــدَ الصَّفِيريّـــات

والـــجيمِ والثّـــاءِ وزادَ الظّـــاءَ ... أيضـــا، وبالإدغـــامِ ورشٌ جـــاءَ

ويُظهِران ﴿ هَلْ ﴾ و﴿ بَـلْ ﴾ للطّـاءِ ... والظّـــاءِ والتّـــاءِ معًـــا والثّـــاءِ

والضّــادِ مُعْجَمــا وحَـرْفِ السِّـينِ ... والزّاي ذي الــجَهْرِ وحَـرْفِ النُّـونِ

[فصلٌ في حروف قَرُبَتْ مَخارجُها]

فصــلٌ: ومــا قَــرُبَ مِنْهــا أَدْغَمُــوا ... كقولــهُ ســبحانه ﴿إِذ ظَّلَمُــوٓاْ﴾

و﴿قَد تَّبَـيَّنَ﴾ و﴿قَالَـت طَّآئِفَـةٌ﴾ ... و﴿أَثْقَلَــت﴾ فــلا تكُــنْ مُــخالِفَهْ

وسَــاكِنُ الــمِثْلَيْنِ إن تَقَــدّمَا وكـانَ غـيْرَ حَـرْفِ مَـدٍّ أُدغِمَـا
وأظْهَرا ﴿نَخْسِفْ﴾ ﴿نَبذتُ﴾ ﴿عُذْتُ﴾ ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ وكـذا ﴿لَبِثْتُ﴾
و﴿إذْهَبْ﴾ ﴿يَغْلِبْ﴾ ﴿وَإن تعْجَبْ﴾ ﴿يَتُبْ﴾ ﴿يُرِدْ ثَوَابَ﴾ فِيهمَا وإنْ قَرُبْ
ودالَ صـادِ مـريمٍ لـ ﴿ذِكْرِ﴾ وبا ﴿يُعَذِّبُ مَنْ﴾ رَوَوْا للمِصْرِ
و﴿إرْكَبْ﴾ و﴿يَلْهَثْ﴾ والخلافُ فيها عـن ابْـنِ مينـا، والكثيـرُ أَدْغَمـا
وعنـهُ نـونَ نُـونَ مَـعْ ياسِينَا أَظْهِـرْ، وخُلْـفُ وَرْشِـهم بِنُونَـا

[فصلٌ: أحكام النون الساكنة والتنوين]

ذِكْـرُ ادِّغـامِ النّـونِ والتَّنـوِينِ والقَلْـبِ والإخْفـاءِ والتَّبْيِيـنِ
وأَظْهَـرُوا التَّنـوينَ والنُّـونَ معَـا عندَ حُـروفِ الـحَلْقِ حيـثُ وَقَعَـا
وأدْغَمـوا فـي ﴿لَـمْ يَـرَوْا﴾ لكِنّـهْ أبْقَـوْا لـدَى هِجَـاءِ ﴿يَـوْمَ﴾ غُنّـهْ
وقَلبُوهُـمـا لِـحَرْفِ البَـاءِ مـيماً، وقـالُوا بَعْـدُ بالإخْفَـاءِ
وتُظهَـرُ النُّـون لِـواوٍ أوْ يَـا في نحو ﴿قِنْوَانٌ﴾ ونحْوِ ﴿الدُّنْيَا﴾
خِيفَـةَ أن يُشْـبِهَ فـي ادِّغامِـهِ مـا أصْـلُهُ التَّضـعِيفُ فـي الْتِزامِـهِ

[أحكام الفتح والإمالة]

القـولُ فـي الـمَفْتوحِ والـمُمـالِ وشرْحِ مـا فيـهِ مـن الأقْـوالِ
أمـالَ ورشٌ مـن ذواتِ اليـاءِ ذَا الـرّاءِ فـي الأفعـال والأسْمـاءِ
نحوُ ﴿رَءَا﴾ ﴿بُشْرَىٰ﴾ و﴿تَتْرًا﴾ و﴿اشْتَرَىٰ﴾ و﴿يَتَوَرَىٰ﴾ و﴿النَّصَـرَىٰ﴾ و﴿الْقُرَىٰ﴾
والـخُلفُ عنهُ فـي ﴿أَرَيٰكَهُمْ﴾ وما لا رَاءَ فيـه كـ ﴿الْيَتَـٰمَىٰ﴾ و﴿رَمَىٰ﴾
وفـي الّـذي رُسِـمَ باليـاءِ عَـدَا ﴿حَتَّىٰ﴾ ﴿زَكَىٰ مِنكُم﴾ ﴿إِلَىٰ﴾ ﴿عَلَىٰ﴾ ﴿لَدَىٰ﴾

إلّا رُءوسَ الْآيِ دُون هـــــــاءِ وحَـرْفَ ﴿ ذِكْرِيٰهَآ ﴾ لأجْـلِ الـرّاءِ

واقْــرَأْ ذواتَ الــوَاوِ بالإضْــجاعِ لَــــدَى رُءوسِ الآيِ لِلْإتِّبَـــاعِ

والأَلِفَــاتِ اللّائــي قبْــلَ الــرّاءِ مَــخْفوضَةً فــي آخـرِ الأسْمــاءِ

كـ ﴿ٱلدَّارِ﴾ و﴿ٱلأبْرارِ﴾ و﴿ٱلْفُجّـار﴾ و﴿الْجـارِ﴾ لكـنْ فيـه خُلْـفٌ جَـارِ

و﴿ٱلْكٰفِـرِينَ﴾ مع ﴿كٰفِـرِينَ﴾ باليـاءِ والــخُلْفُ بـ ﴿جَبّـارِينَ﴾

ورَا وهَـا يَـا ثـم هـا طَـهَ وحَـا وبعضُـهم حـا مـع هـا يـا فَتَحَـا

وكــلُّ مـــا لـــه بـــهِ أتَيْنَـــا مـــن الإمـــالة فبَيْـــنَ بينَـــا

وقــد روى الأزرقُ عنـه الــمَحْضَا فيهـا بِــ ﴿هَـا﴾ طَـهَ وذاكَ أرْضَى

واقْرَأْ جَـميعَ البابِ بـالفَتْحِ سِـوَى ﴿هـارِ﴾ لقــالُونَ فمَحْضَــهَا رَوَى

وقــدْ حَكــى قــوْمٌ مِــنَ الــرُّوَاةِ تَقْليـلَ هَـا يَـا عَنْـهُ و﴿ ٱلتَّوْرِيٰـةِ ﴾

[فصلٌ]

فصــلٌ: ولا يَمْنَــعُ وقْــفُ الــرّاءِ إمالــةَ الألِــفِ فــي الأسْمـــاءِ

حَـمْلًا على الوَصْـلِ وإعْلامًـا بِمـَا قَـرَأَ فــي الوَصْـلِ كمــا تَقَـدَّمَا

ويَمْنَـــعُ الإمالـــةَ السّـــكونُ فـي الوصْلِ، والوَقْـفُ بـها يَكـونُ

والخُلْفُ في وَصْـلِكَ ﴿ذِكْرَى ٱلدَّارِ﴾ ورُقِّقَتْ فــي الــمَذهَبِ الــمُخْتارِ

فــإنْ يَـكُ السّـاكنُ تنوينًـا وفــي مـا كــانَ منصُــوبًا فَبِـالفَتْحِ قِفِـي

نحــوُ ﴿ قُـرىً ظَٰهِـرَةً ﴾ وجــاءَ إمـــــالةُ الكُـــــلِّ لـــــه أداءَ

[باب الرّاءات]

القــولُ فـــي التَّرقيــقِ للــرّاءاتِ مُـحَرَّكــــاتٍ أو مُسَكَّنـــــاتِ

رَقَّـــقَ ورشٌ فَـــتْحَ كُـــلِّ راءِ وضَـــمَّها بعْــدَ سُـــكونِ اليـــاءِ

نحوُ ﴿خَبِيراً﴾ و﴿بَصِيراً﴾ و﴿الْبَصِيرْ﴾   و﴿مُسْتَطِيراً﴾ و﴿بَشِيراً﴾ و﴿ٱلْبَشِيرْ﴾

و﴿ٱلسَّيْرَ﴾ و﴿ٱلطَّيْرَ﴾ وفي ﴿حَيْرَانَ﴾   خُلْفٌ له حَمْلًا على ﴿عِمْرَانَ﴾

وبَعْدَ كَسْرٍ لازمٍ كـ﴿نَاظِرَةٌ﴾   و﴿مُنذِرٌ﴾ و﴿سَحَّارٍ﴾ و﴿بَاسِرَةٌ﴾

إلا إذا سَكَنَ ذو اسْتِعْلاءِ   بينهما، إلا سُكونَ الخَاءِ

فإنّها قدْ فُخِّمَتْ كـ﴿مِصْراً﴾   و﴿إِصْرَهُمْ﴾ و﴿فِطْرَتَ﴾ و﴿وِقْرًا﴾

وفُخِّمَتْ في الأعْجَمِيّ و﴿إِرَمْ﴾   وفي التَّكَرُّرِ بفَتْحٍ أو بِضَمْ

وقَبْلَ مُسْتَعلٍ وإنْ حالَ أَلِفْ   وبابُ ﴿سِتْراً﴾ فَتْحُ كُلِّهِ عُرِفْ

ورَقِّقِ الأُولَى لهُ مِنْ ﴿بِشَرَرٍ﴾   ولا تُرَقِّقْها لدَى ﴿أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾

إذْ غَلَبَ الـمُوجِبَ بعدَ النَّقْلِ   حَرْفانِ مُسْتعْلٍ وكالْمُستَعْلِ

وكُلُّهم رَقَّقها إنْ سَكَنَتْ   مِن بَعْدِ كَسْرٍ لازِمٍ واتَّصَلَتْ

إلّا إذا لَقِيَها مُسْتعْلِي   والخُلْفُ في ﴿فِرْقٍ﴾ لِفَرْقٍ سَهْلِ

وقَبْلَ كَسْرَةٍ ويَاءٍ فَخَّمَا   في ﴿ٱلْمَرْءِ﴾ ثم ﴿قَرْيَة﴾ و﴿مَرْيَمَ﴾

إذْ لا اعْتِبارَ لتَأَخُّرِ السَّببْ   هُنا، وإن حُكيَ عن بعْضِ الْعَرَبْ

وإنّما اعتُبِرَ في ﴿بِشَرَرٍ﴾   لأنّه وقَعَ في مُكَرَّرِ

والاتّفاقُ أنّها مكسُورَهْ   رقيقةٌ في الوَصْلِ للضّرورَهْ

لكنَّها في الوَقْفِ بعْدَ الكَسْرِ   والْياءِ والْمُمالِ مِثْلُ الْمَرِّ

والوقْفُ بالرَّوْمِ كمِثْلِ الوَصْلِ   فَرِدْ ودَعْ ما لم يَرِدْ للأصْلِ

[باب اللّامات]

القـــولُ فـــي التَّغلـــيظِ للّامـــاتِ ... إذا انْفَـــتَحْنَ بعـــدَ مُوجِبـــاتِ

غَلّـــظ ورشٌ فتحـــةَ الـــلّام يَلِـــي ... طـــاءً وظـــاءً ولصـــادٍ مُهْمَـــلِ

إذا أَتَيْـــــــنَ مُتَحَرِّكـــــــاتِ ... بـــالفَتْحِ قبْـــلُ أو مُسَكَّنـــاتِ

والـــخُلْفُ في ﴿ طَالَ ﴾ وفـــي ﴿ فِصَالًا ﴾ ... وفـــي ذَواتِ اليَـــاء إنْ أمَـــالَا

وفـــي الّـــذي يَسْـــكُنُ عنـــدَ الوَقْـــفِ ... فغَلِّظَـــنْ واتْـــرُكْ سَـــبيلَ الـــخُلْفِ

وفـــي رُءوس الآيْ خُـــذْ بالتَّرْقيـــقْ ... تَتْبَـــعْ وتَتَّبِـــعْ سَـــبيلَ التَّحْقيـــقْ

وفُخِّمتْ فـــي ﴿ ٱللَّهِ ﴾ و﴿ ٱللَّهُمَّ ﴾ ـــهْ ... للْكُـــلِّ بعـــدَ فتْحَـــةٍ أو ضَـــمَّهْ

القـــولُ فـــي الوُقـــوف بالإشْمـــامِ ... والـــرَّوْمِ والـــمَرْسُومِ فـــي الإمَـــامِ

قِـــفْ بالسُّـــكون فَهْـــوَ أصْـــلُ الوَقْـــفِ ... دُون إشـــارةٍ لشَـــكْلِ الـــحَرْفِ

وإن تَشَـــأْ وَقفْـــتَ للإمـــــامِ ... مُبَيِّنًـــا بـــالرَّوْمِ والإشْمـــامِ

فـــالرَّوْمُ إضْـــعافُكَ صـــوْتَ الـــحَركَهْ ... من غـــيْرِ أن يـــذهبَ رأسًـــا صَـــوْتُكَهْ

يكـــونُ فـــي الـــمَرْفوعِ والـــمَجْرورِ ... معًا، وفـــي الـــمَضمومِ والـــمَكْسورِ

ولا يُـــرَى فـــي النَّصْـــبِ للقُـــرّاءِ ... والفَتْـــحِ للْخِفَّـــةِ والـــخَفـــاءِ

وصِـــفةُ الإشْمـــامِ إطْبـــاقُ الشِّـــفَاهْ ... بعـــدَ السُّـــكونِ والضَّـــريرُ لا يَـــراهْ

مـــن غـــيْرِ صَـــوْتٍ عِنـــدَهُ مَسْـــمُوعِ ... يكونُ فـــي الـــمَضمومِ والـــمَرفوعِ

وقِـــفْ بالإسْـــكانِ بـــلا مُعـــارِضْ ... فـــي هـــاءِ تأنيـــثٍ وشَـــكْلٍ عَـــارِضْ

والـــخُلفُ فـــي هاء الضَّـــميرِ بعـــدَ مَـــا ... ضَـــمَّةٍ أو كســـرَةٍ أو أُمَّيْهِمَـــا

[فصلٌ في اتّباع مَرْسوم الْـخَطّ]

فصـلٌ: وكُـنْ مُتّبِعـاً متَـى تَقِـفْ سَـنَنَ مـا أُثبِـت رسْمـًا أو حُـذِفْ
ومـا مِـنَ الـهَاءاتِ تـاءً أُبْـدِلا وما مِـنَ الـمَوْصول لَفْظًا فُصِلا
واسـلُكْ سبيـلَ مـا رواهُ النّـاسُ منـه، وإنْ ضَـعّفهُ القِيـاسُ

[باب: ياءاتُ الإضافة]

القـولُ فـي اليـاءاتِ للإضَـافَهْ فخُـذْ وِفاقَـهُ وخُـذْ خِلافَـهْ
سَـكّنَ قـالونُ مـن اليـاءاتِ تِسْعًا أتَـتْ فـي الـخَطِّ ثَابِتـاتِ
﴿وَلْيُومِنُواْبِى﴾﴿تُومِنُواْلِى﴾﴿إِخْوَتِى﴾ ﴿وَلِى فِيهَا﴾ ﴿مَن مَّعِى﴾ في الظُّلّـةِ
وياءَ ﴿أَوْزِعْنِى﴾ معًا وفـي ﴿ إِلَىٰ رَبِّـى﴾ بفُصِّـلَتْ خـلافٌ فُصِّـلَا
وياءَ ﴿مَحْيَاىَ﴾، وورشٌ اِصْطفَى فـي هـذه الفـتحَ، والإسْكانَ رَوَى

[باب: الياءات الزّوائد]

القـولُ فـي زوائِـدِ اليـاءاتِ علـى الـذي صَـحَّ عـنِ الـرُّواةِ
لنـافعٍ زوائـدٌ فـي الوَصْـلِ منهُـنّ زائِـدٌ ولامُ فِعْـلِ
أَوَّلُـهُنّ ﴿ وَمَـنِ اِتَّـبَعَنِۦ﴾ وَقُلِ﴾ و﴿يَاتِۦ لَا﴾، ﴿لَـئِنَ اَخَّرْتَنِۦ﴾
و﴿اَلْمُهْتَدِۦ﴾ الاسراءِ والكهف و﴿أَنْ يَّهْدِيَنِۦ﴾ بها، و﴿نَبْغِۦ﴾، ﴿يُّوتِيَنِۦ﴾
﴿تُعَلِّمَنِ﴾ ﴿تَتَّبِعَنِ﴾ ﴿ءَاتَـيٰنِۦ﴾ فـي النّمـل ذاتُ الفَـتْحِ للإسْكانِ
و﴿أَتُمِدُّونَنِۦ﴾ و﴿اَلْجَوَارِۦ فِے﴾ ثـم ﴿إِلَى اَلدَّاعِۦ﴾ ﴿اِلْمُنَادِۦ﴾ أَضِـفِ
وأَحْـرُفٌ ثلاثـةٌ فـي الفَجْـرِ ﴿أَكْرَمَنِۦ﴾ ﴿أَهَانَنِۦ﴾ و﴿يَسْرِۦ﴾
وزادَ قـالونُ لـه ﴿ إِنْ تَـرَنِۦ﴾ و﴿اِتَّبِعُونِۦ أَهْدِكُمْ﴾ فـي الـمُؤمِنِ

وورشٌ ﴿ ٱلدَّاعِ ﴾ معًا ﴿دَعَانِ﴾ و﴿تَسْـَٔلَنِ مَـا ﴾ فَخُـذْ بيانِـي
ثـم ﴿دُعَآءِ رَبَّنَا﴾ ﴿وَعِيـدِ﴾ واثنـيـنِ فـي قـافٍ بِـلا مَزِيـدِ
وأربعًا ﴿نَكِـيرِ﴾ ثـم ﴿الْبَـادِ﴾ ﴿تُـرْدِينِ﴾ و﴿ٱلتَّلَـاقِ﴾ و﴿ٱلتَّنَـادِ﴾
و﴿أَن يُكَذِّبُونِ ۝ قَالَ﴾﴿يُنقِذُونِ﴾ و﴿تَرْجُمُونِ ﴾ بَعْدَهُ ﴿فَاعْتَزِلُونِ﴾
ومَعْ ﴿نَذِيرِ﴾ ﴿كَٱلْجَوَابِ﴾ ﴿نُذُرِ﴾ فـي سِتَّة قَـدْ أشْرَقَـتْ فـي القَمَـرِ
و﴿الْوَادِ﴾ في الفجْرِ وفـي ﴿ٱلتَّنَـادِ﴾ مـعَ ﴿ ٱلتَّلَـاقِ﴾ خُلفُ عيسى بَادِ
فهـذهِ فـإنْ وَصـلْتَ زِدتَّهـا لفظًـا، ووقفًـا لَـهُمـا حَـذَفْتَهَا
لكنّـه وَقَـفَ فـي ﴿ءَاتَيْنِ﴾ قـالونُ بالإثبـاتِ والإسْـكانِ

[باب: فَرْش الحُروف]

القـولُ فـي فَـرْشِ حُـروفٍ مُفْـرَدَهْ وَفَّيْـتُ مـا قـدّمْتُ فيـه مِـنْ عِـدَهْ
قـرأَ ﴿وَهْـوَ﴾ ﴿وَهْـيَ﴾ بالإسْـكانِ قـالونُ حيـثُ جـاءَ فـي القُـرءانِ
ومثلُ ذاكَ ﴿ فَهْوَ﴾ ﴿ فَهْيَ﴾ ﴿لَـهْوَ﴾ و﴿لَـهْيَ﴾ أيضـا مثلـه ﴿ثُـمَّ هْـوَ﴾
وفـي ﴿بُيُوتٍ﴾ و﴿ٱلْبُيُوتِ﴾ البـاءَ قرأَهـا بالكَسْـرِ حيـثُ جـاءَ
واخْـتَلَسَ العَـيْنَ لَـدَى ﴿ نِعِمَّـا ﴾ وفـي النّسـاء ﴿ وَلاَ تَعْـدُّواْ ﴾ ثَمّـا
وهَا ﴿يَهِدِّي﴾ ثُمّ خَا ﴿يَخِصِّمُونَ﴾ إذْ أَصْلُ ما اخْتَلَسَ في الكُلِّ السُّكونْ
و﴿أَنَـا إِلّا﴾ مَـدَّهُ بِخُلْـفِ وكُلّهـم يَمُـدّه فـي الوَقْـفِ
وسَـكَّن الـرّاءَ التـي فـي التَّوْبَـهْ فـي قولِـهِ ﷻ ﴿قُرْبَـةٌ﴾
و﴿لِأَهَـبَ﴾ هَمَـزَهُ و﴿ٱلنَّبِيءِ﴾ مـعَ ﴿ لِئَـلاَّ ﴾ فـي مكـانِ اليـاءِ
ثم ﴿لْيَقْطَعْ ﴾ و﴿لْيَقْضُواْ ﴾ ساكِنَا ﴿وَلْيَتَمَتَّعُـواْ﴾ و﴿أَوَءَابَآؤُنَـا﴾

واتَّفقَا بعْدُ عنِ الإمامِ ... في سينِ ﴿سِيٓـَٔتْ﴾ ﴿سِيٓءَ﴾ بالإشْمامِ
ونونِ ﴿تَأْمَنَّا﴾ وبالإخفاءِ ... أخَذَهُ لَهُ أُولُوا الأداءِ
و﴿أَرَءَيْتَ﴾ و﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾ سَهَّلا ... عنهُ وبعضُهم لوَرْشٍ أَبْدَلا
والهاءُ يحتَمِلُ كونُها فِيهْ ... من هَمْزِ الاستفهامِ أو للتَّنْبِيهْ
وهْيَ لهُ مِنْ همْزِ الاستفْهامِ ... أوْلَى، وها هُنا انتهَى كَلامِي
فالحمدُ للهِ على ما أَنْعَما ... عَلَيَّ من إكْمالِه وأَلْهَمَا
ثم صلاةُ اللهِ كلَّ حينِ ... على النَّبيِّ المصطفَى المَكينِ
تمَّ كتابُ الدُّرر اللوامعْ ... في أصل مقرإ الإمام نافعْ
نَظَمَهُ مبتغيا للأجرِ ... عليُّ الْمعروفُ بابن برّي
سنةَ سَبْعٍ بعد تِسعين مَضَتْ ... من بعد سِتمائة قَدِ انقضَتْ

[ذِكْر مَخارج الحروف وصفاتُها]

أقولُ بعدَ الحمدُ للهِ علَى ... ما مَنَّ من إنْعامِهِ وأكْمَلا
ثمّ صلاةُ اللهِ تَتْرَا أبَدَا ... على النّبيِّ العَرَبيّ أحْمَدَا
فالقَصْدُ من هذا النِّظامِ المُحْكَمِ ... حَصْرُ مَخارجِ حُروفِ الْمُعْجَمِ
وهْيَ ثلاثٌ مَعَ عَشْرٍ واثْنَتَيْنْ ... في الحَلْقِ ثمّ الفَمِ ثمّ الشَّفَتَيْنْ
فالهاءُ والهمزةُ ثم الألِفُ ... من آخرِ الحَلْقِ جَميعًا تُعْرَفُ
والعيْنُ من وَسَطِهِ والحاءُ ... والغَيْنُ من آخرِهِ والخاءُ
والقافُ من أقْصَى اللّسانِ والحَنَكْ ... والكافُ من أسْفَلُ شيئًا تُدَّرَكْ
والجيمُ والياءُ كذا والشِّينُ ... مِنْهُ ومن وَسَطِهِ تكونُ

والضَّـادُ مـن حـافَتِهِ ومـا يَلِـي		ذلـك مـن أضْراسِـهِ مـن أوَّلِ
والـلّامُ مـن طَرَفِـه والـرّاءُ		والنّـونُ هكـذا حكَـى الْفَـرّاءُ
والْـحَقُّ أن الـلّامَ قَـدْ تَنـاهَى		لـه مِـنَ الْـحافَةِ مـن أدْناهَـا
والـرّاءُ أدْخَـلُ إلـى ظَهْـرِ اللّسانْ		من مَـخْرَجِ النّـونِ فـدُونَكَ البَيـانْ
والطـاءُ والتّـاءُ وحـرفُ الـدّالِ		أعْنِـي بـهـا الـمُهْمَلَةَ الأشـكالِ
مـن طَـرَفِ اللّسـانِ مَـعْ أُصـولِ		عُلْيَـا الثَّنايـا فُـزْتَ بالوُصـولِ
ومنـه يَـخْرُج ومـن أطْرافِهـا		مـا امتـازَ بالإعْجـامِ عَـنْ خِلافِهَـا
والصّـادُ ثـم الـزّايُ ثـم السّـينُ		مِنْـهُ ومـن بَيْنهمـا تَبِيـنُ
والفاءُ مـن بـاطِنِ سُفْلَـى الشَّفتَيْـنْ		وطَـرَفِ العُلْيـا مـن الثَّنِيَّتَيْـنْ
والـميمُ مـن بَيْنِهمـا والبـاءُ		والـواوُ لكِـن مـا بِـهـا الْتِقـاءُ

[صفات الْحروف]

ثـمّ لِـهَذِي الأحْـرُفِ الـمَذكُورَهْ		صِفاتـُها الـمَعْلومَةُ الـمَشْهورَهْ
فالـهَمْسُ فـي عَشـرَةٍ منهـا أتَـى		هِجـاءُ حَـثَّ شَخْصَـهُ فسَكَتَـا
وفـي سِـواهَا الـجَهْرُ والشِّـدَّةُ فِـي		أَجَـدتُّ قُطْبَـكَ ثَمـانِ أحْـرُفِ
ومـا عَـداها رِخْـوَةٌ لَكِنـاً		يَقِـلُّ فـي هِجـاءِ لـمْ يَرْعَوْنَـا
والانْسِـفالُ فـي سِـوَى هِجـاءِ		قِـظْ خُـصَّ ضَـغْطٍ ذاتِ الاسْـتِعْلاءِ
وأحْـرُفُ الإطْبـاقِ مِـنْ ذِي الصّـادُ		والطّـاءُ ثـم الظّـاءُ ثـم الضّـادُ
وغَيْرُهـا مُنْفَـتِحٌ، ثـم الصَّفِيـرْ		في السِّينِ والصّادِ وفي الـزّاي الجَهِيرْ
والـمُتَفَشّـي الشّـينُ والفـاءُ وقِيـلْ		يكونُ في الضّادِ ويُدعَى الـمُستَطِيلْ

والّلامُ مالَـتْ نحـوَ بَعْـضِ الأحـرُفِ فسُـــمّيتْ لـــذاكَ بالـــمُنْحَرِفِ
والـرّاءُ فــي النّطـقِ بــها تَكْريــرُ وهْـــوَ إذا شَدَّدتَّـــها كَثيـــرُ
والْغُنّـةُ الصّـوتُ الـذي فــي الْـميمِ والنّــونِ يَــخْرُجُ مــن الْــخَيْشومِ
فهـــذه الصِّــفاتُ باخْتِصــارِ تُفيـدُ فـــي الإدْغـامِ والإظهـارِ

❒❒❒



ثانيا

النّص المُحقّق



ثانيا
النّص المُحقّق

قال الشيخ الإمام أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي ـ رحمه الله ـ (ت٨٧٥هـ):

[بسم الله الرحمن الرحيم، صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم،[١]].

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب، وجعله لأهل الفهم المتمسكين به[٢] من أعظم الأسباب، ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[ص: ٢٨]، أحمده سبحانه ولا يفي أحدٌ بتحميده،[٣] وأشكره سبحانه[٤] على ما أَوْلانا من نِعَمه ولا مُكافئَ لـمَزيده، فله أعظم الحمد والشكر على ما أنعَمَ علينا من نعمة الإيمان، وما شَرَّفنا به من تلاوة القرءان، وصلى الله

(١) في (ج) زيادة: «سيّدي عبد الرحمن الثعالبي ـ نفعني الله وإياكم به لجميع المسلمين ـ، وختم الله له ولكم بحسن الخاتمة عند [مداجأة وعند الاستعلا]، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وأهل بيته وأزواجه وذريّته». وما بين القوسين [] غير مفهوم.

(٢) في (ض): العلم.

(٣) في (ض): بحمده.

(٤) زيادة في (ج) و(ض).

على سيّدنا محمد خاتم أنبيائه، وعلى آله وصحبه وأوليائه، وبعدُ:

فيقولُ عبدالله الفقير، المعترفُ لمولاه بالعجز والتقصير؛ عبدُ الرحمن بن محمد الثَّعالبيّ لطفَ الله به:

إني قصدت في هذا التَّقْييدِ جمعَ فوائد، أُحاذِي بها «الدُّررَ اللّوامع في مَقْرأ الإمام نافع»، وليس قصدي في[1] هذا الجمع الإطالة ولا الإطناب، [2] وإنما هي عيونُ فوائد لا يستغني عن معرفتها أولوا الألباب، ومن أراد الإطنابَ، فعليه بشرحها للإمام أبي الحسن علي بن عبد الكريم[3] وغيره، وسأذكر هنا عنه وعن غيره من الفوائد ما يَلَذُّ سماعُها، [4] ويروق معناها، راجيا من الله سبحانه التوفيق والتسديد، وأن يَسْلُكَ بي وبالناظرِ فيه أقْوَمَ طريقٍ، إنه على كل شيء شهيد.

وما يوجد في هذا التقييد من الأحرف، فهي علامات[5] لمن نقلنا عنه من الشراح[6]؛ فما كان عينا هكذا: [7] (ع)، فالمراد به عليّ بن عبد الكريم، وما كان سينا هكذا: (س)، فهو[8] لأبي الربيع سليمان بن عيسى بن أبي بكر

---

(١) في (ض): من.

(٢) في (ج) و(ض): والإطناب.

(٣) سبق التعريف به وبشرحه في مقدمة التحقيق ص٢٩.

(٤) في (ج): بسماعها.

(٥) في (ج) و(ض): علامة.

(٦) سقطت في (ض).

(٧) رسمت في (ج): (هاكذا).!!

(٨) في (ج) و(طث) و(ض): فهي.

التجاني، [1] وما كان ميما هكذا: (م)، فهي لمحمد[2] بن إبراهيم الشهير بـالخرّاز، وما كـان جيما هكـذا: (ج)، [فهـو لأبي][3] مـدين شُـعيب بـن عبـد الواحـد الـمَجَاصي. ومن[4] نقلتُ عنه شيئا عزوته له على عادتي في مصنفاتي، مستعينا[5] بالله ومتوكلا عليه[6]، وسائلا منـه سـبحانه أن يجعلـه عمـلا صـالحا، مُبَلِّغـا إلى مرضاته، وسَمَّيْتُه بـ:

«الـمُختارُ من الجوامِعِ في مُـحاذاتِ[7] الدّرر اللوامع».

قال الناظم أبو الحسن علي بن محمد بن علي الشهير بابن بَرِّي ـ رحمه الله تعالى ـ:

[مقدمة الناظم]

الْـحَمْدُ للهِ الَّـذي أَوْرَثَنَا كِتَابَهُ وعِلْمَهُ عَلَّمَنَا

(ش): [8] الإشارة بقوله (أورثنا) إلى قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَاۖ﴾ الآية [فاطر: ٣٢]، والضمير في (عِلمَه) يحتمل أن

---

(١) في (ج): التجاني أبي عيسى أبي بكر التجاني.

(٢) في (م): فهو أحمد.

(٣) في (ج) و(ض): فلأبي.

(٤) في (ج): وما.

(٥) في (ض): مستغنيا.

(٦) سقطت في (ج).

(٧) هكذا بالتاء المفتوحة في (ض) و(ج) و(م)، بينما في (طث): محاذاة.

(٨) هذا الحرف: (ش)، يستعمله المصنف لبداية الشرح، أو للفصل بين الشرح والنظم، وهو بخط أحمر، وقد رأيت حذفه في سائر العمل لعدم الحاجة إليه في الكتابة الحديثة، لأن الفصل بين النظم والشرح واضح.

يعود على الكتاب، ويحتمل أن يعود على الله سبحانه.

(ص)[1]:

حـــمْدًا يـــدومُ بِـــدوَامِ الأبـــدِ ... ثُـــم صَلَاتُـــه علَـــى مـــحمّدِ
أَكْـــرَمِ مَـــنْ[2] بُعِـــثَ للأنَـــامِ ... وخيْرِ مَـنْ[3] قــدْ قَــامَ بِالْـمَقَـامِ
جَــاءَ بِخَـتْمِ الـوحْيِ والنُّبُــوءَه ... لـخيْـــرِ أُمَّـــةٍ مِـــنَ البَرِيـــئَه
صَلّـــى علَيْـــهِ ربُّنَـــا وسَلّـمَـــا ... وَءَالِـــهِ وصَحْبِـــه تَكَرُّمَـــا

كلامه واضح، و(المقام) يحتمل أن يُراد[4] به مقام إبراهيم، ويحتمل المقام المحمود يوم القيامة، والله أعلم.

وبعـــدُ؛ فــاعلَمْ أن عِلــمَ القــرءانْ ... أجــملُ ما [به تَـحَلّـى][5] الإنسـانْ
وخـــيرُ مـــا[6] عَلَّمَـــه وعَلِمَـــهْ ... واســـتعمل الْفِكــرَ لــه وفَهِمَـــهْ
وجـاء فــي الْـحديث أن الْـمَهَرَه ... فــي عِلْمـــه مـع الْكِـرام الْـبَرَرَه

الحديث المشار إليه خرجه البخاري وغيره[7].

---

(١) هذا الحرف: (ص)، يستعمله المصنف لبداية النظم، أو للفصل بين النظم والشرح، وهو بخط أحمر، وقد رأيتُ حذفه في سائر الكتاب لعدم الحاجة إليه في الكتابة الحديثة، لأن الفصل بين النظم والشرح واضح.

(٢) رسمت في (ج): ما.

(٣) رسمت في (ج): ما.

(٤) في (ج) و(ض): يريد.

(٥) في (ض): تحلى به.

(٦) في (ج) و(ض): من.

(٧) هو حديث عائشة ﵂ قالت: قال رسول الله ﷺ: «الـماهِرُ بالقرآن مع السَّفرَةِ الكِرام =

وجـــاء عــــن نبيِّنـــا الأوّاهِ حَـــمَلةُ القُـــرءان أهـــلُ اللهِ
لأنـــه كلامُـــه الـمُرَفَّـــعُ وجــاء فيــه شــافِعٌ مُشَفَّـــعُ
وقــد أتــتْ فــي فضـله ءاثــارُ ليســت تَفِـي بحَمْلِهـا أسْفـارُ
فلنَكْتَفــي منهــا بِمــا ذَكَرنـــا [ولنَصْرِفِ القولَ لِما قَصَدْنَا][1]

هو كما قال، لا يُحصى ما جاء في فضل القرءان، وفضلِ حملته العاملين به، وقد جَلَبْنا منها كثيرا في تفسيرنا،[2] وسائر مصنفاتنا، وقد أطنب في ذلك الغافقي ـ رحمه الله ـ[3].

.... ولنَصْـرِفِ القـولَ لِمـا قَصَـدْنَا
مـن نَظْـمِ مَقْـرَإِ الإمـامِ الـخاشِعْ أبــي رُؤيــمٍ الـمدَنــيِّ نــافِعْ

= الْبَرَرَة، والذي يقرأ القرآن ويَتَتَعْتَعُ فيه، وهو عليه شاقٌّ، له أجْران»، هذا لفظ مسلم، وعند البخاري: «مثل الذي يقرأ القرآن وهو حافظ له مع السفرة الكرام البررة، ومثل الذي يقرأ، وهو يتعاهده، وهو عليه شديد فله أجران».

البخاري في «كتاب تفسير القرآن/ سورة عبس» رقم (٤٩٣٧) ـ ومسلم في «كتاب صلاة المسافرين وقصرها/ باب: فضيلة حافظ القرآن (نووي)» ٦/ ٨٤.

وعند البخاري معلقا في الباب: «كتاب التوحيد/ باب: قول النبي ﷺ: الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة...» ١٣/ ٦٣٤ عند رقم (٧٥٤٤ ـ ٧٥٤٩).

(١) في (ج) و(ض): لم يذكر شطر هذا البيت هنا، بل ترك بياضا مكانه.

(٢) ينظر: الجواهر الحسان في تفسير القرآن (باب: في فضل القرآن) ص١٣ ـ ١٧.

(٣) هو: الإمام الحافظ محمد بن عبد الواحد الغافِقيُّ الأندلسي، أبو القاسم الـمَلاَّحِيّ، كان حافظا للرواة عارفا بأخبارهم، وفاته سنة (٦١٩هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء ٢٢/ ١٦٢ ـ والتكلمة لابن الأبار ٢/ ٦٠٩، ٦١٠. وله كتاب (فضائل القرآن)، حُقّق الجزء الأول منه بجامعة أم القرى، كما حُقّق أيضا بدار الحديث الحسنية.

هو: [1] نافع بن عبد الرحمن بن أبي نُعيم المدني، توفي ـ رحمه الله تعالى ـ بالمدينة سنة تسع وستين ومائة وقيل سنة تسع وخمسين، وقرأ عليه مالك، قال (ع) و(ج): «وكان نافعٌ كُلُّ من قرَأ عليه [لا يَرُدُّه عن شيء مما سمع حتى يقول له الذي يقرأ عليه: أُريد قراءتَك التي تقرأ لنفسك، [2] فيَرُدُّه إليها[3]»، [4] (ع): «ولهذا كثر الاختلاف فيها[5] عنه، وأما ذكر أشياخه فليس هذا المختصر محل ذكرهم».

إذْ كان مَقْرَأَ إمامِ الحَرَمِ   الثَّبْتِ فيما قد روى، المُقَدَّمِ

(مقرأ) مَصْدَر، أي قراءتُه، [6] (ع): «قوله إمام الحرم وصفه بأنه إمام المدينة، [7] إمام[8] من إضافة الشيء إلى نفسه على التوسعة، وقيل كان إمامَ مالكٍ فهو قارئ له، فنافع كان بحرم المدينة، وابن كثير[9] بحرم مكة،

---

(1) سبقت ترجمته في المقدمة.

(2) في (ج) و(طث): عليها.

(3) في (ج): عليها.

(4) ينظر: (شرح المجاصي) ورقة ١٥(اللوحة الالكترونية ١٧/ ٢١٢). والنص فيها هكذا كما نقلته.

(5) في (ج) و(طث): بها.

(6) في (طث): مُصَدَّرًا في قراءته.

(7) هنا يوجد رمز (ج) في (ض)، لكن هذا النقل غير موجود في (شرح المجاصي).

(8) في (طث): وإمام.

(9) هو: عبدالله بن كثير بن عمرو، أبو مَعْبَد الكِناني المكي، الإمام المقرئ، إمام المكيين في القراءة. قرأ على مجاهد، ودرباس مولى ابن عباس، وعبدالله بن السائب، وقرأ عليه خلقٌ منهم أبو عمرو بن العلاء، وشِبْلُ بن عباد. كان ثقة، فصيحا بليغا، انتهت إليه الإمامة بمكة في تجويد الأداء. مات سنة (١٢٢هـ) ينظر: معرفة القراء الكبار ١/ ١٩٧ـ وغاية النهاية ١/ ٣٩٦.

فهما الحرميان[1]. وقوله (المقدم)، (ع): «أي المقدم على غيره من أهل عصره»، قال الطبري: [2] «روى القراءة عن نافع مائتان وخمسون رجلا».][3] قلت: وكان مُقَدَّماً على غيره لفضله[4] وعلوّ سِنّه، وكونه من أهل المدينة، وطال عمره حتى ألحقَ الأصاغِرَ بالأكابر. قال مالك: «قرأت على نافع وكان له سِنٌّ يحتمل أن [يكون لحق][5] من تأخّر من الصحابة ﷺ».

وللّـــذي وَرَدَ فيـــه أنّـــهْ   دونَ الـــمَقارِئ سِـــواهُ سُـــنَّهْ

[(ع) و(م)]: [6] «أشار بهذا الكلام إلى ما رواه أبو عمرو بسنده عن سعيد بن منصور قال سمعت مالك بن أنس يقول: إن[7] قراءة نافع سنة، [8] قال أبو

(١) في (م) و(ض): الحرمان. والصواب ما أثبته.

(٢) هو: الإمام محمد بن جرير بن يزيد، أبو جعفر الطبري، صاحب التصانيف البديعة، كان من أفراد الدهر علما، وذكاء، وكثرة تصانيف. وكان عارفا بالقراءات، فقيها بأحكام القرآن، عالما بالسنن وطرقها، وصحيحها وسقيمها، مفسرا ومؤرخا كبيرا، توفي رحمه الله سنة (٣١٠هـ).

ينظر: تاريخ بغداد ٢/ ١٦٢ ـ ١٦٩ ـ سير أعلام النبلاء ١٤/ ٢٦٧ ـ ٢٨٢ ـ غاية النهاية في طبقات القراء ٢/ ٩٦، ٩٧.

(٣) ما بين المعكوفين مطموس في (م) أثرت عليه الرطوبة.

(٤) في (ض): لفضيلته.

(٥) في (ض): يلحق. وسقطت في (ج).

(٦) سقطت في (ج). وفي (ض): (م).

(٧) سقطت في (ج) و(ض).

(٨) رواه أبو عمرو الداني في كتابه جامع البيان ص٤٤ ـ ورواه عنه أيضا: ابن مجاهد في «السبعة في القراءات» ٢/ ٦٢.

مكي[1]: يعني بذلك سنة أهل المدينة، [وهذا على أصل مالك ومذهبه في تقديمه عمل أهل المدينة][2]، ولا يريد أن قراءة غيرِه غيرُ[3] سنة، بل الجميع سنة لا مدفع فيها». [4] (ع): «ففي البيت تقديم وتأخير، تقديره: وللذي ورد فيه دون المقارئ سواه أنه[5] سنة، ولا يلزم من كونه ورد فيه عن مالك أنه سنة أن يكون غيره ليس بسنة».

فجئتُ منه بالذي يَطَّرِدُ ... ثم فَرَشْتُ بعدُ ما يَنفَرِدُ
في رَجَزٍ مُقرّبٍ مَشْطورِ ... لأنه أحْظَى من المَنثورِ
يكونُ للمبتدئين تَبْصِرَه ... وللشُّيوخ المُقرئين تَذْكِرهْ

الضمير في (منه) يعود على المقرأ، و(الذي يطرد) هو ما اطرد حكمُه في القراءة وجرى على سَنَنٍ واحد ولم يختلف، وغير المطرد عكسه على ما سيأتي إن شاء الله تعالى، وهو المراد بقوله (ثم فرشت)، أي بسطت[6] بعدُ ما ينفرد.

سمّيتُه بالدُّررِ اللّوامِعْ ... في أصْلِ مَقْرَإِ الإمام نافِعْ
نَظمتُه محتسباً لله ... غيرَ مُفاخِرٍ ولا مُباهِ[7]
على الذي روى أبو سعيد ... عثمانُ وَرْشٌ، عالمُ التّجويدِ

---

(1) سبقت ترجمته في المقدمة ص8.
(2) سقطت في (ض).
(3) في (ض): ليست.
(4) ينظر: القصد النافع ص 57، 58 بتصرف.
(5) سقطت في (ض).
(6) سقطت في (ج)، وفي (ض): بينت وبسطت.
(7) في (م): مباهي.

رئيسُ أهلِ مِصْرَ في الدِّرايَهْ   والضَّبْطِ والاتقان في الرِّوايَهْ

(ع): «رواة[1] نافع المشهورون[2] أربعة؛ ورش، وقالون، وإسماعيل بن جعفر، وإسحاق المُسَيِّبي[3]، وقد ذكرهم أبو عمرو [ـ أي في المنبهة ـ]، [4] فقال:

«ممن[5] روى عن نافعٍ إسحاقُ   ومثلُه ثلاثةٌ حُذّاقُ
ورشٌ، وقالونُ، وإسماعيلُ   وكلّهم مُؤتَمَنٌ جليلُ»[6]

ولد ورش سنة خمس وخمسين ومائة، وتوفي بمصر سنة تسع وتسعين ومئة، [7] في زمن المأمون أي في أوائل خلافة المأمون، ولُقّب بـوَرْشٍ؛ إما لشدّة بياضه لأن الورش عند العرب شيء يكون من اللّبن قاله ابن الباذش، [8] وقيل

(1) في (ج): رواية. وهو تصحيف ظاهر.
(2) في (ض): المشهور.
(3) في (م): بن المسيب.
(4) سقطت في (ج) و(ض).
(5) في (طث): من. وفي (م): فمن.
(6) ينظر: «الأرجُوزة المُنبِّهة على أسماء القُرّاء والرُّوَاة وأصولِ القراءات وعَقْدِ الدِّيانات بالتّجويد والدِّلالات» ص١٢٦.
(7) سقطت في (ج) كلمة: ومائة.
(8) هو = أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أبو جعفر، المعروف بابن الباذش. أديب عالم بالقراءات والحديث، محقق ثقة، خطيب غرناطة. له كتاب «الإقناع في القراءات السبع»، مطبوع. توفي سنة (٥٤٠هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار للذهبي ٣/ ١٠٤٥ ـ وغاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٧٩.
وكلامه في الإقناع ١/ ٥٧.

لقلّة أَكْلِه: يُقال وَرَش يَرِشُ[1] وَرْشًا، إذا أخذ يسيرا من الطعام[2].

والعالـم الصَّـدْرُ الـمُعَلِّمُ العَلَـمْ **عيسى بن مِينا، وهْوَ قـالُون الأَصَّـمْ**

أثبـتُ مـن قَـرَأَ بالـمديـنَهْ **ودانَ بـالتقوى فـزانَ دِيـنَهْ**

تصدر قالون للقراءة[3] في حياة نافع، ويكنى أبا موسى، وقالون لقبٌ لـه، ورُوي أن نافعا لقّبه بذلك لجودة قراءته، لأن قالون بلسان الروم جيّد، ووصفه بالأصمّ ليس بنقص، بل هو[4] في الحقيقة كمال، [5] والصحيح أن الصَّمَمَ إنما اعتراه في آخر عمره بعد أن أُخذت عنه القراءة، وروي أنه كان يُقرأ عليه القرءانُ وكان يَنظرُ إلى شَفَتَيْ القارئ ويردُّ عليه اللّحن والخطأ. (ع): [6] «وقيل [إنـه هـو الذي كان][7] يقرأ ويستمع إليه تلميذُه، كما يُفعل في الأندلس[8]».

وُلد قالون سنة عشرين ومائة، وتوفي بالمدينة[9] قريبا من سنة عشرين ومائتين في زمن المأمون، يعني في آخر خلافة المأمون. (ع): [10] «فعلى هذا يكون

(١) في (ج) و(ض) و(طث): الرجل.

(٢) ينظر لمعناها: الصحاح للجوهري ٣/ ١٠٢٦ ـ وتهذيب اللغة للأزهري ١١/ ٤٠٨.

(٣) في (ج): للإقراء.

(٤) سقطت في (ض).

(٥) في (ج): «كما قال». ولعلّها تصحيف.

(٦) سقطت في (ج).

(٧) في (م): إنه كان هو الذي. وفي (ض): كان هو الذي.

(٨) في (ج): بالأندلس، وقد رسمت في (ض) و(ج): الأندلوس.

(٩) ساقطة من (طث).

(١٠) سقطت في (ج).

عمره مائة سنة غير شيء». قلت: ذكر بعضُ المؤرخين أن المأمون كانت خلافته عشرين سنة وأشهرا، [1] وكانت وفاته سنة ثماني عشرة ومائتين، وله من العمر ثمان وأربعون[2] سنة. [3] ورُوّاة قالون المشهورون الذين أسندوا القراءة إليه ثلاثةٌ؛ أحمد[4] بن هارون المعروف [بأبي نَشيط، وأبو الحسن أحمد بن يزيد الحُلواني، وإسماعيل بن إسحاق القاضي.

بيّنتُ ما جاء من اختلافِ ... بينهما عنهُ أو إئْتلاف
ورُبَّما أطلقتُ في الأحكام ... ما اتَّفَقا فيه عن الإمامِ
سلكتُ في ذاك طريقَ الدّاني ... إذْ كان ذا حِفْظٍ وذا إتقانِ
حسبما قرأتُ بالجميع ... على ابْنِ حَمْدُونٍ أبي الرَّبيعِ
المُقرِئِ المحقِّقِ الفَصيحِ ... ذي السَّند المُقدَّم الصَّحيحِ
أوردتُّ ما أَمْكنني من الحُجَجْ ... مِمّا يُقام في طِلابه حِجَجْ
ومَعَ ذا أُقِرُّ بالتَّقصيرِ ... لكل ثَبْتٍ فاضِلٍ نِحريرِ
وأسألُ الله تعالى العِصمَهْ ... في القول والفعل فتِلك النِّعمَهْ

قوله (بينهما) أي بين ورش وقالون، وقوله (عنه) أي عن نافع، (ج):

(١) في (م) و(ج): وأشهر.

(٢) في (ج): وأربعين.

(٣) ينظر لترجمة المأمون، عبدالله بن هارون الرشيد، أبي العباس: تاريخ بغداد ١٠/ ١٨٣ ـ سير أعلام النبلاء ١٠/ ٢٧٢ ـ البداية والنهاية ١٠/ ٢٤٤.

(٤) في (ض): محمد.

«ومعنى البيت](1) لا يخلو من خمسة أقسام؛ إن(2) ذَكَرَ حكمَ قراءة ورش استغنَى عن ذكر قراءة قالون ويكون مخالفا له، مثاله: (أبدل(3) ورش كل فاء سكنت). وإن ذكر حكم قراءة(4) قالون استغنى عن ورش، ويكون مخالفا له(5) أيضا، مثاله (واقْصُر لقالونَ يُؤدّه معا). (6) وقد يذكرهما معا مبيّنا لحكم كل واحد منهما، مثاله:

(وزاد عيسى الظاء والضاد معا   وورش الإدغام فيهما وعا)(7).

وإن أطلق الحكم فهو موضع اتفاق. وإن ذكر الشيخ فهو موضع اتفاق أيضا»، (8) وباقي الكلام في غاية الوضوح فلا نتكلف له الكلام، وهذه عادتنا في هذا التقييد.

* * *

---

(1) ما بين المعكوفين مطموسة في (م).

(2) في (ض): فإن.

(3) في (ج) و(ض) و(طث): ابدال. وهو خطأ، والبيت سيأتي برقم ١١٠.

(4) الزيادة في (ض).

(5) سقطت في (ض).

(6) سيأتي البيت برقم ٥٦.

(7) سيأتي البيت برقم ١٢٧.

(8) ينظر: (شرح المجاصي) ورقة ٢٤، (٢٦/ ٢١٢) بتصرف.



[أحكام الاستعاذة]

القــولُ فـــي التّعــوذ الــمُختارِ　　وحُكمِــه فـــي الــجَهْر والإسرارِ
وقــد أتــتْ فـــي لفظــه أخبــارُ　　وغـيرُ مـا فـــي النّحـل لا يُــختارُ
والـجهرُ ذاعَ عندنا فـي الـمَذهَبِ　　بِــهِ، والإخفــاءَ روى الْـمُسَيَّبِــي

قلت: قال أبو عمرو الداني في «التيسير»: «لا أعلم خلافا بين أهل الأداء في الجهر بالتعوذ عند افتتاح القرءان، وعند الابتداء برؤوس الأجزاء، وروى إسحاق المسيبي[1] عن نافع أنه كان يُخفيه في سائر القرءان، وروى خَلَف عن سُلَيْم عن حمزة أنه كان يجهر به في أوّل أم القرءان خاصة ويخفيه بعد ذلك في سائر القرءان، وقال خلاّد عنه: أنه[2] كان يجيز الجهر والإخفاء جميعا»، [3] ويُستدرك على الشاطبي[4] ـ رحمه الله ـ في قوله:

---

(١) في (م): ابن المسيب.

(٢) الزيادة في (ض).

(٣) التيسير ص٢١٢ ـ ٢١٤، بتصرف يسير.

(٤) هو = الإمام الشهير، سيد القرّاء، القاسم بن فِيُّرَّهْ بن خلف، أبو محمد الشاطبي الأندلسي، (٥٩٠هـ)،
ناظم الشاطبية «حِرْز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع». ينظر: سير أعلام النبلاء ١٤/ ٢٦١ ـ غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٢٠.

(وإخفاؤُه فصلٌ أباهُ وُعاتُنا)[1].

قال (س): «ولولا أن صاحب الأصل يعني ابن بري ذكر قول المسيبي ما ذكرته، لأن الكلام موضوع في قراءة ورش وقالون وليس الإخفاء [مذهبا لهما. والعجب كل العجب من الشاطبي في (حرز الأماني) أنه لم يحك عن نافع في التعوذ إلا الإخفاء]، [2] مع أنه حين ذكر كل شيخ مع اثنين من أصحابه لم يذكر مع[3] نافع إلا ورشا وقالون، وليس ذلك مذهبا لهما كما تقدم، [4] ويقوي ذلك أنه لم يذكر في التأليف كله [رمزا لغير][5] ورش وقالون من أصحاب نافع، والله سبحانه أعلم». قلت: وقد يُعتذر على[6] الشاطبي بما صدّر به، حيث قال:

«إذا ما أردتَ الدهر تقرأُ فاستعِذْ جِهاراً من الشيطان بالله مُسْجَلاَ»[7]

فهو لفظٌ عام يدخل فيه نافعٌ وغيره، ولكن الاستدراك عليه وارد [من جهة الرمز][8]، والله سبحانه أعلم.

* * *

(١) ينظر: «إرشاد المريد إلى مقصود القصيد شرح الشاطبية» محمد علي الضّبّاع ص٣٩.

(٢) ما بين المعكوفين سقط في (م).

(٣) في (ض): عن.

(٤) في (ج): تقدما، وهو خطأ واضح.

(٥) في (ض) بياض مكانها.

(٦) في (ض): عن.

(٧) ينظر: «شرح الشاطبية» للضّبّاع ص٣٨.

(٨) سقطت في(ض).



[أحكام البسملة]

القولُ فـي استعمـال لفـظ البَسْـمَلَهْ والسَّـكْتِ والـمُختارِ عنـد النَّقَلَـهْ
قـالونُ بـين السّورتيـن بَسْـملا وورشٌ الوجهـانِ عنـه نُقِـلا
[واسكُتْ يسيرًا تَـحْظَ[1] بالصَّوابِ أو صِـلْ لـه مُبيِّـنَ الإعْـرابِ

(س): [2] قوله (وورش الوجهان عنه نقلا)]، [3] أي نقل عنه أبو الأزهري[4] البسملة مثل قالون، ونقل عنه أبو يعقوب يوسف بن عمرو[5] الأزرق ترك البسملة وهو الأشهر. وقوله (واسكت يسيرا) يعني إن[6] أخذت بترك البسملة فلك الخيار؛ إما أن تصل ءاخر السورة بأوّل الأخرى وتُبَيّن الإعراب، قال أبو عمرو: «وإما أن تسكت بينهما سَكْتًا خفيفا دون تنفُّسٍ، أي من غير

---

(١) في (م) و(ض): تحظى.

(٢) الرمز (س) سقط في (ج) و(ض). لكنه ثابت في (طث) و(م): وفيهما قبله عبارة «هو عبد الصمد»، وهو نفسه أبو الأزهري الراوي عن ورش، وغالب الظن أن تلك العبارة كُتبت إلحاقا في الهامش، والناسخ أدخلها هنا في النص، والله أعلم.

(٣) ما بين المعكوفين سقط من (ج).

(٤) هو = عبد الصمد بن عبد الرحمن بن القاسم، أبو الأزهر العُتَقِي المصري.

(٥) في (ج) و(ض) و(طث): عمر.

(٦) في (ض) بياض مكانها.

قطع نَفَسٍ»، (١) وقال: «وعلى هذا الوجه أكثر شيوخنا، قال الشاطبي:

«وسَكتُهُم الْـمختارُ دونَ تَـنَفُّسٍ ....»(٢)،

يعني المختار على الوصل، قلت: وهذا مفهوم من قول الناظم (تحظ بالصواب)، [والواو في قوله (أو صل) واو التخيير](٣).

وبعضُهم بَسْمَلَ عن ضرورهْ فـي الأربع الـمَعلومة الـمشهورَه

للفَصلِ بـين النَّفـي والإثبـاتِ والصَّـبرِ وَاسْمِ الله والـوَيْلاتِ

والسَّكتُ أولـى عنـد كُـلِّ ذي نَظَـرْ لأَنَّ وَصْـفَهُ ﴿ ٱلـرَّحِيمِ ﴾ مُعتـبَرْ

(ع): (٤)«المراد هنا بالبعض بعض الشيوخ المتقدمين، أي وهم: الخاقاني، (٥)

---

(١) في (ج) و(ض): «قاله أبو عمرو»، وهي زائدة لا معنى لها. وكلام أبي عمرو الداني في «التيسير» ص٢١٦.

(٢) ينظر: «شرح الشاطبية» للضّبّاع ص٤٢، وتمام البيت:

.... وبعضُهم في الأربَعِ الزُّهْرِ بَسْمَلا

(٣) هكذا في كل النسخ، ففي النظم (أو)، وهو يقول (الواو)؟!.

(٤) سقطت في (ج) و(ض).

(٥) هو = موسى بن عبيدالله بن خاقان، أبو مُزاحم البغدادي، من أبناء الوزارة إمامٌ مقرئ مجوّد، أخذ القراءة عن تلاميذ الكسائي، قال الداني: «كان إمامًا في قراءة الكسائي، ضابطا لها مضطلعا بها»، وقال الخطيب: «كان ثقة من أهل السنة»، وقال ابن الجزري: «وهو أوّل من صنّف في التجويد فيما أعلم، وقصيدته الرائية مشهورة، وشرحها أبو عمرو الداني». وقد طُبعت قصيدته عدّة طبعات، وهي في واحد وخمسين (٥١) بيتا. مات سنة (٣٢٥هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار ٢/ ٥٥٤ ـ وغاية النهاية ٢/ ٢٧٩.

وابن غَلْبُون، [1] ومن وافقهما، لا[2] بعض الرواة الناقلين، لأنها ليست برواية عن ورش، قال أبو عمرو: «وليس في ذلك أثرٌ يُروى، وإنما هو استحسان منهم». [3] قوله (للفصل بين النفي والإثبات) أي بين قوله تعالى ﴿هُوَ أَهْلُ ٱلتَّقْوَىٰ وَأَهْلُ ٱلْمَغْفِرَةِ﴾[المدثر: ٥٥] ﴿لَآ أُقْسِمُ﴾[القيامة: ١]، ﴿وَٱدْخُلِي جَنَّتِي﴾[الفجر: ٣٢] ﴿لَآ أُقْسِمُ﴾ [البلد: ١]، فآخر السورة إثبات وأوّل الثانية نفي. وقوله (والصبر واسم الله والويلات) أي: ﴿وَتَوَاصَوْاْ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ﴾[العصر: ٢ ـ ٣] ﴿وَيْلٌ﴾ [الهمزة: ١]، ﴿وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ﴾[الانفطار: ١٩] ﴿وَيْلٌ﴾ [المطففين: ١]. والسَّكْتُ أولى مما ذهب إليه هؤلاء، لأن قُبْح اللفظ إنما يَعْرِضُ عند وصل[4] آخر السورة بأوّل الأخرى، فإذا سكت زال الوصل فزال القبح، فالانتقال إلى السكت أولى لأنه مروي، وليست البسملة فيهن رواية، [5] فالمصير إلى وجه مروي أولى، ولأن قبح اللفظ موجود أيضا مع البسملة لأن وصفه الرحيم معتبر.

---

(١) **هو** = عبد المنعم بن عبيدالله بن غَلبون، أبو الطيّب الحلبي، مؤلف كتاب (الإرشاد في قراءات الأئمة السبعة)، كان حافظا للقراءة، ضابطا لها، ثقة خيارا، توفي (٣٨٩هـ) بمصر. ينظر: معرفة القراء الكبار ٢/ ٦٧٧ ـ وغاية النهاية ١/ ٤١٩.

وابنُه هو = طاهر بن عبد المنعم بن عبيدالله بن غلبون، أبو الحسن الحلبي المصري، أحد الحذّاق المحققين، أخذ القراءات عن والده، وبرع في الفنّ، وكان من كبار المقرئين في عصره بالديار المصرية، وهو صاحب كتاب (التذكرة في القراءات)، توفي (٣٩٩هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار ٢/ ٦٩٨ ـ وغاية النهاية ١/ ٣٠٧.

(٢) سقطت في (ض).

(٣) التيسير ص٢١٦، وفيه: «وإنما هو استحباب من الشيوخ».

(٤) سقطت في (ض).

(٥) في (ج): برواية.

ولا خـــلافَ عنـــد ذي قِـــراءَهْ   فـــي تَرْكِهـا فـــي حـالتَيْ بَـراءَهْ
وذِكرِهـــا فـــي أوّل الفَـــواتِحِ   و﴿الْحَمْـدُ لِلهِ﴾ لأمْـرٍ واضِـحِ

(س)[1]: «أي لا خلاف في ترك البسملة في حالتي براءة، وهما؛ حالة وصلها بالأنفال وحالة الابتداء بها. ولا خلاف أيضا في ذكرها في أوّل فواتح السور، وفي أوّل الحمد لله، [2] يعني فاتحة الكتاب. وكرّر ذكرها وهي داخلة في الفواتح لفضلها، وفيه إشارة[3] لتأكيد[4] ثبوت حكم البسملة في الفاتحة، فقد منع بعضُهم البسملة[5] في ابتداء الفاتحة، حكاه أبو جعفر بن الباذش. [6] ويحتمل أن يكون قوله (والحمد لله) من كلام المصنف، [7] قاله (ع) والله أعلم. وعبارة أبي عمرو في «التيسير» قال: «ولا خلاف في التسمية في أوّل فاتحة الكتاب، وفي أول كل سورة ابتدأ القارئُ بها». [8] قال (س)[9] في نظمه:

---

(١) الزيادة في (ج) و(طث)، أما في (ض) فرسمت: (ش).

(٢) لفظ الجلالة سقط في (م) و(طث).

(٣) في (ج) و(ض): أيضا إشارة.

(٤) في (ض): إلى تأكيد.

(٥) في (ج) و(ض): من البسملة.

(٦) ينظر كتابه: الإقناع في القراءات السبع ١/ ١٥٥، ١٥٦.

(٧) أي: لا يقصد بها الفاتحة، وإنما هو حمدٌ منه لله تعالى. والله أعلم

(٨) التيسير ص٢١٦.

(٩) في (ج): قال (ش)، وهو تصحيف.

«وبعضـهم روى لعثمـان[1] عـلى إعمـالِـها في أربـع أن تُهْمـلا
ما بـين أحقـاف ومُـزْنٍ[2] ثـم فيـل وقمـر وتـحت كُـلٍّ يـا نَبيـل»

(س): [3] «يعني أن ابن غلبون ـ وهو المراد بالبعض ـ نقل هـذه الروايـة لورش، أنه ترك البسملة على القول بها وهي رواية عبد الصمد، في أربع؛ بـين الأحقاف والقتال، وبين الواقعة ـ وهي المزن ـ[4] والحديد، وبـين سـورة الفيـل ولإيلاف قريش[5]، وبين القمر ـ وهي اقتربت الساعة ـ[6] والـرحمن، للتناسـب الذي بين[7] الفاسقين والذين كفروا[8]، فتركـت[9] البسـملة لـذلك، ولتَقَـارُب الاسمين الكريمين وهما ﴿مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍۢ﴾[القمر: ٥٥] ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ﴾[الرحمن: ١]، فتركت البسملة لذلك[10]. [ومـن آخـر][11] المـزن تنزيـه وأوّل الحديـد تنزيـه، فتُركت البسملة بينهما. وأما تركها بين سورة الفيل ولإيلاف قريش، فلِمَـا قيـل

---

(١) سقطت في (م).

(٢) في (م) و(طث): وبين مزن.

(٣) سقطت في (ج) و(ض).

(٤) سقطت في (ض).

(٥) في (ض): وقريش.

(٦) سقطت في (ض).

(٧) سقطت في (ض).

(٨) سقطت في (م).

(٩) في (ج): فترك.

(١٠) سقطت في (ض).

(١١) في (ض): وآخر.

إن المجرور الواقع في أوّل السورة متعلق بمأكول، فهما كالسورة الواحدة. قلت: وهذا التعليل[1] ضعيف.

واختارَها بعضُ أُولي الأداءِ لفَضْلِها في أَوّل[2] الأجْزاءِ
ولا تَقِفْ فيها إذا وَصَلْتَها[3] بالسّورة الأولى الّتي خَتَمْتَها

(ع): «الذي نص عليه[4] أبو عمرو وغيره[5] [إنما هو التخيير][6] فيها لا اختيارها، والتخيير خلاف الاختيار، وكان حقُّ المصنف أن يقول:

وبعضُهم خَيَّر في الأداء فيها، لدى أوائل الأجزاء»[7]

وقال أبو عمرو: «فأما الابتداء برؤوس الأجزاء في بعض السور كـ: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾[البقرة: ١٤١]، ونحو ذلك، فالقارئ مخيّرٌ إن شاء بَسْمَلَ بعد

---

(١) في (ج) و(ض): التعليل الأخير.

(٢) سقطت في (م).

(٣) في (طث): أوصلتها.

(٤) سقطت في (م).

(٥) سقطت في (ض).

(٦) في (م): في البسملة.

(٧) بيّن المنتوري القيسي في شرحه على الدرر اللوامع أن البيت بلفظه الأول هو رواية الحضرمي والمكناسي عن الناظم، بينما روى عنه البلفيقي ما نصّه:

وبعضُهم خَيَّرَ في الأداء فيها لدى أوائل الأجزاء

قال: «ورواية البلفيقي هي الأخيرة عن الناظم، وهي الصحيحة». ينظر شرحه على الدرر ١/ ٥٠، ١٢٣.

الاستعاذة وإن شاء ترك»، [1] وهذا الإطلاق يتناول أجزاء (براءة) وغيرها، وكذلك [يظهر أيضا][2] من كلام المؤلف. قال (س) و(ع) و(م)[3]: قال الداني: «وبتركها في أوائل الأجزاء قرأتُ على[4] جميع أشياخي». (ع): [5] وروى ابن غلبون عن ورش في الرواية المشهورة عنه في ترك البسملة: أنه كان يأخذ بالبسملة في جزئين، وهما: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ﴾[النساء: ٨٦]، و﴿إِلَيۡهِ يُرَدُّ عِلۡمُ﴾[فصلت: ٤٦]، لأجل[6] قُبْحِ وصل الرّجيم بإحدى[7] الآيتين. (ع): «وعلى هذا يجري ما كان مثلهما كقوله تعالى: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾[فاطر: ١٠]، على أن هذا القبح إنما يَعْرِض عند وصل التعوذ بالآية، وأما إن وقف على التعوذ فلا قبح». وقوله (ولا تقف فيها [إذا وصلتها][8]) راجع إلى قوله:

قالون بين السورتين بسملا ... وورش الوجهان عنه نقلا

---

(١) التيسير ص٢١٦ بتصرف. وقال في جامع البيان ص١٥٢: «وأما الابتداء برؤوس الأجزاء التي في بعض السور... فأصحابُنا يُخيّرون القارئَ بعد الاستعاذة، بين التسمية وتركها، في مذهب الجميع...».

(٢) في (ج): أيضا يظهر.

(٣) سقطت في (ج) و(طث). والنص موجود في (القصد النافع) ص٩٤.

(٤) في (ج): مع.

(٥) سقطت في (ج).

(٦) في (ج): لأجل البسملة.

(٧) في (ض): بإحدى. وفي (ج): بأحد.

(٨) الزيادة في (ض).

ويُتصور [في البسملة][1] عند ختم السورة أربعة أوجه؛ الأول: أن يصل البسملة بآخر السورة وبأوّل السورة الثانية، الثاني: عكسه، الثالث: أن يصلها بأوّل السورة فقط وهو المختار، الرابع: عكسه وهو الممنوع، وله تعرّض المؤلف. والثلاثة المتقدمة جائزة[2] مستعملة، وهي مفهومة من كلام المؤلف ـ رحمه الله تعالى ـ.

* * *

(١) سقطت في (م).

(٢) في (ض): جارية.



[باب ميم الجميع]

القولُ في الخِلاف في مِيم الجميعْ مُقَرَّبُ المَعنَى مُهذَّبٌ بَديعْ

(م) و(ع): «ميم الجمع هي الميم الزائدة الدالة على جماعة المذكرين»[1].

وَصَلَ ورشٌ ضَمَّ ميمِ الجمْعِ إذا أتت من قبْلِ هَمْزِ القَطْعِ
وكُلُّها سَكَّنَها قالونُ ما لم يكنْ مِنْ بعدها سُكُونُ

أي وصلها ورش[2] بواو إذا أتت بعدها همزةُ قطع، نحو: ﴿عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[البقرة: ٥، يس: ٩]. قوله (وكلّها سكنها قالون)، (ع): يعني سواء وقع بعدها همزة أو غيرها، [وهذه الرواية هي][3] المشهورة من طريق أبي نشيط عن قالون. والحاصل أن لقالون عن نافع في ميم الجمع أربعة أوجه؛ الأول: رواية أبي نشيط السكون في جميع القرءان، وروى الحلواني عن قالون الضم والصلة بالواو في جميع القرءان، وروى عنه إسماعيل القاضي التخيير، وروى[4] عن أبي نشيط مثل رواية الحلواني أنه يضمُّها ويَصِلُها، مثل:

(١) ينظر: (القصد النافع) ص٩٧.

(٢) سقطت في (ج).

(٣) في (ج) و(ض): وهي الرواية.

(٤) سقطت في (ج).

﴿إِن كُنتُمۡ إِيَّاهُ تَعۡبُدُونَ﴾[البقرة: ١٧١، النحل: ١١٤، فصلت: ٣٦]، ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾[يس: ٩]، إلى غير ذلك. وعند لقائها ميما أخرى مثل: ﴿لَا هُم مِّنَّا يُصۡحَبُونَ﴾[الأنبياء: ٤٣]، و﴿إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾، ﴿وَٱللَّهُ مِن وَرَآئِهِم مُّحِيطُۢ﴾[البروج: ٢٠]، إلى غير ذلك. وعند رؤوس الفواصل، مثل قوله تعالى: لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ﴾، و﴿بِمَا كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾، و﴿ءَامَنتُ بِرَبِّكُمۡ فَٱسۡمَعُونِ﴾[يس: ٢٤]، (س): وهذا ما لم يَحُلْ بينهما وبين الفواصل[1] حائل، فإن وُجد فالإسكان[2]، وجعلوا من الحائل «لا» و«في»، نحو: ﴿وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾، ﴿ولَنُدۡخِلَنَّهُمۡ فِي ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [العنكبوت: ٨]، ومقصدهم[3] بـ: «لا» و«في»[4] التنبيه بأدنى[5] الحائل[6]، فالحيلولة[7] بما هو أكثر منهما أولى بالمنع. وقوله و(ما لم يكن من بعدها سكون): أي فيُحرّكها لِالْتقاء السّاكنين، وكذا يقول ورش، وهو معنى قوله:

واتّفقا في ضَمِّها في الوَصْلِ إذا أَتَتْ من قبْلِ همْزِ الوَصْلِ

قوله (واتفقا في ضمّها) أي ورش وقالون، وقد تقدّم حكم قالون وأعاده مع ورش زيادة بيان أو لرفع[8] الإيهام، لأنه لما قال:

(١) زيادة في (ج) و(طث) و(ض).

(٢) في (م): الإسكان.

(٣) في (ض): ومقصودهم.

(٤) سقطت في (ض).

(٥) في (ج) و(طث) و(ض): على أدنى.

(٦) سقطت في (ج).

(٧) في (م): والحيلولة.

(٨) في (ج): «رافع» أو «دافع»، ولعلّ كلام الشارح بعد سطرين «فرفع الإيهام»، يؤكد ما اعتمدته، وهو ما في النسختين (م) و(طث).

(ما لم يكن[1] من بعدها سكون) فُهِم منه أنّه يُحرّكها، لكن لا يُدرى بأيّ حركة، هل يحركها بالكسر كما يحرّكها أبو عمرو بن العلاء[2] أو بالضم، فرفع الإيهام بقوله (واتفقا في ضمها في الوصل). وقوله (في الوصل) احترازا من الوقف. وقوله (إذا أتت من قبل همز الوصل)، مثل قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ﴾[البقرة: ٦٠، آل عمران: ١١٢]، و﴿بِهِمُ ٱلۡأَسۡبَابُ﴾[البقرة: ١٦٥]، ونحو ذلك، بضم الميم من غير صلة، وحركة الميم لالتقاء الساكنين، لأن ألف الوصل ليس بحاجز حصين. (م): «وليس في شطر البيت إيطاءٌ بل ذلك تجنيس، لاختلاف معنى لفظ الوصل في الشطرين»[3].

وكُلُّهم يَقِفُ بالاسكانِ وفي الإشارة لهم قولانِ

وتَرْكُها أظهَرُ في القياسِ وَهْوَ الذي ارتضاه جُلُّ النّاسِ

[يقول إن][4] الخلاف المتقدم من الضم والاسكان في ميم الجمع إنما هو في حال الوصل، فأما في الوقف فمتفق[5] فيه على الإسكان، فقوله (وكلهم يقف بالإسكان) يرجع لجميع[6] القراء نافع وغيره،

---

(١) في (ج): يقع.

(٢) هو = الإمام الكبير المقرئ النحوي، شيخ القراء بالبصرة، اختلف في اسمه، فقيل: زبّان بن العلاء بن عمار، أبو عمرو التميمي المازني البصري. سمع أنس بن مالك، وشيبة بن نصاح، وعطاء بن أبي رباح، وسعيد بن جبير، مات سنة (١٥٤هـ).
ينظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٢٢٣ ـ غاية النهاية ١/ ٢٦٢.

(٣) ينظر: (القصد النافع) ص١٠٢ بتصرف.

(٤) في (ض): يقولون.

(٥) في (ج): فاتُّفق.

(٦) سقطت في (م).

وإن لم يكن المقصود[1] غير قراءة نافع، لكن فيه زيادة فائدة الإعلام بمذهب الجميع. والإشارة كناية عن الرَّوْمِ والإشْمامِ على ما يذكر[2] في باب الوقف إن شاء الله تعالى. والذي أجاز الإشارة في ميم الجمع إذا وقف عليها هو أبو محمد مكي، [3] ومنعها أبو عمرو الداني، [4] ولهم في ذلك حُجج يطول ذكرها، وهذا الخلاف إنما هو على[5] مذهب من ضمّها في الوصل، وأما على مذهب من سكَّنَها[6] في الوصل فلا سبيل إلى الإشارة إِذْ لا حركة يُشار إليها. وقول الناظم (وتركها أظهر) بناء على قول أبي عمرو، إذ على مذهبه وضع أرجوزَته، ومذهب أبي عمرو في منع الإشارة هو المشهور، وهو الذي استفاض بين الناس وعليه العمل.

* * *

---

(١) في (ض): المقصد.

(٢) في (ض): يذكره.

(٣) ينظر: كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ١/ ١٢٧، ١٢٨.

(٤) ينظر: التيسير ص٢٨٧ ـ وجامع البيان ص٣٨٥.

(٥) سقطت في (م).

(٦) في (ج): أسكنها.



[باب هاء ضمير الواحد]

القــولُ فـــي هــاء ضــمير الواحِــدِ والـخُلْفِ فـي قَــصْرٍ ومَـدٍّ زائِـدِ
واعلَـــمْ بـــأنّ صِـــلَةَ الضّميـــرِ بـــالواو أو باليـــاء للتَّكْثيـــرِ

وقوله (والخُلف)، (ع) و(م): أي بين ورش وقالون، «إلا أن القصر الذي ذكره عبارة عن حذف الواو والياء، والمد الذي ذكره عبارة عن إثباتها، [ولم يُـرد المصنف بالقصر والمد هنا المد المقصور والمد المشبع، والمراد بالـقصر هنـا حـذف الصلة، والمراد بالمد إثبات الصلة]، [1] فعـبَّرَ عـن الإثبـات بالمـد وعـن الحـذف بالقصر مجازا واتساعا، فالمد الزائد كناية عن وصل الهـاء بـالواو وباليـاء[2]، [ولم يزل هذا][3] في عرف المتقدمين واصطلاحهم من القرّاء والنحـويين، نَـصَّ عـلى ذلك أبو عمرو، وذكر أنهم عبّروا عن إثبات صلة الهـاء في ﴿ يُـؤَدِّهِۦٓ ﴾ ونظـائره بالمد، وعن حذفها بالقصر. [4] وعبروا[5] عن إثبـات الألـف في ﴿يُخَـٰدِعُونَ﴾

(١) ما بين المعكوفين سقط في (ج) و(ض).

(٢) في (ج): والياء. وفي (القصد النافع) ص١٠٦: أو الياء.

(٣) في (ض): وهذا.

(٤) ينظر: جامع البيان ص٤٥٤، ٤٥٦: فقد عبر عن الصلة بالمد، وعن عدمها بالقصر.

(٥) في (ج) و(طث): وعبّر. وفي (م): غير واضحة بسبب الرطوبة. وفي (القصد النـافع) ص١٠٦: عبّروا.

وفي ﴿وَعَدْنَا﴾ بالمد[1]، وعن حذفها من ﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾ بالقصر. وقال سيبويه[2]: وربما مدوا فقالوا (منابير)، و(مساجيد)، و(دراهيم)، فجعل[3] المد عبارة عن حرف[4] المد»[5].

وقوله (زائد): يريد أنه زائد[6] على حرف[7] الهاء [لا أنه][8] من باب الاشباع، إذ لم يتعرض لذلك وله محل يخصّه. وقوله (بالواو أو بالياء)، قال المهدوي[9]: الاسم المضمر هو الهاء وحدها، وما وصلت به[10] من واو أو ياء

---

(1) سقطت في (ض)، وهي ثابتة في (ج) و(طث) و(القصد النافع): والسياق يقتضيها.

(2) هو = عمرو بن عثمان بن قَنَبَرْ، أبو بِشْر الفارسي البصري، إمام النحو، وحجّة العرب، برع في العربية وساد فيها أهل العصر، وألّف فيها كتابه الكبير «الكتاب». مات سنة (١٨٠هـ).

ينظر: سير أعلام النبلاء ٨/ ٣٥١.

(3) في (ض): وجعل.

(4) في (م): حذف. وفي (القصد النافع) ص١٠٦: إثبات حرف.

(5) القصد النافع ص١٠٦.

(6) في (ج): زِيدَ.

(7) سقطت في (ج) و(ض) و(طث).

(8) في (م) و(ج) و(طث): لأنّه.

(9) هو = أحمد بن عمار بن أبي العباس، أبو العباس المهدوي، نسبة إلى المهدية بالمغرب، الأستاذ المقرئ، كان رأسا في القراءات والعربية، رحل وألّف «التفسير»، و«الهداية في القراءات السبع»، توفي بعد (٤٣٠هـ).

ينظر: معرفة القراء الكبار ٢/ ٧٦١ ـ وغاية النهاية ١/ ٨٦.

(10) سقطت في (ض).

فهو زائد. وقوله (للتكثير)، أي لتكثير حروف هذا الاسم، لأن الهاء من حروف الهمس، وحروف الهمس خفيفة ضعيفة، فزيدت لها الصلة لتتقوى. وإن وقف القارئ على هذه الضمائر فإنه يقف بالسكون وتنحذف الصلة[1] لأنها زائدة بخلاف الأصلية [فإنها موجودة][2] في الحالتين في الوقف والدَّرَجِ[3]، فالمضمومة مثل ﴿ نُهُواْ عَنْهُ ﴾، والمكسورة ﴿تَشْتَهِيٓ﴾[فصلت: ٣٠، الزخرف: ٧١].

فالهاءُ إن توسَّطتْ حَرَكتينْ فنافِعٌ يَصِلُها بالصِّلتَيْنْ

ذكر في هذا البيت أن[4] هاء ضمير[5] الواحد لا توصل إلا بشرط أن تقع بين حركتين، ويعني بالصِّلتين؛ [أي بالواو إن كانت][6] مضمومة، وبالياء إن كانت مكسورة، وفي ضِمْنه أنها لا توصل إن توسّطت بين[7] ساكنين، نحو: ﴿ءَاتِيهُ ٱللَّهُ﴾، (يَعْلَمْهُ الله)، أو ساكنا ومتحركا[8] تقدم الساكن أو تأخر، وسواء كان السكون[9] حيا أو ميتا؛ فمثال تقدّم[10] الساكن: ﴿ وَاسْتَغْفِرْهُ ﴾[النصر: ٣]،

(١) سقطت في (ج) و(ض) و(طث).

(٢) في (ض): فموجودة. وفي (ج) و(طث): لأنها موجودة.

(٣) في (ج): والدّارج.

(٤) سقطت في (م).

(٥) في (ض): الضمير.

(٦) سقطت في (ج).

(٧) سقطت في (ج) و(طث) و(ض).

(٨) في (م): أو متحركا.

(٩) في (ج) و(طث) و(ض): الساكن سكونا.

(١٠) في (ض): تقديم.

﴿وَفِيهِ يَعۡصِرُونَ﴾[يوسف: ٤٩]، ﴿فَٱجۡتَبَٰهُ رَبُّهُۥ﴾[القلم: ٥٠]، ونحوه. ومثال تأخّر[١] الساكن: ﴿وَيُعَلِّمُهُ ٱلۡكِتَٰبَ﴾[آل عمران: ٤٨]، و﴿مَّجۡمُوعٞ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾[هود: ١٠٣]، ونحوه. وكذلك[٢] إن كانت الحركة عارضة، نحو: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾[الأنعام: ١٠٤]، لأنها منقولة على مذهب ورش.

وهاءُ ﴿هَٰذِهِ﴾ كهاءِ المُضمَرِ ... فوَصْلُها قبْلَ مُحَرَّكٍ حَرِ

هاء هذه هي هاء[٣] التأنيث، وهي كهاء[٤] المضمر في إثبات الصلة وعدمها، قال أبو عمرو: «الهاء مبدلة من ياء، والأصل هذي»، وإنما قال (فوصلها قبل محرك حر) ولم يقل بين محرَّكَيْن كما قال في هاء الضمير لأنها لا تكون إلا بعد متحرك ضرورة وهو الذال من الكلمة، فلا يحتاج إلى ذكر ذلك، وإنما المعتبر ما بعدها إذ يكون ساكنا ومتحركا؛ فإن كانت قبل ساكن فلا توصل، نحو: ﴿أَنَّىٰ يُحۡيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعۡدَ مَوۡتِهَا﴾[البقرة: ٢٥٨]، ﴿وَهَٰذِهِ ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾[الزخرف: ٥٠]، وشبه ذلك. وإن كانت قبل متحرك فإنها توصل بياء لانكسار ما قبلها، نحو: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ﴾[الأعراف: ٧٢، هود: ٦٣]، و﴿هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ﴾[يوسف: ١٠٨]، و[﴿هَٰذِهِۦٓ أَنۡعَٰمٞ﴾[الأنعام: ١٣٩]][٥] وشبهه.

---

(١) في (ض): تأخير.

(٢) في (ض): وذلك.

(٣) سقطت في (م).

(٤) في (ج): هاء.

(٥) في (ض): (وهذه إن كنتم)، وهو تصحيف فلا وجود لهذه الآية.

واقْصُر[1] لقالونَ ﴿يُؤَدِّهِۦٓ﴾ معا ... و﴿نُؤتِهِۦ مِنْهَآ﴾ الثلاثَ جُمَعاً

﴿نُوَلِّهِۦ﴾، ﴿وَنُصْلِهِۦ﴾، ﴿يَتَّقِهِۦ﴾ ... و﴿أَرْجِهِۦ﴾ الحَرْفَيْنِ مَعْ ﴿فَأَلْقِهِۦٓ﴾

(م)[2]: «كلامه هنا في هاء الضمير الواقعة بين متحركين في اللفظ وقبلها في الأصل ساكن، وهي المتصلة بفعل مجزوم أو كالمجزوم، ووردت في كتاب الله تعالى في ستة عشر موضعا، وهي في مذهب نافع على ثلاثة أقسام؛

قسم متفق [على الصلة فيه][3]، وهو ثلاثة مواضع: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾[البلد: ٧]، و﴿خَيْرًا يَرَهُۥ / شَرًّا يَرَهُۥ﴾[الزلزلة: ٨ ـ ٩].

وقسم متفق فيه على القصر وهو ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾[الزمر: ٨].

وقسم مختلف فيه، وهو اثنا عشر موضعا؛ وصلَها ورشٌ وقصرها قالون بخلاف عنه في ﴿يَأْتِهِۦ﴾ في [طه: ٧٤]، ذكر منها الناظم في هذين البيتين أحد[4] عشر، والموضع المختلف فيه يأتي في قوله (وصل بطه).

فقوله ﴿يُؤَدِّهِۦٓ﴾ معا أي في ءال عمران [الآية: ٧٤]، و﴿نُؤْتِهِۦ مِنْهَا﴾ الثلاثة في (ءال عمران) اثنان في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ الآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾[آل عمران: ١٤٥]، والثالث في الشورى ﴿نُؤتِهِۦ مِنْهَا﴾ [الشورى: ١٨]. وقوله ﴿وَنُصْلِهِۦ﴾ في [النساء: ١١٤]،[5] و﴿وَيَتَّقْهِۦ﴾ في [النور: ٥٠]،

---

(١) في (ج): فاقصُر.

(٢) الزيادة في (ض). والنقل موجود بتمامه في (القصد النافع).

(٣) في (ض): فيه على الصلة. ومثلها في المطبوع من (القصد النافع) ص١١٠.

(٤) في (ض): إحدى.

(٥) ومعها في الآية نفسها (نوله)، والشارح سكت عنها، ولعلها سقطت سهوا منه، لأنها موجودة في المطبوع من (القصد النافع) ص١١٠: «(نوله ونصله) في النساء».

و﴿أَرْجِهِ﴾ في [الأعراف: ١١١] و[الشعراء: ٣٦]، و﴿ فَأَلْقِهِ﴾ في [النمل: ٢٨]». [1]

(ع): و(جُمَعَا) من ألفاظ التأكيد، [ومعنى جمعا][2] أي جميعا، وهو نصب على التأكيد للثلاثة.

رِعايةً لأصلِهِ في أصْلِهاَ قبلَ دُخولِ جازمٍ لِفِعْلها

قد تقدّم أن الهاء إذا كانت بين متحرك وساكن أن نافعا[3] لا يصلها، وهي هنا كذلك لأنه كان قبلها ساكن قبل دخول الجازم[4]، والأصل ﴿يُؤَدِّيهِ﴾، و﴿نُوتِيهِ﴾، و﴿ نُوَلِّيهِ﴾، وكذا سائرها، فرَاعَى قالونُ هذا الأصل فحذف حرف العلّة وهي الياء [في الجزم][5] وفي صيغة الأمر، فلم يصل لئلا يجمع بين ساكنين؛ الياء الأولى والياء الثانية. وورش يصل جميع ذلك، ووجْهُ عدم اعتبار ذلك الأصل، نظرا[6] إلى الحالة الموجودة؛ فصدق عليه أن الهاء توسطت بين حركتين. (م): «وقال (قبل دخول جازم لفعلها) نظرا للأكثر، [من أن][7] فعل الأمر ليس بمجزوم»[8].

وصِلْ بطَهَ الهاَ لهُ من ﴿ يَأْتِهِ﴾ على خلافٍ فيه عن رُواتِهِ

---

(١) ينظر: (القصد النافع) ص١٠٩، ١١٠.

(٢) سقطت في (ض).

(٣) في (ض): نافع.

(٤) في (ج) و(طث): الجزم.

(٥) في (ج) و(طث) و(ض): للجزم.

(٦) في (ج) و(ض): بل نظر.

(٧) في (ج) و(ض)، وفي المطبوع من (القصد النافع): لأن.

(٨) (القصد النافع) ص١١١.

هذا هو الموضع الثاني عشر المختلف فيه عن قالون، والوجهان مشـهوران من طريق أبي نشيط، [وفي قول][1] الناظم (وصل بطه الها لـه مـن ياتـه) إشـعارٌ بترجيح الوصل [على القصر]، [2] وهو الظاهر من كـلام أبي عمـرو، [3] وروى الحلواني عن قالون الوصل لا[4] غير، فدَلَّ ذلك على ترجيح الصلة[5] لثبوتها في الروايتين معا.

فنـافِعٌ[6] بِقَصْـرِ ﴿ يَرْضَـهُ﴾ قَضـَى   لِثِقَـلِ الضّـمِّ ولِلّـذي مَضـَى

هذا هو القسم المتفق عليه، و(قضى) معناه حكم، وقوله (لثقل الضم) أي لثقله في النطق، فلم يحتج إلى تكثير. [وقوله (وللذي مضى) أي][7] فيما تقدم مـن قوله: (رعاية لأصله في أصلها) وهو كـون الهـاء مـن (يرضـه) في الأصـل بعـد ساكن وهو الألف، لأنه كان أصلُها (يرضاه).

ولـم يكـنْ يَـراهُ فـي هـاء ﴿يَـرَهُۥ﴾   مَـعْ ضَـمِّها وجَزْمِـه إذْ غَـيَّرَهْ
لِفَقْـدِ عَيْنِـهِ ولامِـهِ، فَقَـدْ   نابَ لـه الوَصْـلُ مَنَـابَ مـا فَقَـدْ

أي: لم يكن نافع يرى القصر في هاء ﴿ يَرَهُۥ ﴾ في الثلاثة المواضع المتقدمة،

---

(١) في (ج): وقول.
(٢) سقطت في (ض).
(٣) ينظر: التيسير ص٤٢٠ ـ وجامع البيان ص٦٢٤، ٦٢٥.
(٤) سقطت في (م).
(٥) في (ض): الوصل.
(٦) في (طث) و(ض): ونافع.
(٧) ما بين المعكوفين سقط في (م).

وهذا هو القسم المتفق على الصلة فيه. وقوله (مع ضمّها) أي مع ضم الهاء المتصلة بالفعل من ﴿يَرَهُۥ﴾. (وجزمه) أي وجزم الفعل إذ غيره، أي إذ[1] غَيَّرَ الجازمُ الفعلَ من ﴿ يَرَهُۥ ﴾ بحذف ما قبل الضمير كما غير ما قبل الضمير في (يرضاه[2]). وفي ضمن كلام الناظم التزام[3] وانفصال على طريقة جدلية، وكأن قائلا يقول[4] له: اعتذرتَ في ﴿يَرْضَهُ﴾ لترك الصلة بثقل الضمة وللذي حُذف من الكلمة، وقد وُجدت هاتان العلّتان [في﴿يَرَهُۥ﴾][5] فوصلوها، ولم يصلوا هاء (يرضه) فما الفرق؟ ثم أشار إلى الفرق بكثرة الاعتلال في يره، وهو حذف[6] عينه ولامه، وهو معنى قوله: (لفقد عينه ولامه)، وهذا يحتاج إلى بيان؛ وذلك أن الأصل فيه قبل الاعتلال (يَرْأَيُ) على وزن (يفعلُ) تحركت الياء وانفتح ما قبلها [فانقلبت ألفا][7] فصار (يَرْأَا)، نُقلت حركة الهمزة وهي عينُه إلى فائه فصار (يرا)، دخل الجازم فحذف الألف فصار (ير)، ثم اتصل به الضمير فصار (يَرَهُ). وأما الفعل من (يرضه) فلم يحذف منه إلا لامُه للجزم لا غير، وبقيت فاؤُه وعينُه، وبيان ذلك؛ أن الأصل فيه قبل الاعتلال (يَرْضَيُ) على وزن (يفعلُ)، تحرّكت الياء وانفتح ما قبلها، فانقلبت ألفا فصار (يرضى)، ثم[8] دخل الجازم فحذف الألف فصار

---

(١) الزيادة في (ض).

(٢) في (ج) و(طث) و(ض): يرضه.

(٣) في (ض): الزام.

(٤) في (ض): قال.

(٥) سقطت في (ض).

(٦) ساقطة في (ج).

(٧) سقطت في (ض).

(٨) سقطت في (ج) و(ض).

(يرض)، ثم[1] اتصل به الضمير فصار (يرضه)، فاستغنى عن وصل الهاء فيه لذلك، ووصلها في (يره) لأن الصلة نابت منابَ ما حذف من الفعل وهو العين واللام، كما قال: (فقد ناب له الوصل مناب ما فقد)، فَـ (قَدْ) الأوّل حرْفُ تحقيق، والثاني فعلُ ماضٍ من الفَقْدِ الذي هو العدم وهذا من التجنيس. وعبارة (س): والفرق[2] بين (يره) وبين (يرضه)، بأن (يرضه) لم يحذف منه إلا لامُه، فقامت الهاء مقامَه، فلم يحتج [إلى صلة][3]، و(يره) حُذفت عينُه ولامه فقام الهاءُ مقامَ العين، والصِّلةُ مقامَ اللام.

* * *

(١) سقطت في (ض).

(٢) في (ج) و(طث) و(ض): وفرق.

(٣) سقطت في (ج).



[أحكام الممدود والمقصور]

القـولُ فـي الـمَمْدودِ والـمَقْصورِ ... والْـمتوسِّطِ علـى الـمَشهـورِ

[(م): «المشهور][1] يرجع إلى المتوسط»، [2] (ج): «ويحتمل أن يرجع إلى الأقسام الثلاثة[3]»[4].

والـمَدُّ واللّـين معـاً وَصْفـانِ ... للألِـفِ الضَّعيـفِ لازِمَـانِ

ثُـمّ هُـمـا فـي الـوَاوِ واليَـاءِ مَتَـى ... عـنْ ضَـمَّةٍ أو كَسْـرَةٍ نَشَـأتاَ

(م)[5]: «المد امتداد الصوت، واللّين تليين الصوت، وهما وصفان مرتبطان[6] بالألف كما قال، وذلك أن حروف المد واللين ثلاثة؛ أحدهما الألف على الإطلاق من غير شرط، لأنها لا تكون إلا ساكنة، ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحا، ولذلك[7] جُعلت أصلا في حروف المد واللين. والثاني الواو بشرطين؛

---

(١) سقطت في (ض).

(٢) (القصد النافع) ص١١٥.

(٣) سقطت في (ض).

(٤) (شرح المجاصي) ورقة ٥٣، (٥٥/ ٢١٢).

(٥) سقطت في (ض).

(٦) سقطت في (م).

(٧) في (ج): فلذلك.

أن تكون ساكنة وأن يكون ما قبلها مضموما. والثالث الياء بشرطين أيضا؛ أن تكون ساكنة وأن يكون ما قبلها مكسورا». [1] وقوله (ثم هما) يعني المد واللين، و(عن ضمة) راجع إلى الواو، وعن (كسرة) راجع إلى الياء، وهذا من اللّف والنشر، وفي (متى) معنى الشرط.

وصيغةُ الجميعِ للْجَميعِ — تُمَدُّ قدْرَ مَدِّها الطَّبيعِ

وفي المَزيدِيِّ[2] الخلافُ وقَعاَ — وهْوَ يكونُ وسطاً ومُشْبَعَا[3]

فنافِعٌ يُشبِعُ مَدَّهُنَّهْ — للسَاكِنِ اللاّزمِ بَعْدَهُنّهْ

كمِثْل ﴿مَحْيَاىْ﴾ مُسَكّناً ومَا — جاء كـ﴿حَآدَّ﴾ و﴿ٱلدَّوَآبِّ﴾[4] مُدْغَمَا

أو هَمْزةٍ لبُعْدِها والثِّقَلِ — والخلفُ عن قالُونَ في المُنفَصِلِ

نحوُ ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾ أو ﴿مَّآ أُخْفِىَ﴾ — لعدَمِ الهمزَةِ حالَ الوَقْفِ

قوله (وصيغة الجميع) يعني من هذه الأحرف الثلاثة يَمُدُّها جميعُ القرّاء نافعٌ وغيره قدرَ مدّها الطبيعي، والطبيعي هو ما تطبع[5] به الإنسان[6] لأنه لابد له منه، نحو: قال، وقيل، ويقول، وشبهه. ولا يُزاد في مَدِّهِنّ إلا بمجاورة[7]

---

(١) (القصد النافع) ص١١٥.

(٢) في (ض): المزيدِ.

(٣) في (م): أو مشبعا.

(٤) في (ض): ودواب.

(٥) في (ج) و(ض): يطبع.

(٦) في (ض): اللسان.

(٧) في (ض): لمجاورة.

سبب، والسبب إما[1] همزة أو سكون على ما يذكر الناظم، وهذا هو محل الخلاف وإليه أشار بقوله: (وفي المزيدي الخلاف وقعا)، [وقوله[2] (وهو) أي المزيدي، وقوله (مَدَّهُنّه) أي مَدَّ[3] حروفَ المد واللين، وقوله (بَعْدَهُنّه)][4] أي إذا وقع الساكنُ بعدَ حروفِ المد واللين. وقوله[5] (فنافع يُشبع مَدهنّه) (م): وذلك إذا وقع[6] بعد هذه الأحرف ساكنٌ متصل بحرفِ المدّ في كلمة واحدة لازمٌ له، واحترزَ باللاّزم من الساكن العارض، وهو نوعان؛ نوع منفصل عن حرف المد واللين[7]، ونوع متصلٌ به[8] لكنه يحدثُ عند الوقف. فالمنفصل نحو: ﴿عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ﴾[الحج: ٥، فصلت: ٣٨]، و﴿قَالُواْ ٱطَّيَّرْنَا﴾[النمل: ٤٩]، و﴿يُوتِي ٱلْحِكْمَةَ﴾[البقرة: ٢٦٨]، وشبهه، فهذا ليس من هذا الباب. وأما الساكن الذي يحدث في[9] الوقف فيأتي ذكره إن شاء الله تعالى.

وقوله [(مسكنا) أي على قراءة من سكن الياء من (محياي) وهو نافع، بخلاف عن ورش. وقوله (أو همزة) معطوف][10] على قوله للساكن اللازم،

(١) في (ج): إلا.
(٢) سقطت في (ج).
(٣) سقطت في (ج).
(٤) بين المعكوفين كله سقط في (طث). وكذا سقط في (م) إلا كلمة: «وهو».
(٥) سقطت في (م).
(٦) في (م): وقع الساكن.
(٧) الزيادة في (ض).
(٨) في (ج): يتصل.
(٩) في (طث) و(ض): عند.
(١٠) بين المعكوفين كله سقط من (ج).

والهمز[1] على ضربين؛ [متقدم ومتأخر، فالمتقدم يأتي ذكره إن شاء الله تعالى، وأما المتأخر على ضربين]؛ [2] متصل بحرف المد في كلمة واحدة، ومنفصل عنه في كلمة أخرى. فالمتصل نحو: ﴿شَآءَ﴾، و﴿وَجِاْىٓءَ﴾، [و﴿قُرُوٓءٍ﴾، والمنفصل نحو: ﴿بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾]، [3] و﴿قُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾[التحريم: ٦]، ﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [الذاريات: ٢١]، وشبهه، ومن ذلك: ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾، و﴿يَٰٓـَٔادَمُ﴾، و﴿يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ﴾ [مريم: ٢٧]، و(هَٰٓؤُلاء)، وشبهه، لأنه منفصل في الأصل وإن كان متصلا في الخط، ألا ترى أن ياءَ النّداء، وهاء التنبيه، دخلتا على [كلمات مستقلات][4]، وهي: (أيها[5])، و(ءادم)، و(أخت)، و(أولاء). [وقوله (لبُعدها والثقل) إشارة إلى العلّة الموجبة لمد[6] هذه الأحرف. (ع)[7]:][8] وقوله (لبعدها) في المخرج، وقوله (والثقل) يعني في اللفظ في حال النطق بها. وقوله (والخلف عن قالون في المنفصل) أي[9] فروى الحلوانيُّ عن قالون القصر، وروى عنه أبو نشيط الوجهين المد والقصر، وكذا روى عنه القاضي إسماعيل المد والقصر، ولم يرجّح

(١) في (ض): الهمزة.

(٢) بين المعكوفين كله سقط من (ج).

(٣) سقطت في (ض).

(٤) في (ض) و(ج): كلمة مفهومة.

(٥) في (ج) و(طث) و(ض): أي.

(٦) في (ض): للمد.

(٧) سقطت في (م).

(٨) بين المعكوفين كله سقط من (ج).

(٩) سقطت في (طث) و(ض).

الناظمُ أحدهما عن[1] الآخر. قلتُ: وأخذ بهما معا شيخُنا[2] أبو الربيع سليمان بن الحسن[3] إمام بجاية ـ رحمه الله تعالى ـ. وقوله (لعدم الهمزة حال الوقف) هو تعليل لترك المد، وذلك أنك[4] إذا وقفتَ على الكلمة الأولى عُدمت الهمزة وسقطت ولم تنطق بها، أي فلا موجب للمد، بخلاف المتصل الذي هو لازم معها في الوقف والدرج، نحو: (شَاء)، و(وَجِيءَ)، و(تَبُوءَ)، وما أشبهه.

والخُلْفُ في المدِّ لِمَا تَغَيَّرَا ... ولسُكونِ الوَقْفِ، والْمَدَّ أَرَى

(ع): [5] لما فرغ الناظم من ذكر الخلاف عن قالون، أخذ يبيّن الخلاف لجميع القرّاء، فذكر في هذا البيت فصلين؛ أحدهما حكم المد مع الهمزة المتغيرة،

---

(١) في (ض): على.

(٢) في (ج): شيخنا الإمام.

(٣) هو = سليمان بن الحسن البوزيدي التلمساني، أبو الربيع، عالم بالمذهب المالكي، محدّث حافظ، من أهل تلمسان. وصفه ابن غازي «بالشريف الحسيب النسيب»، وقال الونشريسي: «شيخ شيوخنا الفقيه المحصل المحقق»، وقال عنه الشارح: «وعليه كانت عمدة تجويدي للقرآن». توفي سنة (٨٤٥هـ).

لكنهم لم يذكروا أنه كان ببجاية؟ فهل هو المقصود بكلام الثعالبي، أم هو آخر؟ علما أني لم أجد بهذا الاسم (سليمان بن الحسن أبو الربيع) إلا هذا.

ينظر: فهرس ابن غازي ص١١٢ ـ البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان ص١٠٥، ١٠٦ ـ معجم أعلام الجزائر ص٩١ ـ غنيمة الوافد ص١٠٨ ـ تعريف الخلف برجال السلف ١/ ٤٤٣.

(٤) سقطت في (ج).

(٥) ساقطة في (طث). وغير واضحة في (م) بسبب الرطوبة.

والثاني حكم المد مع سكون الوقف. (ع)[1] وقوله (ولما تغيرا): أي [لما تغير][2] من الهمزة[3]، وذلك أن تغيير الهمز يكون بأحد أربع أشياء عند من يُغيّره؛ إما بالبدل، نحو: ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً ﴾[الأنبياء: ٩٩]، لأنك تبدل من الهمزة في الكلمة الثانية ياءً في حال الدرج. وإما بالنقل على رواية ورش، نحو: ﴿ مَنَ ءامَنَ ﴾ لأنه يلقي حركة الهمزة على الساكن قبلها.[4] وإما بإسقاط الهمزة على قراءة قالون[5]، والبَزِّي[6]، وأبي عمرو بن العلاء في المفتوحتين، نحو: ﴿ جَآءَ امْرُنَا ﴾ لأنهم يسقطون الهمزة من الكلمة الأولى. وإما بالتسهيل[7] بين بين على قراءة قالون، والبزي،[8] نحو: ﴿ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ان كُنتَ ﴾[الشعراء: ١٨٧].

وقوله (ولسكون الوقف): (م) و(ج): «أي والخلف أيضا في المد لسكون الوقف»،[9] وذلك أنه إذا وقف على غير المهموز،[10] وهو محرك في الوصل،

---

(١) في (ج) و(طث): (ج). وفي (م) غير واضحة بسبب الرطوبة.

(٢) في (ج) و(طث): ما تغير. وفي (ض): تغير.

(٣) في (ج): الهمز.

(٤) في (ض): قبله.

(٥) في (م): نافع.

(٦) هو = الإمام أحمد بن محمد بن عبدالله بن القاسم، أبو الحسن ابن أبي بَزَّة المكي، مقرئ أهل مكة، والراوي عن ابن كثير المكي، هو وقنبل. توفي سنة (٢٥٠هـ).
ينظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٣٦٥ ـ وغاية النهاية ١/ ١٠٩.

(٧) في (ج): بتسهيل.

(٨) سقطت في (م) و(طث).

(٩) (القصد النافع) ص١٢٧.

(١٠) في (ض): الهمزة.

نحو: ﴿ٱلصَّٰلِحِينَ﴾، و﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، و﴿يَعْلَمُونَ﴾، و﴿خَبِيرٌ﴾، و﴿ٱلثَّوَابُ﴾، «[1] فيه ثلاثة أوجه؛ فقيل بالاشباع[2]، وقيل بالتوسط، وقيل بالقصر، ولكل قول وجْهٌ، واختارَ الناظم المد المشبع تبعا لأبي عمرو الداني. [3]

(م): [4] «ولا يدخل هذا الخلاف عند الوقف بالروم»، [5] إذ لا سكون فيه، لأن الروم تضعيف الحركة على ما [يأتي ذكره][6] إن شاء الله تعالى.

وبعدَها ثَبَتَتْ أو تغيَّرتْ ... فاقْصُرْ، وعن وَرْشٍ توسُّطٌ ثَبَتْ

ما لم تَكُ الهمزةُ ذاتُ الثِّقَلِ ... بعد [صحيحٍ ساكنٍ][7] مُتَّصِلِ

فإنّه يَقْصُرُهُ كـ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾ ... ونحوِ ﴿مَسْـُٔولًا﴾ فقِسْ و﴿ٱلظَّمْـَٔانُ﴾

هذا ترتيب حسن، لَـمّا بيّن ـ رحمه الله تعالى ـ أن حروف المد واللين إذا تأخّر عنها السّببُ تُمدّ من غير خلاف، أخذ[8] يتكلم هنا في السبب المتقدم على حروف المد[9] واللين المختلف[10] فيه. وقوله (وبعدها): أي إذا جاءت حروف

(١) (شرح المجاصي) ورقة ٥٩، (٦١/ ٢١٢).

(٢) في (ض) و(ج): باشباع المد.

(٣) حكى أبو عمرو الداني مذاهب الأئمة في هذا المد، وهي (الإشباع، والتوسط، والقصر) ولم يرجّح. ينظر: جامع البيان ص٢٠٤، ٢٠٥ ـ والتحديد في الاتقان ١/ ١٧٤.

(٤) سقطت في (ض).

(٥) (القصد النافع) ص١٢٩.

(٦) في (ض): يذكرها.

(٧) في (ج): سكون صحيح.

(٨) في (ج) و(طث): وأخذ.

(٩) سقطت في (م).

(١٠) سقطت في (ض).

المد واللين بعد الهمزة، وعليها يعود[1] الضمير في بعدها. وقوله (ثبتت): أي إذا[2] كانت الهمزة ثابتة أي محققة، نحو: [3]﴿مَـَٔابٍ﴾، و﴿مُتَّكِـُٔونَ[4]﴾[يس: ٥٥]، و﴿خَٰسِـِٔينَ﴾، و﴿ءَامَنُواْ﴾، و﴿رَءُوفٌ﴾، و﴿ءَادَمَ﴾، و﴿ءَازَرَ﴾، إلى غير ذلك، مما تكون فيه الهمزة محقّقة[5] متقدمة على حروف المد واللين. والمتغيرة نحو: ﴿مَنَ ءَامَنَ﴾، ﴿وَلَقَدُ اُوحِيَ﴾[الزمر: ٦٢]، و﴿قُلِ اِے وَرَبِّىَ﴾[يونس: ٥٣]، و﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً﴾[الشعراء: ٣]، و﴿ هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً ﴾[الأنبياء: ٩٨]. وقوله (فاقصر): أي لورش وقالون، وأراد[6] بالقصر مد الصيغة [وهو المد الطبيعي قَدْرَ ألف، مما لا يجوز تركُه في اللغة العربية بحال]؛ [7] [فأما قالون][8] فمن جميع طرقه، وأما ورش فمن رواية عبد الصمد، وعن ورش رواية ثانية بالتوسط وهي رواية أبي يعقوب عنه، والتوسط هو المشهور عنه، وهو مذهب الداني. [9] (م): «وإلى هذا وغيره أشار الناظم في أوّل الترجمة بقوله: (والمتوسط على المشهور)، وعن ورش وجه ثالث وهو الإشباع، وأنكره الداني، [10] وقد ذهب

(١) في (ض): يعيد.
(٢) الزيادة في (ض).
(٣) سقطت في (ج).
(٤) في (ج): (مُتَّكِئِينَ).
(٥) في (ج): متحققة.
(٦) في (ج): وأرادوا.
(٧) ما بين المعكوفين سقط في (ج) و(ض).
(٨) في (ج): فقالون.
(٩) ينظر: التيسير ص٢٤٠.
(١٠) ينظر: التيسير ص٢٤٠.

إليه[1] أبو محمد مكي، وأبو عبدالله بن شريح[2]»، [3] ولم يذكر الـحُضْري[4] في أرجوزته غيره، [5] وذكره الشاطبي بلفظ يقتضي ضعفه فقال:

«وقد يُروى لورشٍ مُطوَّلا»[6].

وقوله (ما لم تك الهمزة ذات الثقل) إلخ، لما ذكر حكم حروف[7] المد إذا تقدمت[8] عليها[9] الهمزة، أخذ الآن يذكر مواضع خرجت عن ذلك، فلم يزد ورش في تمكينها على المد الذي هو صيغتها؛ وهي ثمانية مواضع[10] أشار إليها الناظم، وذكر[11] منها في هذين البيتين موضعا واحدا، [وهو ما][12] إذا كانت

---

(١) في (ج) و(طث) و(ض): إلى الأخذ به.

(٢) هو = محمد بن شريح بن أحمد، أبو عبدالله الرعيني الإشبيلي. سبقت ترجمته في المقدمة.

(٣) (القصد النافع) ص١٣٠.

(٤) في (طث) و(م): الحضرمي، ويظهر أنه تصحيف. وترجمة الـحُضْري سبقت في المقدمة.

(٥) ينظر: «قصيدته الرائية في قراءة نافع» بعناية عبد الهادي حميتو ص٣٨.

(٦) ينظر: شرح الشاطبية للضباع ص٦٥ البيت (١٧١)، وتمام البيت:

«وما بعد همزٍ ثابت أو مُغَيَّرٍ * فقَصْرٌ وقد يُروى لورشٍ مُطوَّلا».

(٧) في (ض): حرف. وفي (م): حروف حكم.

(٨) في (ج) و(طث) و(ض): تقدم.

(٩) في (ج): عليه، وفي (ض): على.

(١٠) سقطت في (م).

(١١) سقطت في (ض).

(١٢) في (ج): ما، وفي (ض): وهو.

الهمزة بعد حرف ساكن صحيح[1] متصل، أي متصل[2] بالهمزة في كلمة واحدة[3]، فهذه ثلاثة شروط. والضمير في (فإنه[4]) يعود على ورش، فقوله (بعد صحيح) احترازا[5] من المعتل، نحو: ﴿سَوْءَاتِهِمَا﴾، و﴿جَاءَانَا﴾، و﴿ٱلنَّبِيِّـِٔينَ﴾ إلى غير ذلك من حروف العلة. وقوله (ساكن): احترازا[6] من المتحرك، نحو: ﴿ٱلْمَـَٔابِ﴾، و﴿مُّتَّكِـِٔينَ﴾. وقوله (متصل): احترازا[7] من المنفصل، نحو: ﴿مَنَ ءَامَنَ﴾، فقبل[8] الهمز ساكن صحيح، ولكنه منفصل، فجميع ما احترز منه يمده[9] على ما تقدم. وقوله (فإنه ـ): كـ ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾[10]، أي لا يزيد فيه على مدّ الصيغة، ثم مثل بثلاثة أمثلة؛ ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾، و﴿مَسْـُٔولًا﴾، و﴿ٱلظَّمْـَٔانُ﴾، أي و﴿مَذْءُوماً﴾، و﴿مَسْـُٔولًا﴾. وقوله (فقِسْ): يعني ﴿مَذْءُوماً﴾، وليس في القرءان ما توفّرت فيه الشروط

---

(١) سقطت في (ج).

(٢) سقطت في (م).

(٣) سقطت في (ج).

(٤) في (ج) و(ض): إنه.

(٥) في (ض): احترز.

(٦) في (ض): احترز.

(٧) في (ض): احترز.

(٨) في (ج) و(طث) و(ض): قبل.

(٩) في (ج) و(طث) و(ض): يمد.

(١٠) الزيادة في (ض).

إلا هذه الألفاظ.

ويـاءُ ﴿ إِسْرَآءِيـــلَ ﴾ ذاتُ قَصْـــرِ   هذا الصّـحيحُ عنـدَ أهْـلِ مِصْـــرِ

هذا هو الموضع الثاني من المواضع التي يقصرها ورش، وفي قوله (هذا الصحيح عند أهل مصر) إشعار[1] بالخلاف، ولم يذكر ذلك أبو عمرو، وإنما هذا راجع لاختلاف نصوص الأئمة في ذلك، فإن أبا عمرو نصّ عليه بالقصر لأنه استثناه من هذا الفصل، [2] ولم يستثنه ابن شريح ولا مكي، بل ذكرا مدّه بنص جَلِيٍّ. ومراده بـ(أهل مصر) أصحاب أبي يعقوب، لأن المد مع تقدم الهمز إنما ثبت عنهم، ومنهم من يحسن الاستثناء. وأما أصحاب عبد الصمد وهم البغداديون، فلم يَثْبُت عنهم في هذا الفصل غير القصر، [وهو الطبيعي][3].

(س): فإن قيل لِـمَ قُصرت ياءُ إسرائيل ولم تُقصر الياء الثانية من نحو (النَّبِيئِينَ)؟ فالجواب: أن إسرائيل اسم أعجميٌّ[4] مركب بلغ [الغاية في][5] حروف الاسم وهي[6] سبعة، فكان ثقيلا، فخُفّف بحذف [المد من][7] الثانية، وليس كذلك (النَّبِيئِينَ)، ثم إن ياء إسرائيل إنما قصر[8] في حال الوصل، وأما إذا

---

(١) في (ج): إشعارا.

(٢) ينظر: التيسير ص٢٤٠ ـ وجامع البيان ص١٩٣، ١٩٤.

(٣) سقطت في (ض).

(٤) في (ض) و(ج): عجمي.

(٥) في (ج) و(ض): غاية.

(٦) سقطت في (ج) و(ض).

(٧) في (ج): المد، وفي (ض): المدة.

(٨) في (ج) و(طث) و(ض): تقصر.

وُقف بالسّكون، فالأمرُ فيها جارٍ على ما تقدم.

وأَلِـفُ[1] التّنـوينِ أعْنـي الـمُبْدَلَهْ منـهُ لـدَى الوُقـوفِ لا تُـمَدُّ لَـهْ

هذا هو الموضع الثالث، قوله (وألف التنوين): أي التي تكون بعد تنوين الهمز نحو: ﴿مَآءً﴾، و﴿غُثَآءً﴾، و﴿عَطَآءً[2]﴾، و﴿مَلْجَـئاً﴾، و﴿سَـوَآءً﴾، وشبهه. وقوله (المبدلة): أي التي تبدل من التنوين. وقوله (لدى الوقـوف): أي عند الوقوف لا تمد، أي لا يزاد فيه على مد[3] الصيغة على المشهور، والضمير في قوله[4] (له): عائد على ورش، فألف[5] التنوين مبتدأ، والخبر في قوله (لا تمد له). قال أبو عمرو: «لا تمد هذه الألف لأنها عارضة»، أي لا توجد إلا في الوقف، إذ هي بدل من التنوين. (س): [6] والتنوين نون ساكنة تلحق الاسم بعد كماله، تفصله عما[7] بعده، ثبتت[8] لفظا لا خطّاً.

ومـا أَتَـى مِـنْ بعـدِ هَـمْزِ الوَصْـلِ كـ (ايتِ) لانْعِدامِهِ فـي الوَصْـلِ

---

(١) في (ض): والألف، لكن قوله في الشرح بعده مباشرة: قوله (وألف التنوين)، دليل على أنه تصحيف.

(٢) في (ج) و(طث) و(ض): خَطَئاً.

(٣) في (ج): مذهب.

(٤) الزيادة في (ض).

(٥) في (ض): وألف.

(٦) في (ج): (ش).

(٧) في (ض): مما.

(٨) في (ج) و(طث) و(ض): تثبت.

هذا هو الموضع الرابع، وهو معطوف على البيت الذي قبله، كأنه قال: (وألف التنوين لا تمد له، وما أتى من بعد همز الوصل لا تمد له أيضا)، أي: لا يُزاد فيه على الطبيعي. [وقوله (من بعد همز الوصل): احترازا من همز القطع، لأنه يمد كـ: ﴿ءَامَنَ﴾، و﴿أُوتِيَ﴾، و﴿إِيمَٰنًا﴾]. [1] وقوله (كايت): أي ﴿ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ﴾[يونس: ١٥]، و﴿أَنِ ٱئْتِ ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[الشعراء: ٩]، [و﴿ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾[البقرة: ٢٨٢]، و﴿ٱئْذَن لِّى﴾[التوبة: ٤٩]، و﴿ٱئْتِيَا طَوْعًا﴾[فصلت: ١٠]، وشبهه. وقوله (لانعدامه): أي لانعدام وصل[2] الهمز]، [3] لأن الهمزة هنا لا توجد إلا في حال الابتداء بها، وتنعدم في الوصل.

وفي ﴿يُؤَاخِذُ﴾ الخلافُ وَقَعَا و﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ و﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ مَعَا

ذكر في هذا البيت الأربعة[4] مواضع التي بقيت من المواضع الثمانية، قوله (وفي يؤاخذ الخلاف[5]): [أي وفي ألف يؤاخذ الخلاف][6] من طريق أبي يعقوب الأزرق عن ورش، حيث ما وُجد في القرءان. والثاني والثالث (آلان)، في موضعين في يونس فقط. ولذلك قال (وءالان معا)، وأتى باللفظ ممدودا[7] على

(١) ما بين المعكوفين سقط في (ض).

(٢) سقطت في (ج) و(طث) و(ض).

(٣) ما بين المعكوفين سقط في (ج).

(٤) في (ج): أربعة.

(٥) سقطت في (ض).

(٦) الزيادة في (ض).

(٧) في (طث): معدودا.

الاستفهام، فدلّ أنه أراد هذين الموضعين [في يونس][1] دون غيرهما، وقيّدهما بيونس ليخرج بذلك غيرهما مما لم تدخل[2] عليه همزة الاستفهام. (م): «وهذا الخلاف إنما هو في المدة الثانية، وأما الأولى فلا بد منها، إذ هي من باب ما توالى عليه سببان على ما تقدم إذ[3] الأصل قبل النقل: (آلْئان) فوقعت[4] بين همزة وساكن. والرابع ﴿عَاداً ٱلأُولىٰ﴾ في (والنجم)»[5].

والـواوُ واليـاءُ متَى سَـكَنتاَ ... مـا بَـيْن فَتحـةٍ وهَـمْزٍ مُـدَّتاَ

لـه تَوَسُّـطاً،[6] وفـي ﴿سَـوْءاتِ﴾ ... خُلْفٌ لِـمـا فـي العَيْنِ مِنْ فَعْلاتِ

(م): [7] «قوله (ما بين فتحة وهمز مدتا) يريد أن ينفتح ما قبلهما وتقع بعد كل واحدة منهما همزةٌ، ويَرِدُ ذلك على وجهين؛ وجه تكون فيه[8] الهمزة متصلة»، [9] ووجه تكون[10] منفصلة. والمقصود في هذا الباب أن تكون متصلة

---

(١) الزيادة في (ض).

(٢) في (ج): يدخل.

(٣) في (ض): إذا. وهو تصحيف واضح.

(٤) في (ج) و(طث): الهمزة. وفي (م): الألف.

(٥) (القصد النافع) ص١٣٨.

(٦) في (ج) و(ض) توسطا له.

(٧) سقطت في (ض).

(٨) سقطت في (ج) و(ض).

(٩) (القصد النافع) ص١٤١.

(١٠) في (طث): تكون فيه.

في كلمة واحدة، وذلك نحو: ﴿شَيْءٍ﴾، و﴿ٱلسَّوْءِ[1]﴾، و﴿سَوْءَةَ أَخِيهِ﴾[المائدة: ٣٣]، و﴿كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ﴾[آل عمران: ٤٨، المائدة: ١١٢]، و﴿سَوْءٍ[2]﴾، و﴿يَاْيْـَٔسُ﴾، و﴿تَاْيْـَٔسُواْ﴾، و﴿سَوْءَ ٰتِكُمْ﴾، و﴿سَوْءَ ٰتِهِمَآ﴾ على الخلاف في هذين. وقوله (سكنتا): أي سكونا حيا. والضمير في قوله[3] (له): عائد[4] على ورش، واقتصر الناظم على التوسط لأجل شهرته ولكثرة العمل عليه، وإلا فقد ذكر أبو عمرو عن ورش في تمكينه وجهين؛ أحدهما تمكينا بزيادة كحروف المد واللين إذا تأخرت [عنها الهمزة][5] سواء، وهو الذي ذكره من قراءته على أبي القاسم خلف بن خاقان، [6] وأبي الفتح فارس، [7] وبه قال ابنُ شريح. والثاني تمكينا

(١) في (ج) و(ض): سوء.

(٢) الزيادة في (ض) و(طث).

(٣) الزيادة في (ض).

(٤) في (طث) و(ض): يعود. وفي (ج): الكلمة غير واضحة! !

(٥) في (ج): عنها الهمزات، وفي (ض): منها الهمزة.

(٦) **هو** = خلف بن إبراهيم بن محمد بن خاقان، أبو القاسم المصري، المقرئ، أحد الحذّاق في رواية ورش، قال تلميذُه أبو عمرو الداني: كان ضابطا لقراءة ورش، متقنا لها مجودا، مشهورا بالفضل والنسك، واسع الرواية، كتبنا عنه الكثير من القراءات والحديث واللغة. وعليه اعتمد في رواية ورش في كتابه التيسير وغيره. مات سنة (٤٠٢هـ).

ينظر: معرفة القراء الكبار ٢/ ٦٩٠ ـ غاية النهاية ١/ ٢٤٥.

(٧) **هو** = فارس بن أحمد بن موسى، أبو الفتح الحِمْصي، نزيل مصر، الأستاذ الكبير الضابط الثقة، مؤلف كتاب «الـمُنَشّأ في القراءات الثمان»، قرأ عليه الحافظُ أبو عمرو الداني، وقال: لم ألقَ مثله في حفظه وضبطه، كان حافظاً ضابطا حَسَنَ التأدية فَهْماً. =

وسطا، وبه قال في (كتاب التلخيص[1])، [2] وهو ظاهر قوله في (التيسير)، [3] وفي (المفردة)، [4] وبه قال مكي. وقرأ فيهما قالون بالقصر من غير تمكين، وهذا مفهوم من دليل الخطاب؛ [5] إذ[6] نسب المد لورش دون قالون.

وقوله (وفي سوءات): أي وفي واو سوءات خُلْفٌ عن ورش، أي واختلف عن ورش في واو سوءاتكم وسوءاتهما، وما جاء من لفظه[7]. وهذا الخلاف إنما هو في رواية الأزرق عنه[8]، وأما عبد الصمد فروايته عن ورش ترك التمكين في هذا الباب كله. وظاهر قول الداني[9] إجراؤهما مجرى نُظائرهما؛ إما الإشباع وإما[10] التوسط، وظاهر قوله في (إيجاز البيان) الإشباع، وهو الذي

= توفي سنة (٤٠١هـ).

ينظر: معرفة القراء الكبار ٢/ ٧١٧ ـ وغاية النهاية ٢/ ٧.

(١) في (ج): التخليص.

(٢) لعلّه يقصد: (كتاب التلخيص لأصول ورش)، وقد ذُكر ضمن فهرس مصنفات أبي عمرو الداني، وهو مخطوط في الأزهر، حقّقه د.غانم قدوري الحمد.

(٣) ينظر: التيسير ص٢٣٨.

(٤) وهو كتاب: (مفردات القراء السبعة)، وسبق الكلام عنه في موارد الشارح في المقدمة.

(٥) أي: مفهوم المخالفة.

(٦) في (ج) و(م) و(طث): إذا.

(٧) في (ض): لفظها.

(٨) سقطت في (ض).

(٩) أي في: التيسير ص ٢٣٨، حيث قال: «اِعْلَم أن الْهمزَة اذا كَانَت مَعَ حرف الـْمَدّ واللين فِي كلمة وَاحِدَة، سَوَاء توسطت أو تطرفت، فَلَا خلاف بَينهم فِي تـَمْكِين حرف الـْمَدّ زِيَادَةً، وَذَلِكَ نَحْو...».

(١٠) في (ض): أو.

ذكره من قراءته على ابن خاقان، وفارس بن أحمد، وظاهر قوله في (التلخيص) التوسط.

(ع) و(م) و(س): «قوله (لما في العين من فعلات) أي مراعاة لما في عين الكلمة من فعلات من خلاف، وهذا يحتاج إلى بيان، وذلك: أن سوءات جمع سَوْءَة، على وزن فَعْلَة، وباب فعلة[1] يُجمع إذا كان اسما صحيحا على فَعَلات، بفتح العين، نحو: جَفْنة وجَفَنات، [وصحفة وصَحَفات][2]، [وقصعة وقَصَعات][3]، وإن كان معتل العين نحو: جَوْزة، وبَيْضة، فالقياس [في جمعه][4] أن يكون محرَّك العين بمثل حركة[5] الفاء كالصحيح، لكنهم استثقلوا الحركة على حرف العلة فسكّنوه، وبَنُو هُذيل يفتحون العين في ذلك كالصحيح، فكان يجب بحق الأصل أن يُجمَعَ مُعتَلُّ العين على فعَلات بالفتح، لولا استثقال الحركة على الواو، ولو جُمعت كذلك لتحركت الواو من سوءات، فلا يكون فيها مدخل للمدّ، فمن نظر إلى هذا الأصل لم يمد، ومن راعى[6] اللفظ يَمُدّ كسائر الفصل»، [7] وعبارة (س):

«وخُلْفُه في الواو مِنْ سَوْءاتِ ... إذِ[8] القياسُ الفتحُ في فَعَلاتِ»

---

(١) في (ج): فعلات.

(٢) سقطت في (م).

(٣) في (ج): وقطعة وقطعات، والظاهر أنه تصحيف.

(٤) سقطت في (ض).

(٥) في (ض): حركات.

(٦) في (ض): راع. وفي (م): رعى.

(٧) ينظر: (القصد النافع) ص١٤٥، ١٤٦.

(٨) كذا في (ج) و(طث). وفي (م) و(ض): إذا.

وقَصْرُ ﴿مَوْئِلًا﴾ معَ ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ لكَوْنــها فــي حالَــةٍ مَفْقُــودَهْ

أطلق الحكمَ، ومُراده نافع كما قال:

وربما أطلقتُ في الأحكام ما اتَّفَقا فيه عن الإمامِ،

أي وقصر نافعٌ واوَ ﴿مَوْئِلًا﴾[الكهف: ٥٧] مع واو ﴿ ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ [التكوير: ٨]، لكون هذه الواو تسقط في بعض تصاريف الكلمة، نحو: «وَأَلَ»، «يَئِلُ» إذا لجأ، (١) و«آدَ»، «يَئِيدُ» إذا قتل. (٢) (ج) و(س): «والمراد بالقصر هنا ترك المد جملة، لأنه ليس في الواو من ﴿مَوْئِلًا ﴾، والواو من ﴿ ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ مد(٣) صيغة ولا غيره(٤) اتفاقا فيما علمتُ»(٥).

ومُــدَّ للسَّــاكِنِ فــي الفَــواتِحْ ومَـدُّ عَـيْنٍ عنـد وَرْشٍ(٦) رَاجِـحْ

كلامُه في هــذا البــيت فــي حــروف التّهجِّــي فــي أوائــل الســور، والمعنى: ومُدَّ لنافع لأجل الساكن أي لالتقاء الساكنين، قال مكي: «اِعلم أن المد في فواتح السور إنما يحدث [لاجتماع ساكنين](٧)

(١) والـمَوْئِلُ الـمَلْجَأُ. ينظر: مختار الصحاح للرّازي ص٢٩٤.

(٢) في (ج): قتله. وفي الصحاح للرازي ص ٣٠٩: آدَ، يَئِيدُ، أَيْدًا = إذا قَوِيَ.

(٣) في (ض): مدة. وفي (م): مد لا.

(٤) في (ض): غيرها.

(٥) (شرح المجاصي) ورقة ٦٧، ٦٨ (٦٩، ٧٠/ ٢١٢).

(٦) كذا في كل النسخ، بينما في بعض الكتب المطبوعة: (عند كُلٍّ). وكلام الشارح يؤكد صواب ما هنا.

(٧) في (ج): اجتماع الساكنين.

لازمين[1]، فحيث ما[2] اجتمعا فمُدَّ ليفصل بين الساكنين بالمد الذي يقوم مقام الحركة التي يتوصل بها إلى النطق بالساكن الثاني»، [3] فإذا كان المد[4] إنما هو لوجود[5] حرف المد والسبب، فيخرج من هذا ما كان هجاؤه على حرفين لعدم السبب الموجب[6] للمد، وما كان على ثلاثة أحرف والأوسط حرف[7] متحرك لعدم حرف المد.

فقوله (ومد للساكن في الفواتح): أي فيما [هجاؤه على][8] ثلاثة أحرف، والحرف الأوسط حرف مد ولين، أي مدا مشبعا. وقوله (ومد عين عند ورش راجح)، (م): «[وفي تكراره][9] وهو داخل في قوله: (ومد للساكن في الفواتح) إشعارٌ بوجه آخر مرجوح، وهو التوسط، وقد أطلق الشيوخُ القولَ بالوجهين جميعا لجميع القراء»، [10] وقد أصلح البيت بقوله: (ومد عين عند كُلٍّ[11] راجح)، والمراد العين من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾[مريم: ١]، ومن ﴿حمٓ

(١) سقطت في (م).

(٢) سقطت في (ج).

(٣) الكشف عن وجوه القراءات ١/ ٦٤.

(٤) سقطت في (ج).

(٥) في (ج) و(ض): بوجود.

(٦) في (ض): الموجود.

(٧) في (ض): على حرف.

(٨) في (ج) و(طث): كان هجاؤه على. وفي (ض): كان على.

(٩) في (ض): وفي هذا تكرار.

(١٠) (القصد النافع) ص١٥٠، ١٥١ بتصرف.

(١١) سبق التعليق على هذا قبل أسطر، فلعل بعض من طبع المنظومة، راعى هذا الإصلاح.

عٓسٓقٓ ﴾ [الشورى: ١]، {وعبارة (س)[1]:

«فمَدُّها [لسَاكِنِ الفَواتح][2] ومدُّكَ العيْنَ لكُلٍّ راجح} [3]

(م): «قال الشاطبي:

.... وفي عينٍ الوجْهانِ والطُّولُ فُضِّلا[4]

فأطلق اللفظ لجميع القراء». [5] وذكر الناظم المد لوجود الساكن ولم يتعرض لحكمه إذا تحرك بحَرَكَةٍ عارضة، وتلك الحركة على ضِرْبين؛ أحدهما حركة نقل في قوله تعالى: ﴿ الٓمٓ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ ﴾[العنكبوت: ١] على قراءة ورش في نقله[6] الحركة إلى الساكن قبلها. والثاني حركة الساكنين في قوله سبحانه: ﴿الٓمٓ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾[آل عمران: ١] على قراءة الجماعة، وذلك مختلف فيه بين أهل الأداء؛ [7] فمن اعتد الحركة ورأى أن المد إنما كان[8] لالتقاء الساكنين لم يزد على المد الطبيعي إذ الميم متحركة، قال الداني: «على هذا عامّة من لقينا[9] من الشيوخ»، ومن لم يعتد بالحركة ورأى أنها عارضة مَدَّ كما يَمُدُّ مع

---

(١) في (م): بياض مكانها.

(٢) في (ج): الساكن للفواتح.

(٣) ما بين المعكوفين الكبيرين زيادة في (ج) و(طث).

(٤) ينظر: شرح الشاطبية للضّباع ص٦٩، البيت رقم (١٧٧).

(٥) (القصد النافع) ص١٥٠.

(٦) في (ض): نقل.

(٧) ينظر القولان في: جامع البيان ص٢٠٦، ٢٠٧.

(٨) في (ض): يكون.

(٩) في (ج) و(ض): لقيناه.

الساكن، قال أبو جعفر: [1] «وعليه أكثر الشيوخ [لجميع القرّاء][2]»، قال الداني: «والمذهبان في ذلك جيّدان»، [3] وهذا الخلاف إنما هو في[4] حال الدرج، وأما في حال الوقف فلا خلاف في مدّه، لأن الوقف على الميم بالسكون في هذين الموضعين، قاله أبو محمد مكي.

وَقِفْ بنحوِ ﴿سَوْفَ﴾ ﴿رَيْبَ﴾ بالمَدِّ والقَصْرِ وما بَينهُمَا

قوله (بالمد) يعني الاشباع، ويعني بالقصر القصر على بابه، وهو ترك المد جملة، و(ما بينهما) يعني التوسط، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَيْنِ﴾ [التوبة: ٥٢]، ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٤]، و﴿وَذَرُواْ ٱلْبَيْعَ﴾ [الجمعة: ٩]، و﴿رَيْبَ﴾، و﴿إِلَيْهِ﴾، و﴿عَلَيْهِ﴾، و﴿رَأْىَ ٱلْعَيْنِ﴾ [آل عمران: ١٣]، و﴿ٱلْمُصْطَفَيْنَ﴾ [ص: ٤٦]، و﴿تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ﴾ [التحريم: ١٠]، و﴿ يُوصِى بِهَآ أَوْ دَيْنٍ ﴾ [النساء: ١١]، وشِبْهُ ذلك. وقوله (بنحو سوف) الباء بمعنى: في، أي: في مثل ﴿سَوْفَ﴾، و﴿ٱلْمَوْتُ﴾، و﴿فِرْعَوْنَ﴾، و﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٥]، و(القَوْل)، و﴿وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾ [قريش: ٤]، وشبه ذلك. قال الداني: «والذي أخذنا[5] به في ذلك بتمكين[6] وسط من غير إسراف، وبذلك قرأتُ». وهذا الخلاف إنما

---

(١) سقطت في (م) و(طث).

(٢) أي: ابن الباذش، في كتابه الإقناع ص٤٨٠.

(٣) ينظر: جامع البيان ص٢٠٧.

(٤) سقطت في (ض).

(٥) في (ض): أخذ.

(٦) في (ض): تمكين.

هو إذا لم يكن الحرف الموقوف عليه همزة، ولذلك قال: (وقف بنحو سوف ريب عنهما). وأما إن كان الموقوف عليه همزة، فعن[1] ورش وجهان؛ الاشباع والتوسط [على ما][2] تقدم.

* * *

(١) في (ض): فعند.

(٢) في (ض): كما.



[أحكام الهمز]

القَولُ فـي التَّحقيقِ والتَّسْهيلِ … للهَمْـزِ والإسـقَاطِ والتَّبْـديلِ
والـهمزُ فـي النُّطـقِ بـه تَكَلُّـفُ … فسَهَّلُـوهُ تـارةً وحَـذَفُـوا
وأبْـدَلوهُ حَـرْفَ مَـدٍّ مَـحْضا … ونَقلُـوهُ للسُّكـونِ رَفْضـا

(ع): الأصل في الهمز التحقيق، والتسهيل إنما هو لأجل تخفيف الهمزة، والدليل على ذلك أن كل همزة مسهلة يجوز تحقيقُها، وليس كل همزة[1] محققة يجوز تسهيلها، فالتحقيق مطرد والتسهيل غير مطرد، فما اطَّرَدَ حكمُه أصلٌ لما لم يَطَّرِدْ. إلا أن هذه القاعدة تنكسِرُ علينا بموضع واحد، وهو حيث تلتقي همزتان من كلمة وتكون الثانية ساكنة في فاء الفعل، نحو: ﴿ءَامَنَ﴾، و﴿ءَادَمَ﴾، و﴿ءَازَرَ﴾، إلى غير ذلك. [إذ الاتفاق][2] على تسهيلها بالبدل، ولا يجوز تحقيقها. ولكن القوانين والقواعد لا تنكسر بالمفردات،[3] ومن الدليل على أن[4] الأصل في الهمز التحقيق: أن التسهيل يَفْتَقِرُ إلى سببٍ وإلى توجيه وإلى

(١) سقطت في (ج).
(٢) في (طث): لا اتفاق، وهو خطأ.
(٣) في (طث): بالمفرد.
(٤) سقطت في (ض).

تعليل، والتحقيق لا يفتقر إلى شيء، فما كان[1] لا يفتقرُ أصلٌ لما يفتقر.

تنبيه: وأنواع التسهيل أربعة؛ تسهيل بين بين، وتسهيل[2] بالنقل، وتسهيل بالبدل، وتسهيل بالحذف، لأن التسهيل جِنْسٌ تحته أنواع.

قوله: (والهمز في النطق به تكلف) أي صعوبة وثقل، قال (س):

«فــي النُّطــق بالْـهمزِ صُـعوبةٌ جدا　　منفـــردا، فكيـــف إن تَكَـــرّرا
ولأَجْـــلِ ذا خُفِّــفَ بالتســـهيلِ　　بَيْنَ بينَ أو بحَـذْفٍ[3] أو تَبْـديلِ»[4]

وقوله (فسهّلوه): أراد بالتسهيل بين بين على ما يـأتي، وإن كـان التسـهيل يشتمل على كل[5] ما قاله. وقوله (تارة) أي مرة، (م): [6] «والمعنى: أن الهمز لما كان في النطق به تكلف، غَيّروه عن[7] أصله طلبا للتخفيف؛ فمرّة سهّلوا الهمـزة بين بين، ومـرة سـهّلوها بالبـدل، ومـرة سـهلوها بالحـذف، وحـذفها نوعـان؛ نـوع تسقط[8] فيه مع حركتها، نحو: ﴿جَآءَ اجَلُهُمْ﴾، [وشـبهه، عـلى قـراءة قـالون، ونوع تسقط بعد نقل حركتها، نحـو: ﴿مَـنَ ـامَـنَ﴾]، [9] وشـبهه، عـلى قـراءة

(١) الزيادة في (ض).
(٢) في (ض): والتسهيل.
(٣) سقطت في (ج).
(٤) الظاهر أنها أبيات، كما رسمت في (ج) و(ض).
(٥) سقطت في (م).
(٦) سقطت في (ض).
(٧) في (ض): على.
(٨) سقطت في (ج).
(٩) ما بين المعكوفين كله سقط في (ج).

ورش، وإليه أشار[1] بقوله (ونقلوه للسكون رفضا))»[2]: أي نقلوا حركته للساكن الحي الذي[3] قبله، ولا يجوز النقل إلا للساكن الحي القبلي المنفصل في اصطلاح القراء، والرفض الترك والطرح[4]. وأصل التسهيل أن يكون بين بين لإبقاء[5] بعض الهمز حالة التسهيل، على ما يأتي بعد هذا إن شاء الله تعالى. ولا يكون التسهيل بين بين إلا من جنس حركته، [6] والبدل لا يكون إلا من جنس حركة ما قبله. وقال (س) بإثر البيتين المتقدمتين:

«وحيث ما أُطلِقَ تسهيلٌ فَقَدْ ... أُريد بَيْنَ بينَ، هذا الْمُعتمَدْ

ومعنى بينَ بينَ أن تَجعلَهَا[7] ... ما بَيْنها وبين حَرْفِ شَكْلِهاَ

وجعلُها مِنْ شَكْلِ ما قدْ سَبَقا ... إبدالُها لِكُلِّهم مُحَقَّقا»،

(س): يعني أن [التسهيل وإن كان شاملا لأنواع تخفيف الهمز لكونه جنسا، فقد جرى اصطلاح][8] أهل هذا الفن بأنهم إذا أطلقوه يريدون به بين بين، فصار هذا الوجهُ حقيقةً [عُرفية، فتنبّه][9] لذلك واعتمد عليه. وحقيقة

---

(١) في (ج) و(ض): الإشارة.

(٢) (القصد النافع) ص١٥٥.

(٣) سقطت في (ج) و(ض).

(٤) في (م): التطرح.

(٥) في (ض): لبقاء.

(٦) في (ض): حركاته.

(٧) في (ض): يجعلها.

(٨) ما بين المعكوفين ساقطة في (ض).

(٩) في (ج): عرفية فتنبهوا. وفي (ض): فيه.

البدل أن يُؤتى بالهمزة حرفا خالصا مجانسا لحركة ما قبله. ثم قال (س) رادًّا[1] على من يَميل بالتسهيل إلى الهاء[2]:

«ومَنْ يَمِل[3] بلَفظِهِ للهَاءِ فحَايِدٌ عن سَنَنِ القُرّاءِ
هذا الذي ذكرتُه المنصوصُ لا تكنْ بجاهِلٍ[4] به مِمَّنْ تَلا
رأيتُ ذا في أهل عَصْرِنا فلا أدْرِي أجَهْلاً منهم أمْ غُفْلا
لو دَبّروا نصوصَ مَنْ[5] قد فَرَطَا لعَلِموا أنّ الذي رَأَوْا خَطَأ»

(س): وما ذكره غلام[6] الفخار[7] عن بعضهم من جعلها هاء، لا يصح،[8] وقد ردّ أبو[9] شامة

---

(١) في (ج) و(ض): ردًا.

(٢) في (ض): الياء، وهو تصحيف ظاهر.

(٣) في (ض): يميل.

(٤) في (ض): جاهلا.

(٥) في (ض): ما.

(٦) في (ج) و(ض): علام.

(٧) **هو** = ميمون بن مساعد المصمودي، المعروف بـ: غُلام الفَخَّار، مقرئ من أهل فاس، له تصانيف منها «نظم الرسالة» أرجوزة في الفقه المالكي، و«الدرة الجلية» أرجوزة طويلة في نقط المصاحف. توفي (٨١٦هـ). ينظر: الأعلام للزِّرِكْلي ٧/ ٣٤٢.

(٨) في (ض): يصلح.

(٩) في (م) و(ج) و(طث): ابن أبي.

وهو = الإمام شهاب الدين، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، أبو شامة المقدسي، المقرئ النحوي الأصولي، صاحب التصانيف. صنف شرحا بديع الحسن للشاطبية، و(كتاب مفردات القراء)، و(كتاب الباعث على إنكار البدع والحوادث)، توفي سنة (٦٦٥هـ). =

على[1] قائل ذلك، وقال: «ليس بشيء»، [2] ثم قال: [3] «وهذا الذي ذكرته من تفسير بين بين، وتفسير البدل، هو الذي نصّ عليه النحويون، وأئمةُ هذا الفن كالداني، ومكي، وابن شريح، ومن بعدهم [إلى يومنا][4]».

(س): تنبيه؛ ومُرادهم باجتماع همزتين في كلمة أو كلمتين [أن لا][5] يقع بينهما حائل، فإن وجد فلا بد من تحقيقهما. والحائل قد يكون ألفا، نحو: ﴿ بُرَءَٰٓؤُاْ ﴾[الممتحنة: ٤]، و﴿رِئَآءَ ٱلنَّاسِ﴾[البقرة: ٢٦٣، الأنفال: ٤٨]، و﴿ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ﴾[البقرة: ٩٠]، و﴿رِءَآ أَيْدِيَهُمْ﴾[هود: ٦٩]، و﴿مَا رَأَىٰٓ ۞ أَفَتُمَٰرُونَهُۥ﴾[النجم: ١١ ـ ١٢]. وقد يكون واوا، نحو: ﴿قُلِ ٱسْتَهْزِءُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ﴾[التوبة: ٦٤]، و﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ ﴾[يوسف: ١٦]. وقد يكون تنوينا، نحو: ﴿مِنْ عِبَادِهِۦ جُـزْءاً اِنَّ ٱلِانسَـٰنَ﴾[الزخرف: ١٤]، و﴿غُثَآءً اَحْوىٰ ﴾[الأعلى: ٥]. قال الداني: «وقد دخل الخلل[6] على جماعة من منتحلي قراءة نافع فسهّلوا الهمزة في ذلك، ظنّا منهم أن ذلك من باب اجتماع همزتين»، قال: «وذلك جهلا[7] منهم بمعرفة الأصول[8]، وهو قريب مما تقدم من جعلهم[9] الهمزة في

= ينظر: معرفة طبقات القراء ٣/ ١٣٣٤ ـ غاية النهاية ١/ ٣٣٠.

(١) في (م) و(طث): عن.

(٢) إبراز المعاني من حرز المعاني ١/ ١٤٧.

(٣) القائل هنا هو (س)، وليس أبا شامة، كما هو سياق نقل الشارح.

(٤) الزيادة في (ج) و(ض).

(٥) في (ج) و(طث) و(ض): ألا.

(٦) في (م) و(ج) و(طث): الخليل.

(٧) في (ج) و(ض): جهل.

(٨) في (م): الأصل.

(٩) في (ج) و(ض): جعل.

التسهيل هاء[1] نتيجة جهلهم[2] بالأحكام».

فنافعٌ سَهَّلَ أُخرَى الهمْزَتينْ بكِلْمةٍ[3] فَهْيَ بذاكَ بَيْن بَيْنْ

كلامه ـ رحمه الله ـ في هذا البيت في حكم الهمزتين في كلمة واحدة الأولى منهما[4] استفهام، وسواء كانتا[5] متفقتين أو مختلفتين. والهمز ينتهي في التقسيم لاثني عشر قسما، وستأتي إن شاء الله تعالى.

(ج) و(ع): «فأما المتفقتان فعددها في الكتاب[6] العزيز إحدى وعشرون موضعا؛ في (البقرة: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[آية: ٥]، ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ﴾[آية: ١٣٩]، وفي ءال عمران: ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾[آية: ٢٠]، و﴿ءَأَقْرَرْتُمْ﴾[آية: ٨٠]، وفي المائدة ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾[آية: ١١٨]، وفي هود ﴿ءَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ﴾[آية: ٧١]، وفي يوسف ﴿ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ﴾[آية: ٣٩]، وفي الإسراء ﴿قَالَ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾[آية: ٦١]، وفي الأنبياء ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾[آية: ٦٢]، وفي الفرقان ﴿ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِي﴾[آية: ١٧]، وفي النمل ﴿ءَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ﴾[آية: ٤١]، وفي يس ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[آية: ٩]، و﴿ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾[آية: ٢٢]، وفي فصلت ﴿ءَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾[آية: ٤٣]، وفي الواقعة ﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ﴾[آية: ٦٢]، و﴿ءَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ﴾[آية: ٧٢]، و﴿ءَأَنتُمْ

---

(١) سقطت في (م) و(طث).

(٢) في (ج): جهله.

(٣) في بعض المطبوع: في كلمة.

(٤) في (ج) و(طث) و(ض): منها.

(٥) في (ج): كانت.

(٦) في (ج): كتاب الله.

أَنشَأْتُمْ شَجَرَتَهَآ﴾[آية: ٧٥]، و﴿ءَآنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ﴾[آية: ٦٧]، وفي قد سمع ﴿ءَأَشْفَقْتُمُۥٓ أَن تُقَدِّمُواْ﴾[آية: ١٣]، وفي سورة الملك ﴿ءَامِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾[آية: ١٧]، وفي النازعات ﴿ءَآنتُمُۥٓ أَشَدُّ خَلْقاً﴾[آية: ٢٧].

[والهمزة الثانية من هذا القسم][1] إن دخلت على المضارع كانت همزة المتكلم، نحو: ﴿ءَالِدُ﴾، و﴿ءَآسْجُدُ﴾. وإن دخلت على الضمير كانت أصلية، نحو: ﴿ءَآنتُمُۥٓ﴾، و﴿ءَآنتَ﴾، [أو على][2] فاء الكلمة: نحو ﴿ءَامِنتُم﴾ في الملك. وإن دخلت على ما هو من أربعة أحرف، كانت همزة القطع الزائدة على فاء الفعل، نحو: ﴿ءَآقْرَرْتُمْ﴾، و﴿ءَأَشْفَقْتُمُۥٓ﴾، لأنك تقول: أَقْرَرَ على وزن أَفْعَلَ. وأما المختلفتان، فهما قسمان؛ القسم الأول أن تكون الأولى مفتوحة وهي همزة الاستفهام أيضا، والثانية مكسورة، وعددها في الكتاب العزيز سبعة وعشرون موضعا؛ الأولى في الأنعام ﴿أَيِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ﴾[آية: ٢٠]، وفي يوسف عليه السلام ﴿قَالُوٓاْ أَيِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾[آية: ٩٠]، وفي الرعد ﴿أَيِذَا كُنَّا تُرَٰباً﴾ [آية: ٥]، وفي سبحان ﴿أَيِذَا كُنَّا عِظَٰماً﴾ في موضعين[آية: ٤٩، ٩٨]، وفي مريم ﴿أَيِذَا مَا مِتُّ﴾[آية: ٦٦]، وفي قد أفلح ﴿أَيِذَا مِتْنَا﴾[آية: ٨٣]، وفي الشعراء ﴿أَيِنَّ لَنَا لَأَجْراً﴾[آية: ٤٠]، وفي النمل ﴿أَيِنَّكُمْ لَتَاتُونَ ٱلرِّجَالَ﴾[آية: ٥٧]، ﴿أَيِلَٰهٌ﴾ خمسة [آية: ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦]، ﴿أَيِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾[آية: ٦٩]، وفي العنكبوت ﴿أَيِنَّكُمْ لَتَاتُونَ ٱلرِّجَالَ﴾[آية: ٢٨]، وفي السجدة ﴿أَيِذَا ضَلَلْنَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾[آية: ٩]، وفي يس ﴿أَيِن ذُكِّرْتُم﴾[آية: ١٨]، وفي الصافات ﴿أَيِذَا مِتْنَا﴾[آية: ١٦، ٥٣]،

---

(١) في (شرح المجاصي): «وهذاالقسم أيضا ينقسم على ثلاثة أقسام...». ورقة٧٣، (٧٥/ ٢١٢).

(٢) في (ج): وعلى.

﴿أَيِنَّا لَتَارِكُوٓاْ ءَالِهَتِنَا﴾[آية: ٣٦]، ﴿أَ۟ئِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُصَدِّقِينَ﴾[آية: ٥٢]، و﴿أَيِفْكاً﴾[آية: ٨٦]، وفي فصلت ﴿قُلَ اَيِنَّكُمْ﴾[آية: ٨]، وفي ق ﴿أَ۟ذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً﴾[آية: ٣]، وفي الواقعة ﴿أَ۟ذَا مِتْنَا﴾[آية: ٥٠]، وفي النازعات ﴿يَقُولُونَ أَ۟نَّا لَمَرْدُودُونَ﴾[آية: ١٠]»[١].

(ج): «والهمزة الثانية من هذا القسم أصلية حيث وقعت.

والقسم الثالث أن تكون الأولى مفتوحة وهي استفهام أيضا والثانية مضمومة، وعددها في كتاب الله تعالى أربعة مواضع؛ في ءال عمران ﴿قُلَ اَ۟وْنَبِّئُكُم﴾[آية: ١٥]، وفي ص ﴿أَ۟نزِلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ مِنۢ بَيْنِنَآ﴾[آية: ٧] ، وفي الزخرف ﴿أَ۟شْهِدُواْ خَلْقَهُمْ﴾[آية: ١٨]، وفي القمر ﴿أَ۟لْقِىَ ٱلذِّكْرُ عَلَيْهِ﴾[آية: ٢٥]. والهمزة الثانية من ﴿قُلَ اَ۟وْنَبِّئُكُم﴾ للمتكلم، ومن [الثلاثة الباقية][٢] همزة قطع.

وهذه الأقسام [كلها داخلة في قوله][٣] (أخرى الهمزتين). وقوله (فهي بذاك): أي[٤] التسهيل بين بين، أي إن كانت مفتوحة سهّلها بين الهمزة والألف همزة ملينة لطيفة، وإن كانت مكسورة سهلوها[٥] بين الهمزة والياء، وإن كانت مضمومة سهلوها[٦] بين الهمزة والواو، أي من جنس حركة نفسها وسواء كانت صورتها[٧] ثابتة أو محذوفة،

---

(١) (شرح المجاصي) ورقة ٧٣، ٧٤ (٧٥، ٧٦/ ٢١٢).

(٢) في (ج) و(ض): الثالث.

(٣) في (م): في قوله كلها داخلة.

(٤) سقطت في (ج) و(ض).

(٥) في (ج) و(ض): سهلها.

(٦) في (ج) و(ض): سهلها.

(٧) رسمت في (ج): سورتها. وفي (م): صوتها.

والذي ثبتت صورته[1]؛ ﴿أَيِنَّكُمْ﴾ في أربعة مواضع، و﴿آ۟ذَا﴾ في الواقعة، و﴿أَيِنَّ لَنَا لَأَجْراً﴾ و﴿أَيِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾، ﴿أَيِن ذُكِّرْتُم﴾، ﴿أَيِنَّا لَتَارِكُوٓاْ﴾، ﴿أَيِفْكاً ـالِهَةً﴾. والثانية[2] من المضمومة ﴿قُلَ اَوْنَبِّيُكُم﴾ لا غير، وما ثبت[3] منها هو عوض[4] من الهمزة»[5].

لكنْ في الـمَفتوحَتَيْن أُبدِلَتْ عن أهْلِ مِصْرَ[6] ألِفًا ومُكِّنَتْ

مُراده في هذا البيت أن يستدرك الوجه الثاني لورش الذي هو البدل، استدركه مما أطلقه أولا، حيث قال: (فنافع سهل أخرى الهمزتين)، لأن ورشا وافق قالون في هذا الوجه، وخالفه في وجه وهو البدل، كما ذكر[7]. ووافقه قالون في التسهيل وخالفه في إدخال[8] المد على ما سيأتي. والحاصل مما ذكره، [9] أن ورشا له في المفتوحتين وجهان؛ التسهيل وهو طريق البغداديين عن عبد الصمد عن ورش، والبدل وهو طريق المصريين [عن أبي يعقوب][10] عن ورش.

---

(١) رسمت في (ج): سورته.

(٢) في (ج) و(ض): والثابت.

(٣) في (ج): ثبتت.

(٤) في (ج): عوضا.

(٥) (شرح المجاصي) ورقة ٧٤، (٧٦/ ٢١٢).

(٦) سقطت في (م).

(٧) في (ض): ذكره.

(٨) سقطت في (ض).

(٩) في (ج) و(طث) و(ض): ذكر.

(١٠) سقطت في (ج) و(ض).

(م) و(ع) و(ج): «وظاهر كلام الناظم أن الأولى محققة لذكره[1] الثانية بالتسهيل، وهو[2] كما قال إلا أن يكون قبلها ساكن صحيح، فورشٌ ينقُلُ حركتَها إليه ويُحَرِّكُهُ بها فتسقط من اللفظ، على ما يأتي إن شاء الله تعالى، وذلك نحو: ﴿ رَّحِيمٌ ءَأَشْفَقْتُمْ ﴾[المجادلة: ١٣]، و﴿ قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ ﴾[البقرة: ١٣٩]، وشبهه»[3].

وقوله (ألفا) أي ألفا ساكنا. وقوله (ومكنت)، (م): «هذا التمكين على ضربين؛ تمكين بزيادة، وتمكين بتوسط، وذلك بحسب ما يقع بعدها، فإن وقع بعدها ساكنٌ كان التمكين بزيادة، وذلك نحو: ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾، و﴿ ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً ﴾، و﴿ءَأَشْفَقْتُمْ﴾، فيكون المد في ذلك بين شيئين[4]؛ همزة[5] وسكون». [6] (ع): فإن قيل رواية البدل تؤدي إلى الجمع بين ساكنين [في نحو﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ وهما[7] الألف المبدلة من الهمزة والنون، وأُجيب بأن المد يقوم مقام الحركة، وبأن الجمع بين الساكنين][8] يجوز بثلاثة شروط؛ الأول أن يكونا[9] في كلمة واحدة، الثاني أن يكون الأول منهما حرف مد ولين كما هو هنا،

(١) في (ج): لذكر.

(٢) سقطت في (م) و(طث).

(٣) ينظر: (القصد النافع) ص١٥٧ ـ و(شرح المجاصي) ورقة ٧٥، (٧٧/ ٢١٢).

(٤) في (المطبوع من القصد النافع): سببين.

(٥) في (ج): وهمزة.

(٦) القصد النافع ص١٥٧.

(٧) في (ج): وهم.

(٨) ما بين المعكوفين ساقط في (ض).

(٩) في (ج) و(طث): يكون.

الثالث أن يكون الثاني منهما مدغما فيما بعده، نحو: ﴿وَحَآجَّهُۥ قَوۡمُهُۥ﴾[الأنعام: ٨١]. فقوله (ومكنت) أي زيد[١] في مدها مشبعا إن كان بعدها ساكن، [وكلها بعدها ساكن][٢]، إلا موضعين: [٣]﴿ءَالِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ﴾[هود: ٧١]، و﴿ ءَامِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٧]، فإن المد في هذين الموضعين متوسط، وقيل مشبع ليجري الباب مجرى واحدا.

ومدَّ قالونُ لِما تَسَهَّلا بالخُلْفِ في ﴿أَؤُشْهِدُواْ﴾ ليَفْصِلا

قوله (ومد): أي أدخل حرف مد، وهو الألف بين [المحققة والمسهلة]،[٤] في الأنواع الثلاثة ليفصل بالمد بينهما فرارا من الثقل.[٥] (ج): «قوله (بالخلف) أي بالخلاف في هذا الحرف وحده من طريق أبي نشيط»،[٦] وعبارة (م) قال: «قوله (بالخلف) متعلق بقوله (ومد)، أي: ومد قالون بخلاف عنه في ﴿أَؤُشْهِدُواْ﴾»،[٧] قال أبو عمرو: «في رواية أبي نشيط عن قالون اختلف علينا في قوله ﴿أَؤُشْهِدُواْ خَلْقَهُمْ﴾؛ فقرأته على أبي الفتح بالمد طردا للقياس في نظائره، وقرأته على أبي الحسن بغير مَدٍّ كَوَرْشٍ سواء»، ولم يُرجّح واحدا من الوجهين، وتَبِعه[٨]

---

(١) في (ض): زيدت.

(٢) سقطت في (م).

(٣) في (ض): الموضعين.

(٤) في (ج): المحققات والمسهلات.

(٥) في (ض): القبح.

(٦) (شرح المجاصي) ورقة ٧٦، (٧٨/ ٢١٢).

(٧) (القصد النافع) ص١٦١.

(٨) في (ج): وتابعه.

الناظم على ذلك. وأما الحلواني فلم يفصل[1] بالمد إلا إذا انفتحت الثانية أو انكسرت، فإن انضمت لم يفصل، وعبارة (س): [ولم يكتف][2] قالون بتسهيل الثانية، بل رأى [أن ثقلها][3] باق[4] فأدخل ألفا[5] بينها وبين المحققة ليفصل به بينهما، ولا خلاف عنه في ذلك في المتفقتين بالفتح والمختلفتين [من فتح إلى كسر][6]. واختلف عنه في المختلفتين من فتح إلى ضم؛ فروى الحلواني ترك المد، واختلف في رواية أبي نشيط. [7] ولم يَحْكِ الدّاني الخلاف في رواية أبي نشيط إلا في ﴿أَشْهِدُواْ﴾، ورجّح بعضهم الإدخال في الجميع، وعبارة (ع) [و(م)][8]:

ومدّ قالون لما تسهلا ... بالخلف في أءشهدوا ليفصلا،

«يقول: إن قالون إذا سهل الهمزة يفصل بينها وبين المحققة بالألف في الأنواع الثلاثة»، [9] وهذا الخلاف الذي ذكر هو من رواية أبي نشيط عن قالون، وأما الحلواني فلم يرو عن قالون إلا[10] الإدخال في[11] نوعين وهما: إذا كانت

---

(١) سقطت في (ض).

(٢) سقطت في (ج).

(٣) في (ض): ثقلها، وفي (ج): ثقالها.

(٤) في (م) و(طث) و(ض): باقيا.

(٥) في (ض): الألف.

(٦) في (ض): بالفتح والكسر.

(٧) في جامع البيان ص٢١٤: لم يذكر الداني عن أبي نشيط إلا المد في هذا الباب (أألقي، أأنزل، أؤنبؤكم).

(٨) سقطت في (ج) و(ض).

(٩) (القصد النافع) ص١٦٠.

(١٠) سقطت في (م) و(طث).

(١١) في (ج) و(ض): إلا في.

الثانية مضمومة أو مكسورة فليس عنده فيهما إلا القصر الذي هو ترك الإدخال، وهو في المضمومة: ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم﴾، و﴿أَءُنزِلَ﴾، و﴿أَءُشْهِدُواْ﴾، و﴿أَءُلْقِيَ﴾، وفي المكسورة: ﴿أَءِذَا كُنَّا﴾، إلى غير ذلك. قلت ما ذكره[1] في المكسورة لم أقف عليه لغيره بعد نظري [في شُرّاح هذا][2] الكتاب، وشُرّاح حِرْز الأماني، وغيرهم. وأظنه سهوا من الناسخ[3] فلا يُعرّج عليه. واختصار[4] ما في التيسير، قال: «اِعلم أن الهمزتين[5] إذا اتفقتا بالفتح، نحو: ﴿ءَآنذَرْتَهُمْ﴾ فالحرميان يُسهلان الثانية، وورش يبدلها ألفا، والقياس أن تكون بين بين، وقالون يدخل قبلها ألفا. فإذا اختلفتا بالفتح والكسر، نحو قوله تعالى: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا﴾، فالحرميان، وأبو عمرو، يُسهِّلون الثانية، وقالون يُدخل بينهما ألفاً. [وإذا اختلفتا بالفتح والضمّ، وذلك في ثلاثة مواضع، في: ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾، وفي ﴿أَءُنزِلَ﴾، وفي ﴿أَءُلْقِيَ ٱلذِّكْرُ﴾، [فالحرميان يسهلان الثانية وقالون يدخل][6] بينهما انتهى مختصرا[8].

(١) في (ض): ذكروه.

(٢) في (ج) و(ض): للشرّاح لهذا.

(٣) في (ض): وهما من الشراح. وفي (ج): وهم من النساخ.

(٤) في (ض): واختار.

(٥) في (م): الهمز.

(٦) في (ض): «فالحرميان وقالون يدخلون». وهو خطأ واضح.

(٧) ما بين المعكوفتين سقطت كلها في (ج).

(٨) ينظر: التيسير ص ٢٤١ ـ ٢٤٣ بتصرف.

(ع): ورُوي عن ورش [الإدخال مثل قالون في المفتوحتين خاصة، رواه عنه عبد المنعم، (1) نَصَّ على](2) ذلك ابن مطروح(3) وغيرُه، ولكنها [ليست بشهيرة]. (4).

(ج): «قوله (ومد قالون لما تسهلا)، أي مدا مشبعا أطول من مد ورش»، (5) إذا كان بعدها(6) ساكن في الفصول الثلاثة المتقدمة، وإن لم يكن(7) بعدها ساكنٌ أدخل بينهما مَدَّ صيغةٍ.

وحيــثُ تَلْتَقــي ثـلاثٌ تَرَكَــهْ   وفـي ﴿ أَيِمَّةَ ﴾ لنَقْـلِ الـحرَكَـهْ

[(س) و(ج) و(م)]: (8) «أي وحيث اجتمعت ثلاث همزات ترك قالون المد، وذلك في أربع(9) كلمات: ﴿ءَآمَنتُم بِهِۦ﴾ في الأعراف [آية: ١٢٣]، وفي طه

---

(1) لم أجد له ترجمة بعد طول بحث.

(2) ما بين المعكوفتين ساقطة في (ض).

(3) هو = أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن داود بن مطروح السريني (من المئة السابعة)، له شرح على رائية الحصري، اسمه: «إبداءُ الدُّرّة الخَفِيّة في شرح القصيدة الحُصْرِيّة»، كما سبق في المقدمة.

(4) في (ض): بشهرة.

(5) (شرح المجاصي) ورقة٧٦، (٧٨/ ٢١٢).

(6) في (ض): بعد.

(7) سقطت في (ج).

(8) كذا في (ج)، وفي (ض): س، ع، م، وفي (طث): س، ع، ج، م. وفي (م): سقطت كلها.

(9) في (ض): أربعة! !.

﴿ ءَأٰمَنتُمْ لَهُۥ ﴾[آية: ٧٠] ، وفي الشعراء ﴿ ءَأٰمَنتُمْ لَهُۥ ﴾[آيـة: ٤٨]، و﴿ءَأٰلِهَتُنَا﴾ في الزخرف [آية: ٥٨]. فأما ﴿ءَأٰمَنـتُمْ﴾ فـالهمزة الأولى فيـه(١) همـزة اسـتفهام، والثانية همزة قطع، والثالثة همزة أصل. [وأما ﴿ءَأٰلِهَتُنَا﴾ فالهمزة الأولى فيه أيضا همزة استفهام، والثانية همزة الجمع، والثالثة همزة الأصل](٢)»(٣).

فالهمزة الأولى محققة لورش وقـالون، والثانيـة تسـهيلها(٤) لهـما، والثالثـة [إبدالها ألفا]. (٥) فحكم ورش وقـالون في هـذه المواضـع واحـد، إلا أن ورشـا أطول مدا من قالون على أصله. وهمزة الأصل في هذه الكلمات هـي فـاء الفعـل ساكنة، ووزنه(٦) ﴿أَأَأْمَنْتم﴾ على وزن ﴿أَأَفْعَلتم﴾، وكذلك ﴿أَأَأْلِـهة﴾على وزن ﴿أأفْعِلة﴾. ووجه ترك إدخال الألف بين المحققة والمسهلة في هذه المواضع؛ أنـه لو فَعل ذلك لصار كأنه قد جمـع في الكلمـة(٧) بـين أربـع ألفـات، وهـي الهمـزة المحققة، والهمزة المخففة لشبه كل واحدة منهما بالألف، والألف المدخلة بيـنهما، [والألف التي بعدهما، فـترك إدخـال الألـف بيـنهما لـذلك. قالـه أبـو العبـاس المهدوي](٨).

(١) الزيادة في (ج) و(ض).

(٢) ما بين المعكوفين زيادة في (ض).

(٣) ينظر: (القصد النافع) ص١٦٣ ـ و(شرح المجاصي) ورقة ٧٧، (٧٩/ ٢١٢).

(٤) في (ض): تسهل.

(٥) في (ض): تبدل ألفا لهما.

(٦) في (ض): ووزن.

(٧) في (ج) و(طث) و(ض): كلمة.

(٨) ما بين المعكوفين ساقطة في (ض).

وقوله (وفي أئمة): أي وترك الإدخال في أئمة لنقل الحركة، وذلك أن أصل أئمة: (أَأْمِـمَة) بهمزة مفتوحة والثانية ساكنة، لأنه جمع إمام، فاستثقلوا الجمع بين همزتين ومِثْلَيْن في كلمة واحدة؛ فنقلوا حركة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة قبلها، وحرّكوها بحركة الميم، ثم أدغمت الميم في الميم بعد إسكان الميم الأولى وتحريك[1] الثانية[2]، فصار ﴿أَإِمّة﴾[3]، ورُسم في الخط بالياء[4]. (س): «وسَهّل نافعٌ الهمزة الثانية من أئمة، فتكون كالياء المختلسة، وترك قالون الإدخال بينهما»، وقال الداني: «لا يدخل قالون إلا بين الاستفهامية والقطعية»، قال الداني: «والتسهيل [قول القُرّاء][5] وأهل الأداء، وبه ورد النص عن ورش، وقيل تُبدل ياء مكسورة من جنس حركة ما بعدها»، قال: «وهو مذهب المصريين»، [6] قال[7]:«ونقل مكيٌّ الوجهين». قال الأخفش: [8] «تُبدل ياء

---

(١) في (ض): وتحركت.

(٢) في (م): الثانية ساكنة.

(٣) هكذا في (ض)، وفي (م) و(طث): ايمة.

(٤) في (ج): بياء.

(٥) في (ض): للقرّاء.

(٦) في (ض): البصريين.

(٧) سقطت في (ج) و(ض).

(٨) هو = هذا اللقب يطلق على:

الأخفش الكبير، وهو = شيخ العربية، أبو الخطّاب البصري، عبد الحميد بن عبد المجيد، شيخ سيبويه، (توفي حوالي سنة ١٧٧هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء ٩/ ٣٢٣.

الأخفش الأوسط، وهو = إمام النحو، أبو الحسن، سعيد بن مسعدة البلخي، لزم سيبويه وبَرَعَ عليه، وأخذ عن الخليل بن أحمد، كان متّكلما، وله كتب كثيرة في النحو، =

مشبعةَ الكسرةِ»، وعليه اقتصر الحصري، حيث قال: «ولابد من إبدالها في أيمة». [1] ولم يذكر الداني إلا التسهيل، أي وهو الجاري على القاعدة. وأما مذهب الأخفش ومن قال بقوله فهو مخالف للقاعدة، لأن حقيقة البدل أن يؤتى بالهمزة حرفا خالصا مجانسا لحركة ما قبله، ويلزم عليه هنا أن تبدل[2] الثانية ألفا، [ولا قائل به][3].

قال (ج): «ومن عادة قالون ألا يُدخل إلا بين همزة الاستفهام وهمزة القطع، والأُولى هنا همزة قطع فلم يُدخل لذلك، لأنه جمع إمام. [4] وجملة المواضع التي لا يدخل فيها ويتفق فيها[5] ورش وقالون، أحد[6] عشر موضعا؛ في[7] هذه الخمسة المذكورة، وتزيد إليها[8]: (ءالذكرين) في الموضعين في

= ومعاني القرآن. مات سنة (بضع عشرة ومئتين). ولعلّه هو المراد عند إطلاق لقب الأخفش، لأنه أكثرهم ذكرا في كتب اللغة، والله أعلم. ينظر: سير أعلام النبلاء ١٠/ ٢٠٦.
الأخفش الصغير، وهو = العلامة النحوي، أبو الحسن، علي بن سليمان البغدادي، لازم ثعلبا، والمبرّد، وبرع في العربية، مات سنة (٣١٥هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء ١٤/ ٤٨٠.

(١) ينظر: «قصيدته الرائية في قراءة نافع» بعناية عبد الهادي حميتو ص٣٩.
(٢) في (ض): يبدل.
(٣) في (ض): «وإلا قال به». والظاهر أنه تصحيف.
(٤) سقطت في (ض).
(٥) سقطت في (طث).
(٦) في (ج) و(طث): «في إحدى».
(٧) سقطت في (ض).
(٨) في (م) و(طث): لها.

الأنعـام، و(ءالان) في الموضـعين في يـونس، و(ءالله) في الموضـعين في يـونس، والنمل. وسيأتي الكلام [عليهـا في مواضـعها][1] إن شـاء الله تعـالى». [2] (ج): «وأما حكم القراءة في (أئمة)؛ [فاتفق ورش وقالون فيه]، [3] فروي عنهما البدل والتسهيل بين بين»، [4] (م): [5] «قال ابـن مجاهـد[6] في أئمـة بهمـز الألـف، [7] وبعدها[8] ياء ساكنة[9]، يعني بين الهمزة والياء، وهي التـي عـبّروا عنهـا باليـاء المختلسة الكسرة[10]»[11].

* * *

---

(١) سقطت في (ض)، وفي (شرح المجاصي): «عليها في موضعها».

(٢) (شرح المجاصي) ورقة ٧٨، (٨٠/ ٢١٢).

(٣) في (ض): فاتفقا ورش وقالون. وكذا في (شرح المجاصي) ورقة ٧٨.

(٤) (شرح المجاصي) ورقة٧٨، (٨٠/ ٢١٢).

(٥) سقطت في (م) و(طث).

(٦) هو = أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد، أبو بكر البغدادي المقـرئ، الأسـتاذ شـيخ عصره، أوّل من سبع السبعة، وألّف (كتاب السـبعة) في القـراءات. تصـدّر للإقـراء، وازدحم عليه أهل الأداء. توفي سنة (٣٢٤هـ)

ينظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٥٣٣ ـ وغاية النهاية ١/ ١٢٨.

(٧) في (ض): وألف.

(٨) في (طث) و(ض): بعدها.

(٩) في (ج) و(ض): كالساكنة. وهي كذلك في (القصد النافع) ص١٦٦.

(١٠) في (ض): الكسر.

(١١) (القصد النافع) ص١٦٦.



[فصلٌ: في الهمزتين من كلمتين]

فصلٌ: وأسقَطَ من المفتوحَتينْ أُولاهُما قالونُ في كَلِمتينْ
كـ ﴿جَآءَ امْرُنَا﴾، وورشٌ سَهّلا أُخراهُما، وقيلَ لا بَلْ أَبْدَلا

هذا الفصل يحتوي على الهمزتين من كلمتين متفقتين [أو مختلفتين][1]، فأعلمَك الناظم أن قالون يُسقط الأولى من المفتوحتين، أي يحذفها رأسا، وفي ضِمْنه أنه يحقق الثانية، وهو كذلك، ثم مثّل ذلك، فقال: كـ ﴿جَآءَ امْرُنَا﴾، أي وما أشبهه. وعددها في القرءان تسعةٌ وعشرون؛ الأولى في سورة النساء ﴿وَلاَ تُوتُواْ أُلسُّفَهَآءَ امْوَٰلَكُمُ﴾[آية: ٥]، ﴿اَوْ جَآءَ احَدٌ مِّنكُم مِّنَ اَلْغَآيِطِ﴾[آية: ٤٣]، وفي المائدة ﴿اَوْ جَآءَ احَدٌ مِّنكُم مِّنَ اَلْغَآيِطِ﴾[آية: ٧]، وفي الأنعام ﴿إِذَا جَآءَ احَدَكُمُ اُلْمَوْتُ﴾[آية: ٦٢]، وفي الأعراف ﴿فَإِذَا جَآءَ اجَلُهُمْ﴾[آية: ٣٢]، و﴿تِلْقَآءَ اصْحَٰبِ اِلنّارِ﴾[آية: ٤٦]، وفي يونس ﴿اِذَا جَآءَ اجَلُهُمْ﴾[آية: ٤٩]، وفي هود سبعة؛ ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ امْرُنَا وَفَارَ اَلتَّنُّورُ﴾[آية: ٤٠]، ﴿وَلَمَّا جَآءَ امْرُنَا نَجَّيْنَا هُوداً﴾[آية: ٥٧]، ﴿فَلَمَّا جَآءَ امْرُنَا نَجَّيْنَا صَٰلِحاً﴾[آية: ٦٥]، ﴿إِنَّهُۥ قَدْ جَآءَ امْرُ رَبِّكَ﴾[آية: ٧٥]، ﴿فَلَمَّا جَآءَ امْرُنَا جَعَلْنَا عَٰلِيَهَا سَافِلَهَا﴾[آية: ٨١]، ﴿وَلَمَّا جَآءَ امْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْباً﴾[آية: ٩٤]، و﴿لَّمَّا جَآءَ امْرُ رَبِّكَ﴾[آية: ١٠١]،

---

(١) سقطت في (م).

وفي الحجر ﴿فَلَمَّا جَآءَ ءَالَ لُوطٍ﴾[آية: ٦١]، ﴿وَجَآءَ اهْلُ ٱلْمَدِينَةِ﴾[آية: ٦٧] وفي النحل ﴿فَإِذَا جَآءَ اجَلُهُمْ﴾[آية: ٦١]، وفي الحج ﴿وَيُمْسِكُ ٱلسَّمَآءَ ان تَقَعَ عَلَى ٱلارْضِ﴾[آية: ٦٣]، وفي قد أفلح ﴿فَإِذَا جَآءَ امْرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ فَاسْلُكْ فِيهَا﴾[آية: ٢٧]، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ احَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ إِرْجِعُونِ﴾[آية: ١٠٠]، وفي الفرقان ﴿إِلاَّ مَن شَآءَ انْ يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلاً﴾[آية: ٥٧]، وفي الأحزاب ﴿إِن شَآءَ اوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾[آية: ٢٤]، وفي فاطر ﴿فَإِذَا جَآءَ اجَلُهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِعِبَادِهِۦ بَصِيرا﴾[آية: ٤٦]، وفي غافر ﴿فَإِذَا جَآءَ امْرُ ٱللَّهِ قُضِيَ بِالْحَقِّ﴾[آية: ٧٧]، وفي [﴿ٱلذِينَ كَفَرُواْ﴾][1] ﴿فَقَدْ جَآءَ اشْرَاطُهَا﴾[آية: ١٩]، وفي القمر ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾[آية: ٤١]، وفي الحديد ﴿حَتَّىٰ جَآءَ امْرُ ٱللَّهِ وَغَرَّكُم بِاللَّهِ ٱلْغَرُورُ﴾[آية: ١٣]، وفي المنافقين ﴿إِذَا جَآءَ اجَلُهَا[2]﴾[آية: ١١]، وفي عبس ﴿ثُمَّ إِذَا شَآءَ انشَرَهُۥ﴾[آية: ٢٢].

وقوله (وورش سهلا... أخراهما)، وفي ضمنه تحقيق الأولى، وهو مذهب البغداديين عن عبد الصمد عن ورش. (ع): [3] وروي عن قالون من طريق الحلواني أنه يسهل الثانية بين بين [ويحقق الأولى][4] كورش. (ج): «قوله (وقيل لا بل أبدلا)، هذا مذهب المصريين[5] عن أبي يعقوب عن ورش»، [6] أي[7]

---

(١) في (ض): القتال.

(٢) في (ج): أجلهم.

(٣) سقطت في (ض).

(٤) سقطت في (ج) و(ض).

(٥) في (ض): البصريين، وهو تصحيف ظاهر.

(٦) (شرح المجاصي) ورقة ٧٩، (٨١/ ٢١٢).

(٧) في (ج): لم. والظاهر أنه خطأ.

يبدلها ألفا محضا مـن جـنس حركـة مـا قبلهـا. (ج): «وقولـه (لا بـل) [إضراب عن][1] رواية التسهيل لرواية البدل، مع بقاء التسهيل من غير أن يطرح التسهيل رأسا بل يشركه بينهما، لأن الرواية جاءت بهما». [2] قلت: فلفظة (بل) هنا ليست للإبطال، ولفظ أبي عمرو في التيسير: «وإذا[3] اتفقتا بالفتح نحـو قولـه: ﴿جَـآءَ اجَلُهُمْ ﴾، و﴿شَآءَ انشَـرَهُۥ﴾، وشـبهه، فـورشٌ وقُنبـل[4] يجعـلان[5] الثانيـة كالمد[6]، وقالون يسقط الأولى»[7].

قلت: ورأيت لأبي عمرو في بعض[8] تصانيفه، [9] قال[10]: «وقـرأ ورش والحلواني عن قالون بتسهيل الهمزة الثانية من الهمزتين المتفقتين بالفتح والكسر

---

(١) هكذا في (م) و(طث)، وفي (ض): [حـرف إضراب عـن]، وفي (ج): [اضرب عـن]، وفي (شرح المجاصي): [أي لم يقتصر على]. ورقة ٧٩، (٨٠/ ٢١٢).

(٢) (شرح المجاصي) ورقة ٧٩، (٨٠/ ٢١٢).

(٣) في التيسير: فإذا.

(٤) هو = محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد، أبو عمر المخزومي، لقبـه قُنْبُـل، الإمـام المقرئ المكي، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالحجاز، تـوفي سـنة (٢٩١هـ). ينظـر: معرفـة القراء الكبار ١/ ٤٥٢ ـ غاية النهاية ٢/ ١٤٦.

(٥) سقطت في (ض).

(٦) في (ج) و(ض): كالمدة.

(٧) التيسير ص٢٤٤، ٢٤٥.

(٨) سقطت في (ض).

(٩) ينظر نحوٌ من كلامه في التيسير ص٢٤٤.

(١٠) سقطت في (ض).

والضم من كلمتين، [نحو قوله: ﴿جَـآءَ اجَلُهُـمْ﴾، و﴿هَـٰٓـؤُلَآءِ ان كُنـتُمْ﴾، و﴿أَوْلِيَآءُ اوْلَٰٓئِكَ﴾[الأحقاف: ٣١]، وشبهه. وقرأ ابن خاقان][1] لورش عن قراءته في رواية أبي يعقوب بجعل الثانية ياءً مكسورة في قوله سبحانه في البقرة: ﴿ هَـٰٓـؤُلَآءِ ان كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾، وفي قوله سبحانه: ﴿عَلَى ٱلْبِغَآءِ انَ اَرَدْنَ تَحَصُّـناً﴾[النور: ٣٣]، وهذه رواية المصريين عن أبي يعقوب عن ورش في هذين الموضعين[2] خاصة[3]».

(ج): «قـولـه (وورش سهـلا... أخـراهـمـا وقيـل لا بـل أبـدلا) اختلف أيهما أشهر، فقيل رواية البدل وقيل رواية التسهيل». [4] (م) و(ع): «وإذا أبدلها فلا يخلو ما بعدها[5]؛ من[6] أن يكون ساكنا أو متحركا، فإن كان ساكنا كان مَدُّها كمثل المدة الأولى وهو الإشباع، وذلك نحو: ﴿جَـآءَ امْرُنَا﴾، و﴿ شَآءَ انشَـرَهُۥ﴾، لـوقوع الساكن بعدها فصارت[7] بالبدل حـرفا واحدا بين سببين، فالحكم[8] للثاني[9] على ما تقدم.

---

(١) ما بين المعكوفين كله سقط في (ج).

(٢) سقطت في (م).

(٣) سقطت في (ج).

(٤) (شرح المجاصي) ورقة ٨٠، (٨٢/ ٢١٢).

(٥) في (ض) رسمت فوقها ميم ممدودة أفقيا هكذا: (مــ)؟؟.

(٦) في (ض): إما.

(٧) في (ض): فصار.

(٨) كـذا في (ج) و(ض)، و(القصد النافع) ص١٦٨. وفي (م) و(طـث): والحكم. والسياق يقتضي ما أثبته.

(٩) كذا في (ج) و(القصد النافع) ص١٦٨. وفي (م) و(طـث) و(ض): الثاني. والسياق يقتضي ما أثبته.

وإن كان متحركا [كان مده][1] متوسطا على المشهور، إذ لا سبب إلا الهمز المتقدم على حرف المد واللين، وقد تقدم حكمه، وذلك نحو: ﴿جَآءَ اجَلُهُمْ﴾، و﴿جَآءَ احَدَهُمُ[2] اُلْمَوْتُ﴾، وشبهه»[3].

وسَهِّلِ الأُخْرَى بِذَاتِ الكَسْرِ **نحوُ** ﴿مِّنَ اَلسَّمَآءِ ان﴾ **لِلْمِصْرِ**[4]
وأَبْدِلَنْ ياءً خَفيفَ الكَسْرِ مِنْ ﴿عَلَى اَلْبِغَآءِ] ان﴾ و][5] ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ان﴾

قوله (وسهل الأخرى) [كناية عن الأخيرة]،[6] يعني بين بين على أصل إطلاق التسهيل، فتكون بين الهمزة والياء من جنس حركتها، وفي ضمن كلامه أن الأولى محققة، وهذه رواية البغداديين، [وبقي له][7] حكم البدل وسيذكره مع المضمومتين، وسيذكر رواية قالون. و(المصري): هو ورش، وعدد المكسورتين من كلمتين في القرءان، سبعة عشر موضعا؛

في البقرة ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ان كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾[آية: ٣٠]، وفي النساء ﴿مِّنَ اَلنِّسَآءِ الاَّ مَا قَدْ سَلَفَ﴾[آية: ٢٢]، و﴿مِنَ اَلنِّسَآءِ الاَّ مَا مَلَكَتَ اَيْمَٰنُكُمْ﴾[آية: ٢٤]، وفي هود ﴿وَمِنْ وَّرَآءِ اسْحَٰقَ يَعْقُوبُ﴾[آية: ٧٠]، وفي يوسف ﴿إِنَّ اَلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوٓءِ الاَّ مَا رَحِمَ رَبِّيَ﴾[آية: ٥٣]، وفي سبحان ﴿مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ الاَّ رَبُّ

---

(١) سقطت في (ض).

(٢) في (ض): أحدكم.

(٣) (القصد النافع) ص١٦٨.

(٤) في (م): للمصري.

(٥) سقطت في (ض).

(٦) سقطت في (ج) و(ض).

(٧) في (م) و(طث): ويقابله.

﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَالاَرْضِ بَصَآئِرَ﴾ [آية: ١٠٢]، وفي النور ﴿عَلَى ٱلْبِغَآءِ ان اَرَدْنَ تَحَصُّناً لِّتَبْتَغُواْ﴾[آية: ٣٣]، وفي الشعراء ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ان كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾[آية: ١٨٧]، وفي السجدة ﴿يُدَبِّرُ ٱلاَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ الَى ٱلاَرْضِ﴾ [آية: ٤]، وفي الأحزاب أربعة[١]:﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ انِ إِتَّقَيْتُنَّ﴾[آية: ٣٢]، ﴿وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيٓءِ انَ اَرَادَ ٱلنَّبِيٓءُ أَنْ يَّسْتَنكِحَهَا﴾[آية: ٥٠]، ﴿لاَ تَدْخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيٓءِ الاَّ أَنْ يُّوذَنَ لَكُمْ﴾[آية: ٥٣]، ﴿وَلَآ أَبْنَآءِ اخْوَٰنِهِنَّ﴾[آية: ٥٥]، وفي سبأ موضعان ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ انَّ فِي ذَٰلِكَ ءَلاَيَةً﴾[آية: ٩]، ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ ايَّاكُمْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ﴾[آية: ٤٠]، وفي ص ﴿هَٰٓؤُلَآءِ الاَّ صَيْحَةً وَٰحِدَةً﴾[آية: ١٤]، وفي الزخرف ﴿وَهُوَ ٱلذِے فِي ٱلسَّمَآءِ الَٰهٌ﴾[آية: ٨٤].

وقوله (وأبدلن ياء إلخ): تكلم في هذا البيت على وجه ثانٍ لورش في هذين الموضعين، أي وأبدلن من الهمزة الأخيرة ياءً خفيفَ الكسر، أي مختلسة الكسر، أي غير مشبعة الكسرة، وزاد أبو عمرو في «إيجاز البيان» وجها آخر، وهو[٢]: «أن ورشا قرأ في هذين الموضعين بياء محضة[٣] مشبعة الكسر»، [٤] فهذه ثلاثة أوجه عن ورش، وسيأتي[٥] وجهٌ رابع في قوله:

وقيل بل أبْدَلَ الأخرى وَرْشُنا ... مدّاً لدى المكسُورتين وَهُنَاَ[٦]
وسَهِّلِ الأُولَى لقَالونَ ومَا ... أَدَّى لِجَمْعِ السَّاكِنيْنِ أُدْغِما

(١) سقطت في (م).

(٢) سقطت في (ج).

(٣) في (ض): «محضا»، وفي (ج): «مخففة»، ويظهر أنها خطأ.

(٤) وذكرها في جامع البيان أيضا ص٢٢٠، ٢٢١.

(٥) في (ض): فسيأتي.

(٦) سيأتي بعد أربعة أبيات.

فــي حَرْفَــيِ الأَحـزابِ بـالتَّحْقيقِ   والخُلْفُ في ﴿ بِالسُّوٓءِ ﴾ فــي الصِّدّيقِ

لما ذكر حكمَ ورشٍ في المكسورتين، أعلمك أن قالون يُسهّل الأولى منهما، يعني بين بين، على أصل إطلاق التسهيل، فتكون بين الهمزة والياء من جنس حركتها، ويُفهم منه أيضا تحقيق الثانية. (ع): هذه رواية أبي نشيط عنه، وروى عنه الحلواني تحقيق الأولى وتسهيل الثانية مثل ورش، [وروي عن أبي][1] نشيط أنه يحقق الأولى ويُبدل الثانية مثل ورش[2]، ولكنها ليست بمشهورة.[3] وروى عنه أحمد بن صالح[4] أنه يحقق الأولى والثانية، وروى عنه الحلواني أنه يسهل الأولى ويحقق الثانية مثل رواية أبي نشيط، فتحصل[5] من هذا أن لقالون في المكسورتين أربعةَ أوجه، وهذه الأوجه[6] الأربعة تجري لقالون في المفتوحتين مثل المكسورتين. وروى عنه سالم بن هارون[7] وجها خامسا في المفتوحتين،

---

(١) هكذا في (ج) و(طث). وفي (ض): وروي عن أبي. وفي (م): وروي عنه أبي. وسياق الكلام يقتضي أن يكون الصواب: وروى عنه أبو. والله أعلم

(٢) في (ض): بياض مكانها.

(٣) في (ج) و(ض): بشهيرة.

(٤) هو = أحمد بن صالح المصري، أبو جعفر الطبري، الحافظ المقرئ، أحد الأعلام، أخذ القراءة عرضا وسماعا عن ورش وقالون. كان ثقة ثبتا صاحب سنّة، من أهل الحديث وحفّاظه، وهو من كهول شيوخ البخاري. مات سنة (٢٤٨هـ)، ينظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٣٧٧ ـ وغاية النهاية ١/ ٦١.

(٥) في (ض): فيتحصل.

(٦) في (ض): الوجوه.

(٧) هو = سالم بن هارون بن موسى، أبو سليمان الليثي، عرض على قالون. ينظر: غاية النهاية ١/ ٢٧٣ ـ ومعرفة القراء الكبار (ترجمة قالون) ١/ ٣٢٧.

وهو[1]: أنه يحقق الأولى والثانية إلا في لفظ ﴿جَآءَ أَجَلُهُمۡ﴾ خاصة.

ثم قال (وما أدى لجمع الساكنين ادغما): أي أدغمه قالون، وبيان ذلك أنه لو سهل[2] الهمزة الأولى في حرفي الأحزاب، وهما قوله تعالى: ﴿لِلنَّبِيِّٓءِ اِنۡ أَرَادَ ٱلنَّبِيٓءُ﴾[الأحزاب: ٥٠]، و﴿لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّٓءِ اِلَّآ أَن يُؤۡذَنَ لَكُمۡ﴾[الأحزاب: ٥٣]، لأدّى[3] إلى اجتماع[4] ساكنين مثلين، [لأن الهمزة الأولى هنا إذا سهلت قربت من الياء، وقبلها ياء ساكنة، فأدى ذلك إلى اجتماع ساكنين][5]، وذلك ثقل[6]. فانتقل إلى إبدالها ياء[7] خالصة لانكسار ما قبلها، وقبلها ياء ساكنة، فأدغمت[8] الياء في الياء، فصار: (للنبيّ)، و(بيوت النبيّ)، بياء مشددة.

(م): «وقوله (بالتحقيق) أي باتفاق الرواية[9] في ذلك»،[10] يعني رواة[11] قالون. وقوله (والخلف): أي عن قالون في ﴿بِالسُّوٓءِ﴾ في سورة يوسف عليه

---

(١) سقطت في (ض) و(ج).

(٢) في (ض): سهلت.

(٣) في (ض): أدى.

(٤) في (ض): جمع.

(٥) ما بين المعكوفين سقط في (م).

(٦) في (ج): ثقيل.

(٧) سقطت في (ض).

(٨) في (ج) و(ض): فأدغم.

(٩) في (طث): الرواة. وكذا في (القصد النافع) ص١٧٢.

(١٠) (القصد النافع) ص١٧٢.

(١١) في (ض): رواية.

السلام، وهو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِالسُّوٓءِ الاَّ مَا رَحِمَ رَبِّىٓ ﴾ [آية: ٥٣]، (س): [١] والإدغام هو المشهور في[٢] مثل هذين الموضعين. والقول الثاني إجراؤه مجرى الباب في تسهيل الأولى وتحقيق الثانية، وضعّفه الداني. [٣] (م): «وكيفية الإدغام أنه أبدل الهمزة الأولى واوا لانضمام ما قبلها فيها، [٤] [ثم أدغم الواو التي قبلها فيها][٥] فصار بالسُّوِّ، بواوٍ مشددة». [٦]

وسَــهَّلَ الأُخْــرى إذا مــا انْضَــمَّتَا ورشٌ، وعن قالونَ عَكْسُ ذاَ أَتَـى

وقيــلَ بَــلْ أَبْــدَلَ الأُخــرى وَرْشُــنَا مَــدّاً لــدى الــمكسُورَتيْنِ وَهُنَــا

هذا هو النوع الثالث من أنواع المتفقتين، وهو قوله تعالى: ﴿ أَوْلِيَآءُ اوْلَٓئِكَ ﴾ في الأحقاف [آية: ٣١]، وليس في القرءان غيره. وقوله (وسهل الأخرى): [كناية عن الأخيرة][٧]، وفي ضمنه أن الأولى محققة، وهذه رواية عبد الصمد عن ورش. ثم قال (وعن قالون عكس ذا أتى): يعني بتسهيل[٨] الأولى وتحقيق الثانية.

(ع): والوجوه التي تُتَصَوَّرُ لقالون في المكسورتين تُتصوّر له في

---

(١) في (ض): (م).

(٢) سقطت في (ض) و(ج).

(٣) ينظر: جامع البيان ص٥٦٧.

(٤) الزيادة في (ض).

(٥) ما بين المعكوفين ساقط في (ض).

(٦) (القصد النافع) ص١٧٣.

(٧) سقطت في (ج) و(ض).

(٨) في (ج) و(ض): تسهيل.

المضمومتين، وهي أربعة أوجه، وقد تقدمت.[1] وقوله (وقيل بل أبدل الأخرى ورشنا): البيت ذكر فيما تقدم رواية عبد الصمد عن ورش، والذي ذكر في هذا البيت رواية المصريين عن ورش، فأخبر أنه يبدل المكسورة ياء ساكنة، والمضمومة الأخيرة[2] واوا ساكنة، ولورش في المضمومة الأخيرة وجه ثالث، وهو[3]: أنه يُبدلها واوا مضمومة، نصَّ عليها أبو عمرو،[4] وحكاها عن المصريين، ولم يتعرض لها الناظم، لأنها ليس عليها[5] عمل في الأكثر.

فتحصل[6] لنافع في المضمومتين سبعةُ أوجه؛ أربعةٌ من طريق قالون، وثلاثة من طريق ورش. والإشارة بقوله (وهنا) إلى المضمومتين[7].

ثم إذا اخْتَلَفَتا وانْفَتَحَتْ ... أُولاهُما فإن الأُخْرى سُهِّلَتْ

كَالْيا وكالْوَاوِ وَمَهْما وَقَعَتْ ... مَفْتوحةً [ياءً وواوًا][8] أُبْدِلَتْ

لما فرغ من الكلام على[9] المتفقتين، وهي ثلاثة أنواع كما تقدم، شرع يتكلم

---

(١) في (ج): تقدم.

(٢) سقطت في (ج) و(ض).

(٣) سقطت في (ض) و(ج).

(٤) ينظر: جامع البيان ص٢٢٤.

(٥) في (ض): «لها»، وأظنه تصحيف.

(٦) في (ض): فيتحصل.

(٧) في (ض): المصريين. وهو خطأ ظاهر.

(٨) كذا في (طث) و(ج)، وفي المطبوع من المنظومة أو شروحها كالنجوم الطوالع. بينما في (م) و(ض): واوًا وياءً.

(٩) في (ج) و(ض): في.

في المختلفتين، وهي خمسة أنواع؛ وحكمُ النوعين الأولين من هذه الأنواع الخمسة واحد، وهو تحقيق الأولى وتسهيل الثانية لورش وقالون.

وقوله (كالياء) هذا[1] مثال للنوع الأول، وعددُه في القرءان تسعة عشر موضعا؛ في البقرة ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ﴾[آية: ١٣٢]، وفي المائدة ثلاثة؛ ﴿وَالْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ اِلْقِيَٰمَةِۖ وَسَوْفَ﴾[آية: ١٥] الآية، و﴿وَالْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ اِلْقِيَٰمَةِۖ كُلَّمَآ أَوْقَدُواْ﴾[آية: ٦٦] الآية، و﴿عَنَ اَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْۖ﴾[آية: ١٠٣]، وفي الأنعام ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ وَصّٰيٰكُمُ﴾[آية: ١٤٥]، وفي التوبة موضعان؛ ﴿إِن شَآءَۖ إِنَّ اَللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌۖ﴾[آية: ٢٨]، ﴿أَوْلِيَآءَ إِنِ اِسْتَحَبُّواْ﴾[آية: ٢٣]، وفي يونس عليه السلام ﴿شُرَكَآءَۖ إِنْ يَّتَّبِعُونَ﴾[آية: ٦٦]، وفي يوسف عليه السلام موضعان؛ ﴿وَالْفَحْشَآءَۖ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا اَلْمُخْلَصِينَۖ﴾[آية: ٢٤]، ﴿وَجَآءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ﴾[آية: ٥٨]، وفي الكهف ﴿مِن دُونِيَ أَوْلِيَآءَۖ إِنَّآ أَعْتَدْنَا﴾[آية: ٩٨]، وفي مريم عليها السلام ﴿زَكَرِيَّآءَ ۝ إِذْ نَادَيٰ رَبَّهُۥ﴾[آية: ١ ـ ٢]، وفي الأنبياء عليهم السلام حرفان؛ ﴿اَلدُّعَآءَ إِذَا مَا يُنذَرُونَۖ﴾[آية: ٤٥]، ﴿وَزَكَرِيَّآءَ إِذْ نَادَيٰ رَبَّهُۥ﴾[آية: ٨٨]، وفي الشعراء ﴿نَبَأَ اِبْرَٰهِيمَ﴾[آية: ٦٩]، وفي النمل ﴿اَلدُّعَآءَ إِذَا وَلَّوْاْ مُدْبِرِينَۖ﴾[آية: ٨٠]، وفي الروم أيضا ﴿اَلدُّعَآءَ إِذَا وَلَّوْاْ مُدْبِرِينَۖ﴾[آية: ٥١]، وفي السجدة ﴿نَسُوقُ اُلْمَآءَ إِلَى اَلْاَرْضِ﴾[آية: ٢٧] الآية، وفي الحجرات ﴿حَتَّيٰ تَفِيٓءَ إِلَيٰٓ أَمْرِ اِللَّهِۖ﴾[آية: ٩].

وقوله (وكالواو): وهذا مثال للنوع الثاني، وليس في القرءان منه إلا موضع واحد في قد أفلح: ﴿كُلَّ مَا جَآءَ اُمَّةً﴾[آية: ٤٤]. وقوله (ومهما وقعت) البيت،

---

(١) الزيادة في (ض).

هذا يشمل[1] النوع الثالث والرابع، أي: [2] ومهما وقعت[3] الأخيرة مفتوحة، فإنها تبدل عند[4] ورش وقالون، إمّا واوًا إذا انضمَّ ما قبلها، وإما ياءً إذا انكسرَ ما قبلها.

أما المضمومة[5] التي قبل المفتوحة، فعددها في القرءان ثلاثة عشر موضعا؛ في البقرة ﴿ ٱلسُّفَهَآءُ ٱلَآ إِنَّهُمْ ﴾[آية: ١٣]، وفي الأعراف حرفان؛ ﴿أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْۚ﴾[آية: ٩٩]، و﴿وَتَهْدِے مَن تَشَآءُۖ أَنتَ وَلِيُّنَا ﴾[آية: ١٥٥]، وفي التوبة ﴿زُيِّنَ لَهُمْ سُوٓءُ أَعْمَٰلِهِمْۖ﴾[آية: ٣٧]، وفي هود ﴿ وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِےۖ﴾[آية: ٤٤]، وفي يوسف عليه السلام ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ أَفْتُونِے ﴾[آية: ٤٣]، وفي إبراهيم عليه السلام ﴿وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُۖ ۞ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلذِينَ﴾[آية: ٢٩ ـ ٣٠]، وفي النمل موضعان؛ ﴿قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُاْ أَفْتُونِے﴾[آية: ٣٢]، ﴿أَيُّهَا ٱلْمَلَؤُاْ أَيُّكُمْ يَاتِينِے بِعَرْشِهَا﴾[آية: ٣٩]، وفي الأحزاب موضعان؛ ﴿ٱلنَّبِےٓءُ أَوْلَىٰ بِالْمُومِنِينَ﴾[آية: ٦]، ﴿انَ اَرَادَ ٱلنَّبِےٓءُ أَنْ يَّسْتَنكِحَهَاۖ﴾[آية: ٥٠]، وفي فصلت ﴿ذَٰلِكَ جَزَآءُ أَعْدَآءِ ٱللَّهِ ٱلنَّارُۖ ﴾[آية: ٢٧]، وفي الممتحنة ﴿وَالْبَغْضَآءُ أَبَداً حَتَّىٰ تُومِنُواْ بِاللَّهِ وَحْدَهُۥٓ﴾[آية: ٥].

وأما المكسورة التي قبل المفتوحة، فعددها في القرءان ستة[6] عشر موضعا؛

---

(١) في (ج) و(ض): البيت يشتمل على.

(٢) سقطت في (ض).

(٣) سقطت في (ض).

(٤) في (ج) و(طث) و(ض): عن.

(٥) في (ج): المضمومتين. وهو خطأ.

(٦) في (ض): تسعة. وهو خطأ واضح.

في البقرة موضعان ﴿مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَآءِ أَوَ أَكْنَنتُمْ﴾[آية: ٢٣٣]، و﴿ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا ﴾[آية: ٢٨١]، وفي النساء ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ أَهْدَىٰ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾[آية: ٥٠]، [وفي الأعراف ثلاثة؛ ﴿لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ أَتَقُولُونَ﴾[آية: ٢٧]، و﴿رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا فَـَٔاتِهِمْ﴾[آية: ٣٦]، و﴿مِنَ ٱلْمَآءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ﴾[آية: ٤٩]][1]، وفي الأنفال ﴿ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا ﴾[آية: ٣٢]، وفي يوسف عليه السلام موضعان[2]؛﴿قَبْلَ [3]وِعَآءِ أَخِيهِ ثُمَّ ٱسْتَخْرَجَهَا مِن وِعَآءِ أَخِيهِ﴾[آية: ٧٦]، وفي الأنبياء ﴿لَوْ كَانَ هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً مَّا وَرَدُوهَا﴾[آية: ٩٨]، وفي الفرقان موضعان؛ ﴿ عِبَادِى هَٰٓؤُلَآءِ أَمْ هُمْ ضَلُّواْ ٱلسَّبِيلَ ﴾[آية: ١٧]، ﴿مَطَرَ ٱلسَّوْءِ أَفَلَمْ يَكُونُواْ يَرَوْنَهَا ﴾[آية: ٤٠]، وفي الشعراء ﴿ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ ﴾[آية: ٤]الآية[4]، وفي الأحزاب ﴿ وَلَآ أَبْنَآءِ أَخَوَٰتِهِنَّ ﴾[آية: ٥٥]، وفي الملك موضعان؛ ﴿مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ﴾[آية: ١٧]، و﴿ مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ ﴾[آية: ١٨].

وإن أَتَتْ بالكَسْرِ بعدَ الضَّمِّ ... فالخُلْفُ فيها بيْنَ أهْلِ العِلْمِ
فمَذهَبُ[5] الأخْفَشِ والفُرّاءِ ... إبدالُها واواً لَدَى الأَداءِ
ومَذْهَبُ الخَليلِ ثُمّ سِيبَوَيْهْ ... تَسهيلُها كالياءِ والبَعْضُ عَلَيْهْ

هذا هو النوع الخامس، وعددُه في القرءان العظيم ثمانيةٌ وعشرون موضعا؛

---

(١) ما بين المعكوفين سقط في (م).
(٢) سقطت في (ج).
(٣) في (ض): من. وهو خطأ.
(٤) الزيادة في (ج) و(ض).
(٥) في (ج): ومذهب.

في البقرة ثلاثة؛ [﴿يَهْدِے مَنْ يَّشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسْتَقِيمٖۖ﴾[آية: ١٤٢]][(١)]، ﴿يَهْدِے مَنْ يَّشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسْتَقِيمٍۖ ۝٢١٢ أَمْ حَسِبْتُمُۥٓ﴾[آية: ٢١٣ ـ ٢١٤]، ﴿وَلَا يَابَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُواْۖ﴾[آية: ٢٨١]، وفي ءال عمران اثنان؛ ﴿مَنْ يَّشَآءُۖ إِنَّ فِے ذَٰلِكَ لَعِبْرَةٗ﴾[آية: ١٣]، ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَآءُۖ إِذَا قَضَىٰٓ أَمْراٗ﴾[آية: ٤٧]، وفي الأنعام ﴿نَرْفَعُ دَرَجَٰتٖ مَّن نَّشَآءُۖ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٞۖ﴾[آية: ٨٤]، وفي الأعراف ﴿وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُۖ إِنَ اَنَا إِلَّا نَذِيرٞ وَبَشِيرٞ﴾[آية: ١٨٨]، وفي يونس عليه السلام ﴿وَيَهْدِے مَنْ يَّشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسْتَقِيمٖۖ﴾[آية: ٢٥]، وفي هود عليه السلام ﴿مَا نَشَٰٓؤُاْۖ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُۖ﴾[آية: ٨٧]، وفي يوسف عليه السلام ﴿إِنَّ رَبِّے لَطِيفٞ لِّمَا يَشَآءُۖ إِنَّهُۥ هُوَ﴾[آية: ١٠٠]، وفي مريم عليها السلام ﴿يَٰزَكَرِيَّآءُ إِنَّا نُبَشِّرُكَ﴾[آية: ٦]، وفي الحج ﴿وَنُقِرُّ فِے ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّيٗۖ﴾[آية: ٥]، وفي النور ثلاثة[(٢)]؛﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾[آية: ٦]، ﴿يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُۖ إِنَّ ٱللَّهَ﴾[آية: ٤٥]، ﴿ وَاللَّهُ يَهْدِے مَنْ يَّشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسْتَقِيمٖۖ﴾[آية: ٤٦]، وفي النمل ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُاْ إِنِّيَ أُلْقِيَ إِلَيَّ﴾[آية: ٢٩]، وفي الأحزاب اثنان؛ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيٓءُ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ﴾[آية: ٤٥]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيٓءُ إِنَّآ أَحْلَلْنَا لَكَ﴾[آية: ٥٠]، وفي فاطر أربعة؛ ﴿يَزِيدُ فِے ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُۖ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَےْءٖ قَدِيرٞ﴾[آية: ١]، ﴿أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ﴾[آية: ١٥]، ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌۖ﴾ [آية: ٢٨]، ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّءُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦۖ﴾[آية: ٤٣]، وفي الشورى ثلاثة؛ ﴿ وَلَٰكِن يُّنَزِّلُ بِقَدَرٖ مَّا يَشَآءُۖ إِنَّهُۥ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرُۢ بَصِيرٞۖ﴾[آية: ٢٧]، ﴿ يَهَبُ لِمَنْ يَّشَآءُ إِنَٰثاٗ وَيَهَبُ لِمَنْ يَّشَآءُ ٱلذُّكُورَ﴾[آية: ٤٩]، ﴿ فَيُوحِے بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُۖ إِنَّهُۥ

---

(١) هذا الموضع سقط في (ض).

(٢) سقطت في (ج).

عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [آية: ٥١]، وفي الممتحنة ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيٓءُ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُومِنَٰتُ يُبَايِعْنَكَ﴾[آية: ١٢]، وفي الطلاق ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيٓءُ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ ﴾[آية: ١]، وفي التحريم ﴿وَإِذَ اَسَرَّ ٱلنَّبِيٓءُ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ﴾[آية: ٣].

وقوله[١] (فالخلف فيها بين أهل العلم): يعني أن الهمزة الأخيرة اختلف العلماء [فيها ـ أي القرّاء مع النحاة ـ][٢] في كيفية تسهيلها. وهذا حكم مطلق، فذكر أن مذهبَ [أكثر القراء مع][٣] أبي الحسن الأخفش إبدالُها واوًا محضة مكسورة من جنس حركة ما قبلها، قال أبو عمرو: «وبذلك قرأتُ على عامّة من لقيت من[٤] أهل الأداء، وكذلك[٥] روى أبو الطاهر[٦] عن ابن مجاهد، قال: [٧] وهو أثر، أي روايةً، وعليه العمل». قال الشاطبي[٨]:

---

(١) سقطت في (ج).

(٢) في (ض): بالقراءة والنحو. وفي (ج): بالقراءة والنّحاة.

(٣) في (ض): «الفَرّاء و». وهو تصحيف ظاهر.

(٤) في (م) و(ج) و(طث): وعليه.

(٥) في (ج): وكذا.

(٦) في (م) و(طث): طاهر.

وهو = عبد الواحد بن عمر بن أبي هاشم، أبو الطاهر البغدادي المقرئ، العلاّمة المحقق، أحد الأعلام، مصنف (كتاب البيان والفصل)، قرأ على ابن مجاهد ولازمه مدة، قال أبو عمرو: لم يكن بعد ابن مجاهد مثل أبي الطاهر في علمه وفهمه، مع صدق لهجته، واستقامة طريقته، قرأ عليه خلقٌ كثير، وكان ثقةً أمينا. توفي سنة (٣٤٩هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار ٢/ ٦٠٣ ـ وغاية النهاية ١/ ٤٢٣.

(٧) سقطت في (ج) و(ض).

(٨) ينظر: شرح الشاطبية للضباع ص٨٢، وتمام البيت: =

«وعنْ أكثَرِ القُرّاء تُبْدَلُ واوُهَا»(١).

وقوله (لدى الأداء): أي عند النطق بالتلاوة. ثم قال (ومذهب الخليل ثم سيبويه تسهيلها كالياء [والبعض عليه](٢)): [أي بين](٣) الهمزة والياء(٤) على نحو حركتها، قال أبو عمرو: «وقرأت بذلك(٥) على فارس بن أحمد في مذهب أهل الحرمين وأبي عمرو»، (٦) وهذا معنى قول الناظم (والبعض عليه): أي وبعض أهل(٧) التسهيل. قال أبو عمرو: «فمن سَهَّل الهمزة راعى حركتَها في نفسها، ومن أبدلها راعى حركة ما قبلها إذا كانت أثقل من حركتها، فأجرى الحكم لها لذلك(٨) إذا(٩) كان الثقيل هو الحاكِمُ(١٠) على الخفيف في الطبع والعادة، فجعلها لذلك واوا مكسورة»(١١).

* * *

= وعنْ أكثَـرِ القُـرّاء تُبْـدَلُ واوُهَـا وكـلٌّ بِـهَمْزِ الكُـلّ يَبْـدَا مُفَصَّـلا

(١) ينظر: التيسير ص ٢٤٦.

(٢) الزيادة في (ض).

(٣) سقطت في (ض).

(٤) سقطت في (ض).

(٥) في (ض): ذلك.

(٦) جامع البيان ص٢٢٧.

(٧) في (ج) و(ض): القراء على.

(٨) في (ج): بذلك.

(٩) في (طث): إذ.

(١٠) في (ض): الحكَمُ.

(١١) ينظر نحوه في: جامع البيان ص٢٢٧.



[فصلٌ في همزة الوصل]

فَصْــلٌ: وأَبْـدِلْ هَـمْـزَ وَصْـلِ الـلَّامِ　　مَــدًّا بُعَيْــدَ هَــمْزِ الاسْتِفْهَــامِ

تكلّم هنا على همزة الاستفهام مع همزة الوصل في كلمة، ويُقال لها ألف الوصل، وهذا الاسم أولى بها، وهي التي تثبت في الابتداء وتسقط في الدَّرَجِ. وفائدتها التوصل إلى النطق بالساكن، لأن العرب لا تبتدئ بساكن ولا تقف على متحرك، فإذا كان قبلها ما يُتوصل به إلى النطق بالساكن، اسْتُغْنِيَ به عنها.

قوله (وأبدل): أي اِقرأها بالبدل المحض من جنس حركة ما قبلها وهي الفتحة، لأن همزة الاستفهام لا تكون إلا مفتوحة. (ع): وهذا حكم مطلق، والمراد به ورش وقالون، وذكر الناظم البدل وسكت عن التسهيل لأنه مرجوح، ويؤخذ حكم هذا الوجه من قوله: (فنافع سهل أخرى الهمزتين)، لأنه داخل[1] فيه. وقوله (همز وصل اللام): أي همزة الوصل التي تكون مع لام التعريف، قال أبو عمرو: «وليس من ألفات الوصل ما يثبت في حال[2] الاتصال غير هذه الألفات[3] الداخلة على لام التعريف، إذا دخلت عليها همزة الاستفهام، إذ

---

(١) في (ض): دخل.

(٢) في (ج): حالة.

(٣) في (ج): الألف.

بثبوتها يُعرف تمكين[1] الفرق بين الاستفهام والخبر»، [2] يعني أن همزة الاستفهام مفتوحة وهمزة الخبر أيضا مفتوحة فلو حذفت همزة الوصل[3] لالتبس الاستفهام بالخبر[4]، ورواية التسهيل تدل على أن[5] همزة الوصل ثابتة باقية. وقوله (مدا): أي صَيَّرها حرف مد وهو الألف، ويريد بتصغير بُعَيْد قُرْبَ[6] الشيء.

وعددها [في القرءان ستة][7] مواضع؛ ﴿ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ ﴾في موضعين في الأنعام [آية: ١٤٣ ـ ١٤٤]، و﴿ءَآلْـَٔنَ﴾ في موضعين في يونس [آية: ٥١ ـ ٩١]، و﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾[يونس: ٥٩]، [وفي النمل][8] ﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا تُشْرِكُونَ﴾[آية: ٥٩] وزاد [أبو عمرو بن العلاء][9] موضعا سابعا في يونس عليه السلام ﴿قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ءَآلسِّحْرُ﴾[يونس: ٨١]، فلا بد من المد المشبع في هذه المواضع. (ج): وإبدالها ألفا لجميع القُرّاء هو المشهور، [ومقابل المشهور][10] رواية

(١) سقطت في (ج) و(ض).

(٢) ينظر لهذا المبحث: جامع البيان ص٢١٦، ٢١٧.

(٣) سقطت في (ج) و(ض).

(٤) سقطت في (ج).

(٥) سقطت في (ض).

(٦) في (ج): قريب.

(٧) في (م): في ستة في القرآن.

(٨) سقطت في (ج).

(٩) في (م) و(ج) و(طث): أبو عمرو وابن العلاء! !.

(١٠) سقطت في (ض).

تسهيلها بين الهمزة والألف لأهل التسهيل، وهم[1]: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وقيل يجوز التسهيل لجميع القراء.

فإن قيل: لم اقتصر الناظم على البدل ولم يذكر التسهيل؟ فالجواب [أن يقال][2]: إنه[3] داخل في أوائل[4] الكتاب (فنافع سهل أخرى الهمزتين بكلمة). أو يقال إنما تكلم الناظم[5] على المشهور ولا يدخل قالون ومن معه من أهل الأداء في هذه المواضع، لأن من[6] أصله أن يدخل بين همزة الاستفهام وألف القطع، [وهذه همزة وصل][7] لا تقوى قوة همزة القطع، لأنها تسقط في الوصل[8].

وبَعدهُ احْذِفْ هَمْزَ وصْلِ الفِعْلِ لعَدَمِ اللَّبسِ بهَمْزِ الوَصْلِ

(ج): «[أي بعد][9] همزة الاستفهام اِحذف همزة الوصل الداخلة على الفعل، وعددها في القرءان سبعة مواضع[10]؛ في البقرة ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ

---

(١) في (ض): وهو.

(٢) سقطت في (ج).

(٣) سقطت في (ض).

(٤) في (ج): أوّل. وفي (ض): قوله أوّل.

(٥) سقطت في (ج) و(ض).

(٦) سقطت في (ج).

(٧) في (ض): وهذا وصل.

(٨) في (ج): «القطع»، وهو خطأ.

(٩) في (ض): وبعد.

(١٠) الزيادة في (ض).

عَهْداً﴾[آية: ٨٠]، وفي مريم عليها السلام ﴿ٱطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ﴾[آية: ٧٨]، وفي سبأ ﴿ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِباً﴾[آية: ٨]، وفي الصافات ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ﴾[آية: ١٥٣]، وفي ص اثنان؛ ﴿أَتَّخَذْنَاهُمْ سُخْرِيّاً﴾[آية: ٦٣]، و﴿بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ﴾[آية: ٧٥]، وفي المنافقين ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾[آية: ٦].

فحذفت(١) ألف الوصل منها [وبقيت همزة](٢) الاستفهام، لأنه جاء لمعنى، وألف الوصل لا فائدة له إلا الابتداء به، وهمزة الاستفهام تُغني عنه». (٣) (م): «والأصل في هذه الأفعال ﴿أإطلع﴾، ﴿أإتخذتم﴾، ﴿أإصطفى﴾، وشبهه». (٤) [فالأُولى همزةُ قَطْعٍ](٥) والثانية همزة وصل مكسورة. وقوله (لعدم اللبس) (ع): هذا جوابٌ عن سؤال مُقَدّر، كأن قائلا يقول له(٦): لِمَ حُذفت همزة الوصل هنا، ولم تُحذَفْ(٧) مع لام التعريف؟، فأشار إلى الفرق وهو عدم اللبس هنا، وإنما ثبتت مع لام التعريف، لأن [ثُبوتَها يقعُ به](٨) الفرقُ بين الاستفهام والخبر، ولو حُذفت لالتبس الاستفهام بالخبر، لاتّفاق حركتها بالفتح(٩). ومثال هذا في

---

(١) كذا في (ج) وفي (شرح المجاصي) ورقة ٩١. وفي (م) و(طث) و(ض): فحذف.

(٢) في (ج) و(ض): وبقي.

(٣) (شرح المجاصي) ورقة ٩١، (٩٣/ ٢١٢) بتصرف.

(٤) (القصد النافع) ص١٨٤.

(٥) سقطت في (ج) و(ض).

(٦) سقطت في (ج) و(م).

(٧) سقطت في (ج).

(٨) في (ج) و(ض): بثبوتها يقع.

(٩) في (م): في الفتح.

الكلام إذا قلت: (الرجل [خير من][1] المرأة)، فلا يعلم السامع هل أنت [مستفهما أو مخبرا][2]، [فإذا قلت (آلرجل خير من المرأة) علم السامع بأنك مستفهما]. [3] وأما همزة الوصل الداخلة على الفعل فلا يقع بحذفها اللبس[4] لاختلاف حركتها هنا، لأن همزة الاستفهام مفتوحة وهمزة الوصل مكسورة، ولأن الخبر لا تكون فيه إلا مكسورة، مثل: ﴿أَتَّخَذْتُمْ﴾، ﴿أَاطَّلَعَ﴾، ﴿أَصْطَفَى﴾، إلى غير ذلك. فلما كانت لا تكون[5] إلا مكسورة، دلّ على أنه متى وُجد أوّل كلام مفتوحا، علم أنه من باب الاستفهام لا من باب الخبر.

فصل

قال (ع): «وقد جرت عادةُ الـمُقْرِئين لهذا الكتاب أن يتكلموا هنا على همزة الوصل؛

أما[6] حقيقتها فهي الهمزة الزائدة المرسومةُ لها صورة واحدة في الخط، الـمُحَقَّقَةُ في حال[7] الابتداء، السّاقِطة في حال[8] الاتصال من[9] اللفظ.

(١) في (ج): بين! !.

(٢) هكذا بالنصب في النسخ الأربعة!.

(٣) ما بين المعكوفين سقطت في (ض).

(٤) في (ض): لبس.

(٥) في (ج): يكون.

(٦) في (ض): ما.

(٧) في (ج): حالة.

(٨) سقطت في (ض).

(٩) سقطت في (ض).

واعلمْ بأن همزة الوصل تكون في الأسماء وفي الأفعال وفي الحروف؛ أما مواضعها من الأفعال، فإنها تكون في [فعل الأمر من الثلاثي خاصة، وأما ماضي[1] الثلاثي فلا، لأنه متحرك[2]، وتكون في الخماسي فما فوق يعني في[3] السداسي، ولم يوجد على أكثر.

وهمزة القطع تكون في][4] الفعل الماضي الرُّباعي خاصة، ويكون حرف المضارعة منه مضموما، نحو: (أَكْرَمَ يُكرِم[5])، و(أخرج يُخرج)، إلا في[6] ثلاثة أفعال فإن حرفَ المضارعة منها مفتوحٌ وهمزتَها همزةُ قطع، وهي على ثلاثة أحرف، وهي: (أخذ)، و(أكل)، و(أمر)، [وهذه همزة القطع، إن كانت في أوّل الكلام لا يكون ما بعدها إلا ساكنا، إلا هذه الأفعال الثلاثة التي تَقَدَّمَ ذكرها، فإن ما بعد الهمزة فيها مُتحرّك وهي (أكل، وأخذ، وأمر)]. [7] وهمزة المتكلم لا تكون إلا قطعية في أي فعل دخلت، سواء كان الفعل ثلاثيا أو رباعيا أو خماسيا أو سداسيا. وهمزة المتكلم إذا[8] دخلت على الفعل الرباعي لا تكون إلا مضمومة، وإذا[9]

---

(١) في (ض): الماضي.

(٢) في (ض): محرك.

(٣) سقطت في (م) و(طث).

(٤) ما بين المعكوفين ساقط في (ج).

(٥) في (م): يكون.

(٦) سقطت في (م).

(٧) ما بين المعكوفين ساقط في (ج).

(٨) في (ج): إن.

(٩) في (ج) و(ض): وإن.

دخلت على[1] غيره من سائر الأفعال فلا تكون إلا مفتوحة.

وحكم همزة ما لم يُسَمَّ فاعلُه، أن تكون وصلية في الخماسي والسداسي، وتكون في الرباعي قطعية، ولا تكون في الرباعي فما فوقه إلا مضمومة، ولا تكون في الثلاثي بخلاف همزة المتكلم، لأنها تكون في الثلاثي وغيره من سائر الأفعال كما تقدم.

[وفعل الأمر][2] الثلاثي يبتدأ[3] على ثلاثة؛ إن كان ثالثُه مضموما ابْتُدِئ بالضمّ، ولكن بشرط أن يكون ثالثه مضموما ضَمّاً لازما، وأما إن كان ثالثه مضموما ضما عارضا فإنه لا يبتدأ بالضم، مثاله: ﴿ أَنِ ٱمْشُواْ ﴾[ص: ٦]، ﴿فَأْوُۥٓاْ إِلَى ٱلْكَهْفِ ﴾[الكهف: ١٦]، إلى غير ذلك مما حَرَكَتُه حركة[4] عارضة، لأن أصل (أن امشوا = امْشِيُوا). وإن كان ثالثه مفتوحا أو مكسورا فإنه يبتدأ بالكسر.

وأما مواضعها في الأسماء[5] فهي على قسمين؛ مصادر وغير مصادر، فالمصادر[6] تكون في الخماسي وفي[7] السداسي، نحو: (انطلَق، ينطلقُ، انطلاقاً)، أي مكسورة[8]، و(استكبر، يستكبر، استكبارًا). [وغير المصادر][9] تكون في

(١) في (ج): في.

(٢) في (ض): والفعل.

(٣) في (ض): يوجد.

(٤) سقطت في (ج).

(٥) في (ض): الاسم.

(٦) في (ض): فأما المصادر.

(٧) زيادة في (ج) و(ض).

(٨) زيادة في (طث) و(ض).

(٩) في (طث): أو غير مصادر.

أسماء تُحفظ ولا يُقاس عليها، وهي تسعةٌ؛ (ابْنٌ، وابنَةٌ، وامْرُؤٌ، وامرأة، واثنان، واثنتان، واسْمٌ، واِسْتٌ، وايْمَنُ[1] الله في القسم[2])، هذا الأخير على قول سيبويه خلافا للفرّاء[3] لأنها عنده همزة القطع، لأنه عنده جمعُ يَمين، وعند سيبويه من اليُمن[4] والبركة. فإن قيل لأيّ شيء حُرّكت الهمزة من ايمن الله بالفتح، [وهل لا][5] حرّكوها بالكسر [مثل غيرها][6] من سائر الأسماء التسعة؟ فالجواب أن يقال: إن العربَ ألزَمَتْهُ حالةً واحدة وهو الرفع بالابتداء في باب القَسَم، فخرج بذلك عن[7] نظائره، وفيه لغات: (ايْمَنُ الله، وايْمُ الله، [وايْمَمُ اللهِ][8])، واختلاف[9] سيبويه وغيره[10] [إنما هو][11] في (ايمن الله) في

---

(١) في (ج) و(ض): وايْمُ.

(٢) سقطت في (ج).

(٣) هو = يحيى بن زياد بن عبدالله، أبو زكريا الأسدي الكوفي، العلاّمة النحوي صاحب الكسائي، كان ثقة إماما، صاحب تصانيف، وكان يُقال عنه: أمير المؤمنين في النحو. مات سنة (٢٠٧هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء ١٠/ ١١٨ ـ تاريخ بغداد ١٦/ ٢٢٤.

(٤) في (ض): اليمين.

(٥) كذا في (م) و(ض) و(طث). وفي (ج): هلا.

(٦) في (ض): كغيرها.

(٧) في (ض): على.

(٨) سقطت في (ض). وفي (م): وايمَمٌ.

(٩) في (ض): واختلف.

(١٠) سقطت في (م) و(طث).

(١١) سقطت في (ض).

هذا اللفظ خاصّة، وأما غيره فمتفق فيه على أن[١] همزته[٢] همزة وصل.

وأما مواضعها من[٣] الحروف فهو موضع واحد، وهو لام التعريف، مثل: (المسجد، والدار، والفرس)، وحركته بالفتح، وعبارة (ج) قال: «اِعلم أن الأفعال [كلما كانت بنيت][٤] على خمسة أحرف أو ستة، فإن همزتها[٥] همزة وصل ماضيه وأمرَه ومصدرَه، نحو: (اِنطَلَقَ اِنطلِقْ[٦] انطلاقا)، و(استكبرَ استكبِرْ[٧] استكبارا). وكذلك[٨] ما كان ماضيه على ثلاثة أحرف، فإن همزةَ فعل الأمر منه همزةُ وصل، نحو: (ضَرَبَ اِضْرِب)، و(خرج أُخْرُج). وكل ما كان ماضيه على أربعة أحرف فإن همزته همزة قطع كيف أتى[٩] أيضا، ماضيه وأمره ومصدره، نحو: (أَكْرَمَ أكرِمْ[١٠] إكراما)، ولا زائد في الأفعال على ستة أحرف.

وألف الوصل مبني على [ثلاثة في][١١] الأفعال، فإن كان ثالثُه مكسورا أو

---

(١) سقطت في (ض).

(٢) سقطت في (م).

(٣) في (ج): في.

(٤) في (ض): كلما كانت ماضية. وفي (ج): كلها ماضية.

(٥) في (ج) و(ض): همزته.

(٦) في (ض): ينطلق. والظاهر أنه خطأ.

(٧) في (ض): يستكبر. والظاهر أنه خطأ.

(٨) في (ج): وتزيد.

(٩) سقطت في (ج).

(١٠) سقطت في (م). وفي (ض): يكرم، والظاهر أنه خطأ.

(١١) في (ض): ثالث.

مفتوحا ابْتُدِئ بالكسر، نحو: (اِنطَلِق واِصْبِر واِفْرَح[1])، وإن كان ثالثه مضموما ضمّا لازما ابتدئ بالضم، نحو: (أُنْظُر[2] وأُخْرُج). وكذلك الفعل إذا بُني لما لم يُسَمّ فاعِلُه، فإنه يبتدأ بالضم سواء كان [قطعا أو وصلا][3]، كان ثالثه [مضموما ضما][4] لازما أو عارضا، نحو: ﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ﴾، و﴿بِمَا ٱسْتُحْفِظُواْ﴾[المائدة:٤٤] و﴿ هُنَالِكَ ٱبْتُلِيَ﴾ [الأحزاب: ١١]، وما أشبه ذلك. فإذا دخلت همزة الاستفهام أو همزة المتكلم على هذه الأفعال كلّها صارت قطعا، كقوله: ﴿سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّيَ﴾[يوسف: ٩٨]، وكقوله: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ ﴾ [الأنعام: ١٥١]، وما أشبه ذلك.

وقد تقدم حكم الاستفهام، [وأمّا قولنا][5] لازما، احترازا من الضمة العارضة، وعددها في القرءان ثمانية؛ ﴿إِبْنُواْ﴾[6][الكهف: ٢١، الصافات: ٩٧]، و﴿إِقْضُوٓاْ﴾ [يونس: ٧١]، و﴿إِمْشُواْ﴾[ص: ٦]، و﴿إِيتُواْ[7]﴾، ﴿ثُمَّ إِيتُواْ صَفّاً﴾[طه: ٦٤]، إذا كان بمعنى المجيء، وسواء في كلمة واحدة[8] أو كلمتين، ﴿وَاتَّقُواْ﴾،

---

(١) الزيادة في (م) و(طث).

(٢) سقطت في (ض).

(٣) في (طث) و(ض): قطعيا أو وصليا.

(٤) سقطت في (ج) و(ض).

(٥) في (ج) و(ض): وإنما قلنا.

(٦) في (ج) و(ض): ايتوا.

(٧) في (طث): (واتلوا). وكلاهما لا يوجد في القرآن، ولعلّه تصحيف، والمقصود إنما هو المثال الذي بعده في سورة طه.

(٨) سقطت في (ج).

﴿فَاهْدُوهُمْ﴾[الصافات: ٢٣]، ﴿فَأْوُۥٓاْ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾[الكهف: ١٦]، لأن هـذه الضمة لا تثبت في المستقبل، لأنك تقول: (قضى يقضي، ومضـى يمضـي)، ولا تثبت في المستقبل إلا اللّازمة[1]، نحو: [(نظر ينظر)][2]، وإنما ابتدئ[3] بالكسر إذا كـان ثالثه مكسورا اتباعا لثالثه، وكذلك الضم.

واعلـم أنه لا يوجـد ألـف الوصـل مفتوحا فـي الأفعـال، [4] وكـذلك [لا يوجد][5] ألف وصل[6] مضموما في الأسماء. قلت: قال أبو محمد الحسن بن سعيد العماني[7]:«ولا يدخل الاستفهام على لفظ الأمر أصلا».

* * *

---

(١) في (ض): لازمة.

(٢) في (ج): نطق ينطق.

(٣) في (ض): ابتدؤوا.

(٤) في (ض): الفعل.

(٥) سقطت في (ض).

(٦) في (ج): الوصل.

(٧) هو = الحسن بن علي بن سعيد، أبو محمد العُماني المقرئ، إمام فاضل محقـق، لـه كتابـان في الوقف والابتداء، قال ابن الجزري: «نزل مصر بُعيْد الخمسمئة». ينظر: غاية النهاية ١/ ٢٠٣.



[فصلٌ في الاستفهام الْـمُكرّر]

فصـــلٌ: والاسـتفهامُ إن تكَـرّرَا فَصَـيِّرِ الثّانـي مِنْـهُ خَـبَرَا[1]

كلامه هنا[2] في الاستفهامين إذا اجتمعا، وعدده في القرءان أحد[3] عشر موضعا؛

في الرعد ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰباً اِنَّا لَفِے خَلْقٍ جَدِيدٍۖ﴾[آية: ٥]، وفي سبحان ﴿أَءِذَا كُنَّا عِظَٰماً وَرُفَٰتاً اِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقاً جَدِيداًۖ﴾ في موضعين [آية: ٩٤ ـ ٩٨]، وفي قد أفلح ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَٰباً وَعِظَٰماً اِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾[آية: ٨٢]، وفي النمل ﴿إِذَا كُنَّا تُرَٰباً وَءَابَآؤُنَآ أَيِنَّا لَمُخْرَجُونَۖ﴾[آية: ٦٧]، وفي العنكبوت ﴿وَلُوطاً اِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّكُمْ لَتَاتُونَ اَلْفَٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنَ اَحَدٍ مِّنَ اَلْعَٰلَمِينَ ۝٢٧ أَيِنَّكُمْ لَتَاتُونَ اَلرِّجَالَ وَتَقْطَعُونَ اَلسَّبِيلَ﴾[آية: ٢٨ ـ ٢٩]، وفي السجدة ﴿أَءِذَا ضَلَلْنَا فِے اِلَارْضِ إِنَّا لَفِے خَلْقٍ جَدِيدٍۖ﴾ [آية: ١٠]، وفي الصافات موضعان؛ ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَٰباً وَعِظَٰماً اِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾[آية: ١٦]، ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَٰباً وَعِظَٰماً اِنَّا لَمَدِينُونَۖ﴾[آية: ٥٣]، وفي

(١) في (ض) ذكر البيتين ـ هذا والذي يليه ـ.

(٢) سقطت في (ض).

(٣) في (ض): احدى.

الواقعة ﴿ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً وَعِظَاماً إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴾[آية: ٤٧]، وفي النازعات ﴿ يَقُولُونَ أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ ۝ إِذَا كُنَّا عِظَاماً نَّخِرَةً ﴾[آية: ١٠ ـ ١١].

فنافعٌ يجعل الأولى منهما استفهاماً بهمزة مفتوحة محققة بعدها همزة مسهلة، ويجعل الثانية[1] خبرا بهمزة[2] واحدة مكسورة، إلا في النمل والعنكبوت، فإنه قرأ الأولى بالخبر والثانية بالاستفهام، وإليه أشار بقوله:

واعْكِسْهُ في النّملِ وفَوْقَ الرُّومِ لِكَتْبِهِ بالياءِ في المَرْسُومِ

[ويعني بالمرسوم المصحف، (ع): وأيضا فإن الاستفهام في هذين الموضعين وقع[3] في محله وهو الثاني، لأن استفهامهم وتكذيبهم إنما وقع على البعث لا عن كونهم تُرابا، ذكر ذلك المهدوي. (س): قال الداني: «وكل هذه المواضع يعني[4] الأحد عشر في ءاية واحدة، إلا الذي في العنكبوت وفي النازعات، فإنها من ءايتين». (ج)[5]:«فإن قيل إن الاستفهام[6] جاء مكررا في قراءة نافع في غير الأحد عشر موضعا، [7] في سورة النمل في قوله تعالى: ﴿وَلُوطاً إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ۝ أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾ [آية: ٥٤ ـ ٥٥]، وفي الصافات ﴿يَقُولُ أَءِنَّكَ لَمِنَ الْمُصَدِّقِينَ ۝ أَءِذَا مِتْنَا﴾

---

(١) في (ج): الثاني.

(٢) في (ض): لهمزة.

(٣) سقطت في (ج).

(٤) في (ج): ففي.

(٥) في (ج): (ع). والظاهر أنه تصحيف، لأن النص موجود في شرح المجاصي بتمامه.

(٦) في (شرح المجاصي): الاستفهامين.

(٧) سقطت في (ج).

[آية: ٥٢ ـ ٥٣]، ولم يقع تنبيه على ذلك؟ فالجواب أن يُقال: إنما تكلموا على الاستفهامين[١] إذا كانا مرتبطين بعضهما[٢] ببعض، وهذان[٣] كل واحد منهما قائم بنفسه فافترقا»، [٤] قلت: وهذا أحسن ما أجيب به.][٥].

❐❐❐

(١) كذا في (م) و(طث)، و(شرح المجاصي) ورقة ٩٤. وفي (ج): استفهامين.

(٢) في (ج): بعضها.

(٣) في (ج): وهذا.

(٤) (شرح المجاصي) ورقة ٩٤، (٩٦/ ٢١٢).

(٥) ما بين المعكوفين ساقط كله في (ض).

[باب الْـهمز الْـمُفرد]

القــولُ فـــي إبْــدالِ فــاءِ الفِعْـلِ   والعــيْنِ والــلّامِ صَحيــحَ النّقْـلِ

[لما فرغ من ذكر الهمزتين في كلمة [أو في][1] كلمتين، أخذ يتكلم في هذا الباب في حكم الهمزة المفردة. وفاء الفعل عبارة عن الهمزة التي تكون في أوّل أصول الكلمة، والعين عبارة عن الهمزة التي تكون في وسط الكلمة، واللام عبارة عن الهمزة التي تكون في ءاخر أصول الكلمة. وقد تقدم أن الهمز ينتهي في التقسيم لاثني[2] عشر قسما؛ ففي[3] كلمة ثلاثة، وفي كلمتين ثمانية، وهذا تمام الاثني عشر.

وهي على ثلاثة أقسام؛ قسم تكون فيه في موضع الفاء من الفعل أي فاء الكلمة، سواء في الاسم أو في الفعل على ما يأتي إن شاء الله تعالى. وإنما غلب الفعل لأن الهمزة لا تظهر إلا في وزن الفعل الماضي. وقسم تكون فيه في موضع العين، وقسم تكون فيه في موضع اللام. وكل قسم من هذه الثلاثة على قسمين؛

---

(١) في (ج): في.

(٢) في (ج): لاثنا.

(٣) في (ج): في.

ساكنة ومتحركة. وقد تضمّن هذا البيت أنه يتكلم في كل ما يبدل[1] من كل قسم منها، ويتبين جميع ذلك إن شاء الله تعالى، فالبيت ترجمة لما يأتي. وقوله (صحيح النقل) أي صحيحٌ لا خَلَلَ فيه، نَقَلَهُ الأئمّة خلفٌ عن سَلفٍ، وصحيح حال من القول، [أو خبر][2] مبتدأ محذوف، أي هو صحيح.

أبــدَلَ ورشٌ كـلَّ فـاءٍ سَكَنَتْ   وبعـدَ هَـمْزٍ للجَميـعِ أُبْـدِلَتْ

تكلّم في هذا البيت في الهمزة التي في موضع الفاء من الكلمة، قال الشاطبي:

«إذا سكنت[3] فاءً من الفعل همزةٌ   فورشٌ يُريها حرفَ مَدٍّ مُبَدِّلاَ»، [4]

قوله (يُريها) من أرى بمعنى أعلم، والتقدير: يُعْلِمُ السّامعَ أو الطّالبَ أنها حرْفَ مَدٍّ. (س): ولا خلاف عنه في تحقيق المتحركة إلا المفتوحة بعد ضمّة، وستأتي إن شاء الله تعالى. فقوله (أبدل ورش كل فاء سكنت) يعني كل همزة ساكنة في محل الفاء من الكلمة. (ج): «أي قرأها بالبدل الـمَحْضِ، أي[5] انفرد بذلك». [6] فإن كان قبلها فتحة أبدلها ألفا، نحو: ﴿يَاكُلُ﴾، ﴿وَيَابَى﴾[التوبة: ٣٢]، ﴿مَامَنَهُۥ﴾[التوبة: ٦]، ﴿أَلَمْ يَانِ﴾[الحديد: ١٦]، ﴿فَلاَ تَاسَ﴾[المائدة: ٢٦، ٦٨]،

---

(١) في (م) و(طث): يدل.

(٢) في (ج): وخبر.

(٣) في (ج): كنت سكنت.

(٤) ينظر: شرح الشاطبية للضبّاع ص٨٤.

(٥) سقطت في (ج).

(٦) (شرح المجاصي) ورقة ٩٧، (٩٩/ ٢١٢).

﴿لاَ يَألُونَكُمْ﴾[آل عمران: ١١٨]، ﴿ مَّاكُولِۭ﴾[الفيل: ٥]، وما أشبهه.

وإن كان قبلها ضمة أبدلها واوا، نحو: ﴿ يُّومِنُواْ﴾، ﴿يُولُونَ ﴾ [البقرة: ٢٢٤]، ﴿يُوتِيهِ ﴾، وما أشبهه. وإن كان قبلها كسرة أبدلها ياء، نحو: ﴿أَنِ إِيتِ﴾ [الشعراء: ١٠] وسواء كانت هذه الفاء الساكنة في كلمة أو في كلمتين، نحو: ﴿لِقَآءَنَا إِيتِ﴾[يونس: ١٥]، [﴿يَٰصَٰلِحُ إِيتِنَا﴾][1]، [الأعراف: ٧٧]، ﴿يَّقُولُ إِيذَن لِّيۤ ﴾[التوبة: ٤٩]، ﴿ ثُمَّ إِيتُواْ صَفّاًۖ﴾[طه: ٦٤]، ﴿ اِ۬لذِے اِ۟وتُمِنَ﴾[البقرة: ٢٨٣].

فإن صورة الياء أو الواو همزة ساكنة، لأنك تقول: ﴿ إِيذَن لِّيۤ ﴾ على وزن (اِفعل)، وكذلك ﴿أُؤْتُمِنَ﴾ على وزن (أُفْتُعِل)، فأبدلها من جنس حركة ما قبلها، وإنما كُتبت ياءً في (ايتنا) و(ايذن لي)، وواوا في (اوتمن)، من أجل الابتداء، لأنهم إذا ابتدءوا بهمزة الكلمة اجتمعت لهم[2] في حال الابتداء همزتان، فأبدلوا الثانية التي بعد همزة الوصل من جنس حركة ما قبلها.

وقالون يقرأ جميعَ ما ذكرناه بهمزة محقّقة ساكنة]، [3] وهي فاء الكلمة في اسمٍ كانت أو فعل، ولا يَهْمِزُ إلا ما[4] كان الهمزُ أصله[5]، وتعرف ذلك بوزن الفعل؛ فإن ظهر لك فيه الهمز هَمَزْتَه[6]، وتقول في نحو: (يَأْكُل، ويأخذ)، (أَكَلَ، وأخذ)، على وزن (فَعَل)، فتظهر لك الهمزة في فاء الفعل. [وما منه

---

(١) في (م) و(طث): أو ايتنا.

(٢) في (ج): له.

(٣) ما بين المعكوفين كله ساقط في (ض).

(٤) في (ض): من.

(٥) سقطت في (ض).

(٦) في (ض) بياض مكانها.

وزنه مَفْعَلَة][1].

وتقول في ما لا أصل له في الهمز في: (يُوقِنُ، أَيْقَنَ)، على وزن (أَفْعَل)، وكذلك في (يوعظ أوعظ) على وزن (أفعل)، فتظهر لك الفاء في موضع الياء والواو، فلا يهمز[2] إلا ما كانت الفاء في موضع الهمزة منه.

[3]قلت: ورأيتُ أن أطوّل في هذا الفصل وأُكرّر الكلام فيه لأنه ضروري، وليس كل الناس يحسنون[4] تحصيله. قال (ع)[5] مبيّنا لما قدمناه: ولا يهمز قالون من الأفعال المستقبلة إلا ما كان أصله الهمزة، ويَعْتَبِرُ ذلك بالماضي، إن كانت فاءُ الفعل منه همزةً فإن قالون يَهْمِزُه، مثل: (ءامن) فيقول في المضارع (يؤمنون) بالهمز، وكذلك (أتى)، يقول في المضارع منه (يؤتون) بالهمز. وإن كانت فاء الفعل منه واوا أو ياء فلا يهمز مضارعه، مثل: (يوقنون)، لأنه من (أيقن)، وكذلك: (يوعِدُون، ويوفُون، ويوفِضُون، وموسِعون[6])، إلى غير ذلك، لأن الماضي من ذلك: (أَوْعَد، وأَوْفَض، وأوسَعَ، وأَوْفَى)، ولذلك[7] قال الـحُصْري:

«ولا تَهمِزَنّ ما كانت الواوُ أَصْلُهُ   كقوله في الإنسان يُوفون بالنَّذْرِ»، [8]

---

(١) سقطت في (ج) و(ض).

(٢) في (ض): همز.

(٣) في (ض): (ع).

(٤) في (ج) و(ض): يحسن.

(٥) سقطت في (ض).

(٦) في (ض): يوسعون.

(٧) في (ج) و(ض): ولهذا. وفي (طث): ولذا.

(٨) ينظر: «قصيدته الرائية في قراءة نافع» بعناية عبد الهادي حميتو ص٤٠.

قلت: قال شارحه محمد بن داوود بن مطروح: «يريد لا تَهْمِزَنَّ لقالون من الأفعال المستقبلة إلا ما كان أصله الهمز[1]، يريد في الماضي. ولا تهمزن له منها ما كان أصله واوا أو[2] ياء، وذلك أنه متى أَشْكَل ذلك عليك ولم[3] تدر ما أصلُ الفعل من ذلك رَدَدْتَه إلى ماضيه، فإن وجدت فاء الفعل منه [همزةً، همزتَ مُستقبَلَه]، [4] وذلك نحو: (ءامَنَ يُؤْمِن[5])، و(ءاتَى يُؤْتِي)، و(ءاثَرَ يُؤْثِر)، وكذلك (أكل يأكل)، و(أخذ يأخذ)، وكذلك[6] (اِسْتأجَر يَسْتأجِر)، وأشباه ذلك.

وإن اعتبرتَ ماضي الفعل فوجدت فاء الفعل منه ياء أو واوا، فلا سبيل إلى همز مستقبله بوجه، نحو: (يوفُونَ، ويوفِضُون، ويوقِنُون، ويوسِعُون، [7] ويوعِدُون)، وشبه ذلك. ألا ترى أنك تقول في الماضي من ذلك: (أوْفَى، وأَوْفَض، [وأوْسَع، وأَوْعَد]، [8] وأَيْقَنَ)، وكذلك ما أشبهه.

وإن كانت الكلمةُ اسما، لم يَخْلُ ذلك الاسم أن[9] يكون جارِياً على

---

(١) في (ض): الهمزة.

(٢) في (ج): ولا.

(٣) في (ج) و(ض): فلم.

(٤) في (ض): همزة فاهمز مستقبله. وفي (ج): همزة مستقبلة.

(٥) في (ج) و(طث) و(ض): يؤمنون.

(٦) في (ج): وذلك.

(٧) في (م) و(طث): موسعون.

(٨) في (ض): وواسع، وواعدنا.

(٩) في (ض): إما أن.

فعلٍ[1] أو غَيْرَ جارٍ؛ فإن كان جاريا، نظرتَ إلى[2] الفعل الذي يجري عليه، واعتبَرْتَه بها تقدّم، مثل: (مُؤَجَّلا، والـمُؤَلَّفَة قلوبُهم)، وشبه ذلك. وإن كان غير جار على فعل نظرتَ اشْتِقاقَه، فإن لم تعلم[3] اشتقاقه، وقفتَ عند السماع والرواية. وعلى هذا الأصل تَقيسُ[4] جميع ما خَفِيَ[5] عليك من كل ساكنٍ يَعْرِضُ لك فأشكل أمْرُه». انتهى كلام ابن مطروح.

(ج): «وإنما سهّل[6] ورشٌ الهمزة الساكنة بالبدل، لأنها لا حركة لِـما[7] تسهل منها، فلم يبق إلا البدل من جنس حركة ما قبلها. وقد[8] قيل إن كل حرف سكن[9] [سكونا حيا]، [10] فهو أخف من الحركة، إلا الهمزة الساكنة فإنها أثقل من المتحركة». [11] قلت: وقد أشار إلى ذلك ابن مطروح، قال بإِثْرِ كلامٍ: «لا يجمع أبدا بين همزتين في كلمة إحداهما ساكنة، بخلاف الجمع بينهما

---

(١) في (ض): فعله.

(٢) سقطت في (ج) و(ض).

(٣) في (ج): يتعرف. وفي (طث) و(ض): تعرف.

(٤) في (ج): تقس.

(٥) في (ض) و(ج): يمر.

(٦) سقطت في (ض).

(٧) في (ج) و(طث) و(ض): لها.

(٨) سقطت في (ج).

(٩) في (م): ساكن.

(١٠) في (ج): سكون حي.

(١١) (شرح المجاصي) ورقة ٩٨، (١٠٠/ ٢١٢).

متحركتين، لأن الساكن منها[1] أثقل من المتحرك، حكى ذلك الفراء وغيره».

وقوله (وبعد همز للجميع أبدلت) أي: إذا كانت الهمزة الساكنة بعد همزة أخرى قبلها [أُبْدِلت، أي قُرئت][2] بالبدل لجميع القرّاء من جنس حركة ما قبلها، نحو: (ءادم، وءامن)، قال الشاطبي[3]:

«وإبدالُ أخرى الهمزتين لِكُلِّهِمْ إذا سَكَنَتْ عَزْمٌ كـ﴿ءَادَمَ﴾[أَوهِلا][4]»،

وقال الحصري[5]:

«ولا خلاف[6] في إبدال همزة ءادم وأمثالها، فاسمَعْ ولا تَكُ ذا وِقْرِ[7]»

(م): [8] «لا خلاف في إبدالها للجميع كما قال الناظم، وذلك نحو: (ءامَنَ، وءاُوتُوا، وإيمان)، وشبهه، والأصل (أأمن، أُأْتوا، إئْمان)، فأبدلت من جنس حركة ما قبلها استثقالا لاجتماع همزتين في كلمة، بخلاف ﴿ءَآنذَرْتَهُمْ﴾ ونظائره على ما تقدّم، وعلى ذلك لغة العرب [في ما قد][9] رفضوا استعمال[10]

(١) في (ض): مثل الهمز. وفي (ج) و(طث): من الهمز.

(٢) في (ض): بياض مكانها.

(٣) ينظر: شرح الشاطبية للضباع ص٨٦.

(٤) في (طث): أهلا. وفي (م): اتهلا.

(٥) ينظر: «قصيدته الرائية في قراءة نافع» بعناية عبد الهادي حميتو ص٤٠.

(٦) في (طث)، وفي (بحث حميتو ص٤٠): خلف.

(٧) في (ض): وقري.

(٨) سقطت في (ض).

(٩) كذا في (م) و(طث) و(القصد النافع). وفي (ض): فيها فقد. وفي (ج): فيها قد.

(١٠) سقطت في (ض).

تحقيق الثانية في هذا النوع»، [1] وعبارة (س):

«وفـــاءُ فعـــلٍ ســـاكنًا أبدَلَـه ورشٌ، كذا مـا الضّـمُّ جـاءَ قَبْلَـهُ
فتحـاً، وبعـدَ الهمْـزِ للكُـلِّ أَلِف وبـابُ تُـؤْوِي همـزُهُ لـه عُـرِفْ»

(س)[2]: «يعني أن ورشا رحمه الله يُبدل الهمزة الساكنة الواقعة في فاء الكلمة ألفا بعد فتحة، وواوا بعد ضمة، وياء بعد كسرة. فالساكنة بعد الفتحة تقعُ بعد أحدِ سبعة أحرف، يجمعها قولُك: [(أوفيْتَ نمْ)][3]؛ فالهمزة نحو: ﴿ءَامَنَ ، و ءَادَمُ ، وءازَرُ﴾، يعني: ونحو ﴿ اُوتُواْ ، وايمان[4]﴾، وما أشبهه، أي وهذا المتفق عليه.

والواو نحو: ﴿وَاتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِنَ اَبْوَٰبِهَا﴾[البقرة: ١٨٩]، ﴿وَامُرَ اَهْلَكَ﴾[طه: ١٣٢]، [﴿وَامُرْ بِالْمَعْرُوفِ﴾[لقمان: ١٧]][5]، [﴿وَاتَمِرُواْ بَيْنَكُم﴾[الطلاق: ٦]][6]، أي مما اختصّ به ورش.

والفاء نحو: ﴿فَاتُوهُنَّ﴾[البقرة: ٢٢٢]، ﴿فَاذَن لِّمَن شِئْتَ﴾[النور: ٦٢]. والياء نحو: ﴿يَاخُذُ و يَاكُلُ﴾، و﴿يَالَمُونَ﴾[النساء: ١٠٤]. والتاء نحو: ﴿تَالَمُونَ﴾[النساء: ١٠٤]، ﴿تَاتِيهِم﴾، و﴿ٱلْمُسْتَاخِرِينَ﴾[الحجر: ٢٤]. والنون

---

(١) القصد النافع ص١٨٨.

(٢) في (م) و(طث): (ع). لكن في نهاية النقل أحال المصنف إلى (س) فقال: «... ولولا بناؤه لكان كغيره. انتهى كلام (س)».

(٣) في (طث): أوفيت، ثم. وفي (ج): أوفيت ع.

(٤) كتبت في (ج): ابين. وفي (م): ايمانا.

(٥) سقطت في (م) و(طث).

(٦) سقطت في (ج) و(ض).

نحو: ﴿نَّاكُلَ﴾، و﴿ نَاتِي ٱلْأَرْضَ ﴾[الرعد: ٤١، الأنبياء: ٤٤]، و﴿ نَّاخُذَ ﴾. والميم نحو: ﴿مَامَنَهُۥ﴾[التوبة: ٦]، و﴿مَّاكُولِۭ﴾[الفيل: ٥]، و﴿مَامُونٍۢ﴾[المعارج: ٢٨]، و﴿ مَاتِيّاً ﴾[مريم: ٦١].

قال الدّاني: «ولم يترك ورش الهمزة فيها وقع قبله ميم إلا في هذه المواضع، ولا خلاف عنه في إبدال الهمزة الساكنة بعد الفتحة إلا في[1] ما يأتي في باب (تؤوي) إن شاء الله تعالى».

والساكنة بعد الضمة تقع بعد أحد أربعة أحرف، يجمعها قولك: (متين)؛ فالميم نحو: (المومِنونُ[2])، و﴿ وَالْمُوتَفِكَٰتِ ﴾[التوبة: ٧٠]، و﴿وَالْمُوتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[النساء: ١٦٢]. والتاء نحو: ﴿ تُوتُونِ ﴾[يوسف: ٦٦]، ﴿ بَلْ تُوثِرُونَ ﴾[الأعلى: ١٦]. والياء نحو: ﴿يُومِنُونَ، وَيُوتُونَ ﴾، و﴿يُولُونَ﴾[البقرة ٢٢٦]. والنون نحو: ﴿لَن نُّومِنَ لَكَ﴾[البقرة: ٥٥، الإسراء: ٩٠]، و﴿نُوتِيهِ[3]﴾[النساء: ٧٤ ـ ١١٤]. ولا خلاف عنه أيضا في إبدال هذه إلا ما يأتي في (تؤوي).

والساكنة[4] بعد الكسرة لها اعتبارٌ بحسب ابتداء الكلمة التي هي فيها[5]، واعتبارٌ بحسب وصلها[6] بما قبلها، ولذلك يختلف إبدالها في غالب أحوالها بسبب ذلك، وبيانه بتتبع تلك المواضع؛

---

(١) سقطت في (ج) و(ض).

(٢) في (ج) و(ض): المومن.

(٣) في (ج) و(طث) و(ض): (نُوتِهِ). (آل عمران١٤٥، الشورى٢٠).

(٤) في (ض): وهي الساكنة.

(٥) في (ض): قبلها.

(٦) في (ج): وصفها.

فقوله تعالى ﴿ يَقُولُ ٱيذَن لِّي ﴾[التوبة: ٤٩]، ﴿ وَقَالَ ٱلْمَلِكُ ٱيتُونِي بِهِۦٓ ﴾ [يوسف: ٥٠ ـ ٥٤]، ﴿فِرْعَوْنُ ٱيتُونِي﴾[يونس: ٧٩]، ونحوها، تُبدل ياءً في الابتداء لكسر ما قبلها، وواوًا في الوصل لضمّ ما قبلها. وقوله تعالى ﴿إِلَى ٱلْهُدَى ٱيتِنَاۗ﴾ [الأنعام: ٧١]، و﴿لِقَآءَنَا ٱيتِ﴾[يونس: ١٥]، ﴿ثُمَّ ٱيتُواْ صَفًّاۚ﴾[طه: ٦٤]، تُبدل [في الوصل {ألفا](١) وياء في الابتداء. ويتفق الأمران في قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱيتِ ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[الشعراء: ١٠]، [﴿ وَلِلْأَرْضِ ٱيتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًاۖ﴾[فصلت: ١١]، ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِۖ ٱيتُونِي ﴾[الأحقاف: ٤]، ﴿أَوِ ٱيتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍۢ﴾[الأنفال: ٣٢]، ونحوها، فإنها تُبدل ياءً](٢) في الوصل}(٣) وفي الابتداء، لأن ما قبلها مكسور. [والساكنة بعد الضمة تُبدلها واوا في الوصل لأن](٤) ما قبلها مضمومٌ(٥) في الابتداء مكسورٌ(٦) في الاتصال، كقوله تعالى ﴿ٱلَّذِي ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ﴾[البقرة: ٢٨٣]، فإن همزة الوصل مضمومة لبناء الفعل للمفعول، [ولولا بناؤه](٧) لكان كغيره«. انتهى كلام (س).

قلت: ورأيتُ أن أذكر لفظ الداني في التيسير ليسره، (٨) وليرسخ حكمُ هذا الباب في نفس السامع، (٩) وإن كان قد قدّمنا ما تضمنّه، قال رحمه الله:

---

(١) في (ض): ألفا في الوصل.

(٢) ما بين المعكوفين سقطت في (ض).

(٣) ما بين المعكوفين الكبيرين {} سقط في (م).

(٤) في (ج) و(ض): وقد يكون.

(٥) في (ج) و(ض): مضموما.

(٦) في (ج) و(ض): مكسورا.

(٧) في (ض): ولو لم يُبنَ له.

(٨) في (م) و(طث): ليرى سره.

(٩) في (ج) و(ض): سامعه.

«اعلم أن ورشا كان[1] يُسهّل الهمزة المفردة[2]، أي يُبدلها، سواء سكنت أو تحركت، [3] إذا كانت في موضع الفاء من الفعل. فالساكنة نحو قوله تعالى: ﴿وَيَاخُذُ، ويَاكُلُ، و يَالَمُونَ، لِقَآءَنَا إيتِ، و يُومِنُونَ، و اِلْمُومِنُونَ، وَيُوثِرُونَ، وَيُوتُونَ، وَالْمُوتَفِكَٰتِ، وَالْمُوتَفِكَةَ، اِلذِے اِوتُمِنَ، اَلْمَلِكُ اِيتُونِے﴾، وشبهه. والمتحركة نحو قوله تعالى: ﴿ يُوَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ، ومُوَجَّلًا ، وَالْمُوَلَّفَةِ، ومُوَذِّنٌ، ويُوَخِّرُهُمْ، ولاَ تُوَاخِذْنَآ﴾، وشبهه.

واستثنى من الساكنة: [4]﴿وَتُـٔوِےٓ إِلَيْكَ ﴾[الأحزاب: ٥١]، و﴿ اِلتِے تُـْٔوِيهِ﴾ [المعارج: ١٣]، وسائر باب الإيواء نحو: ﴿ اَلْمَأْوِىٰ، و مَأْوِيٰهُمْ ، و مَأْوِيٰكُمُ ﴾، ﴿ فَأْوُۥٓاْ إِلَى اَلْكَهْفِ ﴾[الكهف:١٦]، وشبهه. ومن المتحركة: ﴿ وَلاَ يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا ﴾[البقرة: ٢٥٥]، و﴿ تَؤُزُّهُمُۥ﴾[مريم: ٨٣]، وكذلك ﴿مَـَٔاباً، وَإِلَيْهِ مَـَٔابِ، و مَـَٔارِبُ، وَمَا تَأَخَّرَ، و فَأْذَنَ ﴾، وشبهه، إذا كانت صورتُها ألفًا، فيَهْمِزُ[5] في جميع ذلك، والباقون يحققون الهمزة في ذلك كله». انتهى كلام الداني، [6] وهذا الباب[7] كبير، ولهذا أكثرنا[8] الكلام فيه.

---

(١) في (ج): كما.

(٢) في (ج) و(ض): المنفردة.

(٣) في (ج): وتحركت.

(٤) في (ض): المسكنة.

(٥) في (ج) و(ض): فهمز. وفي المطبوع من «التيسير»: فهمز جميع.

(٦) التيسير ص٢٤٧، ٢٤٨.

(٧) في (ج) و(ض): باب.

(٨) في (ج) و(ض): كرّرنا.

وحَقِّــقِ ﴿الإيــوا﴾ لِـمـــا تَدْرِيــهِ مِنْ ثِقَـلِ البَـدَلِ فــي ﴿ تُــئْوِيهِ ﴾

[أي: اِقرأ لورش ما تصرّف من باب الإيواء بهمزة محققة، لأنه لو قرأهُ بالبدل لاجتمع في الكلمة ثلاثةُ أحرف من حروف العلّة، فتَثْقُلُ الكلمةُ][1].

وإنْ أتـــتْ مفتوحــةً أبْدَلَـــها واوًا إذا مــا الضَّــمُّ جــاءَ قَبْلَهــا

أي: [2] وإن جاءت فاءُ الكلمة التي هي في موضع الهمزة مفتوحة وقبلها ضمّة، أبدلها ورش واوا محضة من جنس حركة ما قبلها، نحو: (يُوَلِّفُ، والْـمُوَلّفة، ومُوَجّلا، ومُوَذِّن، ويُوَذِّن، ويُوَدِّهِ)، و﴿أَن تُوَدُّواْ ٱلْأَمَنَٰتِ﴾[النساء:٥٨]، وشبه ذلك. وقالون[3] وسائرُ القرّاء يُحقّقون ذلك.

(ج): «لأنك تقول في الماضي (أَلَّفَ، وأَيَّد[4])، على وزن (فَعَّلَ) مشددة العين، فتظهرُ لك الفاءُ في موضع الهمزة في الكل، وتقول فيما لا أصلَ له في الهمز: (موهن، أَوْهَنَ) على وزن (أفعلَ)، فتظهر لك الواو في موضع الفاء، فَقِسْ عليه»[5].

(ج)[6]: «ومفهوم قوله (وإن أتت مفتوحة أبدلها إلى ءاخره)، أنها إذا[7] جاءت مضمومةً وانفتح ما قبلها، أن ورشا لا يُبدل بل يحقق، لأنه اشترط أن

---

(١) ما بين المعكوفين سقط في (ض).
(٢) سقطت في (م) و(ج).
(٣) سقطت في (ض).
(٤) في (ض): أدى.
(٥) (شرح المجاصي) ورقة ٩٩، ١٠٠، (١٠١، ١٠٢/ ٢١٢).
(٦) في (ج): (ع). ولعلّه الصواب، لأن النص غير موجود في (شرح المجاصي).
(٧) في (ض): إن.

تكون مفتوحة. ومفهومه أيضا أنها إذا انفتحت[1] وانفتح ما قبلها يحقق، [ومفهومه أيضا أنها إذا انكسرت وانكسر ما قبلها أنه يحقق، وهذه المفهومات كلها صحيحة جارية.][2] فمثال المفهوم الأول: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ﴾[البقرة: ٢٥٥]، و﴿تَؤُزُّهُمۡ﴾[مريم: ٨٣]. ومثال المفهوم الثاني: (تَأَخّر، ومَئَارِبُ، وفَأَذّن، وتَأَذّنَ، ومَئَاب)، إلى غير ذلك. ومثال الثالث: ﴿لَبِإِمَامٖ مُّبِينٖ﴾[الحجر: ٧٩]، و﴿بِإِمَٰمِهِمۡۖ﴾[الإسراء: ٧١][3]، وقالون في جميع ذلك[4] على أصله من التحقيق.

(ع): وروى الأصبهانيُّ عن ورش تحقيق الهمزة المتحركة [إن كانت][5] فاء الفعل، في موضعين في: ﴿مُؤَذِّنٌ﴾[الأعراف: ٤٤، يوسف: ٧٠]، و﴿لِئَلَّا﴾ [البقرة: ١٥٠، النساء: ١٦٥، الحديد: ٢٩] خاصة.

والعــينُ والــلّامُ فــلا تُبْدِلْــهُمــا لنافــعٍ إلا لَــدَى ﴿بِـئْسٍ بِمــا﴾

لما فرغ من ذكر الهمزة التي في موضع الفاء، أخذ يتكلم في التي في موضع العين واللام.

(ع): والعين عبارة عن الهمزة التي تكون وسط الكلمة، واللام عبارة عن الهمزة التي تكون في طَرَفِ الكلمة. قوله (والعين): أي[6] إذا أتت عين[7]

---

(١) سقطت في (ج) و(ض).

(٢) ما بين المعكوفين ساقط في (ض).

(٣) في (م): وفإمامهم.

(٤) في (ض): هذا.

(٥) سقطت في (ض).

(٦) سقطت في (ض).

(٧) سقطت في (ض).

الكلمة في موضع الهمزة وسواء كانت متحركة أو ساكنة؛ فالمتحركة نحو: (رُؤوسهم، ورَؤُوف، ورَءَا)، لأنك تَزِنُه على (فُعول) بضم الفاء وفتحها[١]، ورءا على وزن (فَعَل)، فتظهرُ لك العينُ في موضع الهمزة.

(ع): وقد اتفق ورش وقالون على تحقيق الهمزة في ذلك إلا في موضعين، وهما: ﴿سَالَ سَآيِلُۢ بِعَذَابٖ وَاقِعٖ﴾[المعارج: ١]، و(أَرَأَيْتَ) حيث وقع، لأن الهمزة في هذين الموضعين في عين[٢] الكلمة؛ أما (سال سائل) فقد اتفق ورش وقالون على إبدال همزته، وأما (أَرَأَيْتَ، وأرَأَيْتُمْ) فلورش فيه الوجهان؛ الإبدال[٣] والتسهيل، وأما قالون فليس عنده إلا التسهيل.

والساكنة نحو: (الرَّأْس، والكَأْس، والبَأْس، ودَأْبًا)، لأنك تقول (فَعْل) بإسكان العين، فتظهر لك[٤] العين ساكنة في موضع الهمزة.

وقوله (واللام) أي إذا وقعت أيضا لامُ الكلمة في[٥] موضع الهمزة، وسواء كانت متحركة أيضا أو ساكنة. فالمتحركة نحو: (ذَرَأَ، ونَشَأْ، وأَنبَأَ، وتَبَرَّأَ، وتَبَوَّأَ)، لأنك تقول في تصريفه فعَلَ وأَفْعَل وتَفَعَّلَ، فتظهر لك اللام في موضع الهمزة. والساكنة نحو: (اِقْرَأْ، ونَبِّئْ، وهَيِّئْ، ونَبِّئْهُمْ). وقوله (فلا تبدلها) أي لا تقرأهما بالبدل من جنس حركة ما قبلها، بل حَقِّقْها لورش وقالون. وقوله[٦] (إلا لدى

(١) في (ج): أو فتحها.

(٢) في (ج): غير.

(٣) في (م) و(ض) و(طث): البدل.

(٤) سقطت في (م) و(طث).

(٥) سقطت في (ض).

(٦) سقطت في (ض).

بئس بما)، أي إلا عند قوله تعالى في الأعراف: ﴿بِعَذَابٍ بِيسٍ﴾[آية: ١٦٥]، فإن نافعا قرأه بالبدل، أي ياء ساكنة سكونا ميتا.

(ج): «قيل إنما ترك همزَ (بيس) في هذا الموضع، للفرق بين الأسماء والأفعال، فهَمَزَ قالونُ كلَّ فعل من لفظه، وترك هذا الموضع لأنه ليس في القرءان اسمٌ غيره[1]. وأما ورش فمذهبه تركُ الهمز في الأسماء والأفعال، على ما يأتي إن شاء الله تعالى»[2].

وعبارة (س) قال: «لا خلاف في إبدال همزة (بيسٍ بما كانُوا يَفْسُقونَ) لورش وقالون؛ أما قالون فحجّته في الاقتصار على إبداله في هذا الموضع دون غيره إرادةُ الفرق بين الاسم والفعل، فإن جميع ما وقع من لفظ بيس في القرءان فِعْلٌ إلا هذا فإنه اسم، وكان في الأصل فِعْلًا إلا أنه وُصِفَ به فصارَ اسمًا، فأَبْدَلَه فَرْقًا بين الاسم والفعل، قاله مكيّ، [3] والمهدوي. وقيل لما صار وصفًا ثَقُلَ فخُفِّفَ بالبدل، وقيل في تعليله غيرُ هذا.

(ع): وبيس من الأفعال التي لا تَتَصَرّف، لأن الأفعال كلها تتصرف بخمسة أَضْرُبٍ؛ بالماضي[4] والمستقبل والأمر والنهي[5] والمصدر، إلا خمسة أفعال، [6] وهي: نِعْمَ، وبِئْسَ، ولَيْسَ، وحَبَّذَا، وفعلا[7] التعجب مثل: (ما أحسنَ

---

(١) في (ض): غير هذا.

(٢) (شرح المجاصي) ورقة ١٠١، (١٠٣/ ٢١٢).

(٣) ينظر: كتاب الكشف عن وجوه القراءات ١/ ٤٨١.

(٤) في (ض): الماضي.

(٥) سقطت في (ض).

(٦) سقطت في (ض).

(٧) في (ج) و(ض): وفعل.

[زيدا)، و(أكْرِم بزيدٍ)][(١)].

وأبـدلَ (الذّيبُ)، و(بيرٍ)، (بـيسَ)   ورشٌ، و(رِيًّـا) بِادِّغـامٍ عِيسَـى

يعني أن ورشا أبدل همزة الذئب ياءً، ووقع ذلك في سـورة يوسـف عليـه السـلام في ثلاثـة مواضـع، وأبـدل الهمـزة مـن ﴿ وَبِـيرٍ مُّعَطَّلَةٍ ﴾ [الحج: ٤٥] ياء، وهي[(٢)] عـين الكلمـة، وكذلك حكـم (بِيسَ) حيث ما وقع، أي وقالون يحقق الهمزة في جميع ذلك.

قوله (ورءيا): [أي وأبدل عيسى رءيـا في قولـه تعـالى: ﴿ أَحْسَنُ أَثَٰثاً وَرِءْياً ﴾ [مريم: ٧٤]،[(٣)] يعني أنه أبدل فيـه الهمـزة يـاء. (ج): «أي مـن جـنس حركة ما قبلها»،[(٤)] ولم[(٥)] ينظـر إلى اللـبس الـذي بينـه وبـين الـرِيّ الـذي هـو الامتلاء من شرب الماء، ثم أدغمها في الياء التـي بعـدها، فيقـول: (ورِيًّـا)، بيـاء مشددة، وفي ضمن هذا أن ورشا يحقق فيه الهمزة وهو كذلك.

(ع): وهو عنده مما تراه العين وهو المنظر[(٦)] الحسن، ولو ترك همـزه لصـار من الريّ الذي هو الامتلاء من الشرب، ويحتمل أن يكون عند قالون أيضـا مـن رأي العين الذي هو المنظر[(٧)] الحسن، فخفّفه.

---

(١) سقطت في (ض). وفي (ج) سقطت «وأكرم بزيد».

(٢) سقطت في (ض).

(٣) ما بين المعكوفين سقطت في (ض).

(٤) (شرح المجاصي) ورقة ١٠٢، (١٠٤/ ٢١٢).

(٥) في (ض): وما.

(٦) في (ج): المنظور.

(٧) في (ج): المنظور.

و﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ﴾ ورشٌ أبْدَلَهْ ولسُكونِ الياءِ قَبْلُ ثَقَّلَهْ

(م): [1] «الهمزة في [هذا الموضع][2] في محل اللام من الفعل، وقد ذكر في البيتين المتقدمين أنه لا يبدل[3] الهمزة[4] التي في موضع العين واللام إلا ما ذكر، فذكر أولا ما يبدل من التي هي عين، وذكر الآن ما يبدل من التي هي لام. فأعلمك أن ورشا يبدلها ياء في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٌ فِي ٱلْكُفْرِ﴾ [التوبة: ٣٧] لا غير، لأن أصله الهمز، لأنه[5] من (أنسأ ونسّأ) إذا أخّر، فقال (وإنما النسيء ورش أبدله). ودلّ ذلك من قوله أن قالون يحققها، [6] ولم يختلفا[7] في شيء مما وقع لاما [من الفعل غير هذه الكلمة، وسائر ذلك مما وقع لاما][8] لا خلاف[9] بينهما في تحقيقه ساكنا كان أو متحركا، نحو: ﴿فَٱدَّٰرَٰٔتُمْ﴾[البقرة: ٧٢]، و﴿فَرَأْنَٰهُ﴾[القيامة: ١٨]، و﴿تَسُؤْهُمْ﴾[آل عمران: ١٢٠، التوبة: ٥٠]، و﴿شِئْتَ﴾، و﴿جِئْتَ﴾، و﴿وَهَيِّئْ﴾[الكهف: ١٠]، و﴿أَنشَأْتُمْ﴾[الواقعة: ٧٢]، و﴿أَنشَأَكُمْ﴾،

---

(١) سقطت في (م) و(طث). والنص ثابت في (القصد النافع).

(٢) في (م): هذه المواضع.

(٣) في (ج): يبدله.

(٤) في (ج) و(ض): من. وكذا في (القصد النافع) ص ١٩٨.

(٥) سقطت في (ض).

(٦) في (ض): يحققه.

(٧) في (ض): يختلف.

(٨) ما بين المعكوفين سقطت في (ج).

(٩) في (ج): اختلاف.

و﴿ نَّفۡـرَؤُهُۥ ﴾[الإسراء: ٩٣]، و﴿إِمۡـرُؤٌاْ﴾[النساء: ١٧٦]، و﴿يَسۡـتَهۡزِءُونَ﴾، وشبهه»(١).

وقوله (ولسكون الياء قبل ثقله): أي ولأجل سكون الياء قبل الياء المبدلة ثَقَّلَها(٢) بالادغام، وذلك أن [ورشا أبدل](٣) من الهمزة التي هي لام الكلمة [ياءً وقبلها](٤) ياءً أخرى، فأسكن الياء الأولى سكونا حيا وأدغم الياء في الياء، فصار (النسيّ) بياء مثقلة، أي مشددة.

* * *

(١) (القصد النافع) ص١٩٨، ١٩٩.

(٢) في (ض): ثقله.

(٣) في (ج): أبدل ورشا.

(٤) الزيادة في (ض).



[باب نقل الحركة]

القَـولُ فــي أحْكـامِ نَقْـلِ الــحَرَكَهْ وذِكْـرِ مَـنْ قــالَ بــه وتَـرَكَــهْ

(ع): [١] «النقل تحريك الساكن بحركة الهمزة[٢] التي بعده في الوصل، وإسقاطها من اللفظ تخفيفاً، [٣] بشروط ستأتي إن شاء الله. وترجم الشاطبي[٤] والداني في التيسير [باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها؛ قال في التيسير:][٥]

«اِعلم أن ورشا كان يُلقي حركةَ الهمزة على الساكن قبلها فيتحرّكُ بحركتها، وتَسْقُط هي من اللّفظ، وذلك إذا كان الساكنُ غير حرف مَدٍّ ولِينٍ، وكان ءاخرَ كلمة، والهمزةُ أوّلَ كلمة أخرى.

والساكن الواقع قبل[٦] الهمزة يأتي على ثلاثة أضرب؛

فالضرب الأول: أن يكون تنوينا، نحو قوله تعالى ﴿مِّن نَّبِيٍّۢ إِلَّآ﴾

---

(١) سقطت في (م) و(طث).

(٢) سقطت في (م).

(٣) سقطت في (ض).

(٤) ينظر شرح الشاطبية للضباع ص ٨٧.

(٥) ما بين المعكوفين ساقط في (ض).

(٦) في (ج): بعد قبل.

[الأعراف: ٩٤، الزخرف: ٧]، [(١)] و﴿مِّن شَيْءٍ إِذْ كَانُواْ﴾[الأحقاف: ٢٦]، و﴿كُفُؤاً أَحَدٌ﴾[الإخلاص: ٤]، و﴿ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ۝ أَنُ اُعْبُدُواْ أَللَّهَ﴾[نوح: ٢ ـ ٣]، وشبهه. والثاني: أن يكون لامَ المعرفة، نحـو (الَارْضُ، والَاخِـرَةُ، والَازِفَـةُ، والُاولَى، والَانَ، والَاذَى)، وشبهه، وهذا وإن[(٢)] كان متصلا مع الهمزة في الخطّ، فهو[(٣)] يجري عند القراء مجرى المنفصل. والثالث: أن يكون سائرَ حروف[(٤)] المعجم، نحو قوله تعـالى: ﴿مَن ـامَنَ﴾، ﴿مِنِ اِسْتَبْرَقٍ﴾[الرحمن: ٥٤]، ﴿وَاذْكُرِ اِسْمَٰعِيلَ﴾ [ص: ٤٨]، و﴿أَلَٓمٓ أَحَسِبَ أَلنَّاسُ﴾[العنكبوت: ١ ـ ٢]، و﴿ وَقَالَتُ اُولَيٰهُمْ﴾[الأعراف: ٣٨]، و﴿قَالَتُ اُخْرَيٰهُمْ﴾[الأعراف: ٣٦]، و﴿تَعَالَوَاْ اَتْلُ﴾ [الأنعام: ١٥٢]، و﴿نَبَأَ اَبْنَيَ ـادَمَ﴾[المائدة: ٢٩]، و﴿ذَوَاتَيُ اُكْلٍ خَمْطٍ﴾[سبأ: ١٦]، وشبهه. واستثنى أصحابُ أبي يعقوب عن ورش من ذلك حرفا واحدا في الحاقة في قوله تعالى: ﴿كِتَٰبِيَهْ ۝ إِنِّي ظَنَنتُ﴾[آية: ١٨ ـ ١٩]، فَسَكَّنُوا[(٥)] الهاء وحقّقوا الهمزةَ بعدها على مُراد القَطْعِ والاِسْتِئْناف، وبذلك [قرأتُ على مَشْيَخَةِ المصريين، وبه آخُذُ[(٦)]][(٧)]. [وقرأ الباقون][(٨)] بتحقيق الهمزة في جميع ما تقدّم [مع تخليص][(٩)] الساكن قبلها.

---

(١) سقطت في (ض).

(٢) في (م) و(طث): إن.

(٣) في (ج): فهذا.

(٤) سقطت في (ج).

(٥) في (ض): بسكون.

(٦) كذا في (ج) وفي المطبوع من «التيسير»، وفي (م) و(طث): وبه الأخذ.

(٧) في (ض): «وبذلك قرأ على شيوخه المصريين وبه أخذ».

(٨) في (ض): والباقون.

(٩) في (ض): وتخليص. وفي (م): من تخليص.

واختلفوا في قوله تعالى ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ كُنتُم﴾، و﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾ في يونس [آية: ١٥، ٩١]، وفي قوله تعالى ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ في [النجم: ٤٩]، وسيأتي إن شاء الله تعالى»[١].

حركةُ الهمزِ لورشٍ تَنْتَقِلْ	**للسّاكنِ الصّحيحِ قَبْلُ المُنفَصِلْ**
أو لامِ تَعْريفٍ، وفي ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾	**خُلفٌ، ويَجْري في ادِّغامِ﴿مَالِيَهْ﴾**

قال الشاطبي:

«وحَرِّكْ لورشٍ كلَّ ساكنٍ ءاخرٍ	صحيحٍ بِشَكْلِ الهَمْزِ واحْذِفْهُ مُسْهِلَا»[٢]

وقال (س):

«واحذِفْ لورشٍ همزةً من بَعْدِ ما	تَنقُلْ شَكْلَها لِما تَقَدّما
مِنْ ساكنٍ مُنفصلٍ صحيحِ	وهاءِ سَكْتٍ ليسَ كالصَّحيحِ»،

ويعني بشكلها حركَتها. قوله (حركة الهمز) أي حركة همزة[٣] القطع كيفما[٤] كانت[٥] مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة، نحو: (مَنُ أُوتِي، مِنِ الَهٍ، مَنَ امَنَ). وقوله (لورش) أي هو الذي اختصّ بالنقل، وفي ضِمْنه أن قالون

---

(١) التيسير ص٢٤٩، ٢٥٠.

(٢) ينظر شرح الشاطبية للضباع ص٨٧.

(٣) سقطت في (ج).

(٤) في (ج) و(ض): كيف.

(٥) سقطت في (ج).

يخالفه(١) لا ينقل، وهذا صحيح. وقوله (للساكن) [احترازا من المتحرك، نحو: ﴿وَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ﴾[طه: ١٣٣، القصص: ٤٧]، ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾[المائدة: ١١٥] وقوله (الصحيح)](٢) احترازا من المعتلّ، نحو: ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾، ﴿بِالذِيٓ أُنزِلَ﴾[آل عمران: ٧١، العنكبوت: ٤٦]، ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا﴾.

وأما الواوُ والياء إذا سَكَنَتَا سكوناً(٣) حيّا وانفتح ما قبلهما، نُقِلت الحركةُ إليهما، نحو: ﴿تَعَالَوِاْ اِلَىٰ كَلِمَةٍ﴾[آل عمران: ٦٣]، ﴿وَلَوَ اَنَّ أَهْلَ﴾[الأعراف: ٩٦]، ﴿وَلَّوِاْ اِلَىٰ﴾[الأحقاف: ٢٨]، ﴿تَعَالَوَاْ اَتْلُ﴾[الأنعام: ١٥١]، ﴿خَلَوِاْ اِلَىٰ﴾[البقرة: ١٣]، وما أشبه ذلك. قوله (قبلُ) أي قبل الهمزة، ولكنه بناه على الضم لما قطعه عن الإضافة، والمنفصل صفة للساكن الصحيح.(٤) واحترز بقوله (المنفصل) [من المتصل](٥)، نحو: ﴿اِ۬لْقُرْءَانُ، و اِ۬لظَّمْـَٔانُ، مَسْـُٔولًا، ودِفْءٌ، واِ۬لْخَبْءَ﴾، وما أشبه ذلك مما يكون الساكن مع الهمزة في كلمة واحدة، وإنما ينقلُ ورشٌ ما كان من كلمتين لِثِقَلِ اجتماع كلمتين والهمزة،(٦) ولم يفعل ذلك فيما كان من كلمة، لخفة [الهمزة في كلمة](٧).

وقوله (أو لام تعريف) معطوف على قوله للساكن، أي حركةُ الهمزة

---

(١) في (ض): بخلافه.

(٢) ما بين المعكوفين سقطت في (ض).

(٣) سقطت في (ض).

(٤) سقطت في (ض).

(٥) سقطت في (ض).

(٦) سقطت في (ض).

(٧) في (م) و(ج) و(طث): الكلمة.

لورش تنتقل للساكن الصحيح المنفصل[1] أو لام تعريف، نحو: ﴿الَارْض، والَاخِرَة، والِانْسَان، والِاحْسَان﴾، وشبهه. وقوله (وفي كتابيه خلف) أي في ﴿كِتَٰبِيَهۡ ۝١٩ إِنِّي ظَنَنتُ﴾ خلافٌ لورش في نقل حركة هَمْزِهِ[2] إلى الهاء، [وهذه الهاء[3] هاء السكت][4]؛ فحكى عبدُ الصَّمدِ عنه[5] النّقْلَ، وروى غيرُه القَطْعَ، (ج): «وهو المشهور من طريق أبي يعقوب الأزرق»[6].

وقوله (ويجري في ادّغام ماليه) أي ويجري الخلافُ المذكور في البيت، في ادغام الهاء من (ماليه) في الهاء من (هلك)، فمن[7] نقلَ هناك أدْغَمَ هنا، ومن حقّق هناك ولم يَنْقُل أَظْهَرَ هنا.

(ج): «والإظهار هو المشهور، وهذا الخلافُ إنما هو لورش وحده». [8] قلت: وفي تشهيره نظر، لأن كلامه يقتضي أن الخلاف في (ماليه هلك) منصوصٌ عن ورش وليس كذلك، وإنما هو قياسٌ من أبي محمد مكي، لأنه قال: «ويلزم من[9] نقل الحركة من (كتابيه إني) أن يدغم (ماليه هلك)». قال (م): «وهذا

---

(١) في (م) و(طث): قبل المنفصل.

(٢) في (ج) و(ض): الهمزة.

(٣) سقطت في (م) و(طث).

(٤) في (ج): «وهذه هاء السكت»، لكن عليها ضرب.

(٥) سقطت في (ج).

(٦) (شرح المجاصي) ورقة ١٠٦، (١٠٨/ ٢١٢).

(٧) في (ج): من.

(٨) (شرح المجاصي) ورقة ١٠٧، (١٠٩/ ٢١٢).

(٩) سقطت في (ض).

الذي ذكر الناظم هو الذي ذكره مكي»[1].

قال (ع): «والإظهار في (ماليه هلك) مشكلٌ مخالف للقياس، لأنهما حرفان متماثلان[2]، فكان القياس الإدغام مثل سائر الـمِثْلين إذا سبق أحدُهما بالسّكون والثاني متحرك، قال: ومن أجل[3] هذا الإشكال، كان الوقفُ عليهما[4] أحسن لوجهين؛ الأول أنه[5] [يخرج بذلك من][6] هذا الإشكال. والثاني أنه[7] يبقيها على[8] أصلها [للمعنى الذي][9] جاء بها إليه[10] الذي هو الوقف والاستراحة، وهو مذهب النحويين. [وروي عن][11] الْـمُبَرِّدِ[12] أنه:

(١) القصد النافع ص٢٠٤.

(٢) سقطت في (ض).

(٣) في (م) و(طث): جهل.

(٤) في (ض): عليها.

(٥) في (ج): أن.

(٦) في (ض): تخرج الآن بذلك.

(٧) سقطت في (ج).

(٨) سقطت في (ض).

(٩) في (ض): المعنى التي.

(١٠) في (ض): له.

(١١) في (ض): وروى.

(١٢) هو = محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، أبو العباس الْـمُبَرِّدُ الأزدي البصري، إمام النحو صاحب «الكامل»، كان ثقة متفننا في جميع العلوم، مات سنة (٢٨٦هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء ١٣/ ٥٧٦ ـ وغاية النهاية ٢/ ٢٤٥.

صلى رجلٌ من النُّحاة خلفَ إمامٍ صلاةَ[1] الصبح، فقرأ بسورة الحاقة في إحـدى الركعتين، فوصل الهاء من ماليه بالهاء من هلك، فقطع الصلاةَ خَلْفَـهُ، فقـال: إن هذا لحنٌ[2] عظيم لا تجوزُ الصلاةُ به. انتهى كلام المبرد[3].

(ع)[4]: «وهو حسنٌ وموافق لاختيار محمد بن محمد بن داوود الصنهاجي، [5] الشهير بابن آجرّوم في كتابه المسمى بـ: «فوائد[6] المعـاني في شرح حـرز الأمـاني ووجه التهاني»». قلتُ: قال الداني في «التيسـير»: «قـرأ حمـزةُ ﴿عَـنِّي مَالِيَـهْ﴾، ﴿عَنِّي سُلْطَانِيَهْ﴾ بحذف الهاءين[7] في الوصل، والباقون بإثباتها في الحالتين[8]»،

---

(1) في (ج): صلى.

(2) في (ض): اللحن.

(3) سقطت في (ج).

(4) في (م): بياض مكانها.

(5) هو = محمد بـن محمـد بـن داوود، أبـو عبـدالله الصَّـنْهاجِي المغـربي، الإمـامُ النحـوي المالكي، المشهور بابن آجرُّوم، صاحب المقدمة في النحو، مولـده ووفاتـه بفـاس سـنة (٧٢٣هـ).

من مؤلفاته أيضا شرحٌ على الشـاطبية بعنـوان: «فرائـد المعـاني في شرح حـرز الأمـاني ووجه التهاني»، وقد حُقِّق وطُبع (السِّفر الأول الموجود منه، وفيه شرحٌ لـ: ٢٣٣ بيتـا) بجامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية (رسالة دكتوراه).

ينظر: الضوء اللامع للسخاوي ٩/ ٨٢ ـ الأعلام للـزركلي ٧/ ٣٣ ـ ومقدمـة تحقيـق «فرائد المعاني» ١/ ١٤... للباحث عبد الرحيم بن عبد السلام نبولسي.

(6) الصواب في اسمه: «فرائد المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني»، كما هو مطبوع.

(7) في (ض): الهاء، وفي المطبوع من التيسير «الهاءين».

(8) في (ض) وفي المطبوع من التيسير: «الحالين».

[1] وزاد الشاطبي ﴿مَا هِيَهْ﴾[القارعة: ١٠]، قال شارحُه ابنُ آجرّوم: «ماليه، وماهيه، وسلطانيه، قرأهنّ حمزة بحذف الهاء في الوصل، ولا خلاف في إثبات الهاء في الوقف، قال: [2] وحجّة إثبات الهاء وحذفها [في الكلم الثلاث][3] أنها هاءُ السَّكْتِ لحقت[4] في الوقف، فمن حذفها في الوصل فَلِعَدَمِ الحاجة إليها فيه، ومن أثبتها[5] فيه أجرى الوصل مجرى الوقف»، هذا الكلام الذي[6] ذكره في سورة الحاقة.

ولنرجع إلى[7] الكلام في المسألة، قال ابن آجروم بإثر [كلام مكي][8] المتقدم، قلت: القياس يقتضي أن لا يكون (ماليه هلك) في[9] رواية ورش كـ (كتابيه)، بل يلزم في (ماليه هلك) الإدغام ليس إلا، لأن الإدغام لا يكون إلا في السواكن[10] [وهذا ساكن]. [11] وقد ذكر سيبويه أن مثل هذا لا يُتصوّر

---

(١) التيسير ص٥٢١.

(٢) سقطت في (ض).

(٣) سقطت في (ض).

(٤) في (ض): تثبت.

(٥) في (ج): ثبتها.

(٦) الزيادة في (ض).

(٧) سقطت في (م).

(٨) في (ض): الكلام.

(٩) سقطت في (ض).

(١٠) في (ج): ساكن.

(١١) في (ض): ساكن وتقدم الساكن.

فيه إلا[1] الإدغام، ثم قال بعد[2] كلام، قلت: والذي يقتضي[3] القياس في (ماليه هلك) الإدغام[4] لكل من[5] أثبت الهاء في الوصل، وهو الذي تقتضيه[6] أصول كلام العرب الذي أنزل القرءان بها. [7] وأما الاظهار فشيء لم يثبت من كلام العرب، وكلام المقرئين يقتضي أن الإظهار عندهم غير مأثور عن النبي ﷺ، وإنما هو نظرٌ منهم، فلا يُرْجَعُ إليه لمخالفة[8] كلام العرب وأسلوب فصاحتهم، والله سبحانه أعلم [بالإشكال في هذه المسألة][9].

ولم يتعرض لها (س) في نظمه، وقال: «فإن قلت لِمَ[10] لَمْ تذكر[11] ما أشار إليه صاحبُ الأصل - يعني [ابن بري][12] - من جريان الخلاف في[13] ادغام

---

(١) سقطت في (ج).

(٢) في (ض): بُعَيْد.

(٣) في (ج) و(ض): يقتضيه.

(٤) في (ج): إلا الإدغام.

(٥) في (ض): ما.

(٦) في (م): يقتضيه.

(٧) في (م): به.

(٨) في (ض): المحافظة.

(٩) كذا في (م) و(طث). وفي (ج): «ولإشكال هذه المسألة». وفي (ض): «والإشكال هذه المسألة».

(١٠) سقطت في (ض) و(ج).

(١١) في (ج): يذكر.

(١٢) سقطت في (ج).

(١٣) في (م) و(ج) و(طث): من.

هاء[1] ماليه في هاء هلك؟ فأجاب[2]: بأني لم أذكره لما فيه من الإشكال، مع أن[3] ذلك الخلاف ليس منصوصا، وإنما هو إلزام، قال مكي: يلزم[4] من قال بالنقل في (كِتَابِيَهْ) أن[5] يدغم في (مَالِيَهْ)، ويلزم من ترك[6] النقل أن يظهر.

(س): «وفي الإظهار إشكال لأنهما مثلين[7] اجتمعا، والأول منهما ساكن، فإظهار[8] الأول في الوصل مخالف للقياس، ولهذا الاشكال اختار بعضُ المتأخرين الوقف[9] على (مَالِيَهْ) ثم يبتدئ (هَلَكَ)، ليَخْرُجَ بذلك من الإشكال ويُعْطي هاءَ السَّكْتِ حَقَّها». ثم ذكر[10] (س) حكاية المبرّد المتقدمة في قطع[11] الصلاة خلف إمامٍ وَصَلَ (مَالِيَهْ) بما بعدها، قال (س): «إن كان[12] الإمامُ وصلَ وأظهرَ الهاءَ، فوجهُ قطعِ الصلاة ظاهرٌ لأن هذا لَحْنٌ، وإن لم يُظهرِ الهاءَ

(١) سقطت في (م) و(طث).

(٢) في (م) و(طث): فأجيب.

(٣) سقطت في (ج).

(٤) سقطت في (م) و(طث).

(٥) في (م) و(طث): يلزمه أن.

(٦) في (ض): قال بترك.

(٧) في (م) و(ض) و(طث): مثلان.

(٨) في (ض): فانظر، وهو تصحيف ظاهر.

(٩) سقطت في (ض).

(١٠) سقطت في (ض).

(١١) في (ج) و(ض): قطعه.

(١٢) سقطت في (ض). وفي (م): كلام.

بل أدغمَ، فقطعُ الصلاة غيرُ بَيّن». قلتُ: قطعُ الصلاة غيرُ بيّن على الوجهين معا، انظر «البيان والتحصيل» في اللحن في الصلاة.

[قال (س)]: [(١)] «وبعد أن كنت[(٢)] كتبت هذا، رأيت للداني ما معناه: للناس في هاء السكت ثلاثة أوجه؛ إثباتها وقفا ووصلا وهو مذهب عامّة القراء، قال: [(٣)] فعليه لا يجوز إظهارها لأنها صارت بإثباتها وصلا [كالحرف الصحيح، وإثباتها][(٤)] كذلك مُظْهَرَةً، قال: وهو المطابق [لما روي][(٥)] عن الأزرق من عدم نقل الحركة إليها[(٦)] في (كتابيه). وإن[(٧)] ثبت وصلا فهو كالموقوف عليه فلا يصحُّ إدغامُه، وحذفها وصلا وهو مذهب النحاة، قال: وهو أقيس». قال (س):»وعليه يتخرج[(٨)] قطع المبرد[(٩)] الصلاة، قال يعني الداني: ومذهب القراء[(١٠)] آثر[(١١)]». انتهى كلام (س).

ويَبدأُ اللّامَ إذا ما اعْتَدّا ... بها بغَيْرِ هَمْزِ وَصْلٍ فَرْدَا

---

(١) في (ض) بياض مكانها.

(٢) الزيادة في (ض).

(٣) سقطت في (ض).

(٤) في (ض): «والحذف والصحيح إثباتها».

(٥) في (م) و(طث): لها وروي.

(٦) في (ج) و(ض): إليه.

(٧) في (ج): فهو وإن.

(٨) في (ض): يترجح.

(٩) في (ج) و(ض): الفرّاء.

(١٠) في (ج): الفراء.

(١١) في (طث): أثر.

ذكر الناظم في هذا البيت حكم الابتداء بالهمزة مع لام التعريف المذكور في البيت[1] الذي قبل هذا، وهو قوله (أو لام تعريف). قوله (ويبدأ اللام) أي ويبدأ ورشٌ اللام بغير همز وصل، أي ويسقط[2] ألف الوصل إذا اعتد[3] بالحركة المنقولة وهي حركة الهمز. و(ما) زائدة، والضمير في (بها) عائد على حركة الهمز[4] المتقدم ذكرها. و(بغير همز) يتعلق بقوله (يبدأ).

فيقول في نحو: ﴿الأرض﴾، ﴿لَارْض، لَاخِرَة، لِإِيمَان، لِانْسَان، لَانْفُس﴾، وشبهه. فينطق بحركة اللام ويترك همزة الوصل لحصول الاستغناء عنها، لأن همزة الوصل إنما جِيءَ بها ليتوصل[5] للساكن، فإذا تحرك ذلك الساكنُ استُغْنِيَ عنها. وفي ضمن كلامه أنه إذا[6] لم يعتد بالحركة، أنه يبدأ بإثبات همزة الوصل، فيقول: ﴿اَلَارْض، اَلُاولَى، اَلِانْسَان، اَلَاخِرَة، اَلِايمان﴾، وشبه ذلك. وهذا هو المشهور، وقد نصّ الداني في (إيجاز البيان) على الوجهين ورجّح هذا الثاني، وقال: «هذا أَوْجَهُ الوجهين وأَحْسَنُهما، يعني إثبات همزة الوصل»، قلت: وكان حقّ الناظم أن يُقَدِّم هذا الوجه[7] أو يقتصر عليه، لأنه هو المعروف، وأما سقوط ألف الوصل فغير مألوف. (م)[8]:«وقوله (فردا)،

(١) في (ض): هذا البيت.

(٢) في (ج): يسقط. وفي (ض): أسقط.

(٣) في (طث): اعتمد.

(٤) سقطت في (ج).

(٥) في (ج) و(طث) و(ض): للتوصل.

(٦) في (ج): لو.

(٧) في (ض): على الوجه الأول.

(٨) سقطت في (ض).

يعني مُفْرَدا مُجَرَّدا[1] من همزة الوصل»[2].

ونَقلُـــــوا لِنـافـــعٍ مَنْقُـــولَا ﴿رِدآ﴾ و﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ و﴿عَادا ٱلْأُولَىٰ﴾

(م): [3] «ذكـر في [هـذا البيـت][4] المواضـع[5] التـي وافـق فيهـا قـالونُ ورشا[6] على النقل، وهي أربعة مواضع؛ ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ في الموضعين في يـونس [آيـة: ٥١، ٩١، ولذلك قال (وآلآن)، فأتى باللفظ ممدودا على الاستفهام احـترازا مـن غيرهما، نحـو ﴿ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ﴾[البقـرة: ٧٠]، ﴿ٱلْـَٰٔـنَ خَفَّـفَ ٱللَّهُ﴾[الأنفـال: ٦٧]، وشبه ذلك» [7]. وضرورة الشعر تبرز[8] المد في (ءالان) المذكور، ولا يحتاج فيـه إلى التقييد بسورة يونس أو بالاستفهام، خلاف[9] الكلام المنثور فلا بـد[10] مـن تقييده بذلك، وإلا وقع اللبس بغيره. [الموضع الثالث][11] والرابع في[12] قولـه

---

(١) سقطت في (ج).

(٢) (القصد النافع) ص٢٠٥.

(٣) سقطت في (طث).

(٤) في (ض): هذين البيتين.

(٥) سقطت في (ج).

(٦) سقطت في (ج) و(ض).

(٧) (القصد النافع) ص٢٠٥.

(٨) في (ض): تحرز.

(٩) في (ج) و(ض): بخلاف.

(١٠) في (ج) و(ض): فإنه لا بد.

(١١) في (ج): من المواضع الثالث.

(١٢) سقطت في (ض).

تعالى ﴿رِدۡءٗا يُصَدِّقُنِيٓۖ﴾[القصص: ٣٤]، و﴿عَادًا ٱلۡأُولَىٰ﴾ في (والنجم) [آية: ٤٩].

(م) و(ع): «فقوله (ونقلوا لنافع) يعني الحركة إلى الساكن قبلها في الأربعة مواضع[1]». [2] وقوله (منقولا) نعتٌ لمصدر[3] محذوف يدل عليه معنى الكلام، أي ونقلوا الحركةَ لنافع نقلا منقولا، أيْ مأثُورا مَرْوِيّا، فيكون النقلُ الأول من نقل الحركة، والثاني من نَقْلِ الرّواية، ويحتمل أن يكون ونقلوا من نقل الرواية، أي وروَوْا لنافعٍ منقولا رِدًا، [وكذا ما عُطف عليه][4]. فيكون قولُه منقولا حالا من ردءا، وقدّمه عليه ثم عطف عليه (ءالان وعادا الاولى)، وهذا كما تقولُ (جاء ضاحكا زيدٌ)، ثم تعطفُ عليه غَيْرَه، فتقول (وعَمْرٌو وبَكْرٌ).

قال الناظم عفا الله عنه: [5] «وهذا أردتُ وإيّاه قصدتُ، لأن فيه اجتنابَ الحشو وإيثارَ الصناعة اللفظية، وهي تجنيس الألفاظ واختلاف المعاني بالاشتقاق، ومنه في القرءان ﴿فَأَقِمۡ وَجۡهَكَ لِلدِّينِ ٱلۡقَيِّمِ﴾[الروم: ٤٢]، ﴿وَأَسۡلَمۡتُ مَعَ سُلَيۡمَٰنَ﴾[النمل: ٤٦]». وعبارة (ع) قال: «وهذا الوجه الثاني أحسنُ، لأنه سُئل عنه المؤلِّفُ حين [تعارض الوجهان][6]؟ فقال: «أردت[7] ونقلوا من نقل

---

(١) في (ج): المواضع.

(٢) (القصد النافع) ص٢٠٦.

(٣) في (ج): بمصدر.

(٤) في (ج): وكذلك. وسقطت كلها في (ض).

(٥) في (ض): عنا وعنه.

(٦) في (ض): معارضة الوجهين.

(٧) في (ض): وإياه أردت.

الرواية، فهذا أردتُ وإيّاه قصدتُ»[1].

(م)[2]: «ونقض[3] قالونُ أصْلَه، [4] فنقـل في هـذه المواضـع ولـيس مـن أصله أن يَنْقُلَ، كما خالف أيضا ورشٌ أصله في (ردءا)، وليس من أصله أن ينقل ما كان من[5] كلمة واحدة»، [6] وإنما ينقل ما كان من كلمتين. (ج): «ووجه نقل ورش له[7] أنه أشبه ما كان من كلمتين، لأن رِدًا يُشبه الأمرَ من وَرَدَ يَـرِدُ رِدْ، [8] إذا وَرَدَ بالمكان على الماء، والتنوين يشبه أَنْ الخفيفة، فـإجراؤه عـلى مـا كـان مـن كلمتين للشَّبَهِ الواقع». [9] ورِدًا أصلُه رِدْءًا بِدالٍ سـاكنة بعـدها[10] همـزة منونـة بالفتح، وبذلك قرأ جميعُ القرّاء، والرِّدْءُ الـمُعَيِّن. وقيـل يحتمـل مـن قـولهم أَرْدَأَ على المائة، إذا زاد عليها، فيكون المعنى: أَرْسِلْه مَعِي زيادةً[11] يُصَـدِّقني، قلـتُ: والأوّل أبْيَنُ، والله سبحانه أعلم. قال الفاسي: [12] «وهذا هو اختيارُ الناظم أنـه

---

(١) نقله عنه أيضا الخراز في (القصد النافع) ص٢٠٦، فقال: «قال لي الناظم...».

(٢) سقطت في (ض).

(٣) في (ج) و(ض): وناقض.

(٤) سقطت في (ج).

(٥) في (طث): في.

(٦) (القصد النافع) ص٢٠٦.

(٧) الزيادة في (ج) و(طث) و(ض).

(٨) الفعل: وَرَدَ، يَرِدُ، رِدْ، وَرْدًا، ووُرُودًا.

(٩) (شرح المجاصي) ورقة ١٠٨، (١١٠/ ٢١٢).

(١٠) في (ج) و(طث) و(ض): وبعدها.

(١١) في (ض): ردا.

(١٢) هو = محمد بن حسن بن محمد بن يوسف، أبو عبدالله الفاسي المغربي، الإمام المقرئ =

بمعنى الإعانة»، [1] وهو اختيار ابن آجرّوم في شرح حرز الأماني.

وهَمَـــزُوا الــــواوَ لِقــــالُونَ لَــدَى   نَقْلِهِم فــي الوَصْلِ أَوْ فــي الابْتِدَا

أي همز[2] القرّاء الـواوَ مـن (عَـاداً الْأُولَى) لقـالون بهمـزة سـاكنة، (ج): «وهذا[3] المشهور، وحكى صاحبُ (الإقناع): [4] أن قالون قـرأ مـن طريـق أبي نشيط مثل ورش». [5] قوله (لدى نقلهم) أي في[6] حالة نقلهم، وسواء وصلتَ الكلمةَ بما قبلها، أو ابتدأتَ[7] بهـا وحـدها. (م): «وفي قولـه[8] (لـدى نقلهـم)

= جمال الدين، شيخ القراء بمدينة حلب. وُلد بفاس، وقدم مصـر فأخذ القـراءات عـن اثنين من أصحاب الشاطبي وهما: أبو موسى عيسى بن يوسف المقدسي، وأبو القاسم عبد الرحمن بن سـعيد الشـافعي. كـان إمامـا ذكيّـا واسـع العلـم، بصـيرًا بـالقراءات وعللها، انتهت إليه رئاسةُ الإقراء بحلب. له شرحٌ على الشاطبية في غاية الحسن سماه: «اللآلئُ الفَريدة في شرح القصيدة»، وهو مطبوع. توفي سـنة (٦٥٦هـ). ينظـر: معرفـة القراء الكبار ٣/ ١٣٢٩ ـ وغاية النهاية ٢/ ١٠٩.

(١) ينظر شرحه على الشاطبية «اللآلئُ الفَريدة في شرح القصيدة» ٢/ ٢٢٩.

(٢) في (ض) و(ج): همزوا.

(٣) في (ج) و(طث) و(ض): هذا هو.

(٤) أي ابـنُ البـاذش، قـال في كتابـه «الإقنـاع في القـراءات السـبع»: «وذكـرَ الأهـوازيُّ والخزاعي عن أبي نشيط ـ أي: عـن قـالون ـ مـن جميـع طرقـه التسـهيلَ كـوَرْشٍ وأبي عمرو». ٢/ ٧٧٦

(٥) (شرح المجاصي) ورقة ١١٠، (١١٢/ ٢١٢).

(٦) الزيادة في (ج) و(ض).

(٧) في (ج) و(ض): ابتدأ.

(٨) في (ض) و(طث): قولهم.

إشعارٌ بأن[1] لها حالة أخرى لا يكون فيها نقلٌ، وهي[2] في الابتداء بها، على ما يأتي في البيت الذي بعد هذا»[3].

لكــنَّ بَــدْأَهُ لَــهُ بالأَصْــلِ أَوْلَــى مِــنِ ابْتدائــهِ بالنَّقْــلِ

والضمير في (له) عائد على قالون، (م): «والأصل المذكور، [4] أصلُ هذه الكلمة [وهي (الأولى)]، [5] بإثبات همزة الوصل وإسكان اللام وتحقيق همزة فاء الفعل بعدها، كأنه[6] يقول: قراءة[7] هذا اللفظ على الأصل، والتحقيق أولى من ابتدائه بالنقل كما فعل ورش، [يشير إلى الوجهين المتقدمين عن ورش][8] في قوله (ويبدأ اللام إذا ما اعتدا... البيت).

فحصل من هذا أن في[9] الابتداء بهذه[10] الكلمة لقالون ثلاثة أوجه؛ أحدها[11] أن يبتدئ (اَلُاوْلى) بإثبات همزة الوصل وضم اللام وهمزة[12] ساكنة

(١) في (ض) و(ج): أن. وكذا في المطبوع من (القصد النافع).
(٢) في (ج): وهو. وكذا في المطبوع من (القصد النافع).
(٣) (القصد النافع) ص٢٠٩.
(٤) في (ج): مذكور.
(٥) في (م) و(طث): وهو الأول.
(٦) سقطت في (ض) و(ج).
(٧) سقطت في (ض) و(ج).
(٨) ما بين المعكوفين سقطت في (ض).
(٩) سقطت في (ج).
(١٠) في (م) و(طث): من هذه.
(١١) في (ج): أحدهما.
(١٢) في (ض): وبهمزة.

بعدها، والثاني يبدأ (لُأوْلى) بحذف همزة الوصل[1] وضمّ اللام وهمزة ساكنة، والثالث أن يبتدئ (الْأُولَى) على الأصل كما تقدم»، [2] قال أبو عمرو: «وهذا الوجه عندي أوجه وأقيس». [3] وعبارة (س) قال: «والحاصل لقالون في هذه الكلمة في وصلها بما قبلها وجهٌ واحد وهو النقل وهمز الواو، وفي الابتداء ثلاثة أوجه؛ [الأصل وهو][4] الأحسن، والنقل مع همزة الوصل، والنقل مع إسقاطها وهمز الواو فيهما.

وعبارة أبي الحسن علي بن سليمان القرطبي[5] قال: «ذكر الحافظ أبو عمرو الداني عن ورش في الابتداء بالأولى من قوله تعالى ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ بهمزة، [6] وجهين؛ [7] أحدهما (اَلُاولى) بهمزة الوصل مع النقل، فلا يعتد بالعارض وهو تحريك لام التعريف بحركة الهمزة، والثاني بحذف ألف الوصل فيعتد بالعارض، كقولهم (بخمر[8] جاءني)». [9] وذكر الحافظ أبو عمرو والإمام أبو عبدالله محمد بن شريح في ذلك عن قالون ثلاثة أوجه؛ [10] وهي الوجهان

---

(١) سقطت في (ج).

(٢) (القصد النافع) ص ٢١٠، ٢١١.

(٣) ينظر: التيسير ص٥٠٢.

(٤) سقطت في (ج).

(٥) من شيوخ ابن برّي، وقد سبقت ترجمته في المقدمة.

(٦) سقطت في (ج) و(طث) و(ض).

(٧) ينظر: كلام الداني في التيسير ص٥٠٢.

(٨) في (م) و(طث): بحر. وفي (ض): الأحمر.

(٩) ينظر: جامع البيان ص٧٣٣، ٧٣٤.

(١٠) ينظر: جامع البيان ص٧٣٣، ٧٣٤.

المذكوران عن ورش إلا أنه يأتي فيهما بهمزة ساكنة مكان الواو، فيقول: (اَلُؤْلى، لُؤْلى[1]).

وقد روى عنه الحافظ أبو عمرو في بعض تواليفه من طريق الحلواني بخلافٍ عنه في ذلك تركَ الهمزة الساكنة مثل ورش، والمشهور عنه إثباتها. والوجه الثالث (الْأُولَى) على الأصل، فيبتدئ بهمزة الوصل بعدها لام التعريف ساكنة، بعدها همزة مضمومة، بعدها واو ساكنة، كسائر القرّاء غير ورش، ولفظ الشاطبي[2]:

«وقُل عادًا الأولى بإسكانِ لامِهِ ... وتَنوينُهُ بالكسرِ كَاسِيه ظَلَّلا

وأدْغَمَ باقِيهمْ وبالنَّقلِ وَصْلُهم ... وبَدْؤُهم، والبَدْءُ بالأصْلِ فُضِّلا

لقالونَ والبَصرِي وتُهْمَزُ وَاوُه ... لقالونَ حالَ النَّقْلِ بَدْءًا ومَوْصِلا

وتَبدَا بهمزِ الوصلِ في النَّقلِ كُلّه ... وإن كُنْتَ مُعْتَدًّا بعَارِضهِ فَلَا»

أخبر ـ رحمه الله تعالى ـ بحكم[3] قراءة المشار إليهم؛ بالكاف وهو ابن عامر، والظاء وهم الكوفيون وابن كثير، ويعني بالكوفيين عاصما وحمزة والكسائي، ويعني بابن عامر الشامي[4]، ويعني بباقيهم نافعا وأبا عمرو بن العلاء.

والهَمْزُ بعدَ نَقْلِهم حَرَكتَهْ ... يُحذفُ تخفيفًا فحَقِّقْ عِلّتَهْ

(١) سقطت في (ض).

(٢) ينظر شرح الشاطبية للضباع ص٨٩، ٩٠.

(٣) سقطت في (ج).

(٤) في (ج): ويعني بالبصريين أبو عمرو بن العلاء. وفي (ض): سقطت كلها.

تكلّم في هذا البيت على حكم الهمزة بعد[1] نقل حركتها حيث كان، فذكر أنها تُحذف تخفيفا، وكأنه جواب عن سؤال مقدر يتضمنّه أوّلُ الباب، لأنه قال في أول الباب (حركة الهمز لورش تنتقل)، كأن قائلا يقول له: إذا نُقلت حركتُها إلى ما قبلها، ما حكمُها بعد النقل؟ فقال: تُحذف تخفيفًا، وهكذا قال المهدوي أن حذفَها تخفيفٌ، وقيل في تعليل حذفها غيرُ هذا.

قلت: وقوله (فحقق علّته)، يريد والله أعلم أن ما ذكره من التعليل بالتخفيف هو الْـمُحَقَّقُ. والحاصل أنهم لم يختلفوا في الحذف، وإنما اختلفوا في وَجْهِ علّته، وقال (ج): «قوله (فحقق علّته) أي حقق علّةَ حذفِ [هذا الهمز]، وما قاله الناس فيه، وحكمَ النقل»[3].

* * *

(١) في (ض): عند.

(٢) في (م): هذه الهمزة.

(٣) (شرح المجاصي) ورقة ١١١، (١١٣/ ٢١٢).



[باب الإظهار والإدغام]

القَـولُ[1] فـي الإظهـارِ والإدْغـامِ   ومـا يَليـهِمَـا مـنَ الأحْكـامِ

قال (س) و(ع): «باب[2] الإظهار والإدغام والقلب والإخفاء مما[3] يجب الاعتناء به والتحفظ عليه، لأنه لحنٌ خَفِيّ يجهلُه كثير من الطلبة، وهذا الباب كثير الدَّوْرِ متكرّر في القرءان، ولهذا قال أبو بكر الأُدفويّ[4] في «كتاب الاستغناء»: «من أدغمَ ما يُظْهَرُ أو أظْهَرَ ما يُدْغَمُ، يعني أو أظهرَ ما يُخْفَى، أو تَرَكَ ما يُقْلَبُ، فهو لاحِنٌ في تِلاوته»، ولهذا[5] قال ابن مجاهد: «اللحن على

---

(١) في (م) و(طث): والقول.

(٢) سقطت في (ض).

(٣) في (م) و(طث): لما.

(٤) هو = محمد بن علي بن أحمد، العلوي الإدريسي، أبو بكر الإِدْفَوي ـ أو: الأُدْفَوي ـ، نسبة إلى مدينة إدفو ـ أو: أُدْفُو ـ بصعيد مصر، الإمام المقرئ، النحوي المفسر، كان ثقة، عالما بالعربية، بصيرا بالمعاني. توفي سنة (٣٨٨هـ). له كتاب «الاستغناء في تفسير القرآن وعلومه»، كتاب ضخم في تفسير القرآن، حُقّق جزء منه بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض. ينظر: معرفة القراء الكبار ٢/ ٦٧٥ ـ وغاية النهاية ٢/ ١٧٥.

(٥) سقطت في (ض).

قسمين؛ لحنٌ جليّ، ولحن خفي، فالجلي هو تغيير الحركات [الذي هو الإعراب][1]، والخفي هو إظهارُ ما يُدغم [وإدغامُ ما يُظهر][2]، وفتح ما يمال وإمالة ما يفتح إلى غير ذلك. وقد ثبت لكل حرف من حروف القرءان حَقٌّ، فوجب على التالي له[3] أن يُعطيَ كلَّ حرف حقَّه.

قلت: وحقيقة الإظهار والإدغام معروفة. (س): «والإخفاء مرتبة بين الإظهار والإدغام، لأن الإظهار في الحروف المتباعدة [في المخرج][4]، والإدغام في المتقاربة [في المخرج][5] والمتماثلة، والإخفاء في الحروف التي لم تتباعد تباعُدا يقتضي الإظهار، ولم تتقارب تقاربا[6] يقتضي الإدغام، فله حالةٌ بين حالتين». قلت: وقد أشار أبو عمرو في «التيسير» إلى هذا المعنى فقال: «الإخفاء[7] حالٌ بين الإظهار والإدغام، وهو عارٍ من التشديد فاعْلَمْهُ». [8] فقال أبو عمرو: «وقد أجمعوا على إدغام النون الساكنة والتنوين في الراء واللام بغير غُنّة، وأجمعوا على إدغامهما[9] في الميم والنون بغنة، واختلفوا عند الياء والواو»[10].

---

(1) سقطت في (م) و(طث).

(2) سقطت في (ض).

(3) سقطت في (ض).

(4) سقطت في (ض) و(ج).

(5) سقطت في (ض) و(ج).

(6) في (ج): قربا.

(7) سقطت في (ض).

(8) التيسير ص ٢٦٥.

(9) في (ض) وفي المطبوع من (التيسير): إدغامها.

(10) التيسير ص ٢٦٥.

قلت: ورأيتُ للداني في غير التيسير ما نَصّه: «وروى الأصبهاني عن ورش إظهارَ الغنّة مع الإدغام عند الراء واللام، نحو قوله تعالى: ﴿مِّن رَّبِّهِمْ﴾، ﴿مِنَ اَنصَارٍ ۝ رَّبَّنَآ﴾[آل عمران: ١٩٢ ـ ١٩٣]، ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اِ۬للَّهُ لَهُۥ نُوراً﴾[النور: ٣٩]، ﴿يَوْمَئِذٍ لاَّ تَنفَعُ﴾[طه: ١٠٦]، ونحوه[1]». قلت: وعدم[2] الغنة هو المشهور، «وأجمعوا أيضا على إظهارهما عند حروف الحلق الستة، وهي الهاء والحاء، والعين والغين، والخاء[3] والهمزة، إلا ما كان من مذهب ورش [عند الهمزة][4] من إلقائه حركة الهمزة عليها، كما[5] تقدم» [6].

ويقع الاتفاق من ورش وغيره على إظهار النون في قوله تعالى: ﴿وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ﴾[الأنعام: ٢٧]، قال أبو عمرو: «وكذلك أجمعوا على قلبهما[7] ميما عند الباء خاصة، وعلى إخفائهما عند باقي حروف المعجم، والإخفاء حال بين الإظهار والإدغام وهو عار من التشديد»[8].

(س) و(ع): «والأصلُ من هذه الأحكام الإظهار، لأن الأصل في الحروف أن يُنْطَق بكل حرف على ما هو عليه». (ع): «والحروف كلها تدغم في

---

(١) في (طث): ونحو.

(٢) في (ج): وإدغام.

(٣) سقطت في (ج).

(٤) سقطت في (ض).

(٥) في (ج) و(ض): على ما.

(٦) التيسير ص٢٦٥.

(٧) في (ج): قبلهما. وفي (ض): قلبها.

(٨) التيسير ص٢٦٥.

مثلها، إلا الهمزة فإنها إذا لَقِيَتْها همزةٌ أخرى[1] لا يجوز إدغامها، وإنما تحقق أو تُسَهّل بنوع من أنواع التسهيل، إما بالبدل أو بالنقل أو بالحذف على ما تقدم ذكره. وكذلك الألف لا تُدغم في مثلها، لأنه[2] لا يوجد في كلام العرب [ألفان ساكنان][3] أحدُهما في[4] ءاخر الكلمة والثاني [في أوّل][5] الكلمة، لأن الألف لا يكون إلا ساكنا، والساكن لا يكون في أوّل الكلمة». قلت: والحاصل أن الألف هَوَائِيٌّ لا يُتصوّر فيه إدغامٌ، ولا إظهار، ولا إخفاء، ولا قَلْبٌ.

و﴿ إِذْ ﴾ لأَحْرُفِ الصَّفيـرِ أُظْهِـرَا ولِـهِجَاءِ ﴿جُدْتَّ﴾ لـيسَ أَكْثَـرَا

أي[6] أحرف الصفير ثلاثةٌ الصاد والسين والزاي، أي[7] وسُمّيت صفيرا[8] لتصفير الصوت عند النطق بها. أي أَظْهِرْ (إذْ) لأحرف الصفير ولهجاء (جُدْتَ)، فهذه ستة أحرف يجمعها قولك (سَتَصُدّ جُزْ)، وقد جُمعت في [أوائل كَلِمِ][9] هذا البيت:

«تابَ صالحٌ سَحَرا جاءَ داعِيًّا زُمَرا»

(١) سقطت في (ض) و(ج).

(٢) في (م): أنه.

(٣) في (ج): ألفين ساكنين! !.

(٤) سقطت في (م).

(٥) سقطت في (ج).

(٦) سقطت في (ج) و(ض).

(٧) سقطت في (ج) و(طث) و(ض).

(٨) في (ج) و(طث) و(ض): تصفيرا.

(٩) في (ج): أوّل كلام. وفي (ض): أوائل.

(م): «فقوله (وإذ لأحرف الصفير أظهرا) حكم مطلقٌ، والمراد به ورش وقالون، وفي (أُظْهِرَا) ضمير يعود على إذ، والألف فيه للإطلاق، وفيه رواية أخرى (أَظْهَرَا) بفتح الهمزة والراء[1]، فتكونُ الألف فيه للتثنية عائدةٌ على ورش وقالون». [2] وقوله (ليس أكثرا) أي ليس[3] الـمُظْهَرُ عند (إذ) أكثر[4] مما ذكرت، يعني مما يصح إدغامُها فيه، لما بين الذال وبينهن من التقارب. وإنما اقتصر على هذه الستة لاختلاف القرّاء فيها، وإلا فهي تُظهَر عند غير هذه الستة المذكورة بلا خلاف، نحو ﴿إِذْ كَانُواْ﴾[الأحقاف: ٢٥]، ﴿وَإِذْ قَالُواْ﴾[الأنفال: ٣٢]، ﴿وَإِذْ نَادَىٰ﴾[الشعراء: ٩]، وأشباهها، لما بينها وبينهن من التباعد، على ما يتبين إن شاء الله في المخارج.

و﴿قَدْ﴾ لأحْرُفِ الصَّفيرِ تَسْتَبينْ ثمَّ لذَالٍ ولِجيمٍ ولِشِينْ

(م)[5]:«وهذا أيضا حكم مطلق كالذي قبله، يشمل[6] ورشا وقالون، وقوله (تستبين) أي تظهر، واقتصر أيضا على ذكر هذه الحروف لاختلاف القرّاء [بجواز الإدغام فيها][7]، ولم يذكر غيرها مما تُظهر عنده، نحو: ﴿وَقَدْ كَانُواْ﴾[القلم: ٤٣]،

(١) سقطت في (ض) و(ج) والقصد النافع ص٢١٦.

(٢) القصد النافع ص٢١٦.

(٣) سقطت في (ض).

(٤) في (طث): كثير.

(٥) سقطت في (م) و(طث).

(٦) في (م) و(طث): يشتمل على.

(٧) في (طث): فيها لجواز الإظهار والإدغام. وفي (م): فيها لجواز الإدغام والإظهار. وفي (ض): فيها لجواز الإدغام. وما أثبتُّه من (ج) ولعله أوفق.

﴿وَقَدۡ خَابَ﴾، و﴿قَدْ نَبَّأَنَا﴾[التوبة: ٩٥]، وغير ذلك، إذ لا خلاف فيه»[1] فمثاله عند الصاد ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا﴾ وشبهه، ومثاله عند السين ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾ [المجادلة: ١] وشبهه، ومثاله عند الزاي ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾[الملك: ٥] لا غير، ومثاله عند الذال المعجمة ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾[الأعراف: ١٧٩] لا غير، ومثاله عند الجيم ﴿وَلَقَدْ جَآءَكُم﴾[البقرة: ٩١، غافر: ٣٤] وشبهه، ومثاله عند الشين ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾ [يوسف: ٣٠] لا غير.

وزادَ عيسى الظّاءَ والضَّادَ مَعًا ... وورشٌ الإدْغامَ فِيهما وَعَى

أي وزاد قالونُ على هذه الستة الظاءَ الـمُشالة والضاد، كقوله تعالى: [﴿فَقَد ظَّلَمَ نَفْسَهُۥ﴾][2] [البقرة: ٢٢٩، الطلاق: ١]، وكقوله (فَقَدْ ضَلَّ). قوله (وورش الإدغام فيهما وعى) أي في هذين الحرفين وعى، أي حَفِظَ. وقد جُمعت هذه الأحرف كلّها في أوائل كلم[3] هذا البيت:

«ضَلَّ ظَلُومٌ ذَمَّ زاهِدينَا ... صَامُوا شُهورًا جاهدُوا سِنينَا»

(س) و(ع): «وما ذكره من الخلاف بين قالون وورش في الظاء والضاد هو المشهور عنهما، وقد رُوي عن قالون [الإدغام فيهما مثل ورش، وروي عنه] [4] الإدغام في الضاد [دون الظاء]، [5] وهي[6] رواية إسماعيل القاضي. ورُوي

(١) (القصد النافع) ص٢١٦ بتصرف.
(٢) في (ض): فقد ظلموا.
(٣) سقطت في (ج).
(٤) ما بين المعكوفين سقطت في (ض).
(٥) سقطت في (ج).
(٦) في (ض): وفي.

عن ورش الإظهار من طريق الأصبهاني مثل قالون.

و(التّـاءُ للتأنيـثِ) حيثُ تأتـي مُظْهَـرَةٌ عنـدَ الصّفِيريّـات

والـجيمِ والثّـاءِ وزادَ الظّـاءَ أيضـا، وبالإدغـامِ ورشٌ جـاءَ

(م): «ذكر في هذين البيتين أن ورشا وقالون يُظهران تاء التأنيث، أي[1] الدالة على تأنيث الفاعل[2]، عند خمسة أحرف، وهي التاء الساكنة المتصلة بالفعل الماضي، نحو: (قَالَتْ) وشبهه. فذكر[3] الصفيريات الثلاث والجيم والثاء». [4] وزاد قالون الظاء، فأظهر [عندها تاء][5] التأنيث، وذلك في[6] ثلاثة مواضع ليس في القرءان غيرها، عند قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتۡ ظُهُورُهَا﴾[الأنعام: ١٣٩]، و﴿حَمَلَتۡ ظُهُورُهُمَآ﴾[الأنعام: ١٤٧]، وفي الأنبياء ﴿كَانَتۡ ظَّالِمَةٗ﴾[آية: ١١]، وقد جُمعت أيضا في أوائل كلم[7] هذا البيت:

«جِئْتُ سعيدًا[8] زائِرًا ثـم ظَعَنْتُ صاغِرا[9]»

فعند الصاد نحو قوله تعالى ﴿لَّهُدِّمَتۡ صَوَٰمِعُ﴾[الحج: ٣٨]، وعند السين

---

(١) الزيادة في (ج) و(ض).

(٢) في (ج): الفعل.

(٣) في (ض) زيادة: أنها تظهر عند.

(٤) (القصد النافع) ص٢١٧، ٢١٨.

(٥) في (طث): عند تاء. وفي (م): عند.

(٦) سقطت في (ج).

(٧) في (ج) و(ض): كلام.

(٨) في (م) و(طث): صباحا.

(٩) في (م) و(طث): سائرا.

﴿سَبْعَ سَنَابِلَ﴾[البقرة: ٥٢٦]، وعند الزاي ﴿كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَٰهُمْ﴾[الإسراء: ٩٧]، وعند الجيم ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾[الحج: ٣٤] وشبهه، وعند الثاء (كَذَّبَتْ ثَمُودُ). واقتصر أيضا على هذه لاختلاف القرّاء فيها، ولم يذكر غيرها، إذ لا حاجة به لاتفاق القراء على الإظهار فيها، [١] نحو: ﴿فَالَتْ رُسُلُهُمْ﴾[إبراهيم: ١٣]، و﴿قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ﴾[هود: ٧١]، و﴿قَالَتْ مَا جَزَآءُ﴾[يوسف: ٢٥]، وشبهه.

ويُظهِـران ﴿هَلْ﴾ و﴿بَلْ﴾ للطّـاءِ والظّـاءِ والتّـاءِ معًـا والثّـاءِ
والضّـادِ مُعْجَما وحَـرْفِ السِّـينِ والزّاي ذي الـجَهْرِ وحَرْفِ النُّـونِ

كلامه واضح، [قوله (يظهران) أي]: [٢] ورشٌ وقالون هل وبل عند هذه الأحرف الثمانية، وقد جُمعت [هذه الأحرف][٣] في [أوائل كلم][٤] هذا البيت:

«طـاعَ نَفْـسي ظَبْـيٌ سَرَبَ تـاهَ زَهْـوًا ثـم ظَنَـا»[٥]

أي بخل[٦] وهذه أمثلتها: ﴿بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا﴾[النساء: ١٥٤]، ﴿بَلْ ظَنَنتُمْ﴾ [الفتح: ١٢]، ﴿هَلْ تَعْلَمُ﴾[مريم: ٦٥]، ﴿بَلْ تَأْتِيهِم﴾[الأنبياء: ٤٠]، ﴿هَلْ ثُوِّبَ﴾ [المطففين: ٣٦]، ﴿بَلْ ضَلُّوا۟﴾[الأحقاف: ٢٧]، ﴿بَلْ سَوَّلَتْ﴾ [يوسف: ١٨، ٨٣]، ﴿بَلْ زُيِّنَ﴾[الرعد: ٣٤]، ﴿بَلْ نَحْنُ﴾[الحجر: ١٥]، وشبه ذلك.

---

(١) في (ج) و(ض): فيه.
(٢) في (ج) و(ض): أي يظهر.
(٣) سقطت في (ض).
(٤) سقطت في (ض).
(٥) في (م) و(طث): «نفسي سبا ظبيٌ زاها * ضُحى ثَوى توقي طما».
(٦) في (طث): يحل. وفي (م): يجل. وفي (ض): نجل.

وهذه الأحرف[1] الثمانية منها ما وقع بعد (بـل)، [ومنهـا مـا وقـع بعـد (هل)][2]، ومنها [ما اشتركا][3] فيـه. واقتـصر أيضـا عـلى ذكـر هـذه الثمانيـة لاختلاف القرّاء فيها، ولم يذكر غيرها إذ لا حاجة لذكرها[4] لاتفاق القراء عـلى إظهارها، نحو: (بَلْ كَانُواْ)، [(بَلْ قَالُوا)][5]، و﴿هَلْ كُنتُ إِلاَّ بَشَراً رَّسُولاً﴾ [الإسراء: ٩٣]، وشبهه.

* * *

(١) في (ج) و(ض): الحروف.

(٢) سقطت في (ض).

(٣) في (ض): ما وقع مشتركا.

(٤) في (م): به في ذكرها.

(٥) في (ج) و(طث) و(ض): بل قاموا.



[فصلٌ
في حروف قَرُبَتْ مَخارِجُها]

فصلٌ: وما قَرُبَ مِنْها أَدْغَمُوا كقوله سُبحانه ﴿إِذ ظَّلَمُوٓاْ﴾
و﴿قَد تَّبَيَّن﴾ و﴿ قَالَت طَّآئِفَةٌ﴾ و﴿أَثْقَلَت﴾ فلا تكُنْ مُخالِفَهْ

ذكر في هذين البيتين[1] ما تُدغم فيه هذه الحروف المتقدمة، فأعلمك أن الذال من (إذ) تُدغم في الظاء المعجمة، وأن الدال من (قد) تدغم في التاء، وأن تاء التأنيث تدغم في حرفين وهما الدال والطاء المهملتان. ومثّل لجميعها، فالضمير في قوله[2] (منها[3]) عائدٌ على تاء التأنيث، وقَدْ، وإِذْ[4]. وقوله (فلا تكن مخالفه) أي فلا تكن مخالفا لهذا الحكم، يُشير إلى أن الإدغام في ذلك لازم، والعلّة في ذلك أن هذه الحروف قَرُبَتْ[5] مع ما ادغمت فيه من حروفِ طَرَفِ[6] اللّسان، فصارت لتقارب مخارجها كالـمِثْلَيْن.

---

(١) سقطت في (ض).

(٢) سقطت في (ض).

(٣) سقطت في (ج).

(٤) في (ض): وإذا.

(٥) سقطت في (ض) و(ج).

(٦) في (م): طرح.

[(ج) و(م)][1]: «وبَقِيَ على الناظم ذكرُ المواضع التي تُدغم فيه (هل) و(بل)، لأنه تكلّم على إظهارهما، والعُذْرُ له أنهما يندرجان في قوله (وما قرب منها أدغموا)، وذلك أن (هل) و(بل) يُدغمان في الرّاء حيث يمكن اجتماعهما باتفاق أيضا، نحو قوله تعالى: ﴿فَالَ بَل رَّبُّكُمْ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَالاَرْضِ﴾ [الانبياء: ٥٦]، و﴿ بَل رَّانَ ﴾[المطففين: ١٤]، و﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ ﴾[النساء: ١٥٧]»[2].

(م[3]): «ولم تأت الرّاء في القرءان بعد لام (هل)، ولو أتت [لم يكن بُدٌّ][4] من الإدغام». [5] (ج): «وكذلك ﴿قُل رَّبِّيَ يَعْلَمُ ٱلْقَوْلَ فِي ٱلسَّمَآءِ وَالاَرْضِ ﴾ [الأنبياء: ٤]، وإذا تقدّمت الراء على اللام أُظهرت اتفاقا لنافع، نحو (يَغْفِرْ لَكُمْ) وشبهه، لأن الراء أقوى من اللام للتَّكْرير الذي فيها، [ولا يُدغم إلا ضعيفٌ في قويٍّ، وأُدغم اللام فيها][6] إذا تقدّم لضعفه»[7].

وسَاكِنُ المِثْلَيْنِ إن تَقَدّمَا وكانَ غيْرَ حَرْفِ مَدٍّ أُدغِمَا

كلامُه واضح، قال الشاطبي:

---

(١) سقطت في (ض).

(٢) ينظر: (القصد النافع) ص ٢٢٠ بتصرف ـ وأيضا شرح المجاصي ورقة ١١٨، (١٢٠/ ٢١٢) بتصرف.

(٣) في (ج): (ج).

(٤) في (م) و(طث): لكان لا بد.

(٥) (القصد النافع) ص ٢٢٠.

(٦) ما بين المعكوفين سقط في (ض).

(٧) (شرح المجاصي) ورقة ١١٨، (١٢٠/ ٢١٢).

«ومــا أوّلُ الــمِثْلَيْنِ فيــهِ مُسَــكَّنٌ   فلا بُدَّ مِـنْ إدغامِـهِ مُتَمَـثِّلَا»، (١)

أي لا بد من إدغامه لجميع القرّاء، ويريد بالساكن الساكن(٢) سكونا حيا، نحــو: ﴿كُنــتُم مُّــومِنِينَ﴾، وســواء كانــا في كلمــة أو في كلمتــين، نحــو: ﴿يُدْرِككُّمُ اُلْمَوْتُ﴾[النساء: ٧٧]، ﴿أَيْنَمَـا يُوَجِّهـهُّ﴾[النحل: ٧٦]، ﴿اِذْهَـب بِّكِتَٰـبِے﴾[النمـل: ٢٨]، ﴿كَانَــت تَّــاتِيهِمْ﴾[غـافر: ٢٢، التغـابن: ٦]، ﴿مِــن نَّصِيرٍ﴾[الحج: ٦٩، فاطر: ٣٧]، وشبه ذلك. واحترز بالساكن من المتحـرك، نحـو: ﴿يَعْلَمُ مَا فِے اِلسَّمَٰوَٰتِ﴾، ﴿اِلرَّحِيمِ ۞ مَلِكِ﴾[الفاتحة: ٢ ـ ٣]، ﴿أَوْ تَحْرِيـرُ رَقَبَةٍ﴾[المائدة: ٩١]، وشبهه، فإنه لا يُدغِمُ هذا الفصلَ إلا أبو عمـرو بـنُ العَـلاء. وتَـحَـرَّزَ بقـولــه(٣) (إن تقــدم) مــما إذا تأخــر، نحــو: ﴿وَلَٰكِـنُ اُنظُـرِ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، لأن النون الأولى تحركت لالتقاء الساكنين، وبعـدها نـون سـاكنة مثلها، فإن هذا لا يُدغم، لأنه لا يُدغم إلا ساكنٌ(٤) في متحرك.

قوله (وكان غير حرف مد) احترازا مما إذا كان المثلان حَرْفَـيْ مَـدٍّ؛ فأمّـا الألف فلا يوجد ألفٌ ساكن وقبله ألف ساكن، وأما الياء والواو مع مثلهما، فإن كانــا في كلمــة نحــو: ﴿عَــدُوٌّ﴾، و﴿وَّلِيٍّ﴾، و﴿عَصِــيّاً﴾[مـريم: ١٣، ٤٤]، و﴿عُتِيّاً﴾ [مريم: ٧، ن: ٦٩]، ﴿وَسَـيِّداً﴾[آل عمـران: ٣٩]، و(وَصِـيَّةٌ)، و(مَيِّـت)، فلابد من الإدغام. وإن كانـا مـن كلمتـين، نحـو: ﴿اِلذِے يُـومِنُ﴾[الأعـراف: ١٥٨]، ﴿وَّأَحْسَنُواْ وَاللَّهُ﴾[المائدة: ٩٥]، فلا يجوز الإدغـامُ، للمـدِّ القـائم مقـامَ الحركـة.

(١) ينظر: شرح الشاطبية للضباع ص١١٨.

(٢) سقطت في (ج) و(ض).

(٣) في (ج) و(ض): في قوله.

(٤) في (ج): الساكن.

وأيضا لو أُدغما للاختلاف[1] لذهب مَدُّهما وإن كانا حرفيْ[2] لين، نحو: ﴿ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ﴾[الأنفال: ٧٣، ٧٥]، ﴿حَتَّىٰ عَفَواْ وَّقَالُواْ﴾[الأعراف: ٩٥]، ﴿عَصَواْ وَّكَانُواْ﴾، فلا خلاف في إدغامهما[3].

قلت وعبارة (م) قال: «وظاهر قول الناظم أن الساكن إن[4] كان حرف لين، فإدْغامُه جائز، نحو: ﴿ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ﴾، و﴿ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ﴾[المائدة: ٩٥]، إذ ليس بحرف مَدٍّ حقيقةً، وهو كذلك، نصّ على ذلك أبو عمرو. [5] لأن الاعتلال[6] قد زال عنهما وانبسط اللسان بهما، فصارا[7] بمنزلة سائر الحروف الجامدة». [8] ولم تقع[9] ياءُ حرف لينٍ في القرءان بعدها مثلُها، ومثاله في الكلام: (تَعَالَيْ يَا هِنْدُ). قلت: والتقييد بالسّكون الحيّ يكفي في الباب[10].

وأظْهَرَا ﴿نَخْسِفْ﴾ ﴿نبَذتُ﴾ ﴿عُذْتُ﴾ ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ وكذا ﴿لَبِثْتُ[11]﴾

---

(١) سقطت في (ض).

(٢) في (ض): حرف.

(٣) في (ج) و(ض): إدغامه.

(٤) في (ض) و(القصد النافع): إذا.

(٥) ينظر كتابه: التحديد في الاتقان ص١٣٠ عند (ذكر الكاف).

(٦) كذا في (ج) و(ض) و(القصد النافع). وفي (م) و(طث): الاختلال.

(٧) في (م) و(ض) و(طث): فصار.

(٨) القصد النافع ص٢٢٢.

(٩) في (ج): يقع.

(١٠) في (ج): الياء.

(١١) رسمت في (م): لبثتوا.

و﴿إذْهَبْ﴾ معًا ﴿يَغْلِبْ﴾ ﴿وَإِن تَعْجَبْ﴾ ﴿يَتُبْ﴾ ﴿يُّرِدْ ثَوَابَ﴾ فِيهِمَا وإنْ قَرُبْ

أي أظهر ورشٌ وقالون [هذه الحروف المذكورة، قال][1] (س):

«أظهرَ صادَ مريم يُرِد يَتُبْ واذهبْ ويَغلِبْ نافعٌ وإن قَرُبْ
تَعجَبْ ونَخسِفْ معْ لَبِثْتُ مُطلَقَا أورثتموها[2] عُذتُ نَبَذْتُ وانْطَلَقَا
به لنَحْلٍ[3] مِينَا[4] في النّون لَدَى يس [ن خُلفُها][5] ورشٌ بدَا».

قوله ﴿نَخْسِفْ﴾: أي أظهر الفاء عند الباء في قوله تعالى: ﴿نَخْسِفْ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ﴾[سبأ: ٩] لا غير، وكذلك[6] ﴿فَنَبَذْتُهَا﴾ في [طه: ٩٦] لا غير، و﴿عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُم﴾ في [غافر: ٢٧] و[الدخان: ٢٠] لا غير، و﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ في [الأعراف: ٤٣] و[الزخرف: ٧٢] لا غير. قوله (وكذا لَبِثْتُ[7]) وفي ضِمنه (لَبِثْتَ، ولَبِثْتُمْ) لا غير، إذ لا فرق [بينهما إلا في الخطاب وزيادة الميم، وقد بيّن الشاطبيُّ ذلك، فقال:

«لبثت][8] الفرد والجمع وصلا». [9] وإلى هذا أشار (س) بقوله

(١) سقطت في (ض).
(٢) في (ج): أورثتم.
(٣) في (ض) و(طث): لنجل.
(٤) في (ض): ميتا.
(٥) في (ج) و(ض): نون خلفهما.
(٦) في (ج) و(ض): وكذا.
(٧) رسمت في (م): لبثتوا.
(٨) ما بين المعكوفين سقطت في (ج).
(٩) ينظر شرح الشاطبية للضباع ص ١٢١ وتمام البيت: =

(مع لبثت مطلقا).

قوله (واذهب معا) أي في سورة سبحان: ﴿ٱذۡهَبۡ فَمَن تَبِعَكَ﴾ [الإسراء: ٦٣]، وفي [طه: ٩٧]﴿فَٱذۡهَبۡ فَإِنَّ لَكَ﴾، ﴿أَوۡ يَغۡلِبۡ فَسَوۡفَ نُؤۡتِيهِ أَجۡرًا عَظِيمٗا﴾ في سورة [النساء: ٧٣]، ﴿وَإِن تَعۡجَبۡ فَعَجَبٞ قَوۡلُهُمۡ﴾ في [الرعد: ٥]، ﴿وَمَن لَّمۡ يَتُبۡ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ في [الحجرات: ١١] وقوله ﴿يُرِدۡ ثَوَابَ﴾ أي ﴿وَمَن يُرِدۡ ثَوَابَ ٱلدُّنۡيَا نُؤۡتِهِۦ مِنۡهَا وَمَن يُرِدۡ ثَوَابَ ٱلۡأٓخِرَةِ نُؤۡتِهِۦ مِنۡهَا﴾ في [آل عمران: ١٤٥] لا غير.

وقوله (يرد ثواب فيهما) (م[١]) و(ع): «يعني في موضعين[٢] في ءال عمران». [٣] وقوله (وإن قرب) أي وإن قَرُبَ مخرجُ كل واحد من تلك الحروف من مخرج الآخر، وإنما قال (وإن قرب)، لأنه عَلَّلَ أوّلًا في[٤] الإدغام بالقُرْبِ {في قوله (وما قرب منه أدغموا)، فكأنه يقول: وإن علّلْنا [بالقُرب}[٥] في الإدغام]، [٦] فإن الإظهار جاءَ فيما أُظْهِرَ[٧] منها هنا[٨] مع القرب، اتّباعا للرواية[٩]،

= «وجِرْميُّ نَصْرٍ صادَ مريمَ مَنْ يُرِد ثوابَ لَبِثْتَ الفردَ والجمعَ وَصَّلا»

(١) في (م): (س).

(٢) في (ض): الموضعين.

(٣) ينظر: (القصد النافع) ص ٢٢٥.

(٤) سقطت في (ض) و(طث).

(٥) ما بين المعكوفين سقطت في (ض).

(٦) في (م): في الإدغام بالقرب.

(٧) في (ج): ظهر. وفي (م) و(طث): أظهرها.

(٨) سقطت في (ض).

(٩) في (م): في الرواية.

[قاله (س)][1].

ودالَ صــادِ مــريمٍ لـــ ﴿ ذِكْـــرِ ﴾ وبا ﴿ يُعَذِّبُ مَـنْ ﴾ رَوَوْا للمِصْـــرِ[2]

و﴿ إِرْكَبْ ﴾ و﴿ يَلْهَثْ ﴾ والخلافُ فيهما عن ابْـنِ مينـا، والكثيـرُ أَدْغَمـا

وعنــهُ نــونَ نُــونَ[3] مَــعْ ياسِــينَا أَظْهِـرْ، وخُلْـفُ وَرْشِـهم بِنُونَـا

أي أظهرَ نافعٌ دالَ صادٍ من ﴿ كٓهيعٓصٓ ﴾ عند الـذّال المعجمـة في قولـه سبحانه: ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ﴾[مريم: ٢] ثم قال (وبا يعذب من رووا للمصـــري) يريد قوله تعالى في [البقرة: ٢٨٤]: ﴿ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَآءُ ﴾، فـأخبر أن المصـــري وهو ورش يُظهر ذلك وهو المشهور عنه، وهي رواية الأزرق والأصـبهاني، ومُقابِلـه روايةُ عبد الصمد بالإدغام، وفي ضِمنه أن قالون فيه على الإدغام، وهو كذلك.

وقوله (واركب ويلهث) يريـد قولـه تعالــى: ﴿يَٰبُنَيَّ ٱرْكَب مَّعَنَا﴾ فـي [هـــود: ٤٢]، و﴿ يَلْهَـثْ ذَٰلِكَ﴾ فــي [الأعـراف: ١٧٦]، أي أظهــرَ ورشٌ هـذيـن الحـرفـين[4] بـلا خـلاف. ثــم قــال (والخــلاف فـيـهمــا) أي فــي هذين الحرفين عن قالون. ثم قال (والكثير أدغما) (م)[5]:«يريـد أن الإدغام عن قالون فيهما أكثـر، ومـا[6] علمـتُ أن أبـا عمرو رجّـح [وجهًا منهما][7]»، [8]

(١) سقطت في (م) و(طث).

(٢) في (م) و(طث): للمصري.

(٣) رسمت في (م): ن.

(٤) زاد في (ج): «عن قالون»، وهي خطأ فلا معنى لها.

(٥) الزيادة في (ج).

(٦) في (م) و(طث): ومما.

(٧) في (م) و(طث): إدغامها.

(٨) (القصد النافع) ص ٢٢٧. وينظر: التيسير ص٢٦٣، ٢٦٤ ـ وجامع البيان ص٢٨٨.

وبالنظر إلى ما[1] روى [أبو عمرو في إحدى روايتيه، [2] وما ذهب إليه مكي وابن شريح من[3] الأخذ بالإدغام، يترجح][4] الإدغام على ما ذكر الناظم، قال مكي: والإظهار أحسن[5] [لأنه الأصل]. [6] وعبارة (س) قال:

«وأما قالون في (ارْكَب، ويَلْهَث) فاختُلِفَ عنه فيهما؛ [7] فروى الحلواني الإظهار فيهما، وروى القاضي إسماعيل الإدغامَ فيهما، وروى أبو نشيط الوجهين[8]، ولم يرجّح الداني واحدا منهما، [9] وأخذ [فيهما مكي][10] وابن شريح بالإدغام، وباعتبار هذا التفريق[11] يترجح[12] الإدغام عند[13] قالون».

---

(١) سقطت في (م).

(٢) ينظر: جامع البيان ص٢٨٨.

(٣) في (ج) و(ض): أن.

(٤) ما بين المعكوفين سقطت في (ج).

(٥) في (ض) و(ج): حسن.

(٦) سقطت في (ج).

(٧) ينظر: التيسير ص٢٦٣، ٢٦٤.

(٨) في (ج): الوجهان.

(٩) أي: في جامع البيان ص٢٨٧، ٢٨٨.

(١٠) في (ض): مكي فيهما.

(١١) في (ج) رسمت كأنها: التحرير؟.

(١٢) في (ج): يرجح.

(١٣) في (ض): عن.

وقال (ع): «قوله (والكثير أدغما) [وليس يريد][1] الكثير[2] باعتبار رواة[3] قالون، وإنما يريد الكثير باعتبار المتأخرين لا باعتبار الرواة[4]». وقال (ج): «قوله (والكثير أدغما) أي[5] الذي عليه العمل والمشهور والكثير من القرّاء الإدغام»[6].

وقوله (وعنه) أي وعن ابن مينا أَظْهِر النّونَ من ﴿ نٓ وَالْقَلَمِ ﴾[القلم: ١] مع النون من ﴿يسٓ وَالْقُرْءَانِ﴾[يس: ١ ـ ٢] عند الواو، وفي ضمنه أن ورشا يُدغمهما، ثم استدركَ فقال (وخلف ورشهم بنونا)، وذكر (ج): «أن ورشا يُدغم النون في الواو في ﴿يسٓ﴾ بلا خلاف عنه»، قال: «وهو القياس، لأن النون إذا سكنت قبل الواو فالحكم الإدغام». قال: «واختُلِفَ عن ورش في (ن وَالْقَلَمِ)، والمشهور من طريق المصريين الإظهار[7]». وقال (س): «اختلف عن ورش في نون ﴿ يسٓ ﴾ ونون ﴿نٓ وَالْقَلَمِ﴾؛ فروى عنه[8] الأصبهاني الإظهارَ فيهما، وروى عنه عبد الصمد الإدغام فيهما، وروى عنه الأزرقُ الإدغام في ﴿يسٓ ﴾، والإظهار في ﴿نٓ وَالْقَلَمِ﴾، ولم يذكر الدّاني الخلاف إلا في ﴿نٓ

---

(١) في (ج): يريد ليس. وفي (ض): ليس.

(٢) سقطت في (ض).

(٣) في (م) و(ض) و(طث): رواية.

(٤) في (ض): الرواية.

(٥) الزيادة في (طث).

(٦) (شرح المجاصي) ورقة ١٢١، (١٢٣/ ٢١٢).

(٧) سقطت في (ض).

(٨) سقطت في (ج).

وَالْقَلَمِ﴾، قال في «إيجاز البيان»: «وكان يدغم النون من هجاء ﴿يسٓ﴾ أيضا في الواو، ويبقي[1] غنة النون في ﴿يسٓ﴾ من غير خلاف، واختلف عنه في إظهارها عند الواو في ﴿نٓ وَالْقَلَمِ﴾، فقرأتُ على أبي الحسن بالإدغام، وقرأت على غيره بالإظهار». قال: «وبه أخذَ أكثرُ أهل الأداء من[2] شيوخ مصر».

* * *

(١) في (ج): وتبقى.

(٢) في (ج): عن.



[فصلٌ
فـي أحكام النون الساكنة والتنوين]

ذِكْـرُ ادِّغَـامِ النّـونِ والتَّنْـوِينِ   والقَلْـبِ والإِخْفـاءِ والتَّبْيِيـنِ

هذا الفصل من فصول الباب المتقدم، وقد قدّمنا كثيرا من أحكامه، وسيأتي إن شاء الله تعالى مزيدُ بيانٍ لذلك[(١)]. وذكر أبو عمرو[(٢)] وغيرُه، أن للنون[(٣)] الساكنة والتنوين عند حروف المعجم أربعة[(٤)] أحكام؛ إظْهارٌ، وإدْغام، وقَلْبٌ، وإخْفاء، على[(٥)] نحو ما ذكر الناظم في الترجمة. والقلبُ مصدر قولك: قَلَب، يَقْلِب، قَلْبًا، ولا يُقال الإقلاب، [لأن الإقلاب][(٦)] رُباعي من أَقْلَب، والقلب[(٧)] ثلاثي من قَلَب يَقْلِب قَلْبًا، مثل ضَرَب يَضْرِب ضَرْبًا. ويعني

(١) في (ض): ذلك.

(٢) ينظر: جامع البيان ص٢٩٢ ـ ٣٠١.

(٣) في (ض): النون.

(٤) في (ج): أربع.

(٥) سقطت في (ض).

(٦) الزيادة في (طث).

(٧) في (م): والقلم.

بـ(التّبيين[1]) الإظهار.

وأَظْهَـرُوا التَّنـوينَ والنُّـونَ معَـا عندَ حُروفِ الـحَلْقِ حيـثُ وَقَعَـا

(ج): «[أي أظهر][2] جميع القراء، وأتى بجميع القراء لأنه أبلغ في الحكم لمحل الاتفاق»، [3] قلت: ولا يصح الاتفاق لأن الداني قال في بعض كتبه: [4] «روى المسيّبي إخفاءهما عند الخاء والغين»، نحو قوله تعالى: ﴿مِّنْ خَيْرٍ﴾، و﴿قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾[البقرة: ٦٤، الأعراف: ١٦٦]، و﴿مِّنْ غِلٍّ﴾[الأعراف: ٤٢، الحجر: ٤٧]، و﴿مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ﴾[محمد: ١٦]. وقال (م) و(ع): «أراد الرواة[5] عن نافع. وحروف الحلق ستة وقد جمعها أبو مزاحم الخاقاني في بيت واحد، فقال[6]:

«فحـاء[7] وخـاء[8] ثـم هـاء وهمـزةٌ وعَيْنٌ وغَيْنٌ ليس قولي بـالنُّكْرِ»[9]

(ع): وقد جمعها بعضهم في أوائل كلم[10] هذا البيت:

---

(١) في (م) و(طث): بالتنوين.

(٢) في (ج): وأظهروا.

(٣) (شرح المجاصي) ورقة ١٢٤، (١٢٦/ ٢١٢).

(٤) كلامه في «جامع البيان» ص٢٩٢.

(٥) في (م): الرواية.

(٦) ينظر: قصيدته الرائية في التجويد أو «المنظومة الخاقانية»، البيت رقم (٤٥).

(٧) في (م) و(طث): لحاء.

(٨) في (ض): فخاء وحاء.

(٩) (القصد النافع) ص ٢٣٠، ٢٣١.

(١٠) في (ض): كلام.

«أمنتُكُم[1] خوْفَ غَدْري[2]   هلّا[3] حَفِظْتُم عَهْدي»

فمثال إظهار النون عند الهمزة: ﴿من إله، ومِنْ اسْتَبْرَق﴾، وشبهه على مذهب قالون بتحقيق الهمزة، وأما ورش فإنه ينقل حركتَها إلى الساكن قبلها إذا كان الساكن[4] معها من كلمتين، فتذهب من[5] اللفظ على ما تقدم في باب النقل، وأما[6] إن كانت معه في كلمة واحدة، فلا خلاف في تحقيقها وإظهار النون قبلها، ولم تأت إلا في موضع واحد وهو قوله تعالى في الأنعام [آية: ٢٦]: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ﴾، وباقي البيت والتمثيل له واضح.

وأدْغَموا في ﴿لَمْ يَرَوْا﴾ لكِنّهْ   أبْقَوْا لدَى هِجَاءِ ﴿يَوْمٍ﴾ غُنّهْ

قلت: وهكذا ذكره[7] أبو عمرو في «إيجاز البيان»، أن النون الساكنة والتنوين يُدغمان عند[8] خمسة أحرف، يجمعها قولك[9]:«لم يروا»، وقال محمد[10] بن مجاهد يجمعها قولك: «يَرْمُلُونَ» فزاد النون، [11] قال أبو عمرو:

---

(١) في (ض): ءامنتكم.

(٢) في (ض): عذري.

(٣) في (ج): هل لا.

(٤) الزيادة في (ج).

(٥) سقطت في (ج).

(٦) في (ج) و(ض): فأما.

(٧) في (ج) و(ض): ذكر.

(٨) في (ض): في.

(٩) في (ج) زيادة: لم وقال.

(١٠) الزيادة في (م) و(ج).

(١١) هذا الكلام نفى صحّة نسبته له الداني، بدليل أنه لم يذكر في كتابه «السبعة» إلا خمسة =

«ولا معنى عندنا لذكر النون مع الحروف المذكورة، لأنه من باب إدغام المثلين، فهي كسائر المثلين، نحو: ﴿ فَمَا رَبِحَت تِّجَـٰرَتُهُمْ ﴾[البقرة: ١٥]، ﴿ وَلاَ يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضاً ﴾[الحجرات: ١٢]». [1] قلت: ولابد من الغنة في إدغام النون في النون، هذا[2] هو المنصوص، وقد جمع بعضُهم هذه الأحرف في أوائل كلم هذا البيت، وهو:

«مَلَكُوا [رُوحي ونَفْسِي][3] لَوْ يَحْفَظُوا لِي وِدَادًا»

قوله (وأدغموا في لم يروا)، (ع) و(م): «ظاهره[4] سواء كانت النون مع هذه الأحرف في كلمة واحدة أو كلمتين، وليس على ظاهره وإنما تدغم النون في هذه الحروف إذا كانت معهن في كلمتين[5] لا غير، وقد قيّد الناظم رحمه الله تعالى ما أطلقه هنا في قوله:

وتُظْهَرُ النُّون لِواوٍ أوْ يَا في نحو﴿قِنْوَانٌ﴾ ونحو﴿ٱلدُّنْيَا﴾[6]»[7]

{والضمير في قوله (لكنه) ضمير الأمر والشأن، [وضميرُ الأمر

= أحرف ليس فيها النون. ينظر: جامع البيان ص٢٩٤.

(١) ينظر أيضا: جامع البيان ص ٢٩٤.

(٢) في (ج): هكذا.

(٣) في (ض): رزق نفسي.

(٤) سقطت في (ض).

(٥) في (ض): كلمة.

(٦) هو البيت رقم (١٤٤)، وسيأتي شرحه بعد بيت واحد.

(٧) (القصد النافع) ص ٢٣٣.

والشأن][1] يُفَسِّرُه ما بعده}[2] وقوله (لدى هجاء يوم غنـة)، (م)[3]: «وكـذلك تكون[4] الغنة باقية عند إدغامها في النون مثلها»، [5] وباقي الكلام بـيّن. قلـت: وما ذكره من اختصاص الغنة بهجاء (يَوْمٍ) هـو المعـروف[6] الْـمُعَوَّلُ[7] عليـه، وقال أبو عمرو في [بعض كتبه][8]: «وروى الأصبهاني عـن ورش إظهـار الغنـة مع الإدغام عند الراء واللام، وروى المسيّبيُّ إظهار الغنة عند اللام»[9].

وقَلَبُوهُـمَـــا لِـحَـــــرْفِ البَـــــاءِ ميمـــًا، وقــالُوا بَعْـدُ بالإخْفَـاءِ

(م): [10] «ذكر في البيت الحكمين الباقيين مـن الأحكـام الأربعـة، وهمـا القلب والإخفاء. فالحكم الأوّل قوله (وقلبوهما لحرف الباء ميما)، والحكم الثاني قوله (وقالوا بعدُ بالإخفاء)، يعني أن الرواة[11] عن نـافع قلبـوا النـون السـاكنة والتنوين عند الباء فصيّروهما مـيما، وسـواء كانـت النـون مـع البـاء في كلمـة أو

(١) سقطت في (ج).

(٢) ما بين المعكوفين سقط في (ض).

(٣) سقطت في (م).

(٤) سقطت في (ض).

(٥) (القصد النافع) ص ٢٣٤.

(٦) الزيادة في (ج).

(٧) في (م): المعمول.

(٨) في (ض): كتابه.

(٩) ينظر: جامع البيان ص٢٩٤.

(١٠) سقطت في (م) و(ض) و(طث).

(١١) في (ض): الرواية.

كلمتين، نحو قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَنْبِـُٔونَكَ﴾[يونس: ٥٣]، و﴿أَنْبِئْهُم﴾ [البقرة: ٣٢]، و﴿ مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ﴾، وشبهه[١]». [٢] وقوله (وقالوا بعد بالإخفاء) أي وقالوا[٣] بعد[٤] هذه [الأحكام الثلاثة][٥] المذكورة، بإخفائهما عند باقي الحروف وهي خمسة عشر، يجمعها قولُك: «فَكَقَشْطُ سَتَصْدُ ضَظَذْثُ جَزُ»[٦].

(ج): «والإخفاء هو حالة[٧] بين حالتي[٨] الإدغام والإظهار، والغنة باقية معه»، [٩] قلت: وهكذا قال أبو عمرو الداني أن الغنّة مع الإخفاء باقيةٌ، قال الشاطبي[١٠]:

«وقَلْبُهما[١١] ميمًا لدى الْبَا وأَخْفِيَا   على غُنّة عند البَواقِي[١٢] لِيَكْمُلَا»

قوله (وقالوا بعد بالإخفاء)، المختار عند (م)[١٣] تفسيره بما تقدم،

---

(١) سقطت في (ض).

(٢) (القصد النافع) ص٢٣٦.

(٣) في (ض): وقالون.

(٤) سقطت في (ج).

(٥) في (ج) و(ض): الثلاثة الأحكام.

(٦) في (ج) و(طث) و(ض): «فقكشط ضظذث ستصد جز».

(٧) في (م) و(طث): حال.

(٨) سقطت في (م) و(طث).

(٩) (شرح المجاصي) ورقة ١٢٦، (١٢٨/ ٢١٢).

(١٠) ينظر شرح الشاطبية للضباع ص ١٢٣.

(١١) في (م): وقَلَبُوهما.

(١٢) في (م): الباقي.

(١٣) سقطت في (ض).

قال[1]: «ولا يُرْجَعُ لحكم الميم بعد القلب عندي، لما يُودي إليه من نَقْصِ حكمٍ من الأحكام الأربعة، وإن كان حكمُها في المشهور كذلك، لأن حكم الميم الساكنة عند الباء بعد القلب[2] إما إظهارٌ وإما إخفاء، نص على ذلك أبو عمرو، ولكن رجّحَ الإخفاءَ». [3] وكذلك أيضا نصّ على أن الميم الساكنة عند الباء تكون مخفاة، [4] نحو: ﴿كُنتُم بِهِۦ﴾، قال: وهو القياس[5] من قول ابن مجاهد، وقال آخرون هي مُظْهَرَةٌ.

قال (ع) و(م): «وحجّةُ إخفاء النون الساكنة والتنوين عند حروف الإخفاء، أنهما لم يَقْرَبَا من [هذه الحروف كقُرْبِهما من][6] حروف[7] الإدغام وهي ([لم يروا][8]) فيجب إدغامُها». [9] ولم يبعدا[10] أيضا منهن كبعدهما من حروف الحلق فيجب إظهارهما من أجل البعد، فلما تعذّرَ القربُ[11] الموجبُ للإدغام، وتعذر البعدُ الموجب للإظهار، أُعْطِيَ لهما حالةٌ بين حالتين وهي إخفاؤُهما، نصّ

(١) سقطت في (ج) و(ض).
(٢) سقطت في (ج).
(٣) (القصد النافع) ص ٢٣٧.
(٤) في (ج): مـخافة.
(٥) في (ج) و(ض): قياس.
(٦) سقطت في (م) و(طث).
(٧) في (م) و(طث): حرف.
(٨) في (القصد النافع) ص٢٣٩: لم يرو.
(٩) ينظر: (القصد النافع) ص ٢٣٩.
(١٠) في (م) و(طث) و(ج): يبعد.
(١١) في (ض): القلب. وهو تصحيف ظاهر.

على ذلك أبو عمرو، [1] ونحوه المهدوي[2]، ثم قال أبو عمرو الداني متصلا بنصّه: «إلا أن إخفاءَهما عند هذه الحروف يتفاضلُ على قدر قُرْبِ المخارج وبُعدها، فما قَرُبَ[3] منه كان[4] عنده أخفى مما بَعُدَ[5] منه»، [6] وهذه الأشياء تدرك عند التلاوة.

وتُظهَرُ النُّونِ لِواوٍ أوْ يَا ... في نحو ﴿ قِنْوَانٌ﴾ ونحْوِ ﴿الدُّنْيَا﴾

خِيفَةَ أن يُشْبِهَ في ادِّغامِهِ ... ما أصْلُهُ التَّضعِيفُ [في الْتِزامِهِ][7]

أي تُظهر النون إذا كانت مع الواو والياء[8] في كلمة واحدة[9] نحو: ﴿قِنْوَانٌ﴾[الأنعام: ١٠٠]، و﴿صِنْوَانٍ﴾[الرعد: ٤]، ونحو: ﴿الدُّنْيَا﴾، و﴿بُنْيَانٌ﴾[الصف: ٤]، وليس في القرءان غير هذه الأربعة مواضع. ثم ذكر علّة الإظهار في ذلك، فإن[10] النون لو أُدْغِمت في هذه الحروف لَتُوُهِّمَ[11] أن هذه

---

(١) جامع البيان ص٣٠١.

(٢) في (م): للمِهدَوي.

(٣) في (ج) وفي المطبوع من (جامع البيان): قربا.

(٤) في (ض) و(ج) وفي المطبوع من (جامع البيان): كانا.

(٥) في (ض) و(ج) وفي المطبوع من (جامع البيان): بعدا.

(٦) جامع البيان ص٣٠١.

(٧) في (م) و(طث): لالتزامه.

(٨) في (طث): أو الياء.

(٩) سقطت في (ض) و(ج).

(١٠) في (ج) و(ض): وأن.

(١١) سقطت في (ض).

الكلمة[1] مما أَصْلُه التَّضعيف، فيلتبسُ وَزْنٌ بوزنٍ فلا يُدرى هل هو مُضَـعَّف في الأصل أو مما أُدغمت نُونُه، لأن إدغام ما في كلمة واحدة لازمٌ لا ينفك الْـمُدغَمُ من المدغَمِ[2] فيه بحال، بخلاف ما كان من كلمتين لأنه قد يوقف عـلى الكلمـة الأولى فتنفصـل[3] عـن الثانيـة وتظهـر الأولى، فلـو أدغمـت ﴿ صِـنْوَانٍ﴾ لقلت[4] (صِوَّان)، وقِسْ على ذلك غيره. وكذلك في الكلام (شـاةٌ زنمــاء)، [5] لو أدغمت لقلت (شاة زماء)، فيلتبس بالزَّمِّ. [6] قال مكي: ولـو وقعـت النـونُ ساكنة [قبل الراء والـلام في كلمـة لكانـت][7] مُظهَـرَةً، ولكـن لم يقـع ذلـك في القرءان، وعبارة (س): «وإنـما ذَكَـرَ[8] الـواو واليـاء دون غيرهمـا مـن حـروف الإدغام لأن النون لم تقع ساكنةً في كلمة في القرءان إلا معهما»، قال مكيّ: «ولـو وقعت مع غيرهما لم يكن بُدٌّ من الإظهار».

* * *

(١) في (ض): الكلمات.

(٢) في (ض): المدغوم.

(٣) في (م) و(طث): فينفصل.

(٤) في (ج): انقلب.

(٥) شاةٌ زَنْمَـاء = أي لها زَلَـمتان أو زَنَمتان، بمعنى قليلةُ اللحم، ورجلٌ مُزَلَّم: قليلُ اللحم نحيف الجسم، وكذلك فرسٌ مُزَلَّم. ينظر: جمهرة اللغة لابن دريد ٢/ ٣٦٩.
أما الزَّمُّ، فهو = التّقدم. ينظر تهذيب اللغة للأزهري ٤/ ٣٥٢.

(٦) في (طث): باللازم. وفي (م): باللام.

(٧) سقطت في (ض).

(٨) في (ض): ذكروا.



[أحكام الفتح والإمالة]

القَـولُ فـي الـمَفْتوحِ والـمُمـالِ وشرْحِ مـا فيـهِ مـن الأقْـوالِ

قال محمد بن الحسن الفاسي في شرحه لحرز الأماني: «الفتحُ عبارة عن استقامة النُّطق بالألف والفتحة، والإمالةُ عبارة عن انحرافِ النطق بها[1]، وتنقسم إلى كبرى وصغرى؛ فالكبرى تُسمّى إضجاعا، والصغرى متوسطة في ذلك وتسمى بين بين، وبين اللفظين، وتقليلا. والفتحُ هو الأصل بدليل جواز فتح كلِّ مُمال وامتناعِ عكسه، وأن الفتحَ بغير سبب، والإمالةَ لابد لها من سبب». [2] (س): «الفتح هو الأصل لعدم افتقاره[3] إلى موجب، والإمالة فرعٌ لافتقارها لسبب، وسببُها مُجَوِّزٌ لا موجِبٌ لجواز فتحِ كل ممال»، قال الـمُرادي[4] وغيره: «الإمالةُ لغة تَميمٍ وقَيْسٍ وأَسَدٍ وعامّة أهل نَجْدٍ، والفتحُ

---

(١) في (ض) و(اللآلئُ الفَريدة ص٣١٥): بهما.

(٢) (اللآلئُ الفَريدة في شرح القصيدة) ٢/ ٣١٥.

(٣) في (م): أو افتقاره.

(٤) هو = الحسن بن قاسم بن عبدالله، أبو محمد بدر الدين الـمُرادي المصري، يعرف بابن أمّ قاسم، مفسّر أديب، له تفسير للقرآن العظيم، وشرح على الشاطبية، وشرح على ألفية ابن مالك.توفي سنة (٧٤٩هـ). ينظر: الدرر الكامنة لابن حجر ٢/ ١١٤ ـ وغاية النهاية ١/ ٢٠٧.

لغة أهل الحجاز إلا في مواضع قليلة». (م): «الإمالة أن تنحوَ بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء، والفتحُ أصلٌ والإمالة فرع، لأنك[1] تقول: كل ممال يجوز فتحه، وليس كل مفتوح تجوز إمالته، والسبب الموجب للإمالة شيئان، وهما الكسرة والياء». [2] قال (ج): «وحقيقة الإمالة في اصطلاح القرّاء أن تميل بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء، وتسمى هذه الإمالة الـمَحْضَة، وإن كانت بين بين أُميلت الفتحة بين الفتحة الكسرة، والألفُ بين الألف والياء، ولا تَخْلُصُ الفتحةُ كسرةً ولا الألفُ ياءً، وإنما[3] بين ذلك»[4].

(م)[5]: «الضمير في قوله (وشرح ما فيه من الأقوال) راجعٌ إلى الألف، كأنه قال: القول في الألف الموصوف بالفتح[6] لمن فَتَحَ، وبالإمالة لمن أمال»[7].

أمالَ ورشٌ من ذواتِ الياءِ ذَا الرّاءِ في الأفعال والأسْماءِ
نحوُ﴿رَءَا﴾﴿بِشْرَىٰ﴾و﴿تَتْرَا﴾و﴿ٱشْتَرَىٰ﴾ و﴿يَتَوَٰرَىٰ﴾و﴿ٱلنَّصَٰرَىٰ﴾و﴿ٱلْقُرَىٰ﴾

---

(١) في (ض): بدليل أنك.

(٢) (القصد النافع) ص ٢٤١، ٢٤٢ بتصرف.

(٣) في (ض): وإنهما.

(٤) (شرح المجاصي) ورقة ١٢٩، (١٣١/ ٢١٢).

(٥) في (طث): (س). وفي (م): غير واضحة لكنها رسمت شبيهة بـ (س).

(٦) في (ض): بالفتحة.

(٧) (القصد النافع) ص ٢٤٢.

ذكر في هذين البيتين أن ورشا يُميل كلَّ ألف منقلبة عن ياء وقبلها راء في اسمٍ كانت أو فعل، قلت: وقد ذكر الداني وغيرُه ميزانا يُعرف به ذوات الياء من ذوات الواو، [1] قال الشاطبي[2]:

«وتَثْنِيـــةُ الأسمـــاء تَكْشِفُهـــا وإِنْ رَددتَّ إليك[3] الفِعْلَ صادَفْتَ مَنْهَلا»

الْـمَنْهَلُ مكان النَّهل، والنّهلُ الشُّرب، قال[4] شارحُه الصَّنهاجِيُّ[5] وغيره: «يعني أن تثنية الأسماء تكشف ذوات الياء أي تُوَضِّحها، فإذا أراد القارئ معرفة أصل الألف في الأسماء ثَنَّى الاسمَ، فإن ظهرت فيه الياءُ علم أنها أصلُ لألف، [أي[6] في المفرد، فأمال المفرد، وإن ظهرت فيه الواوُ علم أنها أصل الألف][7] التي في المفرد، فلم يُمِل المفرد، وسنبيّن إن شاء الله تعالى ذلك بيانا شافيا فنقول:

الاسم المتمكن والفعل الثلاثيان إذا كان آخرُهما ألفا ولم تَدْرِ أهي من ذوات الياء أو من ذوات الواو، فإنك تَـخْتَبِرُهما بأدلّة، فما كان من الياء أَمَلْتَه

---

(١) ينظر: جامع البيان ص٣٠٢.

(٢) ينظر: شرح الشاطبية للضباع ص١٢٥.

(٣) سقطت في (م).

(٤) سقطت في (ض).

(٥) يعني: ابن آجرّوم.

(٦) سقطت في (م).

(٧) ما بين المعكوفين سقطت في (ض).

وما كان من الواو لم تُـمِلْه.

وأدلة[1] الأسماء أربعة؛ **أحدها** التَّثْنِية: قالوا في (فَتًى، فَتيَان) وفي (عَمًـى، وهُدَى، عُمْيَان، وهُدَيَان)، وقالوا في (رَجَا، وسَنَا، وشَـفَا، وعَصَـا، وأَبـا أحَـدٍ، رَجَوَانِ، وسَنَوَانِ، وشَفَوَانِ، وعَصَوَانِ، وأَبَوَا أَحَدٍ).

والثاني: بناءُ الفعل منه: بعد أن تَرُدّه إلى نفسك، لو قيل لك كيف تقول في فعلتُ من رجا وسنا وعصا؟ تقولُ[2]: رجوتُ، وسَنَوْتُ، وعصوت، فتعلم أنـه من ذوات الواو.

والثالث: أن تكون فاء الكلمة واوا: نحو: الْوَقَى، والوجى[3]، يعلـم أنهـا من ذوات الياء، [4] إذ ليس في كلام العرب ما فاؤُه ولامُه واوا، وليس في الكلام وزنٌ على مثال وَعَوْتُ، وإنما يكون ذلك[5] في الصحيح، نحو: دَعْدٌ، وقَلَقٌ، وسَلَسٌ.

والرابع: أن تكون العينُ واوا، نحو: الهوى[6]، والشَّوَى، والنَّوى، فـتعلم أنه من ذوات الياء، لأنه لو[7] كان مـن ذوات الـواو لكانـت عينـه ولامـه واوا، وهذا قليل إنما [جاء منه][8] ألفاظ معروفة: كالكُوَّةِ، والْـهُوَّةِ، والصُّوَّةِ، والْقُوَّةِ.

---

(١) سقطت في (ض).

(٢) في (ج) و(ض): لقُلتَ.

(٣) في (م) و(طث): الموجى.

(٤) في (م) و(طث): الواو.

(٥) سقطت في (ج).

(٦) في (م): الهدى.

(٧) سقطت في (ض).

(٨) في (م) و(طث): جاءت عنه.

وكذلك إذا كانت العينُ ياءً فإنه يدل على أنه من الياء، نحو: الْـحَيَا، لأنه لا يكون من الواو، وليس في كلام العرب ما[1] عينُه[2] ياء ولامُه واوا، وأما (حيوة) فشاذٌّ لا يُعَوّل عليه، وأصلُ الحيوان الْـحَيَيَان، قُلبت الياءُ واوا لكراهة[3] اجتماع الأمثال، وإذا أشكل شيء حُمِل على الأكثر.

وأدلّة الأفعال ستة؛ **أحدها** أن تَرُدَّ الفعلَ إلى نفسك، فتظهر لك الياء أو الواو، نحو: رمى، وعفا، تقول في ردّهما[4] إلى نفسك: رَمَيْتُ، وعَفَوْتُ. **الثاني** التثنية، تقول فيهما: [رَمَيَا، وعَفَوَا]. [5] **الثالث** المستقبل، تقول فيها[6]: يَرْمي، ويَعْفُو. **الرابع** المصدر، تقول: رَمْيًا، وعَفْوًا. **الخامس** كون الفاء واوا، نحو: وَعَى، ووَدَى، فتعلم أن الألف منقلبة[7] عن الياء، لما قلناه[8] في الاسم. **السادس** كون العين واوا، نحو: هَوَى، وَرَوى، فتعلم أنه منقلب[9] عن الياء، لما تقدم أيضا في الاسم.

ولا يُختبَرُ الاسم والفعل إذا كانا على أكثر من ثلاثة أحرف[10]، فإنه كله

---

(١) في (م) و(طث): مما.

(٢) في (ج): يعينه.

(٣) في (ج) و(ض): كراهة.

(٤) في (ج) و(ض): ردّها.

(٥) في (ج): رميان وعفوان.!!

(٦) في (ج) و(ض): فيهما.

(٧) سقطت في (ض) و(ج).

(٨) سقطت في (ض).

(٩) سقطت في (ج) و(ض).

(١٠) في (ض) زيادة: والفعل إذا كان على أكثر من ثلاثة أحرف.

من ذوات الياء». انتهى كلام ابن آجرّوم.

وقال (س):

«.................................. وأَصْلُه بمَصْدَرِ الفِعْلِ[1] انْجَلا»[2]

قال (س)[3] في شرح كلامه:[4] «[هذا شروعٌ في][5] ذكر[6] تبيين الميزانِ الـمُمَيِّزِ[7] بين ذي الياء وذي الواو من الأسماء والأفعال؛ ولا يخلو الألفُ من أن[8] يكون ثالثا أو رابعا فما فوقه، فإن كان ثالثا فلا يخلو من[9] أن يكون في فعل أو اسم، فإن كان في فعل فله ثلاثة موازين، وإن كان في اسم فله ميزانان، فجملة[10] الموازين خمسةٌ، فبدأ بموازين الفعل، فذكر[11] منها في هذا الشطر واحدا، والضمير المضاف إليه (أصل) يعود على الألف، و(انجلا) الشيءُ أي

(١) سقطت في (م) و(طث).

(٢) هذا شطر من منظومة (س) التي يذكرها الشارح كثيرا، ويذكر شرحها من ناظمها نفسه.

(٣) سقطت في (م) و(طث).

(٤) أي في شرح منظومته.

(٥) سقطت في (ض).

(٦) سقطت في (ج) و(ض).

(٧) في (طث): أن المميز.

(٨) في (ض): أوزان.

(٩) سقطت في (ج) و(ض).

(١٠) في (ج): فجمعه.

(١١) في (ض): وذكر.

ظهر»، ثم كَمَّل الكلام، فقال رحمه الله تعالى:

«وبمُضـــــارعٍ [أو إسْــــنادٍ][1] إلى [فِعْـل فاعـلٍ][2] بَـدَا مُتَّصِـلا

وأصـــــلُه في الاســــم يَــــنْجَلي إذا ثَنَّيْــتَ أو جَمَعْــتَ بالتّـــاء وذا

إن جــاء ثالثًــا وإن [جــاء رابعــا][3] أو فَوْقَــه، أَمِلْــهُ كيــفَ وَقَعــا»

(س)[4]: «يعني أن الفعل الثلاثي يُـختبَرَ ألفُه بالمصـدر، أو بالمضـارع، أو بإسناده إلى ضمير الفاعل البارز المتصل، فيخرجُ بضمير الفاعل ضميرُ المفعـول، ويدخل في[5] الفاعل المتكلِّمُ والمخاطَبُ مذكرا أو مؤنثا، ويخرجُ بالبارز المسْـتَتِرُ، وبالمتصل المنفصلُ، فإن ذلك كله لا يتبين فيه شيءٌ [إلا بعد الاختبـار]. [6] فـإن اختبرتَ الألف بأحد الثلاثة وظهرت لك الياءُ، فأَصْـلٌ وفاقـا أو خلافـا، وقـد تظهر في[7] الثلاثة[8] على الشروط المتقدمة، نحو: رمى، وعصا، وهدى، تقـول: رميْتُ، وعصيت، وهَدَيْتُ، ويرمي، ويعصي، ويهدي، ورميًا، وعِصيانا، وهَدْيًا. وقد يظهر في المضارع والإسناد، نحو: قضى، تقول: قضيْتُ، ويقضي، وقد يظهر

---

(١) في (ج) و(ض): وإسناد.

(٢) في (ج) و(ض): فاعل مضمر.

(٣) في (م): جا رابع. لكنه في الشرح بعد قليل سيذكره (جاء رابعا).

(٤) سقطت في (م).

(٥) سقطت في (ض).

(٦) سقطت في (ض) و(طث).

(٧) سقطت في (ض).

(٨) في (م) و(طث): الثالثة.

في الإسناد والمصدر[1]، نحو: سعى، ورءا، تقول: سعيْتُ، سعيًا، ورأيْتُ، رأْيًا. وإن ظهر لك الواو في الاختبار فافْتَحْ إن لم يقع رأسَ ءاية، نحو: دنا، ودعا، وخَلا، وعَلا، تقول: دَنَوْتُ، يَدْنو[2]، دُنُوًّا[3]، ودعوْتُ، يدعو، دَعْوَة، وعلَوْتُ، يعْلُو، عُلُوّا، وخلوْتُ، يخلو، خُلُوّا، وتقول في نجا، وبدا[4]، نجوت، ينجو، وبَدَوْتُ، يبْدُو، وما أشبه ذلك.

وقوله[5] (وأصله في الاسم ينجلي) البيت[6]، يعني أن الألف إذا كان في الاسم الثلاثي، فإنه يُختبَر بأمرين؛ **أحدهما** التثنية، تقول في فتىً، وهُدى، وعمى، ونحوها: فتيَان، وهُدَيان، وعَمَيَان، وتقول في الرّبا، والصَّفا، و﴿أَبَآ أَحَدٍ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، و﴿سَنَا بَرْقِهِۦ﴾[النور: ٤٢]، و﴿شَفَا جُرُفٍ﴾[التوبة: ١١٠]، ونحوها: رِبَوان، وصَفَوان، [وأبوا أحد][7]، وسَنَوان، وشَفَوان. **والثاني** الجمع بالتاء، يعني والألف، فحذف الواو وما عطفت عليه[8] لعدم اللبس، فتقول: فَتَيات، وصَفَوات.

ومن فائدة هذا الاختبار أن ما كان من ذوات الواو يُرسم بالألف، إلا في

---

(١) في (ج) و(م) و(طث): المصدر.

(٢) سقطت في (ض).

(٣) سقطت في (م).

(٤) سقطت في (ج) و(طث) و(ض).

(٥) الزيادة في (ض) و(طث).

(٦) في (ض): أي يبين.

(٧) سقطت في (ض).

(٨) سقطت في (ض).

رُؤوس الآيْ، كالضُّحى، وسَجَى، وما كان من ذوات الياء يُرسم بالياء. وقوله (وذا إن جاء ثالثا) شرط فيما تقدم. وقوله (وإن جاء رابعا) البيت، يعني أن الألف إذا كان رابعا فما فوقه وهو الخامس والسادس في الفعل، والسابع في الاسم، فإنه يُمال في اللفظ ويرسم بالياء، سواء كان في الاسم أو في الفعل، وإن كان من ذوات الواو إلا (مرضات) في الأسماء، فإنه لا يُمال، ذكره الداني في «إيجاز البيان».

قلت: قال (ج): «وقد جاءت روايةٌ عن ورش في إمالة (مَرْضَاتِ) لأن ألفها رابعة». (١) وقوله (كيف وقعا) أي سواء كان من ذوات الواو، نحو: ﴿أَزْكَىٰ لَكُمْ﴾[النور: ٢٨]، أو من ذوات الياء، نحو: ﴿إِسْتَسْقَىٰ﴾[البقرة: ٥٩].

قلتُ: وإنما أطلنا الكلام هنا وكرَّرْناه، ليتمكن من فهم الناظرِ فيه، ويَرْسَخَ في قلبه، لأنه ضروريٌّ لا غنى للطالب عن معرفته.

ولنرجع الآن إلى تقرير(٢) كلام الناظم، قوله (نحو رأى): أي(٣) من ذوات الياء، لأنك إذا رددتَّ الفعل إلى نفسك، قلتَ رأيْتُ، فتظهر لك الياء وهي المُمالةُ(٤) في مكان الألف. وجمع الناظم في أمثلته بين ما أُميل لانقلاب ألِفِهِ عن ياء، وبين المُشَبَّه(٥) به وهو ما ألفه للتأنيث(٦)، فالمنقلب عن ياء، هو

---

(١) لم أجدها في (شرح المجاصي).

(٢) في (ض): تفريق.

(٣) سقطت في (ج).

(٤) في (ج) و(طث): الإمالة.

(٥) في (ض): المشبهة.

(٦) في (م): للثانية. وهو خطأ.

قوله: (رأى، واشترى، ويَتَوارى، والْقُرى)، وأما (بُشرى، وتَـتْرا، والنّصـارى)، فالألف فيها للتأنيث، وهي موجودةٌ في خمسة أوزان؛ فُعلى نحو بُشرى وأخـرى، وفَعْلى نحو تَتْرا، وترضى، ومَرْضى، والسَّلوى، وفَعَالى نحـو نصـارى، ويتـامى، وفِعْلى نحو: إحْدَى، وذِكْرى، وفُعَالى نحو: كُسَالى، وأُسَارى.

وحاصله أن ألف التأنيث المالة، لها خمسةُ أبنية؛ ثلاثةٌ في المفرد، وهـو كـل ما كان على وزن (فعْلى) بفتح الفاء، وضمّها، وكسرها، نحو: صَرْعى، وأُخْـرى، وذِكْرى، واثنان في الجمع وهو ما كان على وزن (فعـالى) بفـتح الفـاء، وضـمّها، نحو: نَصَارى، وسُكارى.

(م): «وإنما ذكر الناظم هذه المواضع مع ذوات اليـاء وإن لم تكـن كـذلك حقيقةً، لاشتراكها معها في جواز الإمالة، إذ الإمالةُ سائغة[1] فيها كـما[2] هـي في المنقلب عن[3] الياء»[4].

والـخُلفُ عنـهُ فـي ﴿أَرَىٰكَهُمْ﴾ ومـا لا رَاءَ فيه كــ ﴿ٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ و﴿رَمَىٰ﴾

وفـــي الّـــذي رُسِـــمَ باليــاءِ عَـــدَا (حتى)(زَكى مِنْكُم)[(إلى) (علَى)][5] (لَدَى)

(١) كذا في المطبوع من (القصد النافع) ص٢٤٧. وفي (م) و(ض) و(طـث): سـابقة. وفي (ج): قرآنية. وما أثبتُّه هو الأوفق، والله أعلم

(٢) سقطت في (م) و(طث).

(٣) في (ج): نحو.

(٤) (القصد النافع) ص ٢٤٧.

(٥) في (م): على إلى.

(س)[1] (ع): «الهاء من قوله (عنه) عائدٌ[2] على ورش، أخبر أن الخلاف عنه[3] في ثلاثة مواضع؛ في قوله تعالى ﴿وَلَوَ أَرَيٰكَهُمْ﴾[الأنفال: ٤٣]، وما لا راءَ فيه، نحو ما مثّل به، وفي الذي رُسم بالياء، وهي الألفاتُ المجهولة وغيرها، أي التي جُهل أصلُها فلم يكن لها سببٌ تُختبر به، وهي ثلاثة مواضع، وهي: متى، وبلى، وأنّى الاستفهامية، نحو: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾[آل عمران: ٣٧]، بخلاف أنّا الخبرية، نحو[4]﴿أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتِهِمْ﴾[يس: ٤٠]، فإن ألفها ثابتة في الرسم.

فإن قيل: لأيّ شيء رُسمت بالياء وأميلت [في اللفظ أنّى][5] الاستفهامية، نحو: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾، ولم تُرسم الخبرية بالياء ولم تُمَل في اللفظ نحو: ﴿أَنَّا لاَ نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوِيٰهُم﴾[الزخرف: ٨٠]، و﴿أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم﴾[يس: ٧٠]، وشبه ذلك؟ فالجواب: أن النّونَ الثانية في ﴿أَنَّا لاَ نَسْمَعُ﴾ وشِبْهِه نونُ الضمير، [ونون الضمير][6] لا تُمال، نحو: ﴿خَلَقْنَا ، وَأَنزَلْنَا﴾ وشبهه، لكونها ضميرا ولكونها زائدة، والضمائر[7] لا تمال إجماعا، بخلاف أنّى الاستفهامية فإن النون الثانية منها ليست بضمير، وإنما هي من نفس الكلمة،

(١) رسمت في (ض): (ش). وفي (م): غير واضحة.

(٢) في (ض): عائدة.

(٣) سقطت في (م).

(٤) سقطت في (ج) و(طث) و(ض).

(٥) سقطت في (ج). وفي (طث): في اللفظ نحو أنّى.

(٦) سقطت في (ج).

(٧) في (ج): والضمير.

فهي حرفٌ من الحروف، فافترقا لذلك.

قوله (عدا) حرف من حروف الاستثناء، فهو يقول: كلما رُسم بالياء فهو مُمالٌ على خلاف فيه، غير هذه المواضع الخمسة [التي ذكرها، فإنها][1] لا إمالة فيها من غير خلاف بين القرّاء، وإن رُسمت بالياء. وقوله (زكى منكم) أي في النور ﴿مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنَ أَحَدٍ﴾[النور: ٢١]، فـ(منكم) تقييدٌ له احترازا من نحو: ﴿زَكَّيٰهَا﴾ في سورة ﴿وَالشَّمْسَ﴾ [آية: ٩]، و﴿تَزَّكَّىٰ﴾ بالتشديد في [طه: ٧٩]، مما هو زائد على الثلاثي. (ج): «فقوله (زكى منكم) أي[2] غير ممال وهو ثلاثي من ذوات الواو، ولم يأت في القرءان إلا هذه اللفظة في موضع واحد في النور»[3].

(ج): «وقوله (إلا رءوس الآي دون هاء) فمتفق[4] على إمالته عند ورش». [5] (س): «وهو ما وقع رأس ءاية ولم تتصل[6] به هاءُ التأنيث في اسم كان أو فعل، فيه راءٌ [أو لم][7] يكن، كان[8] من ذوات الواو أو من ذوات الياء، وذلك رءوس ءايات إحْدَى عَشْرَةَ سورة، وهي: طه، والنّجم، والمعارج، والقيامة، والنّازعات، وعبس، وسَبِّح، والشمس، والليل، والضّحى، واقرأ. قال الداني: «ولا أعلمُ خلافا عنه في إمالة ذلك بين بين، لأجل وقوع الألف في

---

(١) في (ض): الذي ذكر فإنه.

(٢) سقطت في (ض).

(٣) (شرح المجاصي) ورقة ١٣٤، (١٣٦/ ٢١٢).

(٤) في (ج): أي متفق.

(٥) (شرح المجاصي) ورقة ١٣٥، (١٣٧/ ٢١٢).

(٦) في (ج): يتصل.

(٧) في (م) و(طث): ولم.

(٨) سقطت في (م) و(طث).

الطَّرَفِ، وهو محلّ التغيير».

(س): «وظاهر كلام الشاطبي [في قوله][1]:

ولكــنْ رءوسُ الآيِ قــدْ قَــلَّ فَتحُهــا ... لهُ غيرَ ما هَا فيهِ فاحْضُـرْ مُكَمَّلا، [2]

وجودُ الخلاف، لأن قوله (قد قلّ فتحها) يقتضـي أن ثَـمَّ قـراءةً[3] بفـتح رءوس الآي، واختلف الشيوخ في كلامه؛ فحمَلَه بعضُهم عـلى ظـاهره، وتـأوّل بعضهم (قد قلّ فتحها) بمعنى عدم فتحهـا إن[4] لم يكــن فيــها فتــح. قلـتُ: وقال الفاسي في قوله (قد قل فتحها) «تقليلُ الفتح، وهـو عبـارة[5] عن الإمالـة اليسيـرة الـمُسمّـاة بين بـين»، [6] وقـال الصنهــاجي ـ أعنـي ابـن آجـرّوم ـ في شرحـه: [7]«قـولـه (قـد قـل فتحها): الأكـثرُ إمالتُهـا بيـن اللفظـين، عـلى أن أبـا عمرو قال: «لا أعلم خلافا عنه أي عـن ورش فـي إمالة ذلك بين بين لوقوع الألـف طرفـا»، ويظهـر مـن كـلام الناظـم أن فـي ذلك خـلافـا وسنبيّنــه. وكــذلك يظهـر مـن كـلام أبـي الحسـن الحـصـري رحمـه الله تعـالـى، حيـث[8] قـال:

---

(١) في (طث): في. وفي (ج): له قوله. وسقطت في (م).

(٢) ينظر: شرح الشاطبية للضباع ص١٣١.

(٣) في (ج): قولا. وفي (ض): قارءا لا يفتح.

(٤) في (ض): أي.

(٥) سقطت في (ج). وفي (ض) سقطت: وهو.

(٦) (اللآلئُ الفَريدة في شرح القصيدة) ٢/ ٣٤٢.

(٧) في (ج) و(ض): شرح.

(٨) سقطت في (ج).

«[وأما رءوس الآي في مِثْلِ والضّحى][1]   فإن إمالَتَهُنّ[2] فيما[3] روى المصري»[4]

فمفهومه أنه لم يُمِلْها فيما روى غيرُ المصري، وقد نصّ على ذلك أبو عبدالله محمد ابن شريح، قال: «وقد قرأت لورش[5] في رءوس الآي كلها بالفتح أيضا، وما ذكره يفيد[6] أنه قد أماله بين اللفظين». انتهى كلام الصنهاجي وهو حسن.

(ج): «قوله (دون هاء) أي أما[7] إذا اتصل بِهاء[8] التأنيث فإنها لا تمال، هذا هو المشهور من طريق أبي يعقوب الأزرق عن ورش، وحُكي فيها الإمالة من طريق الخاقاني، وأبي الحسن. والتي[9] اتصل بها[10] هاء التأنيث، و﴿وَالشَّمْسِ

---

(1) ما بين المعكوفين سقطت في (ج).

(2) كذا في (ض) وفي المطبوع من (القصيدة الرائية) ص٤٢. وفي (م) و(ج) و(طث): أصلهن.

(3) في (ج) و(طث) و(ض): في ما.

(4) ينظر: «قصيدته الرائية في قراءة نافع» بعناية عبد الهادي حميتو ص٤٢، ولفظ البيت فيه:

«وأما رؤس الآي في مثل والضحى   فإنا أملناهن من طرق المصري»

(5) في (ج) و(ض): له.

(6) سقطت في (ض) و(ج).

(7) سقطت في (ض) و(ج)، و(شرح المجاصي) ورقة ١٣٦.

(8) في (ج) و(طث) و(ض): بها هاء.

(9) في (ج) و(ض): والذي.

(10) في (ض): به.

وَضُحَىٰهَا ﴾[الشمس: ١] كلّها، وآخر (النّازِعات) من قوله: ﴿ءَأَنتُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُۚ بَنَىٰهَا﴾[النازعات: ٢٧] إلى [آخرها، إلا](1) قوله تعالى: ﴿مِن ذِكۡرَىٰهَآ﴾[النازعات: ٤٢]»، (2) فإنه لا خلاف في إمالتها لأجل الرّاء.

قلت: ولما تكلم محمد بن مطروح في شرحه لبيت الحصري المتقدم، قال: «يعني أن ورشا كان يُميل ذواتَ الياء الواقعة في رءوس الآي سواء وقع قبلها راءٌ أم لم يقع، وهي إحدى عشرة سورة»، [قد ذكرناها فيما](3) تقدّم، ثم قال: «وهذه رواية أبي يعقوب الأزرق وعبد الصمد عن ورش، وروى عنه الأصبهانيُّ إخلاصَ الفتح في ذلك. وبالإمالة بين اللفظين قرأ قالونُ ذلك في رواية القاضي عنه، وفي رواية [أبي عون عن](4) الحلواني عنه». ثم قال الحصري(5):

«وقالونُ يقرأ البابَ بالفتح لم يُمِلْ ... سِوى حَرْفَ(6) (هارٍ) فَكَّ ربّي غدًا أَسْرِي
قرأتُ لعَمْري بالإمالة محضةً ... فدونَك عِلْمي(7) بالقَبول وبالْبِشْر(8)
ووافق في التوراة ورشا فخُذْ وِردي(9) ... ولا تَجْهَلنّ فالجَهْلُ بالمَرْءِ قد يُزْرِي»

---

(1) سقطت في (ض).

(2) (شرح المجاصي) ورقة ١٣٦، (١٣٨/ ٢١٢).

(3) في (ج) و(ض): فذكر ما.

(4) سقطت في (ض).

(5) ينظر: «قصيدته الرائية في قراءة نافع» بعناية عبد الهادي حميتو ص٤٢، ٤٣.

(6) في (ض): جرف.

(7) في (ج): علم.

(8) في (م) و(بحث حميتو ص٤٢): وبالبشري.

(9) في (بحث حميتو ص٤٣): وزد.

قال ابن مطروح: «يعني أن قالون قرأ البابَ كلّه بالفتح ما عـدا مـا ذكـر، وقد قدمنا أن قالون قرأ الباب كله بالفتح من جميع طرقه إلا رواية القاضي عنـه، ورواية أبي عون عن الحلواني عنه أنه قال: أقرأَ[1] في الروايتين بين اللفظـين مثـلَ ورش في الباب كلّه». انتهى كلام ابن مطروح.

ورأيتُ أن أذكُرَ هنا كلام أبي عمرو الـداني مسـتوفيا مـا وقـع لـه في غـير «كتاب التيسير»، قال رحمه الله تعالى: «كان[2] ورشٌ من قراءتي[3] على ابن خاقان وعلى أبي الفـتح في روايـة أبي يعقـوب وعبـد الصّـمد، وإسـماعيل في روايـة أبي الزعراء، والمسيبي في رواية ابن سعدان[4]، وقالون في رواية القاضي، وروايـة أبي عون عن الحلواني عنه؛ [5].

يقرءون كلَّ ما كان من ذوات الياء في الأسماء والأفعـال في رءوس الآي وفي غيرها بين اللّفظين، نحو الهُدى، والعَمَى، وكُسَالى، وأُسارى، والنّصارى، ويتـوارى، وشبهه، وكـذلك: ﴿وَالضُّـحَىٰ * [وَاللَّيْـلِ إِذَا سَـجَىٰ][6]﴾[الضحى: ١ ـ ٢]، وسائر رءوس الآي من ذوات الياء[7] كانت أو من ذوات الواو، [8] مـا لم يكـن

(١) الزيادة في (م) و(طث).

(٢) في (م) و(طث): قرأ.

(٣) في (م) و(ج) و(طث): قراءته. وهو تصحيف.

(٤) في (ض): سعيدان.

(٥) سبق الترجمة لهؤلاء الرواة في المقدمة.

(٦) في (ض): والليل إذا يغشى.

(٧) سقطت في (ج).

(٨) سقطت في (ج).

بعد الألف هاء التأنيث، نحو: بعض آي (والنازعات)، وآي (والشمس)، فإنه لا خلاف فيما قرأتُ لهم في إخلاص الفتح في ذلك إلا قولَه تعالى في (النازعات) ﴿مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾، فإن من تقدّم يقرأُ الرّاء وما بعدها بين اللفظين.

وكذلك قرؤُوا كلَّ ألف بعدها راءٌ مجرورة هي لام الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿فِى ٱلنَّهَارِ﴾، و﴿ٱلنَّارِ﴾، و﴿ٱلْأَبْرَارِ﴾[آل عمران: ١٩٣، المطففين: ١٨] و﴿خَتَّارٍ﴾[لقمان: ٣١]، و﴿وَالْجَارِ﴾[النساء: ٣٦]، و﴿جَبَّارٍ﴾، و﴿ٱلْفَرَارُ﴾ [غافر: ٣٩]، و﴿ءَاثَٰرِهِم﴾، و﴿أَدْبَٰرِهِمْ﴾[الإسراء: ٤٦، محمد: ٢٦]، وما كان مثله. وكذلك قرؤوا ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾[الأنعام: ٧٧]، والراء من (التَّوْرَية)، (وما أدْرَيكَ)، و(ألر)، و(ألمر)، حيثُ وقع ذلك.

وقرأ الباقون، وورشٌ في رواية الأصبهاني بإخلاص[1] الفتح في جميع ما تقدم. وأقرأني أبو الحسن في الروايتين عن قالون حرفَ[2]﴿هار﴾[التوبة: ١١٠] بالإمالة، وكذلك أقرأني أبو الفتح ذلك[3] في رواية الحلواني خاصة».

واقْـرَأْ ذواتَ الـوَاوِ بالإضْجـاعِ لَـدَى رُءوسِ الآيِ لِلْإتِّبَـاعِ

قلت يريد بالإضجاع هنا الإمالة الـمَحْضَة، يدلّ عليه قوله بعد هذا[4]:

وكـل مـا لـه بـه أتينـا مـن الإمالـة فبـين بينـا، [5]

---

(١) سقطت في (ض).

(٢) في (ض): جرف.

(٣) سقطت في (م) و(طث).

(٤) في (ج) غير واضحة.

(٥) يأتي بعد أربع أبيات.

(ع): [1] «يريد بالإضجاع الإمالة[2] بين بين». قوله (لدى رءوس الآي)، (ج): «ورأسُ الشيءِ آخرُه، والآيُ جمع آية»، [3] أي إذا كانت ذوات الواو في الثلاثي رأسَ كلِّ آيةٍ في السُّوَر المتقدمة، فاقْرَأْها[4] بالإمالة. (ع): «ومفهوم كلام الناظم أن ما رُسم بالياء وهو من ذوات الواو، ولم يقع رأسَ آية أنه لا إمالة فيها، وهذا صحيح جار، [5] كقوله تعالى في الأعراف: ﴿ضُحىً وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأعراف: ٩٨]، إذ ليس برأس آية، وتمام الآية ﴿وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾».

(س) و(م)[6]: «ثم ذوات الواو الواقعة في هذه السور، [7] إن اتصل بها هاءُ التأنيث أُميلت على الخلاف المتقدم، وإن عَرِيَتْ عن الهاء أُميلت باتّفاق، أي إن صحَّ الاتفاقُ. وقد تقدم الخلاف [فيها أيضا]، [8] والذي وقع منها في رءوس الآي، اثنا عشر لفظا، وهي:

﴿ضُحَىٰهَا﴾ في ثلاثة مواضع [النازعات: ٢٩، ٤٦، الشمس: ١]، و﴿تَلَىٰهَا﴾ [الشمس: ٢]، و﴿دَحَىٰهَآ﴾[النازعات: ٣٠]، و﴿طَحَىٰهَا﴾[الشمس: ٦]، وستةٌ بغير هاء، وهي: ﴿ٱلْعُلَىٰ﴾ في الموضعين [طه: ٤، ٧٥]، و﴿ضُحىً﴾ في [طه: ٥٨]، و﴿ٱلْقُوَىٰ﴾

(١) سقطت في (م) و(طث).

(٢) سقطت في (ض).

(٣) (شرح المجاصي) ورقة ١٣٥، (١٣٧/ ٢١٢).

(٤) في (ض): فقرأه.

(٥) في (ض): جائز.

(٦) في (ض): (ع).

(٧) سقطت في (ض).

(٨) في (ج) و(طث) و(ض): أيضا فيها.

في [النجم: ٥]، و﴿وَالضُّحَىٰ﴾[الضحى: ١]، و﴿سَجَىٰ﴾[الضحى: ٢].

فأما (دَحَيهَا) فقيل إنه من ذوات الـواو، وقيـل مـن ذوات اليـاء، يُقـال: دَحَـى اللهُ الأرضَ دَحْـوًا ودَحْيًـا، أي بَسَـطَها، قيـل والأكثـر الـواو. وكـذلك (طَحَيهَا)، قيل هو من ذوات الواو، وقيل من ذوات الياء، يُقـال: طَحَـى طَحْـوًا وطَحْيًا. قوله (للاتباع): [١] إشـارة إلى العلّـة الموجبـة لإمالـة ذوات الـواو، أي لأجل اتباع ذوات الواو ولذوات[٢] الياء في الإمالة، لتقعَ الموافقةُ بـين الألفـاظ، وتأتيَ الآيُ على نَسَقٍ واحد، ويعملَ اللّسانُ عملا واحدا.

والأَلِفـــاتِ اللّائـــي قبْـــلَ الـــرَاءِ مَـــخْفوضَةً فـــي آخـرِ الأسْمـــاءِ
كـ ﴿ٱلدَّارِ﴾ و﴿ٱلْأَبْرَارِ﴾ و﴿ٱلْفُجَّارِ﴾ ﴿وَالْجارِ﴾ لكنْ فيه خُلْفٌ جَـارِ

وقد تقدّم أن موجِبَ الإمالة الكسرةُ والياءُ، وهـذا [مَـحلُّ مـا][٣] أُميـل لأجل الكسرة. قوله (والألفات) معطوف على ذوات الـواو[٤]، أي اِقْـرأْ ذواتَ الواو[٥] والألفاتِ. وقوله (قبل الراء) أي التي تكون قبل الرّاء، احترازا من غير الراء، نحو: ﴿ وَمِنَ أَصْوَافِهَا ﴾[النحل: ٨٠] وما أشبهه، واحـترزَ[٦] مـن تَقَـدُّمِ[٧]

(١) ينظر للمزيد: (شرح المجاصي) ورقة ١٣٥، (١٣٧/ ٢١٢).

(٢) هكذا، ولعلّ الصواب: لذوات.

(٣) في (ض): المحل مما.

(٤) في (ض): الياء.

(٥) سقطت في (ض).

(٦) في (ض): وتحرز. وفي (م): واحتراز.

(٧) في (ض): تقديم.

الراء على الألفِ[1]، نحو: ﴿تَرَآءَتِ ٱلۡفِئَتَانِ﴾[الأنفال: ٤٩] وشبهه. ونصبَ (مخفوضة) على الحال من الراء في حال خَفْضِها، يعني أن تكون الكسرةُ في الراء كسرةَ إعراب لا كسرةَ بِناء، فخرج بذلك نحو: ﴿ٱلۡجَوَارِ﴾، و﴿مَنۡ أَنصَارِيٓ﴾[آل عمران: ٥١، الصف: ١٤]، فإن هذه لا تُمال، لأن الكسرة فيها كسرةُ بناء.

(ج): «وقد جاءت الإمالةُ لورش في (مَنْ أَنصَارِيَ إلى الله)، ووجهُهُ أنه اعتدَّ بالعارض. وقوله (في آخر) احترازا من الوسط، نحو: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾[المائدة: ٤٠]، و﴿وَمَشَارِبُ﴾[يس: ٧٢]، وما أشبه ذلك، لأن الإمالة مَحلُّها الطَّرَفُ. وقوله[2] (الأسماء) احترازا من كسرة البناء في الأفعال، نحو: ﴿فَلَا تُمَارِ﴾[الكهف: ٢٤] وشبهه، لأن الأفعال لا يَدخُلُها الْـخَفْضُ[3]»[4].

وقوله ﴿ وَالْجارِ ﴾ يريد قوله تعالى: ﴿ وَالْجَارِ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَالْجَارِ ٱلۡجُنُبِ ﴾ في الموضعين في النساء [آية: ٣٦]، فيه خلافٌ عن ورش في الإمالة[5] وعدمها، والإمالة [هي المشهورة][6] من طريق أبي يعقوب الأزرق وعبد الصمد، وروى عنه[7] الأصبهاني فيه الفتحَ، وفي بعض النسخ (وفي كِلَا الْـجَارِ خلافٌ[8]

---

(١) سقطت في (ض).

(٢) سقطت في (ض).

(٣) سقطت في (ض).

(٤) (شرح المجاصي) ورقة ١٣٧، (١٣٩/ ٢١٢).

(٥) في (ض): بالإمالة.

(٦) في (ض) و(ج): هو المشهور.

(٧) في (م): عن.

(٨) في (ض): الخلاف.

جَارِ)، ورجح الأوّل [1].

و﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ مـع ﴿كَٰفِـرِينَ﴾ بالياءِ والخُلْفُ بـ[2]﴿جَبَّارِينَ﴾

أي أمال ورشٌ ﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ سواء كان[3] مُعَرَّفا أو مُنكَّرا، وهو فائدة التكرار. قوله (بالياء) أي إذا كان لفظُه بالياء، أي وسواء كان في موضع نصب أو موضع خفض. قوله (بالياء) احترازا من المرفوع، نحو: ﴿ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ بالواو، والمفرد نحو ﴿ٱلْكَافِرُ﴾، أو جمع تكسير نحو ﴿ٱلْكَوَافِرِ﴾[4] [الممتحنة: ١٠]، فإن الياءَ ذهبت في هذه الألفاظ كلها فلا تُمال. واخْتُلِفَ عن ورش في قوله تعالى في العُقود [المائدة: ٢٢]: ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْماً جَبَّارِينَ﴾، وفي قوله سبحانه: ﴿وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾[الشعراء: ١٣٠]، فأخذ الأزرقُ بالإمالة، وأخذ الأصبهانيُّ بالفتح، قال الداني: «والوجهان جيّدان».

ثم شرع الناظم في حروف التهجّي الواقعة في أوائل السور، فقال:

ورَا وهَا يَا ثم ها طَـهَ وحَا وبعضُهم حا مع ها يا فَتَحَا

هذا معطوف على ما قبله، أخبر أن ورشًا يُميل الراء من (ألر)، و(ألمر)، و(ها)، (يا) من (كهيعص)، و(ها) من (طه)، و(حا) من (حم). قوله (وبعضهم حا مع ها يا فتحا)، قال (م) و(ع): «وبعضهم هنا هو[5] أبو

(١) في (ج) و(طث) و(ض): الأولى.

(٢) في (م): في.

(٣) سقطت في (ض).

(٤) في (ض): الكافر.

(٥) الزيادة في (ج).

الحسن الحصري»، [1] حيث قال[2]:

«[وحا ميم][3] ثم الهاء والياء بعدها قرأتُ له بالفتح في أكثر الْعُمرِ»

قال شارحُه ابن مطروح: «ما أخذ به الناظم هي[4] رواية الأصبهاني عن ورش، وأما رواية أبي يعقوب وعبد الصمد عن ورش فالإمالة بين اللفظين».
(س)[5]:«والمشهور عن[6] ورش في هذه الثلاثة الإمالة»، قال بعض شُرّاح ابن بري: «هذا الخلاف لم يذكره مكي، وإنما ذكر فيها الإمالة، [ولم يذكره][7] الداني في كتابٍ من كُتبه»، [8] قال: وإنما ذكره الحصري في أرجوزته، [9] وذكره[10] ابن شريح في مفردته في الهاء خاصة، وذكره في الكافي[11] في الهاء والياء».

قال (س)[12]: «[أما الفتح][13] في الحاء قد ذكره الداني في «إيجاز البيان»

---

(١) ينظر: القصد النافع ص٢٦٠.

(٢) ينظر: «قصيدته الرائية في قراءة نافع» بعناية عبد الهادي حميتو ص٤٢.

(٣) في (ض): وحم.

(٤) في (ج): هو.

(٥) سقطت في (م) و(طث).

(٦) في (م) و(طث): عند.

(٧) في (ج) و(ض): ولا ذكره.

(٨) ينظر: (القصد النافع) ص ٢٦٠، ٢٦١.

(٩) أي في البيت السابق قبل بضعة أسطر.

(١٠) سقطت في (ض).

(١١) في (م) و(طث): الكاف.

(١٢) سقطت في (ض).

(١٣) في (طث): أما. وفي (ج): والفتح.

قال ما نصّه: «[وقد روى لي فارس][1] بن أحمد عن قراءته[2] (حـم) بـإخلاص فتح الحاء، قال: والأوّل أصحّ»، يعني الإمالة لـوُرود[3] الـنّص بـه عنـه. قلـت: والْـمُشارُ إليه ببعض شرّاح ابن بري هو (م)، [4] وتبعه (ع). وقد قدّمنا ما ذكـره ابن مطروح وهو الصواب.

وقد وقفتُ على كلام أبي عمرو الداني في بعض كتبه التـي أفردهـا لـذكر الخلاف بين أصحاب نافع، فقال ما نصه: «وقرأتُ للجماعـة[5] (كهـيعص) بـين الفتح والإمالة، وحكى لي فـارس بـن أحمـد عـن قراءتـه عـلى عبـد البـاقي بـن الحسن[6] عن أصحابه بإخلاص فتح الهاء والياء لهم. وقرأتُ لورش مـن روايـة أبي يعقوب [(طه) خاصـة][7] بإمالـة الهـاء إمالـةً محضـة، وقرأتهُـا لـورش مـن رواية[8] عبد الصمد والمسيّبي مـن روايـة ابـن سـعدان بـين اللفظـين، {وهـو

---

(١) في (م) و(طث): وقد روى فارس. وفي (ض): وقد قرأت على أبي الفتح فارس.

(٢) في (م) و(طث): قراءة.

(٣) في (ج): فورود.

(٤) (القصد النافع) ص ٢٦٠، ٢٦١.

(٥) في (ج): لجماعة.

(٦) في (ج) و(طث): الحسين.

وهو = عبد الباقي بن الحسن بن أحمد بن السَّقَا، الخراساني ثم الدمشقي. المقرئ، أحد الحذاق، قال الداني: كان خيّرا فاضلا، ثقة إماما في القراءات، عالما بالعربية، توفي بمصر سنة (٣٨٠هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار ٢/ ٦٨٠ ـ غاية النهاية ١/ ٣٢٣.

(٧) في (ج): خاصة طه. وفي (ض): طه.

(٨) سقطت في (م) و(طث).

القياس، (1) لقول(2) أبي الزعراء عن أبي [عمر عن](3) إسماعيل بن جعفر: غير أني بالفتح قرأتُ له(4).}(5) وقرأ الباقون وورشٌ في رواية الأصبهاني بالفتح». انتهى كلام الداني. وأما (ج) فقال: «قوله (وبعضهم حا مع ها يا فتحا) أي بعضُ القرّاء، وهو فارس بن أحمد وأصحابُه ذكروا(6) الفتح في الهاء والياء من (كهيعص) والحا من (حم)»، (7) والمشهور ما تقدّم يعني الإمالة.

وكـلُّ مـا لـه بـهِ أتَيْنَـا مـن الإمـالة فبَيْـنَ بينَـا

وقـد روى الأزرقُ عنـه الـمَحْضَا فيهـا بِـ (هـا) طَـهَ وذاكَ أرْضَى

(م)(8): «أخبرك أن كل ما تقدم من الإمالة عن ورش في الباب كلّه إنما هي بين بين، يعني بين لفظ الإمالة ولفظ الفتح»، (9) إلا ما روى الأزرق من الإمالة المحضة في الهاء من (طه)، قال أبو عمرو الداني: «والذي نصّ عليه الأزرق في كتابه يدل على أن جميع ذلك بين اللفظين»، والضمير [في قوله (عنه) يعود](10)

---

(1) في (ج) و(ض): قياس.

(2) في (ج): «قرأ». وفي (ض): «قول» ثم بياض بمقدار كلمة صغيرة.

(3) في (م): «عمرو عن»، أو: «عمر وعن».

(4) سقطت في (ض).

(5) سياق الكلام بين المعكوفين الكبيرين غير مفهوم.

(6) في (ض): ذكر. وكذا في (شرح المجاصي) ورقة ١٣٩.

(7) (شرح المجاصي) ورقة ١٣٩، (١٤١/ ٢١٢).

(8) الزيادة في (ج).

(9) (القصد النافع) ص ٢٦٢.

(10) في (ج): في له وعنه يعودان. وفي (ض): فيما له وعنه يعودان.

على ورش، والضمير في قوله (فيها) يعود على الإمالة.

قال (ع): «[وأما ما ذكره][1] الناظم أوّلَ الباب في[2] قوله (أمال ورش من ذوات الياء البيت) فكان لفظُه يحتمل[3] أن يريد الإمالة المحضة، لأن الإمالة هكذا إذا أُطلقت في الاصطلاح إنما[4] يريدون[5] بها إمالة محضة، فأزال ما هنالك من الاحتمال[6] بقوله (وكل ما له به أتينا الخ البيت)». قوله (وذاك أرضى) أي أَخْتارُ، فيؤخذ منه أن هناك وجهاً آخر[7] غيرَ مختار في الهاء من (طه). واختار الحصري في الهاء من (طه) الفتح، فقال[8]:

«[إمالة ورش كلّها غير مَحْضَةٍ سِوَى الهاءِ مِنْ طه][9] وللفتح أستجري»[10]

قال (ع): «أما الأصبهاني فروى [عن ورش][11] الفتح في جميع القرءان، وأما عبد الصمد فروى عن ورش الإمالة بين بين في جميع القرءان، فخرج

---

(1) في (ض) و(ج): ولما ذكر.

(2) سقطت في (ض) و(ج).

(3) في (ج) و(ض): محتملا.

(4) سقطت في (ج).

(5) في (ض): يريدان.

(6) في (ج): الإجمال.

(7) سقطت في (ض).

(8) في (ض): لقوله.

(9) سقطت في (ض).

(10) ينظر: «قصيدته الرائية في قراءة نافع» بعناية عبد الهادي حميتو ص٤٢.

(11) في (ج): عن نافع عن ورش.

بهذا[1] أن الإمالة عند ورش بالنسبة إلى الرواة[2] على[3] ثلاثة أقسام؛

قسمٌ أخذ عنه بالفتح في جميع القرءان، وهو أبو بكر الأصبهاني، وإليه أشار الحصري بقوله (وللفتح أستجري). وقسم أخذ عنه بالإمالة بين بين في جميع القرءان وهو عبد الصمد. وقسم أخذ عنه بالإمالة بين بين [في جميع القرآن][4] إلا الهاء من (طه) كما تقدم، وهو أبو يعقوب الأزرق».

وقال (س): إثر قوله:

«(ومَـحْضُ هاء طَهَ[5] عن خِلِّهِـم[6] ....):

وفَتحُ كـلِّ البـاب عـنهم[7] قـدْ أتَـى وبـينَ بـين في الْـجميع ثَبَتَـا»

قال (س): «[أعني أن][8] ما تقدم من التفصيل للإمالة[9] بين[10] المحضة وغيرها، إنما هو طريق الأزرق عن ورش، وروى عنه الأصبهانيُّ فتحَ الباب كله،

---

(١) في (ض) و(ج): من هذا.

(٢) في (ض): الرواية.

(٣) سقطت في (م) و(طث).

(٤) سقطت في (م) و(طث).

(٥) في (ض) زيادة: «له».

(٦) رسمت في (ج): بهم. وفي (ض): جلهم. وفي (م): خلفهم.

(٧) في (ج) و(طث) و(ض): عنه.

(٨) في (ض): أي.

(٩) في (ض): في الإمالة.

(١٠) سقطت في (م) و(طث).

وروى عنه عبد الصمد إمالة الباب كله[1]»، وهو معنى قوله (وبين بين في الجميع ثبتا)، يعني في جميع الباب ثبت، يعني[2] من طريق عبد الصمد.

واقْرَأْ جَميعَ البابِ بالفَتْحِ سِوَى ﴿هارٍ﴾ لقالُونَ فمَحْضَهَا رَوَى

وقدْ حَكَى قومٌ مِنَ الرُّوَاةِ تَقْلِيلَ هَا يَا عَنْهُ و﴿ٱلتَّوْرَىٰةِ﴾

أي اقرأ جميع ما أماله[3] ورشٌ في الباب بالفتح لقالون على المشهور عنه، إلا ﴿هارٍ﴾ فبالإمالة المحضة عنه، نصّ على ذلك أبو عمرو الداني، وقال في «المفردة» له بعد ذكر الإمالة: «على أن فارسا أقرأني ذلك بإخلاص الفتح، وبالأوّل آخُذُ يعني[4] لقالون». [5] قوله (وقد حكى قوم إلى ءاخره) يعني أن بعض الرواة روى[6] عن قالون في هذه المواضع الثلاثة بين اللفظين، فالتقليل كناية عن[7] الإمالة اليسيرة. وقد ذكر الداني في هذه الثلاثة أعني الهاء والياء من (كهيعص) و(التَّوْرَيَة) وجهين؛ الإمالة اليسيرة [والفتح، [8] والإمالة

---

(١) في (ج): كله وبين. وفي (ض): بين بين.

(٢) سقطت في (م) و(طث).

(٣) في (ض): له.

(٤) في (ض) زيادة: بالإمالة.

(٥) قال أبو عمرو الداني في «المفردة»: «وأقرأني أبو الحسن في الروايتين عن قالون حرف (هار) في التوبة بالإمالة الخالصة، وكذلك أقرأني أبو الفتح في رواية الحلواني خاصة». نسخة المكتبة الأزهرية (ق١٩٢/ وجه أ).

(٦) في (ج) و(ض): رووا.

(٧) في (ج): على.

(٨) ينظر: جامع البيان ص٤٤٥، وص٦١٣، ٦١٤ ـ والتيسير ص٤١٤.

اليسيرة][1] أشهر.

وقال (س):

«وافـتَحْ لنَجْـلِ[2] مِينـا كـلا وأَمِـلْ   مَـحْضًا له ﴿هارٍ﴾ وفَتْحَه نُقِـلْ

في هـا يـا و(التَّوْريـة) تَقْليـلٌ اصْـطُفي   تَقْليل كلِّ البـاب جـاءَ فـاقْتَفي»،

(س): «يعني أن قالون يفتح في المشـهور عنـه جميـعَ مـا أمالـه ورشٌ، إلا أربعة مواضع، فإن المشهور عنه إمالتها، لكن (هار) إمالته محضة، والثلاثة الباقية بين بين، والتقليل كناية عـن الإمالـة اليسـيرة. وقولـه (تقليـل كـل البـاب جـاء فاقتفي) يعني أنه جاء عـن قـالون إمالـة[3] جميـع مـا أمالـه ورش، وهـو روايـة إسماعيل القاضي، وهو المقابل للمشهور المتقـدم، والاقتفـاء الاتباع، أي فــاتَّبِعْ ما ذكرتُه لك.

اللهم عامِلْنا بفضلك معاملةَ أوليائك[4] الـذين مَنَنْـتَ علـيهم بـالوُقوف ببَابِك، واجعل مـا كتبنـاه قصـدًا[5] لوجهـك، يـا أرحـم الـرّاحمين، [يـا أرحـم الراحمين، يا أرحم الراحمين][6].

---

(١) سقطت في (م).

(٢) في (ج): بنجل.

(٣) سقطت في (ض).

(٤) في (ض): أولياء.

(٥) في (ج) و(ض): خالصا.

(٦) في (ض): يا رب العالمين.

[فصل]

فصـلٌ: ولا يَمْنَـعُ وقْـفُ الـرّاءِ إمـالةَ الألِـفِ فـي الأسْمـاءِ
حَـمْلًا علـى الوَصْـلِ وإعْلامًا بِمـَا قَـرَأَ فـي الوَصْـلِ كمـا تَقَدَّمَـا

تقدم[1] أن الموجب للإمالة نحو: ﴿ٱلدَّارِ، و ٱلۡأَبۡرَارِ، و ٱلۡفُجَّارِ﴾، وجودُ الكسرة، فإذا وقفتَ على الكلمة بالسكون ذهبت الكسرةُ، وهل تذهب الإمالة لذهاب موجبها[2]؟ قولان ذكرهما الداني، [3] وأرجحهما بقاءُ[4] الإمالة لأن السكون عارضٌ.

(ج)[5]: «قوله (في الأسماء) بيان للواقع، [6] لأن الأفعال لا يوجد فيها الخفضُ، فإذا[7] وُجدت كسرةٌ فهي حركة بناء لا حركة إعراب، نحو: ﴿تُمَارِ﴾ [الكهف: ٢٢]، و﴿سَارِعُوٓاْ﴾[آل عمران: ١٣٣]، والمقصود لام الكلمة، وهذه[8] التي في الأفعال عين الكلمة». [9] وقوله (حملا على الوصل) أي[10] قياسا على

---

(١) سقطت في (ج).

(٢) في (ض): موجبان.

(٣) التيسير ص٢٧٦.

(٤) سقطت في (ض).

(٥) في (م) و(طث): (ع). وسقطت في (ض). والنص موجود في (شرح المجاصي).

(٦) سقطت في (ج) و(ض) وفي (شرح المجاصي).

(٧) في (ج) و(ض): فإن.

(٨) في (ج): وهي.

(٩) (شرح المجاصي) ورقة ١٤٣، (١٤٥/ ٢١٢).

(١٠) سقطت في (ج).

الوصل، والمراد بالوصل الدَّرَجُ[1]، أي وصل الكلام من غير وقف. وقوله (وإعلاما بها) أي وإشعارا بوجود الإمالة في وصل الكلام. وقوله (كما تقدما) أي كما تقدم في حكم القراءة في قوله (والألفات اللائي قبل الراء)، فأخبر بحكمها[2] هناك وتكلّم على إمالتها.

ويَمْنَعُ الإمالةَ السّكونُ — في الوصْلِ، والوَقْفُ بها يَكونُ

[ذكر في هذا البيت أن الألف[3] الممالة نحو: (مُوسَى، وعيسَى، وتَرَى) وشبهه، تُمْنَعُ[4] إمالتها في حالة الدرج واتصال الكلام إذا لقيها ساكنٌ، نحو: ﴿مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾، و﴿نَرَى ٱللَّهَ﴾[البقرة: ٥٤]، و﴿ٱلْقُرَى ٱلَّتِي﴾[سبأ: ١٨]، و﴿ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِيٓ﴾[الإسراء: ٦٠]، و﴿ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ﴾[التوبة: ٣٠]، وشبه ذلك. ووجهُ منع الإمالة أن الألفَ الْـمُمالَةَ حُذفت لالتقاء الساكنين، لأن السكون سببٌ في زوال الألف، وبزوال الألف تزول الإمالةُ، هكذا أشار إليه الداني، [5] والمهدوي. ثم قال (والوقف بها يكون) أي بالإمالة][6].

والخُلْفُ في وَصْلِكَ ﴿ذِكْرَى ٱلدَّارِ﴾ — ورُقِّقَتْ في المَذهَبِ المُخْتارِ

---

(١) في (ج): الدارج.

(٢) في (ج) و(طث) و(ض): بحكمهما.

(٣) في (ج) و(ض): الألفات.

(٤) في (ج) و(ض): تمتنع.

(٥) التيسير ص٢٧٦.

(٦) ما بين المعكوفين سقط كله في (ض).

ذكر الناظم الخلاف في تفخيم الراء وترقيقها من ﴿ذِكْرَى﴾ في حالة الوصل.

قال (س): «الترقيق نوعٌ من الإمالة، ولا أعلم وجها لما ذكره ابن بري من الخلاف في ترقيق راء[1]﴿ذِكْرَى﴾ في الوصل وتفخيمه، وإنما قَيَّدَ الخلافَ بالوصل لأنه مُرَقَّقٌ في الوقف باتفاق لوُجودِ الإمالةِ، وهي ذاهبةٌ في الوصل، قال بعضُهم: «وهذا الخلاف الذي ذكره الناظم لم أَرَهُ لأحدٍ إلا لأبي العباس بن حرب[2]»، [3] قال: وأظنّه في ذلك واهما[4]، والذي[5] أوجبَ[6] وَهْمَهُ أن الداني في «إيجاز البيان» لما تكلّم على الألف المحذوفة [لِسَاكنٍ لقيه][7]، قال بفتح ما قبله، يعني[8] أنه لا يمال، فاعتقد ابنُ حرب أن الراء تُفَخَّمُ[9] لذهاب الإمالة،

---

(١) سقطت في (ض).

(٢) هو = أحمد بن محمد بن سعيد بن حرب، أبو العبّاس المسيلي، الأستاذ المقرئ، كان من أهل الحذق والتجويد، أخذ القراءات عن أبي داود سليمان بن نجاح، وصنّف كتاب «التقريب في القراءات السبع»، توفي في حدود (٥٤٠هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار ٢/ ٩٥١ ـ وغاية النهاية ١/ ١٠٦.

(٣) (القصد النافع) ص ٢٦٨.

(٤) في (ض): وهما.

(٥) سقطت في (ض).

(٦) في (م) و(طث): وجب.

(٧) في (ض): للساكن قبله.

(٨) سقطت في (ض).

(٩) في (م): تفخيم.

فغفل[1] رحمه الله تعالى عن مُراعاة كسرة الـذّال، والكـافُ الساكـنة[2] بيـنهما[3] لا يمنع تأثيرُها في الرّاء، لكونه غَيْرَ مُسْتَعْلٍ[4].

وبالجملة إن هذه الـراء لا ينبغـي أن يُـختلَف فيهـا، ولا يكـون فيهـا إلا الترقيقُ إن لم يُعتبر سكون الكاف، وإن اعْتُبِرَ [سكون الكـاف][5] لم يُـختلف في تفخيم الراء، إلا أن اعتبارَ سكون الكـاف ضـعيفٌ في نفسـه لعـدم اسـتعلائه»، انتهى كلام (س). وبعضُهم المشار إليه هما (م)[6] و(ع)، أنكرَا وجـود الخـلاف، وأن العمل على الترقيق، والله سبحانه أعلم.

فـإِنْ يَـكُ السّـاكنُ تنوينًـا وفـي ... ما كانَ منصُـوبًا فَبـالفَتْحِ قِفِـي[7]

نحـوُ ﴿قُـرىً ظَٰهِـرَةً﴾ وجـاءَ[8] ... إمـالةُ الكُـلِّ لـه أداءَ[9]

لما تكلم على الساكن المنفصل كيف يوقفُ عليه إذا لقيـه سـاكن[10] وهـو

---

(١) في (ج) و(ض): وغفل.

(٢) في (ج) و(ض): الساكن.

(٣) سقطت في (ض).

(٤) في (ض) و(ج): مستعمل.

(٥) سقطت في (ض).

(٦) في (القصد النافع) ص ٢٦٨، ٢٦٩.

(٧) في (طث): قف.

(٨) في (م): جاءا.

(٩) في (م): أداءا.

(١٠) في (ج) و(ض): الساكن.

غيرُ[1] مُنَوّن، في نحو: ﴿ مُوسَى ٱلْكِتَـٰبَ ﴾، و﴿ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ﴾، و﴿نَرَى ٱللَّهَ ﴾[2]، و﴿ ٱلْقُرَى ٱلَّتِي ﴾، وشبه ذلك، تكلّم هنا فيما إذا التقى ساكنان، وهما الألف والتنوين في الأسماء المقصورة، نحو: ﴿ هُدًى، و مُّفْتَرًى، و قُرًى ﴾، وشبهه، مما هو متصل في كلمة، وهذه الألف لا توجد إلا في حال الوقف. قوله (وفي ما) أي في الذي كان منصوبا، أي موضعه[3] موضع نصب، وقال منصوبا ولم يقل مفتوحا، لأن النَّصْبَ [من ألقاب الإعراب، والفتحَ][4] من ألقاب البناء[5].

قوله (فبالفتح) أي فَبِتَرْكِ الإمالة قِفْ، وهذه[6] الألف لا توجد إلا في حال[7] الوقف كما تقدم، ثم مثّل بقوله تعالى: ﴿ قُرًى ظَـٰهِرَةً ﴾[سبأ: ١٨]، وهو في موضع نصبٍ لأنه مفعولٌ ثان[8] لِـجَعَلْنَا[9]. (ع) و(م): «ومفهوم[10] قوله (ما كان منصوبا)، أنه إن كان في غير المنصوب، فالوقف عليه بالإمالة مرفوعا كان أو مخفوضا، نحو: ﴿ يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلًى عَن مَّوْلًى شَيْـًٔا ﴾[الدخان: ٣٩]، لأنّ

(١) سقطت في (ج).

(٢) رسمت في (ج): ونون الله.

(٣) في (ض): في.

(٤) ما بين المعكوفين سقط في (م) و(ج).

(٥) سقطت في (ض).

(٦) في (طث): وهذا.

(٧) سقطت في (ض).

(٨) سقطت في (ض) و(ج).

(٩) في (ج) و(طث) و(ض): بجعلنا.

(١٠) سقطت في (ض).

الأوّلَ[1] فاعلُ يُغني، والثاني مجرورٌ بعَنْ»[2].

وقيّد ﴿ قُرىً﴾ بـ(ظاهرة) احترازا من ﴿قُـرىً مُّحَصَّـنَةٍ ﴾[الحـشر: ١٤]، لأنه في موضع خَفْضٍ. وقوله (وجاء إمالة الكـل) أي وجـاءت[3] الروايـةُ عـن ورش بالإمالة في كل المواضع، أي سواء كانت هذه الأسماءُ المقصورة في موضـع نَصْبٍ، نحـو: ﴿قُـرىً ظَٰهِـرَةً ﴾، أو في[4] موضـع خفـض، نحـو: ﴿فِي قُـرىً مُّحَصَّنَةٍ﴾، أو في موضع رفع، نحو: ﴿سِـحْرٌ مُّفْـتَرىً﴾[القصـص: ٣٦]، لأنـه في موضع رفعٍ نَعْتٌ لسِحْر، وما أشبه ذلك. وقوله (له) أي لـورش. وقولـه (أداء) أي نُطقا، أي [أداءَ القراءة][5] ونطقا[6] بها في [هذه كلها][7] بالإمالة.

(ع) و(م): «وكان حقّ الناظم أن يقول: (وجاء إمالة الكل وفتح الكـل)، لأن المخفوضَ والمرفوع يجوز فتحُهما كالمنصوب، ويكون كما قال الشاطبي:

«وقدْ فَخَّمُـوا التَّنـوينَ وَقْفًـا ورَقَّقُـوا» .... البيـــت، [8]

يعني الاسم المقصور الذي فيه التنوين عـلى أي حالـة كـان، مـن رفـع أو

---

(١) في (ج) و(ض): الأولى.

(٢) ينظر: (القصد النافع) ص ٢٧٠.

(٣) في (ج): وجاء.

(٤) سقطت في (ج).

(٥) في (ض): إذا قرأ.

(٦) في (ج) و(طث) و(ض): ونطق.

(٧) في (ض): هذا كله.

(٨) ينظر: شرح الشاطبية للضباع ص ١٤١.

نصب أو خفض، ثم قال:

«وتَفخـــــيمُهم في النصـــــب أجْمَـــعُ أَشْــــمُلا»، (١)

فاقتصر في [ذكر المرفوع والمخفوض على المشهور](٢)، وهي الإمالـة»، (٣) لأنها يُعبّر عنها بالترقيق، كما أن التفخيم عبارة عن عدم الإمالة.

وعددُ هذه الأسماء المقصورة [خمسة عشر](٤) كلمة، وهي:

﴿فَتىً﴾[الأنبياء: ٦٠]، ﴿ضُحىً﴾[الأعراف: ٩٨، طه: ٥٩]، ﴿ هُدىً ﴾، ﴿سُدىً﴾ [القيامة: ٣٥]، ﴿ أَذىً﴾، ﴿قُرىً﴾[سبأ: ١٨، الحشر: ١٤]، ﴿مُّفْتَرىً﴾[القصص: ٣٦]، ﴿ غُزّىً﴾[آل عمران: ١٥٦]، ﴿ مَوْلىً﴾[الدخان: ٣٩]، ﴿مُصَلّىً ﴾[البقرة: ١٢٤]، ﴿ عَمىً﴾[فصلت: ٤٣]، ﴿ مُّسَمّىً﴾، ﴿ مُّصَفّىً﴾، ﴿سِوىً﴾[طه: ٥٧]، ﴿مَثْوىً﴾(٥). وليس في القرءان ما يُمال من التنوين إلا هذه الكلمات.

❒ ❒ ❒

(١) هو تمام البيت.

(٢) في (ض): ذلك على المنصوب. وفي (القصد النافع) ص ٢٧٠: في ذكر المرفوع على الأشهر.

(٣) (القصد النافع) ص ٢٧٠.

(٤) كذا في كل النسخ، ولعلّ الصواب: خمس عشرة كلمة! !.

(٥) في (ج) و(طث): شوى. والموجود في القرآن: (للشَّوَى) (المعارج١٦).



[باب الرّاءات]

القَولُ فِي التَّرقِيقِ للرّاءاتِ مُحَرَّكاتٍ [أو مُسَكَّناتٍ][1]

قال (س): «يقال ترقيق الراء، ويقال إمالة الراء، وهو أكثر عبارات[2] الداني في «إيجاز البيان». وأصل الراء التفخيم، والترقيق فيها تخفيفٌ ما لم تنكسر، فإن انكسرت غَلَبَتْ الكسرةُ عليها فأخرجتها عن أصلها، قال مكي: والدليل على أن أصلها التغليظ، أن كلَّ راء غيرَ مكسورة أو[3] كالمكسورة يجوزُ تغليظُها، وليس كل راء يجوز فيها الترقيق.

ولما كان الترقيق فرعًا احتاج إلى سبب، وهو ثلاثة؛ كسرةٌ لازمة، أو ياء ساكنة لازمة، أو ألفٌ ممال، وقد يكون الترقيق للتناسب[4]، كما قيل في الإمالة. والغالب على الكسرة والياء اعتبارُهما سابقين على الراء، وقد تُرَقَّقُ لهما متأخرين كما سيأتي إن شاء الله تعالى، والألف الْـمُمال يُعتبر مؤخرا خاصة.

(ع): «وللراء في مذهب نافع ثلاثة أحوال؛ **حالة** ليس فيها إلا الترقيقُ

(١) في (ج) و(ض): ومسكنات.

(٢) في (ج) و(ض): عباراة.

(٣) في (ج): أي. وفي (ض): أي أو.

(٤) في (ض): لتناسب.

اتّفاقا، وذلك إذا كانت مكسورةً في نفسها أو كانت ساكنة وقبلها كسرةٌ لازمة، فهي في[1] حكم المكسورة، كـ (فِرْعَوْن). **وحالة** ليس فيها إلا التفخيم اتفاقا، وذلك إذا كانت مفتوحة أو مضمومة أو ساكنة ولم يُجاوِرْها سببٌ من أسباب الترقيق، ومثال الساكنة: ﴿مَرْجِعُكُمْ﴾، و﴿مِّرْفَقًا﴾[الكهف: ١٦]. **وحالة** اختُلِفَ فيها، وذلك إذا كانت مضمومة أو مفتوحة وتَقَدَّمَها سببٌ يوجبُ ترقيقَها، فمن مذهبه الترقيق وهو ورشٌ رَقَّقَ، ومن مذهبه التفخيم [وهو قالون][2] فَخَّمَ.

رَقَّقَ ورشٌ فَتْحَ كُلِّ راءِ ... وضَمَّها بعْدَ سُكونِ الياءِ[3]
نحوُ ﴿خَبِيرًا﴾ و﴿بَصِيرًا﴾ و﴿ٱلْبَصِيرُ﴾ ... و﴿مُسْتَطِيرًا﴾ و﴿بَشِيرًا﴾ و﴿ٱلْبَشِيرُ﴾
و﴿ٱلسَّيْرَ﴾ و﴿الطَّيْرَ﴾ **وفي** ﴿حَيْرَانَ﴾ ... **خُلْفٌ له حَمْلًا على**[4]﴿عِمْرَانَ﴾
وبَعْدَ كَسْرٍ لازمٍ كـ ﴿نَاظِرَةٌ﴾ ... و﴿مُنذِرٌ﴾ و﴿سَاحِرٌ﴾ و ﴿بَاسِرَةٌ﴾

أخبر رحمه الله تعالى أن ورشا يرقق الراء المفتوحة والمضمومة إذا كانت بعد سببٍ يوجب ترقيقها، وهي:[5] ياء ساكنة سكونا حيا أو ميتا، أو بعد كسرة لازمة، نحو ما مثّل به، واحترز بقوله (بعد سكون الياء[6]) مما إذا كانت الرّاءُ

---

(١) سقطت في (م) و(طث).

(٢) سقطت في (ض).

(٣) في (ج) و(ض): ياء.

(٤) في (ج): وفي.

(٥) في (طث): وهو.

(٦) في (ج) و(ض): ياء.

قبل[1] الياء نحو: ﴿ٱلْبَحْرَيْنِ﴾، ﴿وَجَرَيْنَ﴾[يونس: ٢٢]، فإنها مفخّمة. وفي ضِمن كلامه أن قالون لا يُرقّق بل يُفخّم، وهو الصحيح.[2] وذكر الخلاف عن ورش في ﴿حَيْرَانَ﴾[الأنعام: ٧١]؛ (م): «والقياسُ ترقيقُه، و﴿عِمْرَانَ﴾ يفخّم من غير خلاف، فَفُخِّمَ[3] ﴿حَيْرَانَ﴾ قياسا عليه، لتقارُبِهما في الوزن»[4].

(س): «قال الداني: «وإمالةُ حيران هو القياس»». قال (س): «وشَهَّرَهُ بعضُهم، ووجه ترقيقه ظاهرٌ، لأنها راء مفتوحة بعد ياء ساكنة، ووجْهُ تفخيمه ما بينه وبين ﴿عِمْرَانَ﴾ من الشَّبَهِ الموجب لـمَنْعِ الصَّرْفِ، وهو زيادة الألف والنون»، قلتُ: وعبّر الداني عن الترقيق بالإمالة على عادته. قوله (وبعد كسر لازم) معطوف على قوله (بعد سكون الياء[5]) [أي رققها بعد سكون الياء. وقوله[6]][7] (وبعد كسر لازم) تحرَّزَ بذلك[8] من الكسرة العارضة، فإن حُكْمَها التفخيم، نحو: ﴿بِرَشِيدٍ﴾[هود: ٩٧]، و﴿بِرَبِّهِمْ﴾، و﴿بِرَسُولِهِۦ﴾[التوبة: ٥٤، الحديد: ٢٧]، و﴿لِرُقِيِّكَ﴾[الإسراء: ٩٣]، و﴿لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾، وسواءٌ كان الكسر في كلمة أو في كلمتين.

---

(١) في (ج): بعد. وهو خطأ بين.
(٢) في (ج) و(ض): صحيح.
(٣) في (م) و(طث): فخم. وفي (ض): فيفخم.
(٤) (القصد النافع) ص ٢٧٣ باختصار.
(٥) في (ج) و(ض): ياء.
(٦) سقطت في (ض).
(٧) ما بين المعكوفين سقطت في (ج).
(٨) في (ج): من ذلك.

(ج): «وتُعرفُ اللازمة بأنها إذا سقطتْ تغيّر اللفظ والمعنى، والعارضة لا تغير[1] لا لفظا ولا معنى». [2] قال (ع) و(م): «وشَرَطَ النّاظمُ في الكسرة أن تكون لازمة ولم يشترطه في الياء، وكان من حقّه أن يشترطه، لأنها قد تكون ساكنةً غيْرَ لازمة للرّاء فلا تُوجِب ترقيقا، نحو: ﴿ فِي رَبِّهِمْ ﴾[الحج: ١٩]، و﴿ فِي رَيْبِهِمْ ﴾[التوبة: ٤٥]، لكن لما مثّل بـ(خبير، وبصير، والسير، والطير)، فكأنّه اشترط لُزومَها». [3] قلت: وعلى هذا كثيرٌ من المختصرين كابن مالك[4] وغيره، يُكْمِلون الحكمَ بالتّمثيل مبالغةً في الاختصار، كقول ابن مالك: «كلامنا لفظ مفيد كاستقم»، [5] فاكتفى بالمثال عن ذكر بقية القيود.

إلا إذا سَكَنَ ذو اسْتِعْلاءِ[6] بينهما، إلا سُكونَ الخَاءِ
فإنّها قدْ فُخِّمَتْ كـ﴿مِصْراً﴾ [و﴿إِصْرَهُمْ﴾و﴿فِطْرَتَ﴾][7]و﴿وِقْراً﴾

(ج): «هذا استثناء مما[8] لم يذكره، إلا أنه

---

(١) في (م) و(طث): تتغير.

(٢) (شرح المجاصي) ورقة ١٤٨، ١٤٩ (١٥٠، ١٥١/ ٢١٢).

(٣) (القصد النافع) ص ٢٧٣.

(٤) هو = محمد بن عبدالله بن مالك، أبو عبدالله جمال الدين، الطّائي الجيّاني الأندلسي، النحوي الإمام الكبير شيخ العربية، صاحبُ كتاب «التسهيل»، و«الألفية». نَظَمَ القراءات في قصيدة دالية، وانتهى إليه علم اللغة والنحو. توفي سنة (٦٧٢هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار ٣/ ١٣٦٣ ـ وبغية الوعاة ١/ ١٣٠ رقم (٢٢٤).

(٥) ينظر: شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل ص٢١.

(٦) في (م): الاستعلاء.

(٧) في (ج): وفطرت وإصرهم.

(٨) في (ج): ما. وكذا في (شرح المجاصي).

مُـخَرَّجٌ[1] له[2] من مفهوم البيت، كأن قائلا يقـول لـه: إذا حـال بـين الكـسرة والراء ساكنٌ فما حكمه؟ فقال: حكمه الترقيق، نحو: (ذِكْرُ، وسِحْر، وكِـبْر)، إلا إذا كان الساكن حرفَ استعلاء، فإنها تُفَخّم معه»، [3] ما عـدا الخـاء، [لاسـتثنائه إيّاها][4] من حروف الاستعلاء، فإن الراء تُرقق معهـا. وحـروف الاسـتعلاء سـبعةٌ يجمعها قولُك: (قِـظْ خُـصَّ ضَـغْطٍ). قـال (م): «وفي ضـمن قولـه (إلا إذا سـكن ذو استعلاء) أن السّاكنَ غيْرَه إذا حالَ لا يُعْتَبَرُ، وإنما يُعتبر حروفُ الاستعلاء»[5].

وفُخِّمَـتْ فـي الأعْجَمِيّ و﴿إرَمْ﴾ وفـي التَّكَـرُّرِ[6] بفَـتْحٍ أو بِضَـمْ
وقَبْـلَ مُسْـتَعلٍ وإنْ حـالَ أَلِـفْ وبابُ ﴿سِتْراً﴾ فَتْحُ كُلِّهِ عُـرِفْ

أي فُخّمـت الـرّاءُ[7] إلا[8] في أربعـة فصـول[9]، وقـد ذكرهـا في هـذين البيتـين، وهـي كالمستثناة ممـا تقـدّم، لأن مقتضـى مـا تقـدم ترقيقَهـا، وهـي؛ الأعجمية[10]، وتكرار[11] الراء مفتوحة أو مضمومة، ووقوعُ حرف الاستعلاء

---

(١) في (ج) و(ض): يخرج.
(٢) سقطت في (ض).
(٣) (شرح المجاصي) ورقة ١٥١، (١٥٣/ ٢١٢).
(٤) في (ض): لاستثنائهم إياه.
(٥) (القصد النافع) ص ٢٧٥.
(٦) في (م): التَّكْرِيرِ.
(٧) سقطت في (ج).
(٨) الزيادة في (ج).
(٩) في (ض): أصول.
(١٠) في (ج): العجمة.
(١١) في (ض): وتكرير.

بعدها، الرابع بابُ (سِترا)، أي كل ما كان على وزن [سترا، ووزنُه][1] فِعْلًا، نحو: ﴿وِزْراً﴾[طه: ٩٨]، و﴿ذِكْراً﴾، و﴿حِجْراً﴾[الفرقان: ٢٢، ٥٣]، و﴿إِمْراً﴾ [الكهف: ٧٠]، و﴿وَصِهْراً﴾[الفرقان: ٥٤]، وَ﴿وِقْراً﴾. والمشهور في باب (سترًا) التفخيم وهو المعروف، ومفهومه أن الترقيق فيه غيرُ معروف. وقوله (وفخمت في الأعجمي)، (س) و(ع): «أي من غير[2] خلاف، وذلك نحو: (إِبْراهِيمُ، وإِسْرَائِيل، وعِمْرَان) وشبهه، مع أن قبل الراء في ذلك كسرة لازمة، وليس الحائل حرف استعلاء.

قال (س): «فائدة: تُعرف عُجْمَة[3] الاسم بنقل الأئمة له، وبخروجه عن أوزان الأسماء العربية، قال المرادي: نحو إبراهيم. [4] وبِعُرُوِّهِ[5] عن حروف الذَّلاقَةِ، [وهو رباعي أو خماسي، قال: فإن كان في الرُّباعي سينٌ فقد يكون عربيا نحو عَسْجَد، وهو قليل، وهو[6] من أسماء الذهب. وحروف الذلاقة][7] ستةٌ يجمعها قولك: (مُرْ بنَفْلٍ). وبأن يجتمع[8] فيه من الحروف ما لا يجتمع[9] في كلام العرب،

---

(١) سقطت في (طث).

(٢) سقطت في (م).

(٣) في (م): عجمية.

(٤) في (ض): بريسام! !.

(٥) في (م) و(طث): وبُعْدِه.

(٦) سقطت في (م).

(٧) ما بين المعكوفين سقط في (ض).

(٨) في (ج) و(ض): يجمع.

(٩) في (ج): يجمع.

كالجيم والقاف من غير فاصل، نحو: (قج، وجق)، والصاد والجيم، نحو: (الصَّوْلَجَان[1])، والكاف والجيم، نحو: (السّكرجة)، [وبتبعية الراءِ النّونَ في أوّل الكلمة، نحو: (نَرْجِس)، والزّاي للدال، نحو: (منهدز).

(م) و(ع):][2] «وظاهر كلام الناظم أن (إِرَمَ) غير أعجمي [بعطفه على الأعجمي][3]، وهو ظاهر كلام الشاطبي»، [4] حيث قال:

«وفَخَّمَها في الأعجَميِّ وفي إرَمْ»، [5] وإليه ذهب أبو[6] الحسن ابن غَلْبون لترقيقه الراء، وذكر أبو عمرو فيها الوجهين من[7] التفخيم والترقيق، وذكر أن من فخّمه [إنما فخّمه][8] لكونه اسما أعجميا مَعْرِفَةً عَلَما مؤنّثا[9].

وقوله (وفي التكرار) أي تَكَرُّر[10] الراء مرتين. [وقوله (بفتح) أي مفتوحة، نحو: ﴿ضِرَاراً﴾[البقرة: ٢٢٩، التوبة: ١٠٨]، و﴿مِّدْرَاراً﴾، و﴿فِرَاراً﴾][11]

---

(١) في (م): الصالجان.

(٢) ما بين المعكوفين سقط في (ض).

(٣) سقطت في (ض).

(٤) (القصد النافع) ص ٢٧٧.

(٥) ينظر: شرح الشاطبية للضباع ص١٤٤.

(٦) سقطت في (ض).

(٧) في (ج): في.

(٨) سقطت في (م).

(٩) ينظر: جامع البيان ص٣٥٤.

(١٠) في (ج): تكررة. وفي (ض): تكرير.

(١١) ما بين المعكوفين سقط في (ض).

وقوله (أو بضم)، نحو: ﴿ٱلْفِرَارُ﴾[الأحزاب: ١٦]، فهي مفتوحة[١] مفخمة[٢].

وقوله (وقبل مستعل) أي وفخمت أيضا قبل حرف مستعلٍ، يعني الراء المفتوحة التي فيها كلامه، وأما الساكنة فسيذكرها[٣] بعد. ولم يقع بعد الراء المفتوحة غيرُ ثلاثة أحرف، وهي: الطاء، والضاد، والقاف، ولو وقعت كلها لكان قياسُها التفخيم، فأما الطاء، فنحو: (صِرَاط، والصّرَاط)، وأما الضاد، فنحو: ﴿إِعْرَاضاً﴾[النساء: ١٢٧]، و﴿إِعْرَاضُهُمْ﴾[الأنعام: ٣٦]، وشبهه، وأما القاف، فنحو: ﴿هَٰذَا فِرَاقُ﴾[الكهف: ٧٧]، و﴿ٱلْفِرَاقُ﴾[القيامة: ٢٧]، و﴿وَالإِشْرَاقِ﴾[ص: ١٧]. وسواء كان حرف الاستعلاء مفتوحا أو مكسورا أو مضموما. وقوله (وإن حال ألف) مفهومه أنه[٤] إن حال غيرُ ألف، أنها تُرقّق ولا تفخم وسقط عملُ المستعلي. (ع): «مثل التاء من قوله تعالى: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[النساء: ٨٩]، في حال الدَّرَج لكن على مذهب الداني لأنه روى فيه[٥] الترقيق، وروى ابن[٦] شريح فيها التفخيم».

وعبارة (م): «وذلك في قوله تعالى: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾، التاء حائلة في حالة الوصل، والصّاد[٧] لا تمنع الترقيق مع أنها غير لازمة كغيرها، إذ هي في

---

(١) سقطت في (ض) و(ج).

(٢) في (م): مخففة.

(٣) في (ج): فسنذكرها. وفي (ض): فيذكرها.

(٤) سقطت في (م) و(طث).

(٥) في (ض): فيها.

(٦) سقطت في (ج).

(٧) في (القصد النافع) ص ٢٧٨: فالصلة.

كلمة أخرى، على أن فيه[1] خلافا، والمشهور ما ذكرتُه». [2] (ع): «وهذا الخلافُ إنما هو في حالة الوصل، وأما في حالة الوقف على (حَصِرَتْ)، فليس[3] فيها إلا الترقيق قولا واحدا، لأن[4] حرف الاستعلاء لا يُعتبر[5] به إذا كان مكسورا متقدّما على الراء، وذهب عمله[6] في التفخيم، وإنما يعتبر[7] به إذا كان متأخرا. وإنما[8] لم[9] يُعتبر حيلولةُ الألف إذا حال بين الراء وحرف الاستعلاء، أو بين الرّاءَيْن[10] كما تقدّم، لأنه ليس بحاجِزٍ حَصين، فحيلولته كَلَا حيلولةَ، بخلاف التّاء من (حَصِرَتْ) على مذهب أبي عمرو في حالة الدرج، لأنها حاجزٌ حصين فيسقطُ من أجلها عملُ[11] حرف[12] الاستعلاء الآخر المتحرّك بالضّمّ.

وقوله (وباب سترا فتح كله عرف) قد تقدم بيانه. (ج): «وكنّى بالفتح عن التفخيم لأن الترقيق في الراء ضَرْبٌ من الإمالة، والتفخيم يشبه الفتح الذي

---

(١) في (ج) و(طث): فيها.

(٢) (القصد النافع) ص ٢٧٨.

(٣) في (م) و(طث): ليس.

(٤) في (م) و(ج) و(طث): إلا أن. والسياق يقتضي ما أثبتُّه.

(٥) في (ض): يعتد.

(٦) في (ض): عامله.

(٧) في (ض): يعتد.

(٨) في (م) و(طث): أو إنما.

(٩) سقطت في (ض).

(١٠) في (م) و(طث): الراء.

(١١) في (ض): عملها.

(١٢) في (ج): حروف.

لا إمالة فيه، والضمير في (كله) يعود على الباب». [1] وقوله (عرف) أي هو المشهور والمعروف عند أكثر القراء والنحاة، أعني التفخيم في كل ما كان وزنه (فِعْلًا) منونا بالفتح في الوقف والوصل، نحو: (سِتْرًا، ووِزْرًا، وذِكْرًا)، وقد تقدّمت أمثلتُه.

ورَقِّقِ الأُولَى لهُ مِنْ ﴿بِشَرَرْ﴾ ولا تُرَقِّقْها لدَى ﴿أُوْلِي الضَّرَرْ﴾

إذْ غَلَبَ المُوجِبَ بعدَ النَّقْلِ حَرْفانِ مُسْتعْلٍ وكالْمُستَعْلِ[2]

أي رقّقِ الأولى لورش من قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا تَرْمِي بِشَرَرٍ﴾[المرسلات:٣٢]، وذلك من أجل كسرة الراء الثانية، ثم قال: (ولا تُرققها لدى أولي الضرر)، يعني أن القياس فيه[3] ترقيقُها من أجل الكسرة التي في الراء الثانية كالراء الأولى من (بشرر)، ولكنهم فَخَّموها. ثم ذكر العلّة في تفخيمها، فقال: (إذ غلب الموجبَ بعد ثُبوتِ نقل) الرواية[4] (حرفان مستعل) وهو الضّاد (وكالمستعل[5]) وهو الراء المفتوحة، يعني أن مجموع الحرفين هو الذي منع الكسرةَ أن تعمل كما عملت في (بشرر). فالعلّة في تفخيم الراء من (أولي الضرر) مركبة من حرفِ الاستعلاء والـمُشَبَّهِ به وهو الراء المفتوحة[6]. فقوله (الموجب) مفعول، و(حرفان) فاعل يغلب.

---

(١) (شرح المجاصي) ورقة ١٥٣، (١٥٥/ ٢١٢).

(٢) في (طث): وكالمستعلي.

(٣) في (ض): في.

(٤) في (م): الرواة.

(٥) في (طث): وكالمستعلي.

(٦) سقطت في (ض) و(ج).

والحاصل أن موجب التفخيم[1] وهما الحرفان، غلب[2] موجب الترقيق وهي الكسرة، والعمدة على النقل، والتعليلُ تأنيسٌ.

وكُلُّهم رَقَّقها إنْ سَكَنَتْ — من بَعْدِ كسْرٍ لازِمٍ واتَّصَلَتْ

إلّا إذا لَقِيَها مُسْتَعْلِي[3] — والخُلْفُ في ﴿فِرْقٍ﴾ لِفَرْقٍ سَهْلِ

(ع) و(م)[4]: «لما فرغ من ذكر الراء المفتوحة والمضمومة، أخذ يتكلّم هنا في الساكنة، فأخبر أنها تُرقق بعد الكسرة اللازمة عند جميع القراء»، [5] كما قال الشاطبي[6]:

«ولا بُدّ من تَرْقيقِها بعدَ كَسْرةٍ إذَا[7] — سَكَنَتْ يا صَاحِ للسَّبْعةِ الْـمَلَا»

وذلك[8] نحو: ﴿ فِرْعَوْنَ، و شِرْعَةً، وَاصْبِرْ، وَاسْتَغْفِرْ﴾، فإن كانت عارضة، نحو: ﴿ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ ﴾[المائدة: ١٠٨، الطلاق: ٤]، و﴿يَٰبُنَيَّ ٱرْكَب﴾[هود: ٤٢]، فليس إلا التفخيم. قوله (واتصلت) أي وكانت الكسرة اللازمةُ متصلة بالراء في كلمة واحدة، نحو ما مثَّلْنا به[9].

---

(١) في (ج) زيادة: «حرفان».

(٢) في (ج): فإن غلب.

(٣) في (ج) و(ض): مستعل.

(٤) سقطت في (م) و(طث). وفي (ض): (م).

(٥) ينظر: (القصد النافع) ص ٢٨٣.

(٦) ينظر: شرح الشاطبية للضباع ص ١٤٦.

(٧) في (م): كلمة «إذا» كتبت في الشطر الثاني من البيت.

(٨) في (م) و(طث): وكذلك.

(٩) سقطت في (ج) و(ض).

(ج)[1]: «واحترز من المنفصلة، نحو: ﴿فَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾[المؤمنون:٩٩]، و﴿ يَٰبُنَيِّ ٱرْكَب ﴾، ﴿أَمِ ٱرْتَابُوٓاْ﴾[النور: ٤٨]، ﴿ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ﴾، فإنها مفخّمة بإجماع لأن الكسرة منفصلة عنها»[2].

ثم قال (إلا إذا لقيها مستعل)، أي إلا إذا لقي هذه الرّاءَ الساكنة التي قبلها كسرة لازمة مستعل، فإنها تُفخّم بلا خلاف أيضا عند جميع القراء، نحو: ﴿وَإِرْصَادًا﴾[التوبة: ١٠٨]، و﴿لَبِالْمِرْصَادِ﴾[الفجر: ١٤]، و﴿قِرْطَاسٍ﴾[الأنعام: ٨]. ثم قال (والخلف في فرق)، وهو موضع واحد في الشعراء [آية: ٦٣]، (ع): «والخلاف الذي فيه، لجميع القراء [النافعِ ولغيره][3]»، ولم يُختلف في (قرطاس) وشبهه، والفَرْقُ بينهما سهلٌ لا صعوبة فيه.

(ج): «فوجْهُ من فخّمه مراعاة لوُجودِ حرف الاستعلاء بعده، ولم ينظر للكسرة، ووجه من رقّقه أن حرف الاستعلاء لما [أنِ انكسر][4] ضَعُفَ وقَبْله كسرةٌ، فرُقّقت الراء، وقيل رُقّقت لوقوعها بين كسرتين، فغلب عليها الترقيق، وهو المشهور عند القراء»[5].

وقَبْل كسْرَةٍ ويَاءٍ فَخَّمَا … في ﴿ٱلْمَرْءِ﴾ ثم ﴿قَرْيَةٍ﴾ و﴿مَرْيَمَ﴾

إذْ لا اعْتِبَارَ لتَأَخُّرِ السَّببْ … هُنا، وإن حُكيَ عن بعْضِ الْعَرَبْ

---

(١) في (ض): غير واضحة (ج) أو (ع)؟.

(٢) (شرح المجاصي) ورقة ١٥٦، (١٥٨/ ٢١٢).

(٣) في (ض): نافع وغيره.

(٤) كذا في (ج). وفي (م) و(طث): انكسرت. وفي (ض): أنْ كُسِر. وفي (شرح المجاصي): انكسر.

(٥) (شرح المجاصي) ورقة ١٥٦، (١٥٨/ ٢١٢).

وقبل كسرة أي[1] الهمزة في ﴿ٱلْمَرْءِ﴾، وقبل الياء من ﴿مَـرْيَمَ، قَرْيَـةٍ﴾ فَخَّما، أي فخّم[2] ورشٌ وقالون، وهـذا مـذهب أبي عمـرو والـداني، ومـذهب وابن شريح ومن قال بقولهما كالحـصري[3] وغيره، الترقيق. وقوله (في المرء) أي في الموضعين في البقرة (آية١٠٢) والأنفال (آية٢٤). قوله (ثـم قريـة) أي حيـث وقـع، وكيـف وقـع، مضـافا أو غـير مضـاف، نحـو: ﴿مِّـن قَرْيَـةٍ﴾، و﴿ مِّـن قَرْيَتِكَ﴾، و﴿مِن قَرْيَتِنَآ﴾، و﴿ مِّـن قَـرْيَتِكُمُۥٓ﴾. قولـه (إذ لا اعتبـار لتـأخّر السبب هنا)، [أي لا عبرة بتأخر السبب][4] هنـا في هـذه الكلـمات[5]، أي هـذا السبب لا يوجب ترقيقا، وإنما يوجب الترقيق إذا[6] كان مُقَدَّمًا[7].

وقوله (وإن حُكي عن بعض العرب)، أي[8] أنه يعمل[9] سواء تقـدم[10] أو تأخر، فهو ضعيف. [11] وهذا كلّه احتجاجٌ لمذهب الداني.

---

(١) الزيادة في (ج).

(٢) سقطت في (م) و(طث).

(٣) ينظر: «قصيدته الرائية في قراءة نافع» بعناية عبد الهادي حميتو ص٤٤.

(٤) ما بين المعكوفين سقط في (ض).

(٥) في (م) و(طث): الكلمة.

(٦) في (ج) و(ض): أن لو.

(٧) في (ج) و(ض): متقدما.

(٨) سقطت في (ج).

(٩) في (ض): يرقق.

(١٠) سقطت في (ض).

(١١) هكذا في (ج) و(ض). وزاد في (م) و(طث): قال الداني: والوجه التفخيم كالجماعة.

قال (م): «وعن ورش في المرء وجهان»، [1] [قال الداني: والوجه التفخيم كالجماعة][2]. قال (س): «الداني[3]: وبإخلاص التفخيم في (المرء) قرأتُ، وهو القياس، لمكانة[4] الفتحة قبله، قال مكي: وهو الأشهر عن ورش، قال: وبالترقيق قرأت».

وإنّما اعتُبِرَ في ﴿بِشَرَرٍ﴾ لأنّه وقَعَ في مُكَرَّرِ

هذا [البيتُ انفصالٌ][5] عن اعتراض مقدر، فأخذ[6] رحمه الله يُفرّق[7] بين الكسرتين؛ كسرة الهمزة في المرء، وكسرة الراء في بشرر، [فكأن قائلا قال له: ما الفرقُ بين السورتين][8]؟ [فقال: إنه][9] وقع في مكرر، يعني أن السبب وهو كسرة الراء وقع في مكرر، والراء حرف قويّ، فرُقّقت الأولى لأجل الثانية، ليعمل اللسان عملا واحدا، [بخلاف (المرء)]، [10] و(قرية)، و(مريم).

---

(١) (القصد النافع) ص ٢٨٥.

(٢) هكذا في (ج). وسقطت في (م) و(طث) و(ض). والظاهر أن سياق النسخة (ج) أصوب.

(٣) سقطت في (م) و(طث).

(٤) في (ض): لمكان.

(٥) في (ج): انفصل.

(٦) في (ض): فأخبر.

(٧) في (ض): بالفرق.

(٨) ما بين المعكوفين سقط في (ج).

(٩) في (ج): بأن قال لأنه. وفي (ض): فقال لأنه.

(١٠) في (ج): الخلاف لمرءٍ.

والاتّفــــاقُ أنـــــها مكسُـــورَهْ رقيـقةٌ فـي الوَصْـلِ[1] للضَّـرُورَهْ

ذكر في هذا البيت أن الراء المكسورة لا خلاف في ترقيقها في حال وصلها، فقوله (مكسورة) منصوب على الحال، أي[2] في حال كسرها. وقوله (للضرورة) يعني أن الترقيق في الراء المكسورة لازمٌ ضرورةً، لا يمكن غيرُه.

لكنَّهـا فــي الوَقْــفِ بعْـدَ الكَسْرِ والْياءِ والْـمُمـالِ مِثْـلُ الْـمَرِّ[3]

والوقْــفُ بــالرَّوْمِ كمِثْـلِ الوَصْـلِ فَـرِدْ ودَعْ مـا لـم يَـرِدْ للأَصْـلِ

(م) و(ع): «يعني أن الراء المكسورة المذكورة في البيت قبله، تُرقق في الوقف، وكذلك[4] إذا وقعت بعد الكسرة أو بعد[5] الياء الساكنة أو الحرف المـمال؛ فالكسرة، نحو: ﴿مُّنْهَمِرٍ﴾[القمر: ١١]، و﴿مُّنقَعِرٍ﴾[القمر: ٢٠]، والياء نحو: ﴿مِّنْ خَيْرٍ﴾، و﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾[هود: ١]، والممال نحو: ﴿مِّنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾ [ص: ٤٧]، و(مِنَ النَّار)»، [6] على مذهب من يُميل وهو ورش، وقد أطلق الناظمُ الحكمَ والمراد ورشٌ وقالون، لكن قوله (والممال) لا يرجع إلا لورش.

وقوله (مثل الْـمَرّ) يعني بالمر الوصلَ، وهو الدَّرَج. وقوله (والوقف

(١) في (ض): الأصل.

(٢) سقطت في (ض).

(٣) في (م): المري.

(٤) سقطت في (ج) و(ض). وفي (القصد النافع) ص ٢٨٨: وذلك.

(٥) سقطت في (ج) و(ض).

(٦) (القصد النافع) ص ٢٨٨.

بالروم) تعرّضَ في هذا البيت للوقف بالرّوم [حيث يجوز الرّوم][1]، والرَّوْمُ هو الوقف[2] على بعض الحركة، وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى. قوله (كمثل الوصل) أي حكمه كحكم[3] الوصل، فمن رَقّق في الوصل رقق في الروم، ومن فخّمَ في الوصل فخم في الروم. وقوله (فِرِدْ) هو مِنْ وَرَدَ، يَرِدُ، إذا وَرَدَ على الماء، أي: رِدْ ما ذكرتُ لك من الأحكام، ودَعْ، أي اُتْرُكْ ما لم يَرِدْ فيه نصٌّ على الأصل، وهو التفخيم.

(م) و(ع): «واللّام[4] هنا بمعنى[5] على، كقوله تعالى: ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾[الإسراء: ١٠٧]، أي على الأذقان. والمراد[6] هنا من الراءات، هي المفتوحة التي لم يَتَقَدَّمْها سببٌ من أسباب الترقيق، نحو: ﴿صَبَرَ﴾، و﴿غَفَرَ﴾، و﴿وَأَنْ يُّحْشَرَ﴾ [طه: ٥٩]، وشِبْهه»[7].

* * *

(١) سقطت في (ض).
(٢) في (ج): الوقوف.
(٣) في (ج) (طث) و(ض): حكم.
(٤) في (ج) و(طث) و(ض): فاللام.
(٥) في (ج) و(ض): عوض من.
(٦) في (ج) و(ض): والذي.
(٧) (القصد النافع) ص ٢٨٩، ٢٩٠.



[باب اللّامات]

القــولُ فــي التَّغليــظِ للّامــاتِ   إذا انْفَتَحْــنَ بعــدَ مُوجِبــاتِ

هذا البيت ترجمة لما يأتي، ذكرَ فيه أنه يذكر ما خرج عن أصله من اللامات فَفُخِّمَ، وأن ذلك لموجب أوجبه، وفي قوله (بعد موجبات) تنبيهٌ على أن أصل اللام الترقيق، [قال المهدوي: «أصلُ اللام الترقيق] لكونه [غير مستعل](١)»، قال مكيّ: «[ألا ترى](٢) أنه يجوز ترقيقُ كل لام، ولا يجوز تفخيم كل لام».

قال (م): «قال(٣) شيخنا: ولا يُعترض على هذا الأصل بتفخيم(٤) لام (الله) بعد الفتح والضم، لأن التفخيم في هذا اللام يدل على التعظيم مع مُشاكلة التفخيم ومجانسة الفتح والضم(٥)، ولا يجوز أن تفخم(٦) بعد الكسرة،

(١) في (ض): بياض في مكانها.

(٢) سقطت في (ض).

(٣) سقطت في (ج).

(٤) في (م) و(طث): لتفخيم.

(٥) في (ض): والضم له.

(٦) في (ج) و(ض): يفخم.

للمخالفة التي بين [التفخيم والكسر][1]»[2].

قال (ع): «كل لام مفخمة[3] يجوز ترقيقها، وليس كل لام مرققة يجوز تفخيمُها، ولا يعترض على هذا الأصل بتفخيم لام اسم[4] (الله)»، ثم ذكر نحو ما تقدم. قلت: ولما تكلم الداني في «التيسير» على مذهب ورش في تغليظ اللام عند الطاء والصاد والظاء، قال: «وقرأ الباقون بفتح هذه اللام، بفتحٍ[5] من غير إشباع[6] حيث وقعت، وأجمعوا على تغليظ اللام من اسم (الله) ﷻ مع الفتحة والضمة»، [7] وعلى ترقيقها مع الكسرة في الوصل.

(ع): «يُقال التغليظ ويقال التفخيم في اللام بمعنى واحد، لأن التفخيم لفظٌ مشترك في اللام والراء، والتغليظ خاصّ باللام.

غَلّظ ورشٌ فتحةَ اللّامِ[8] يَلِي طاءً وظاءً ولِصَادٍ مُهْمَلِ
إذا أَتَيْنَ مُتَحَرِّكاتِ بالفَتْحِ قبْلُ أو مُسَكَّناتِ

قال (ج) وغيره: «ورش هو الذي اختص بالتغليظ دون سائر القراء». [9]

---

(١) في (ج): الكسر والضم.
(٢) (القصد النافع) ص ٢٩٠ بتصرف.
(٣) في (ج): مفخم.
(٤) سقطت في (ج) و(ض).
(٥) الزيادة في (ج).
(٦) في (ض): إشباع حركة.
(٧) التيسير ص٢٨٤.
(٨) سقطت في (ض). وفي (م) ألحقت في الهامش، وكتب أمامها «صح».
(٩) (شرح المجاصي) ورقة ١٦٢، (١٦٤/ ٢١٢).

(ع): «انفرد ورش وحده بتفخيم اللام دون قالون، ودون أصحاب نافع، ودون سائر السبعة، ثم اختلف الرواة عن ورش؛ فروى عنه الأزرقُ وعبد الصمد تفخيمَ اللام عند الصاد[1] والظاء المعجمة لا غير، ورُوي عن عبد الصّمد أيضا[2] تفخيمُها عند الصاد خاصة، وترقيقها[3] فيما عدا ذلك. وأما الأصبهاني فلم يرو عنه[4] إلا الترقيق في الجميع[5].

قال الفاسي في (شرحه لحرز الأماني): «قال أبو عمرو في بعض تصانيفه، [6] بعد أن ذكر شروط تفخيم اللام لورش: «[هذه قراءتي في هذه][7] اللام مع الأحرف الثلاثة، يعني الطاء والظاء والصاد، على[8] ابن خاقان وعلى فارس بن أحمد عن[9] قراءتهما على أصحابهما عن أبي[10] يعقوب الأزرق»، وعلى ذلك عوّل في (التيسير)، ولم يذكر فيه غيرَه. ثم قال في التصنيف المشار إليه: «وقرأتُ على أبي الحسن بن غلبون عن قراءته على أصحاب أبي بكر بن سيف[11] بتفخيم

(١) في (ض) زيادة: والطاء.

(٢) سقطت في (ض).

(٣) في (ج): ويرققها.

(٤) في (ج): عنهم.

(٥) في (م): جميع.

(٦) ينظر بعض ذلك في «جامع البيان» ص٣٦١.

(٧) كذا في (ج) و(ض) و(اللآلئ الفريدة ٢/ ٤١١). وفي (م) و(طث): قال هذه قراءة.

(٨) في (م) و(طث): عن.

(٩) في (م) و(طث): على.

(١٠) سقطت في (م) و(طث).

(١١) هو = عبدالله بن مالك بن عبدالله بن سيف، أبو بكر التُّجّيبي، المصري المقرئ، محدّث =

اللام مع الصاد والظاء المعجمة لا غير»، قال: «وكان محمد بن علي[١] يروي عن أصحاب أحمد بن هلال[٢] تفخيم اللام مع الصاد وحدها[٣]». قال: «وروى محمد بن خيرون[٤] عن أصحابه المصريين تغليظ اللام[٥] المفتوحة مع الضاد إذا سكنت لا غير، نحو: ﴿ أَضْلَلْتُمْ ﴾[الفرقان: ١٧]، و﴿ أَضْلَلْنَ ﴾[إبراهيم: ٣٨]، و﴿فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ﴾[البقرة: ١٩٨، الإسراء: ١٢]».

قال أبو عمرو: «هذا كلُّه مما انفرد بروايته المصريون. [فأما رواية][٦] عامّة

= إمام ثقة، صاحب أبي يعقوب الأزرق، وكان خاتمة من تلا عليه، وانتهت إليه الإمامةُ في قراءة ورش. توفي سنة (٣٠٧هـ) ينظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٤٥٧ ـ وغاية النهاية ١/ ٣٩٨.

(١) هو = محمد بن علي الأُذفوي، وقد سبقت ترجمته.

(٢) هو = أحمد بن عبدالله بن محمد بن هلال، أبو جعفر الأزدي المصري، أحد الأئمة القرّاء بمصر، أستاذ كبير محقق، توفي سنة (٣١٠هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار ٢/ ٥٤٢ ـ وغاية النهاية ١/ ٧١.

(٣) في (ض): وحده.

(٤) هو = محمد بن عمر بن خَيْرُون، أبو عبدالله الْـمُعافِري المغربي، الإمام شيخ الإقراء بالقيروان، قرأ بمصر وحَذَقَ في رواية ورش. روى عنه القراءةَ عامّةُ أهل القيروان وسائر المغرب، وكان ثقة صالحا فاضلا، قال ابنُ الجزري: «وهو الذي قدم بقراءة نافع على تلك البلاد، فإنه كان الغالب على قراءتهم حرفُ حمزة، ولم يكن يقرأ لنافع إلا خواصُّ الناس، فلما قدم ابن خيرون القيروان اجتمع عليه الناس، ورحل إليه القُرّاء من الآفاق». توفي بمدينة سوسة سنة (٣٠٦هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار ٢/ ٥٦١ ـ وغاية النهاية ٢/ ١٩١.

(٥) سقطت في (ض).

(٦) سقطت في (ج) و(ض).

أهل الأداء لرواية ورش من البغداديين والشاميين وغيرهم، {فلا يُفَرِّقون بين شيء [من هذه][(١)] اللامات} [(٢)]، بل يُرَقِّقون من غير تمييز. وبذلك قرأتُ في رواية أحمد بن صالح، [(٣)] ويونس بن عبد الأعلى، [(٤)] [وأبي بكر بن][(٥)] الأصبهاني، [عن ورش][(٦)]»[(٧)].

قال (س):

«واعلمْ بأنّ أكثرَ الرُّواةِ[(٨)]	عن وَرْشهم ترقيقُه اللّاماتِ
ثم[(٩)] بِذَا[(١٠)] أخَذَ أهلُ المَشْرقِ	تَفْخيمَه في الغَرْبِ جاء مُشْرِقِ

---

(١) في (ج): بهذه.

(٢) في (اللآلئ الفَريدة) ٢/ ٤١٢: فلا يعرفون تغليظ شيء من هذا اللامات.

(٣) هو = سبقت ترجمته.

(٤) هو = يونس بن عبد الأعلى بن موسى بن ميسرة، أبو موسى الصَّدَفي المصري، الإمام المقرئ، الفقيه المحدّث الحافظ، قرأ القرآن على ورش، وحدّث عن سفيان بن عيينة، وعبدالله بن وهب، ومعن بن عيسى، وتفقَّه بالشافعي. روى عنه الحروفَ الأصبهانيُّ وابن خزيمة وابن جرير الطبري. وكان إماما ثقة، كبيرَ الشُّهودِ بمصر. توفي سنة (٢٦٤هـ)، وهو آخرُ من قرأ على ورش وفاةً. ينظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٣٨٣ ـ وسير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٤٨ ـ وغاية النهاية.

(٥) في مكانها في (ض) بياض.

(٦) سقطت في (ض).

(٧) (اللآلئُ الفَريدة) ٢/ ٤١١، ٤١٢.

(٨) في (ج) و(طث) و(ض): الروايات.

(٩) سقطت في (ج).

(١٠) في (ض): بذلك.

وهــو للــدّاني[1] فـــي الإيـــجازِ   مـن أنـه لفـظُ ذَوِي[2] الــحِجَازِ»،

(س)[3]: «يعني أن الرواة عن ورشٍ اختلفوا؛ فأكثرهم يروي عنه ترقيـقَ اللام على أصلها، كقالون والجماعة، إلا في اسم (الله) فإنه يُفَخَّمُ للجميع بشرطه. وقوله (ثم بذا أخذ أهل المشرق) يعني بأهل المشرق الشاميين والبغداديين، فإنهم لم يأخذوا عن ورش إلا بالترقيق، وإليه الإشارة بذا، قال أبو شامة: «تغليظ اللام لم يذكره أكثر المصنِّفين في القراءة، وإنما اعتنى به المغاربةُ والمصريون». [4] وقولـه ([جاء مشرق][5]) يعني أن تفخـيم الـلام لم يكـــن بغـــير دليـل، بـل لـه دليـلٌ [مُشْرِقٌ، أيْ][6] واضـح، مـــع صـحّة الروايـة عــن ورش مـن طريـق الأزرق وغيره».

وقد ذكر الداني في «إيجاز البيان» أن التفخيمَ لغة أهل الحجاز، وذكره ابـن مطروح عنهم، قال: «هذا فاشٍ في لغـة أهـل الحجـاز». قـال (س): «وإذا كـان تفخيم اللام من لغاتهم[7] مع فصاحتهم وبلاغتهم، فلا وَجْهَ لطَعْنِ طاعنٍ فيـه، والله سبحانه أعلم». ثم قال (س):

---

(١) في (ج): الداني.

(٢) في (ج): ذو.

(٣) في (طث): (ش). وسقطت في (م).

(٤) ينظر: شرحه على الشاطبية «إبراز المعاني من حرز الأماني» ص٢٦١.

(٥) في (ج): بالمشرق.

(٦) سقطت في (ض).

(٧) في (ج) و(ض): لغتهم.

«وبعضُ[1] شُرّاح القَصيدِ صَرَّحا[2] بأنّـه[3] لـيس بقَـوْلِ الْفُصَـحَا
لأنّـــه[4] مـــخالفٌ لـمـا عُلِــمْ من رَفْضِه[5] الثِّقَلَ[6] فاعْلَمْ ما رُسِمْ»

يعني (بالقصيد) حرز الأماني، والمراد (ببعض الشرّاح[7]) أبو شامة، قال ما نصّه: «ولا شك أنه [إن ثبت أنه][8] لغةٌ[9]، فهي[10] لغة ضعيفة مُستثقَلة، فإن العربَ عُرِفَ من فصيحِ لُغَتِهم[11] الفرارُ من الأثقل إلى الأخف، والتغليظُ عكس ذلك»[12].

ولنرجِعْ إلى بيان كلام المصنّف، قوله (غلظ ورش الخ)، يعني أن ورشا غلّظ اللام إذا أتى قبلها أحدُ ثلاثة أحرف، وهي الطاء والظاء والصاد المهملة بثلاثة شروط؛ واحد في اللّام، وهو أن تكون مفتوحةً، وشرطان في الثلاثة،

(١) في (ج): وبعد.
(٢) في (ج): طرحا.
(٣) في (ج): لأنه.
(٤) في (ج) و(ض): وأنه.
(٥) في (ض): رفضهم.
(٦) في (ج): الثقال.
(٧) في (م) و(طث): شراح.
(٨) في (ج): إن ثبت. وفي (ض): عرف أثبت.
(٩) سقطت في (ض).
(١٠) في (ض) و(ج): فهو.
(١١) في (ج) و(ض): لغتها.
(١٢) «إبراز المعاني من حرز الأماني» ص٢٦١.

أحدهما[1] أن يتقدّم على اللام، والثاني أن يتحَرَّكْنَ بالفتح[2] أو يَسْكُنَّ، وقد جمعها الناظم في البيتين[3] بقوله: (إذا أتيْنَ) يعني الأحرف، كانت اللام مشددة أو مخففة، وهو ظاهر إطلاق لفظه.

فالطاء نحو: ﴿ٱلطَّلَٰقَ﴾[البقرة: ٢٢٥، ٢٢٧]، و﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ﴾[البقرة: ٢٢٦]، و﴿مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾[القدر: ٥]، والظاء نحو: ﴿ظَلَمُوٓاْ﴾، و﴿بِظَلَّٰمٍ﴾، و﴿يُظْلَمُونَ﴾، والصّاد نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا صَلَبُوهُ﴾[النساء: ١٥٧]، و﴿وَسَيَصْلَوْنَ﴾[النساء: ١٠]، فإن انتقص شرطٌ من ذلك رَجَعتْ إلى أصلها من التّرقيق.

والخُلْفُ في ﴿طَالَ﴾ وفي ﴿فِصَالًا﴾ ... وفي ذَواتِ اليَاء إنْ أمَالَا
وفي الّذي يَسْكُنُ عندَ الوَقْفِ ... فغَلِّظَنْ واتْرُكْ سَبيلَ الخُلْفِ
وفي رُءوس الآيْ خُذْ بالتَّرْقيقْ ... تَتْبَعْ وتَتَّبِعْ سَبيلَ التَّحْقيقْ

ذكر في هذه الأبيات أربعة مواضع من هذا الباب توفرت فيها الشروط، ومع ذلك وقع فيها خلافٌ لِمُوجب أوْجَبَهُ، وتتبين[4] موضعا موضعا[5] إن شاء الله تعالى. قوله (والخلف في طال وفي فصالا) [يعني فيما حال فيه بين اللام وبين هذه الأحرف ألفٌ، نحو ما مثّل به، وهذا هو الموضع الأول، ومن ذلك: ﴿أَن يَصَّٰلَحَا﴾[النساء: ١٢٧]، ﴿أَفَطَالَ عَلَيْكُمُ ٱلْعَهْدُ﴾[طه: ٨٥]، وشبهه.

---

(١) في (ج): أحدها.
(٢) سقطت في (ض).
(٣) في (م) و(طث): بيتين.
(٤) في (ض): وستبين.
(٥) سقطت في (م).

وليس ذكرُ (طال وفصالا)](1) على وجه التخصيص والحصر، وإنما ذكرهما على وجه(2) المثال، إذ الْـمُعتبَرُ(3) فصلُ الألف، ولا فرق بين الجميع في ذلك.

وقوله (وفي ذوات الياء) أي والخلفُ في ذوات الياء إن(4) أمالا، هذا هو الموضع الثاني، وذلك [أن يقع](5) بعد اللام ألفٌ ممالة، وقد تقدّمتها هذه الحروفُ، ويشمل ذلك(6) موضعين من المواضع الأربعة، أحدها(7): ما ليس برأس آية، والثاني ما يقعُ رأس آية، على ما يتبين بعد إن شاء الله تعالى. فأما الذي ليس برأس آية(8)، فجملتُه سِتّةُ مواضع لا غير؛

في البقرة ﴿مُصَلّىً﴾[آية: ١٢٤]. في حال الوقف، [قاله الداني](9). (س): «وكذلك ﴿يَصْلَى ٱلنَّارَ﴾[الأعلى: ١٢]. في حال الوقف، و﴿يَصْلَيٰهَا مَذْمُوماً﴾[الإسراء: ١٨]، و﴿وَيُصَلَّىٰ سَعِيراً﴾[الانشقاق: ١٢]، ﴿لاَ يَصْلَيٰهَآ إِلاَّ ٱلأَشْقَى﴾[الليل: ١٥]، [(الذي يصلى النار)](10)».

---

(1) ما بين المعكوفين سقط في (ض).

(2) في (ج): جهة.

(3) في (ج): المعبر.

(4) سقطت في (م).

(5) سقطت في (ج).

(6) سقطت في (ض).

(7) في (ض): أحدهما.

(8) سقطت في (م).

(9) سقط في (ض).

(10) كذا في جميع النسخ أعاد موضع (الأعلى)، والموضع السادس إنما هو في سورة الغاشية (آية٤): ﴿تَصْلَىٰ نَاراً﴾، وموضع سابع في المسد [آية: ٣] ﴿سَيَصْلَىٰ نَاراً﴾.

وأما الذي هو رأس آية، فجملتُه ثلاثة مواضع لا غير؛ في القيامة [آية: ٣١] ﴿وَلاَ صَلَّىٰ﴾، وفي سبح [آية: ١٥] ﴿وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ﴾، وفي العلق [آية: ١٠] ﴿عَبْداً إِذَا صَلَّىٰ﴾. وقوله (إن أمالا) يعني أن هذا الخلاف لا يَعْرِضُ إلا على القول بالإمالة، والمعنى: هل تُتْرَكُ[1] الإمالة على القول بها فتُفَخَّمُ اللّامُ، أو يُمال الألفُ فيلزمُ ترقيقُ اللّام؟ [ويعني أنه لا يُجمَعُ][2] بين تفخيم اللام والإمالة، فإن ذلك لا يجوزُ، إذ لا تجتمع[3] الإمالة مع التفخيم في حرف واحد. (م): «والألف في قوله (إن أمالا) [ألف إطلاق][4]، والفعل[5] للمفرد[6] وهو ورش»[7].

ثم قال (وفي الذي يسكن عند الوقف)، أي والخلاف في اللام الساكنة عند الوقف عليه[8]، نحو: ﴿أَنْ يُّوصَلَ﴾، و﴿وَبَطَلَ﴾[الأعراف: ١١٧]، و﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ﴾ [النحل: ٥٨، الزخرف: ١٦]، أي ما سكن في الوقف وهو مُفَخَّمٌ في الوصل. ثم قال (فغلظن)، أي فغَلِّظْ[9] الأنواع الثلاثة المتقدمة على المشهور.

ثم أخرج منها رءوسَ الآي، فأعلمَكَ أن المختار في جميع ما تقدّم التفخيمُ إلا

---

(١) في (ج): ترك.
(٢) في (ج) و(ض): ولا يعني أنه يجمع.
(٣) في (ج): يجتمع.
(٤) في (ض): للإطلاق.
(٥) في (ض): والفاعل.
(٦) في (ج) و(القصد النافع): لمفرد. وفي (ض): مفرد.
(٧) (القصد النافع) ص ٢٩٥.
(٨) سقطت في (ج).
(٩) في (ج): فغلظن.

رءوس الآي، فالمختار فيها الترقيق، وهي ثلاثة ألفاظ لا غير، كما تقدّم في القيامة، وسبح، والعلق.

(م) و(ع): «والمراد بالترقيق هنا الإمالة اليسيرة». [1] وقوله (تتبع) أي تتبع رءوس الآي بعضها بعضا لتَأْتِـيَ على نسق واحد [في الإمالة]، [2] ليعمل اللسان عملا واحدا، لأن ما قبل اللام ممال.

(م): «ورَقَّقَ قالونُ جميعَ ذلك، لأن الحكم في ذلك منسوبٌ لورش دون قالون»، [3] وقد تقدم هذا المعنى مستوفى.

وفُخِّمتْ في ﴿ٱللَّهُ﴾ و﴿اللّهُمَّ﴾ـهْ   لِلْكُلِّ بعدَ فتْحَةٍ أو ضَمَّهْ

أي فُخِّمت اللّامُ من اسم (الله)، و(اللّهُمَّ) بلا خلاف، وقد تقدّم ذلك مستوفى.

* * *

---

(١) ينظر: (القصد النافع) ص ٢٩٠.

(٢) سقطت في (ج).

(٣) (القصد النافع) ص ٢٩٠.



[باب الوَقْفِ بالرَّوْمِ والإشْمـام ومَرْسوم الخطّ]

القــولُ فــي الوُقــوف بالإشْمـامِ والرَّوْمِ والـمَرْسُومِ فــي الإمَــامِ

هذا البيت ترجمة لما يأتي، والإمام [هنا هو][1] مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه[2].

قِـفْ بالسُّـكون فَهْـوَ أصْـلُ الوَقْفِ دُون إشــارةٍ لشَـكْلِ الــحَرْفِ

وإن تَشَــأْ وَقفْـــتَ للإمـــامِ مُبَيِّنــا بالــرَّوْمِ والإشْمــامِ

{(م)[3]: «[ترجم على الوقف بالروم والإشمام][4] ثم ذكر حكم الوقف}[5] بالسكون، وقدّمه لوجهين؛ أحدهما توطئةً لما يتفرّعُ عليه من وجوه الوَقْف، والثاني لأصالتِهِ[6] في هذا الباب»،[7]

---

(١) سقطت في (م).

(٢) في (م) و(طث) زيادة هنا «(م): ترجم على الوقف بالروم والإشمام، ثم ذكر حكم الوقف، فقال:». ولا توجد في المطبوع من (القصد النافع).

(٣) سقطت في (ض).

(٤) سقطت في (م).

(٥) في (طث): ما بين المعكوفين ذكر قبل البيتين، ثم أُعيد هنا.

(٦) هكذا في (ض) و(القصد النافع). وفي (م) و(طث) و(ج): لإمالته. ويظهر أن الصواب ما أثبتُّه.

(٧) (القصد النافع) ص ٣٠٠.

لأنه أصلُ الوقف والروم والإشمام.

فرعٌ عنه:

والوقف في كتاب الله تعالى على خمسة أوجه؛ وقف[1] بالسكون، ووقف[2] بالروم، ووقف[3] بالإشمام، ووقف[4] بالحذف، ووقف[5] بالإبدال. فأما وقف السكون، [6] فمعلوم. وأما وقف[7] الروم، فهو نُطْقٌ ببعض الحركة بصوتٍ ضعيف على ما يأتي، قال الفاسي بعد قول الشاطبي[8]:

«ورَوْمُك إسماعُ المُحَرَّكِ واقِفًا بِصَوْتٍ خَفِيٍّ كلَّ دانٍ تَنَوَّلَا

والإشمامُ إطباقُ الشِّفاهِ بُعَيْدَ ما يُسَكَّنُ لا صَوْتٌ هُناكَ فَيَصْحَلا[9]»:

«قوله (كلَّ دان)، أي كلَّ قريبٍ منك، (تنوّلا) أي[10] تَنَوَّلَه منك، وأخذه عنك وهو مُطاوِعٌ، نَوَّلْتُه كذا، أي أعطيتُه إيّاه، فتنوَّله أي أخذه». [11] ثم أخبر

(١) في (م) و(طث): وقوف.

(٢) في (م) و(طث): ووقوف.

(٣) في (م) و(طث): ووقوف.

(٤) في (م) و(طث): ووقوف.

(٥) في (م) و(طث): ووقوف.

(٦) في (ج): بالسكون.

(٧) سقطت في (ض) و(ج).

(٨) ينظر: شرح الشاطبية للضباع ص١٥٠.

(٩) في (م) و(طث): فيضحلا. وفي (ج): فيحصلا.

(١٠) سقطت في (ج).

(١١) (اللآلئُ الفَريدة) ٢/ ٤٢٠.

على[1] الإشمام أنه لا صوت معه فيصحلا، [2] يقال صَحِلَ[3] صوتُه إذا كانت فيه بَحّة[4].

ثم ذكر «إجماع النحويين على هذا، أي أن الروم غير الإشمام، [5] سوى ابن كيسان[6] ومن وافقه من الكوفيين، فإنهم ترجموا عن الإشمام بالرَّوْمِ وعن الرّوم بالإشمام، واحتجوا على ذلك بالاشتقاق، فقالوا في[7] المعروف من كلامهم أنك إذا قلتَ: رُمْتَ الشيء، فمعناه أنّكَ رُمْتَهُ ولم تَصِلْ إليه، وإذا قلتَ أشْمَمْتَ الفضّةَ الذهبَ، [8] فمعناه أنك خَلَطْتَها[9] بشيء منه. قالوا فإذن معنى قولك رمتَ الحركة أي رمتَ النُّطقَ بها ولم تَفْعَلْ[10]، ومعنى قولك أشممتُ الحرفَ الحركةَ، أي[11] أَنَلْتَهُ شيئا من

(١) في (ض): عن.
(٢) في (م) و(طث): فيضحلا. وفي (ج): فيحصل.
(٣) في (م) و(طث): ضحل. وفي (ج): حصل.
(٤) في (ج): فجة. ينظر لمعنى «صحل»: لسان العرب ١١/ ٣٧٧.
(٥) في (م) و(طث) زيادة: «واحتجوا على ذلك بالاس». وهي غير واضحة المعنى!
(٦) هو = محمد بن أحمد بن كيسان، أبو الحسن، كان من جلّة النحويين، قال الخطيب: «كان أحد المذكورين بالعلم والموصوفين بالفهم، أخذ عن المبرد وثعلب، وكان يحفظ مذهب البصريين والكوفيين معا في النحو»، وجمع بين النحوين. توفي سنة (٢٩٩هـ). ينظر: تاريخ بغداد ٢/ ١٨٧ ـ و«إنباه الرواة بأخبار النحاة» للقفطي ٣/ ٥٨.
(٧) الزيادة في (م) و(طث).
(٨) في (م) و(طث): والذهب.
(٩) في (ج): خلصته. وفي (ض): خلطتها.
(١٠) في (ج) و(ض): أفعل.
(١١) الزيادة في (م) و(طث).

النطق بها»، [1] قال الفاسي: «وهذا الذي ذهبوا إليه صحيحٌ من جهة الاشتقاق، غير أن من تقدم ذكره من النحويين غير خارج عن الاشتقاق أيضا، لأن معنى قولك: رمتَ الحركة[2] تناولتَ[3] إتمام الصّوتِ بها ولم تَفعل. [4] ومعنى قولك أشممتُ الحرف الحركة أنلتُه شيئا من العلاج، [وهو تليينه][5] العضو [للنطق بها][6] ولم تَنْطِق، [7] فهو موافق للاشتقاق»[8].

وأما الوقف بالحذف فيكون في أربعة أشياء؛ في التنوين في غير المنصوب، وفي صِلَةِ هاء الضمير في النوعين في الياء والواو، وفي [الياء الزَّائدة][9]، وفي صلة ميم الجمع. فإذا حذفتَ ذلك رجعتَ إلى الحرف الذي قبل المحذوف، فحذفت منه الحركة ووقفتَ عليه بالسُّكون، فإن كان الحرف الموقوف عليه ساكنا في الوصل وقفت عليه كذلك.

وأما الإبدال فإنه يكون في موضعين؛ أحدهما المنصوب المنون، نحو: ﴿غَفُوراً رَّحِيماً﴾، تُبْدِل من التنوين ألفا. والثاني هاء التأنيث اللاحقة للأسماء، نحو: (جَنَّة، ورَحْمَة، ومَوْعِظَة)، وشبه ذلك، تُبْدِل من التاء هاءً فتقفُ عليها

---

(١) (اللآلئ الفَريدة) ٢/ ٤٢١.

(٢) الزيادة في (م) و(طث).

(٣) في (ج): تناول. وفي (ض) و(اللآلئ الفريدة): رمت تناول.

(٤) في (ج) و(ض) و(اللآلئ الفريدة): أفعل.

(٥) في (ض) و(اللآلئ الفريدة): وهي تهيئة. وفي (م): وهو تليينة.

(٦) سقطت في (ض).

(٧) في (ج) و(ض) و(اللآلئ الفريدة): أنطق.

(٨) (اللآلئ الفَريدة) ٢/ ٤٢١، ٤٢٢.

(٩) في (ج) و(ض): الياءات الزوائد.

ساكنة، فإن كانت منونة حذفت التنوين ثم أَبْدَلْتَ، وهذه هي اللغة الفصيحة[1]، ومنهم من يحذف التنوين ويقف عليها بالتاء كالوصل.

فهذه الوجوهُ كلّها راجعة إلى السكون لا إلى الرَّوْم. وقوله (دون إشارة) أي من غير أن تُشير بالروم أو بالإشمام لشَكْلِ الحرف، [لأنه إذا وقف القارئ بالسكون لم يَعْلَمِ السّامعُ ما أَصْلُ الحرف الموقوف عليه][2]، أي [لِحَركة الحرف][3] من ضمٍّ أو كسر على ما يأتي.

ثم قال (وإن تشأ وقفت للإمام)، أي لنافعٍ مُبيّنا لحركة[4] الحروف في الوصل، لأن بيان ذلك إنما يكون بالنُّطق به أو ببعضه مثل الرَّوم، أو بالإشارة إليه مثل الإشمام. ثم أخذ يُفَسِّر ما يكون به البيان، فقال: (بالروم والإشمام)، فالواو[5] بمعنى أو، لأنه لا يجتمع رَوْمٌ وإشمام في حالة واحدة.

فالرَّوْمُ إضْعافُكَ صوْتَ الحَركَهْ — من غيْرِ أن يذهبَ رأسًا صَوْتُكَهْ
يكونُ في المَرْفوعِ والمَجْرورِ — معًا، وفي المَضمومِ والمَكْسورِ
ولا يُرَى في النَّصْبِ للقُرّاءِ — والفَتْحِ للْخِفَّةِ والخَفاءِ

كلامُه واضح، وقد قَدّمنا الكلام على الروم والإشمام. قال (س): «قال الداني: «الرَّوم أتمُّ بيانا من الإشمام، لأن الروم نطقٌ ببعض الحركة، وليس في

---

(١) في (ض): الصحيحة.
(٢) ما بين المعكوفين سقط في (ج).
(٣) سقطت في (م) و(طث). وفي (ض): حركة.
(٤) في (ج) و(ض): لحركات.
(٥) في (ض): قالوا الواو.

الإشمام إلا[1] الإشارة بالعضو»، [2] وفائدة الروم والإشمام بيان ما للحروف[3] من حركة».

قال (ع): «وفائدة الروم والإشمام تبيينٌ وإعلام بحركة الحرف الموقوف عليه، لأنه[4] إذا وقف القارئُ بالسكون، لم يعلم السامعُ ما أصلُ الحرف الموقوف عليه، لا سِيَما في[5] موضع الالتباس، نحو: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦]، وكذلك ﴿إِنِّي لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾[القصص: ٢٤]. ومنهم من قال: إنما جيء بهما للفرق بين ما هو مُحَرّك[6] في الأصل، وبين ما هو ساكن ليس له حركة، وهو وجهٌ حسن.

ولم تأت في الروم والإشمام عن نافع روايةٌ، وإنما هو استحسان من الشيوخ، قاله الداني. [7] ورُوي عن مكيّ أنه قال: «بلغني[8] في ذلك روايةٌ عن نافع من طريق ورش، ولكن لم أَرَها، يعني لم [آخُذْ بها][9]». وقوله (رأسا) أي بالكلية، وقوله (يكون في المرفوع)، أي نحو: ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾، ﴿حَكِيمٌ

---

(١) سقطت في (م).

(٢) التحديد في الاتقان ١/ ١٧١ بتصرف.

(٣) في (ج) و(ض): للحرف.

(٤) سقطت في (ض).

(٥) سقطت في (ض).

(٦) في (ج) و(ض): متحرك.

(٧) ينظر نحوه في: التيسير ص٢٨٦.

(٨) في (ج): يعني.

(٩) في (ج) و(ض): أخترها.

عَلِيمٞ﴾، و(في المجرور)، نحو: ﴿مِّنۡ غَفُورٖ رَّحِيمٖ﴾[فصلت: ٣١]، ﴿مِّن رَّبّٖ رَّحِيمٖ﴾[يس: ٥٧]، و(في المضموم)، نحو: ﴿مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ﴾[الروم: ٣]، و(حَيْثُ)، و(في المكسور)، نحو: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾، و﴿وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ﴾، و﴿إِحۡدَى ٱلۡحُسۡنَيَيۡنِۖ﴾ [التوبة: ٥٢]. وعبّر بالرفع والْجَرِّ[1] والنَّصْب عن ألقاب الإعراب، وبالضمّ والكَسْر والفتح عن ألقاب البناء.

(ج)[2]: «الرَّوم لا يكون إلا في آخر الكلام، ولا يكون إلا فيما يُوقف عليه بالسُّكون الحيّ، وهو الوقف على بعض الحركة[3] بصوْتٍ خَفِيٍّ يُذْهِبُ جُلَّه وجُلَّ الحركة حتى يقرُبَ من الساكن، لئلا يخرُجَ عن لغة العرب، لأنهم[4] لا[5] يقفون على متحرك. والوقف[6] على الحركة كُلِّها لحنٌ، والوقف بالسكون في الدَّرَج أيضا لحنٌ»، [7] قال: «واعلَمْ أنه لا يجوز الرَّوم في (يَوْمَئِذٍ، وحِينَئِذٍ)، لأن أصلَ الذّال السُّكون»[8].

وقوله (لا يرى في النصب للقراء)، {أي لا [يُجيزُه القرّاءُ][9] في النصب، نحو: ﴿وَرَأَيۡتَ ٱلنَّاسَ﴾[النصر: ٢]، ﴿أَنزَلَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾[الأنعام: ٩٢، الشورى: ١٧]،

---

(١) سقطت في (ض).

(٢) سقطت في (م) و(طث).

(٣) في (ج): الحركات.

(٤) في (طث) و(ج): لأنه.

(٥) سقطت في (م).

(٦) في (ض): والوقوف.

(٧) (شرح المجاصي) ورقة ١٦٩، (١٧١/ ٢١٢).

(٨) نفسه.

(٩) في (ض): يجيزونه.

﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ﴾[التوبة: ١٩]، وشبهه، ولا في الفتح، نحو: (كَيْفَ)، و(أَيْنَ)، و(أَيَّانَ)، و(جَعَلَ)، و(خَرَجَ). وقوله (للقراء)، أي}[1] لا يجيزه القُرّاء، وهو جمعُ قارئ، والهمزة فيه أصلية، (م)[2]: «وفي ضِمْنِهِ جواز ذلك عند غير القرّاء وهم النَّحويون، وقد اختلف[3] النحاة في ذلك». [4] وقوله (للخِفّة والخفاء)، (ج): «أي لِخِفَّة [الفتح والنّصب][5]، وخَفاءِ الرَّوْم»[6].

وصِفةُ الإشْمامِ إطْباقُ الشِّفَاهْ ... بعدَ السُّكونِ والضّريرُ لا يَراهْ

من غيرِ صَوْتٍ عِنْدَهُ مَسْمُوعِ ... يكونُ في المَضمومِ والمَرفوعِ

كلامه بيّن، وهكذا نصّ عليه الداني، [7] ونحوه عبارة الحصري، قال[8]:

«يُرَى رَوْمُنا بالْعَيْنِ[9] تَسْمَعُ صوْتَه ... وإشمامُنا مثل الإشارَةِ بالشُّفْرِ[10]»،

قال شارحُه ابن مطروح: «والإشمام هو الإشارة بالعُضو الذي هو الشفتان إلى الحركة بعد سكون الحرف الموقوف عليه من غير صوت يُسمع، وإنما

---

(١) ما بين المعكوفين سقط في (م).

(٢) سقطت في (ض) و(ج).

(٣) في (طث): اختلفت.

(٤) (القصد النافع) ص ٣٠٣.

(٥) في (ج) و(طث) و(ض): النصب والفتح.

(٦) (شرح المجاصي) ورقة ١٦٩، (١٧١/ ٢١٢).

(٧) ينظر: التيسير ص٢٨٦.

(٨) ينظر: «قصيدته الرائية في قراءة نافع» بعناية عبد الهادي حميتو ص٤٢.

(٩) في (ج) و(ض): والعُمي. وفي (نسخة بحث حميتو ص ٤٢): والأعمى يسمع صوته.

(١٠) في (م): بالشفري.

هو يُرى بالعين». قوله (وإطباق الشفاه)، يعني ضمّ الشفتين. وقوله (يكون في المضموم والمرفوع)، (ع): «مفهومه أن المكسور والمجرور لا يكون فيه، وهذا صحيح».

وقِفْ بالإسْكانِ بلا مُعارِضْ ... في هاءِ تأنيثٍ وشَكْلٍ عارِضْ
والخُلفُ في هاء الضَّمِيرِ بعدَ مَا ... ضَمَّةٍ أو كسْرَةٍ أو أُمَّيْهِمَا

لما تكلّم على المواضع التي يَصِحّ فيها[1] الروم والإشمام وِفاقًا وخلافا، تكلم هنا على مواضع لا يصح فيها ذلك، فذكر ثلاثة مواضع؛ اثنان متفق على مَنْعِ الروم والإشمام فيهما، والثالث مختلف فيه؛

الأول: هاء التأنيث اللّاحقة للأسماء، نحو: (رَحْمَة، ونِعْمَة، وجَنَّة، والْقِيَامَة، والطَّامَّةُ، والصَّاخَّةُ)، ونحو ذلك. وسواء كانت مضمومة أو مخفوضة أو مفتوحة، قال المهدوي: «وإنما امتنع الروم والإشمام فيها لأن الحركة ليست للهاء، وإنما هي للتاء». (س): «أي فأشبهت العارِضَةَ»، [قال الداني][2]: «ولو وَقفْتَ بالتاء لجاز كغيرها، وسُمّيت هاء باعتبار الوقف، وتاءً باعتبار الوصل».

(ع): «قوله (في هاء تأنيث)، ظاهرُه أن الهاء هي الأصل، وكذلك[3] يظهر من كلام الشاطبي، لأنه قال[4]:

«وفي هاءِ تأنيثٍ وميمِ الجميعِ قُلْ ... وعارضِ شَكْلٍ لم يَكُونا لِيَدْخُلَا»،

---

(١) سقطت في (ض).

(٢) سقطت في (ج).

(٣) في (ج): وكذا.

(٤) ينظر: شرح الشاطبية للضباع ص ١٥١.

وهو مذهب الكوفيين، بخلاف البصريين القائلين بأن التاء هي الأصل».

الثاني: الحركة العارضة وهي[1] المراد بـ(الشكل العارض)، أي ليس له[2] أصل في الحركة، وإنما الحركة فيها غير لازمة، نحو: ﴿وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ﴾ [إبراهيم: ٤٦]، ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [البقرة: ٢٤، يونس: ٢]، ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[البينة: ١]، ونحو ذلك، مما عرضَ لالتقاء الساكنين، أو عَـرَضَ لأجـل النّقـل عـلى مـذهب ورش، نحو: ﴿مِّنِ اِفْكِهِمْ﴾[الصافات: ١٥١]، ﴿ وَقَالَتُ اُولِيٰهُمْ ﴾[الأعراف: ٣٨]، قال الداني: «لأن أصل هذه الحروف السكون، وإنما حُرّكت لموجب في الوصل، فإذا وُقِفَ عليها[3] ذهب موجِبُ التَّحْريك، فرَجَعتْ إلى أصلها، فلا معنى للإشارة، لأن فائدتها[4] [في الوقف][5] معرفةُ حركةِ الحرف[6] الموقوف عليه في الوصل، ولا حركة أصلية له فيه». وأفاد بقوله (وشكل عارض)، أن المراد بالحركة المتقدّمة الحركة اللازمة.

قوله (والخلف في هاء الضمير)، [هذا هو **الموضعُ الثالث** المختلف فيه، أي في **هاء ضمير الواحد** المذكر الغائب المتصلة بالاسم أو بالفعل أو بالحرف. وقوله (بعد ما ضمّة)، أي بعد ضمة أو كسرة، و(ما) زائدة، نحو: ﴿ فَأُمُّهُۥ﴾[القارعة: ٨]، و(يَعْلَمْهُ)، و(رَسُولُهُ)، وشبه ذلك. أو بعد واو وياء، وهو المراد بقوله (أو

---

(١) في (م): وهو.

(٢) سقطت في (ج).

(٣) في (ج): عليه.

(٤) في (ض): فائدة.

(٥) سقطت في (ج). وفي (ض): الوقف.

(٦) في (ج): الحروف.

أُمّيْهما)، نحو: ﴿وَجَاعِلُوهُ﴾[القصص: ٦]، و﴿وَمَا قَتَلُوهُ﴾[النساء: ١٥٧]، و(فِيهِ)، و(إِلَيْهِ).

(ج): «والمشهور منعُ الروم والإشمام في هاء الضمير][(١)]، وعلى المنع أكثر القرّاء». [(٢)] قيل ويؤخذ من كلام الناظم أن الحروف هي أصول الحركات، يعني الواو والياء، [(٣)] قال الفاسي: «وهو مذهب أكثر النحويين، وذهب بعضهم إلى أن حروف المد واللين الثلاثة[(٤)]، أعني: الياء والواو والألف مأخوذة[(٥)] من الحركات الثلاث»، [(٦)] قلتُ: وتَبعَ النّاظمُ في[(٧)] ذلك الشاطبيَّ، حيث قال:

«أوُ أمّاهُما واوٌ وياءٌ وبعضُهم ... يَرَى لهما في كل حالٍ مُحَلّلَا»[(٨)]

(ع) [(٩)]: «وما قاله الناظم هنا مُعارِضٌ[(١٠)] ما تقدّم له في باب المد، حيث قال:

ثُمّ هُما في الوَاوِ واليَاءِ مَتَى ... عنْ ضَمَّةٍ أو كَسْرَةٍ نَشَأتَا

(١) ما بين المعكوفين سقط في (ج).

(٢) (شرح المجاصي) ورقة ١٧٢، (١٧٤/ ٢١٢).

(٣) في (ض) زيادة: والألف.

(٤) في (م): ثلاثة.

(٥) في (م) و(طث): مأخوذ.

(٦) (اللآلئ الفريدة) ٢/ ٤٢٨.

(٧) سقطت في (م) و(طث).

(٨) ينظر: شرح الشاطبية للضباع ص ١٥٢.

(٩) سقطت في (م).

(١٠) في (ج): العارض. وفي (ض): يعارضه.

أي: فظاهرُه أن الضمة والكسرة أصلٌ، والجواب عنه: أنه تكلّم فيما سلف على قولٍ، وهنا[١] على قول، فيكون جَمَعَ بين القولين».

قلت: وقد أَلْـمَعَ بعضُ الشرّاح هنا[٢] بشيء من أحكـامِ الوقـف، وكونـه ينقسم إلى تَامٍّ وحَسَنٍ وكافٍ إلى غير ذلك، وهـو ضروري، فرأيـتُ أن أُفْـرِد لـه بابا، وأذكر فيه الْـمُهِمّ الذي لا يُستغنى عنه، إذْ هذا[٣] مَـحَلُّه، وإذا فرغـتُ منـه عُدْتُّ[٤] إلى بيان كلام المصنّف إن شاء الله سبحانه.

❊ ❊ ❊

(١) في (ض): والجواب هنا.

(٢) سقطت في (ض).

(٣) في (ج): هو.

(٤) في (ض): أرجع.



باب في أحكام الوقف، وأقسامه

قال ابنُ آجرّوم في شرحه لحرز الأماني: «اِعلَمْ أن العرب شَرَعت الوقفَ للاستراحة، قال أبو محمد الحسن بن سعيد العُماني: اعلم أن القارئ في التلاوة كالْـمُسافر الضَّارِبِ في الأرض، وقد جاء في الحديث: «أيُّ الأعمال أفضل؟ قال: الْـحالُّ الْـمُرْتَـحِلُ، قيل: وما الحال المرتحل؟ قال: الْـخَاتِم الْـمُفْتَتِحُ»، (١)

(١) **الحديث رواه:** الترمذي في «كتاب القراءات/ باب: «٥/ ١٩٧، ١٩٨رقم (٢٩٤٨) ـ والطبراني في الكبير ١٢/ ١٦٨ رقم(١٢٧٨٣) ـ وأبو نُعيم في حلية الأولياء ٢/ ٢٦٠ ـ والحاكم في المستدرك «كتاب فضائل القرآن/ ذكر فضائل سور» ١/ ٧٥٧ رقم (٢٠٨٩) ـ والبيهقي في شُعب الإيمان «فصلٌ في إدمان تلاوة القرآن» ٢/ ٣٤٨ رقم (٢٠٠١)، كلّهم:

عن زُرارة بن أبي أوفى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن: «النبي ﷺ سُئل: أيّ العمل أفضل؟ قال: الْـحَالُّ الْـمُرْتَـحِلُ. قيل: وما الحالّ المرتحل؟ قال: صاحبُ القرآن، يَضْرِبُ من أوّل القرآن إلى آخره، ومن آخره إلى أوّله، كُلّما حَلّ، اِرْتَـحَلَ».

وقال الترمذي: «هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث ابن عباس إلا من هذا الوجه، وليس إسناده بالقويّ»، وكذا استغربه أبو نُعيم في الحلية. وضعّفه الشيخ الألباني في السلسلة الضعيفة رقم (١٨٣٤).

ـ **بينما رواه:** الدارميُّ في «كتاب فضائل القرآن/ باب: في ختم القرآن» رقم (٣٥١١) ـ والترمذي ٥/ ١٩٨: من حديث: «قتادة عن زُرارة بن أوفى أن: النبي ﷺ... مرسلا».

وقال الترمذي: «هذا عندي أصحّ».

فالخاتم للقرءان شُبِّهَ[1] بِرَجُلٍ [أراد سفرا][2] [حتى بلغ الْـمَنزِلَ فحَلَّ به، وكذلك المفتتح للقرءان شُبّه برجل أراد السفر[3]][4]، فافتتحه بالسَّيْر[5].

قال (س): «معرفة أحكام هذا الباب ضرورية، لأنه ينبغي للتَّالي أن يتلُوَ كتاب الله[6] في الصلاة وغيرها على النحو الذي يفهم، ولا يمكن ذلك إلا بمعرفة الْـمَقاطع والفواصل التي يقف[7] فيها، ومعرفة كيفية ذلك الوقف. واعلمْ أن وصل مواضع الوقف عند امتداد النَّفَسِ جائز، فليَكُنْ التالي كالضَّارب في الأرض، ومواضعُ الوقف بين يديه كالمنازل، فالعارف لا يتعدى منزلا إلا إذا أيقن أنه يصل إلى المنزل الذي بين يديه، ونَهارُه قائِمٌ، والجاهل بالمنازل يُعَرِّسُ حيث [جَنَّ عليه][8] الليلُ، فقد يكون في موضع يَلحقُه فيه ضررٌ، وقد يكون فيه تَلَفُ ماله أو نفسه، فكذلك القارئ العارف[9] بالمقاطع يقف حتى لا يلحقه لَوْمٌ، والجاهل يقف عند انتهاء نفسه، وذلك من شِيَمِ الصّبيان. وإن كان بعضهم ذهب إليه، وليس مرضيا عند أهل التحقيق، فإن

---

(١) في (ض): شبيه.

(٢) في (ج): سافر.

(٣) في (ج): سفرا.

(٤) ما بين المعكوفين سقط في (ض).

(٥) في (ج) و(ض): بالمسير.

(٦) سقطت في (ج).

(٧) في (ض): يوقف.

(٨) في (ج) و(طث) و(ض): جنه.

(٩) في (ض) و(ج): فالعارف.

النفس [قد ينتهي][1] فيقف حيث يُكره الوقف أو يَـحْرُم، وربما اقتضى كفرًا عند القصد، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى».

(س):

ثــم هـــو عنـــدهم عـــلى أقســـام أربعـــةٍ؛ فمِنْــهُ [ذو تَـمَـــام][2]

كـــافٍ ومنـــه حســـنٌ ثـــم قبـــيحْ وقيل غيرُ ذا، وذا هو الصّـحيحْ»[3]

(س): «يعني أن أصحاب هذا الفنّ اختلفوا في عدد أقسام الوقف على أربعة أقوال؛ أحدها أنه ثلاثة: تام، وكاف، وقبيح، وهو مذهب ابن الأنباري[4] ومن قال بقوله. وقال آخرون إنه قسمان تامٌّ وقبيح. وذهب أبو حاتم[5] في طائفة إلى أنه أربعة أقسام؛ تام، وكاف، وحسن، وقبيح، [قال الداني: «وهو أعدل

---

(١) في (م): تنتهي.

(٢) في (طث): تام. وفي (م): تام وكاف.

(٣) كذا في (م) و(ج). بينما كتب البيتان في (ض) و(طث) وكأنهما نثر، في سياق الشرح.

(٤) هو = محمد بن القاسم بن بشار، أبو بكر ابن الأنباري، الإمام الحافظ المقرئ، النحوي البغدادي صاحب التصنيف، قال الخطيب البغدادي «كان صدوقا دَيِّنا من أهل السنة»، وكان من أعلم الناس في نحو الكوفيين. مات سنة (٣٢٨هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء ١٥/ ٢٧٤ ـ معرفة القراء الكبار ٢/ ٥٥٦.

(٥) هو = سهل بن محمد بن عثمان، أبو حاتم السِّجِسْتاني، نحويُّ البصرة ومُقرِئها في زمانه، أخذ العربية عن أبي عبيد والأصمعي، وصنّف التصانيف، وروى عنه أبو داود والنسائي في كتابيهما، وكان يُقال: أهل البصرة يفخرون على أهل الدنيا بـ«كتاب» سيبويه، و«كتاب الحيوان» للجاحظ، و«كتاب القراءات» لأبي حاتم، وقال ابن الجزري: «وأحسبه أوّل من صنف في القراءات». توفي سنة (٢٥٥هـ) ينظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٤٣٤ ـ وغاية النهاية ١/ ٢٨٩.

الأقوال، قال[1]: وبه أقول». [2] وقال العُماني: إنها خمسة أقسام؛ تام، وحسن،][3] وكاف، وصالح، ومفهوم، وزاد سادسا وسمّاه جائزا».

(س):

«فَذُو التَّمام بِتمام ما وَرَدْ   بِلا تَعَلُّقٍ بما قَبْلُ، وقَدْ
يَبْقى، وقبلُ عاطفٍ كافٍ يَقَعْ   وبين ما يُبْدَلُ ثالثٌ لَمَعْ»

(س)[4]: «أي الوقف التام ويسمى مختارا، وهو الوقف بعد تمام القصة، بحيث لا يبقى بين الكلامين[5] تعلُّقٌ لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى»، قال الداني: «وأكثر ما يوجدُ في الفواصل ورءوس الآي، كالوقف على قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[البقرة: ٤]، ثم يبتدئ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[البقرة: ٩]، وكقوله: ﴿وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾[البقرة: ١٥٥]، وشبه ذلك. وكذلك كل قصّة انقضت وتَمَّتْ». [6] وقوله (بلا تعلق بما قبل)، التعلق ما يكون من الارتباط بين الكلامين لفظا ومعنى، [أو أحدهما][7]، قال الداني: «وقد يكون الوقف تاما قبلَ انقضاء الفاصلة، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً﴾[النمل: ٣٥]، هذا تام[8] لأنه

(١) سقطت في (طث).

(٢) المكتفى في الوقف والابتداء ص١٣٩.

(٣) ما بين المعكوفين سقط في (م).

(٤) في (م) و(طث): (ش).

(٥) في (ض): الكلام.

(٦) المكتفى في الوقف والابتدا ص١٤٠.

(٧) في (م) و(ج): وأحدهما.

(٨) في (طث): التام. وفي (ج): التمام. وفي المكتفى ص١٤٠: هو التمام.

انقضى[1] كلامُ بلقيس، ورأس الآية ﴿ يَفْعَلُونَ ﴾»، [2] قلت: وهذا بناء على أن ﴿ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾، مُسْتَأنف[3]، وأما إن كان من قولها، فالتام[4] (يفعلون).

وقوله (وقد يبقى) يعني أن[5] الوقف التام قد يبقى معه تعلقُ ما قبله بما بعده من جهة المعنى خاصة، قال الداني: «فيكون في درجة الكافي، كالوقف على قوله تعالى: ﴿ وَلَا لِآبَآئِهِمْ ﴾[الكهف: ٥]، فالوقف تام، ثم يبتدئ ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً ﴾، فالكلامُ قد تَمَّ، ولكن ذلك كله ردٌّ لما قالوه، واستعظامٌ لِمَقالتهم»، [6] فهو [مُتَعَلِّقٌ به][7] من جهة المعنى، وكذلك ما أشبهه.

(س): «**تنبيه**[8]:

وقد وردت أحاديث في الحض على تعلم[9] الوقف التام، أسند الداني في «كتاب الوقف»[10] له أن: «جبريل عليه السلام أتى النبيَّ ﷺ، فقال له: اِقْرأ القرءان على حَرْفٍ، فقال له ميكائيلُ اِسْتَزِدْهُ، فقال اقرأ على حرفين، قال

(١) في (ج) وفي المطبوع من المكتفى ص١٤٠: انقضاء.

(٢) المكتفى ص١٤٠، ١٤١.

(٣) سقطت في (ض).

(٤) في (ج) و(طث): فالتمام.

(٥) سقطت في (م) و(طث).

(٦) ينظر: المكتفى ص١٤١، ١٤٢.

(٧) في (طث): تعلق. وفي (م) و(ض): متعلق.

(٨) سقطت في (ض).

(٩) في (ض): تبيين.

(١٠) المكتفى ص١٣١.

ميكائيل استزده، حتى بلغ[1] سبعةَ أحْرُفٍ، كلٌّ كافٍ شافٍ، ما لم تَخْتِم بآية رحمة آيةَ عذاب، أو بآية عذاب آيةَ رحمة»، [2] وفي طريق ءاخر: «ما لم تختم آيةَ رحمة بعذابٍ، أو آية عذاب بمغفرةٍ».

(س): «فنبَّه بهذا الحديث على قُبْحِ[3] الوقف القبيح، وذلك ناشئ عن[4] وصل ما حَقُّه أن يُفْصَلَ، ويدل على أن ما سوى ذلك جائز، وهو شاهد لمن يقول الوقف قسمان تام وقبيح». قلت: ولو قال هذا القائل: الوقف قسمان[5] جائز وقبيح، لكان هذا الحديث شاهد له، وأما جعله التام قسيما[6] للقبيح، فغير بيّن فتأمَّلْه.

---

(١) في (م): تبلغ.

(٢) **الحديث رواه**: البخاري في «كتاب فضائل القرآن/ باب: أنزل القرآن على سبعة أحرف»رقم (٤٩٩١) ـ ومسلم في «كتاب صلاة المسافرين/ باب: بيان أن القرآن على سبعة أحرف (نووي)» ٦/ ١٠١؛ من حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنهما.

ـ **ورواية الداني** أخرج نحوها النسائيُّ في «سننه» في «كتاب الافتتاح/ جامع ما جاء في القرآن» رقم (٩٤٣) ـ وأحمد في المسند رقم (٢١٠٩٢، ٢١١٣٢): من حديث أنس بن مالك عن أبيّ بن كعب رضي الله عنهما، لكن إلى قوله «شاف كاف» فقط.

ـ **أما الرواية بزيادة** «ما لم تختم...»: فرواها عبد الرزاق في «المصنف» في «كتاب الجامع/ باب: على كم أنزل القرآن من حرف» رقم (٢٠٣٧١) من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه مرفوعا ـ والداني في «المكتفى» ص١٣١ من حديث أبي بكرة رضي الله عنه مرفوعا أيضا.

وسيأتي مزيد تخريج لحديث أبيّ بن كعب رضي الله عنه بعد قليل.

(٣) الزيادة في (ج).

(٤) في (ض): عند.

(٥) سقطت في (ض).

(٦) في (م) و(طث): قسما.

(س): «وعن أبيّ بن كعب ﷺ قال: «أتينا رسول الله ﷺ فقال: إن الملك كان معنا فقال: اِقْرأ القرآنَ، فعَدَّ[1] حتى بلغ سبعة أحرف، فقال ليس منها إلا كاف شاف، ما لم تختم ءاية رحمة بعذاب، أو تختم رحمة بعذاب»، [2] قال الداني: «فهذا تعليم التام من رسول الله ﷺ»[3].

وقوله (وقبل عاطف كاف يقع)، (س): «يعني أن الوقف الكافي، قال الداني: «ويسمى مفهوما»، [4] هو الذي يَحْسُن الوقف عليه والابتداء بما بعده، غير أن الذي بعده له تعلُّق بما قبله من جهة المعنى خاصة، وأكثر ما يكون بين المعطوفات، فالوقف في أثناء آية ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾[النساء: ٢٣]، وآيات ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾، وآيات (النجم)، وكقوله في (النور) [آية: ٥٩]: ﴿وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ إلى آخرها﴾، وغير ذلك كافٍ. وبالجملة، فالْـجُمل المعطوفة بعضها على بعض إذا اعْتُبِرت كل جملة وُجدت، [5] كلاما مستقلا مفيدا يصح الوقف عليه[6]، [فالوقف عليه حسن][7].

---

(١) في (م): فعدوا.

(٢) **الحديث رواه:** أبو داود في «كتاب الوتر/ باب: أنزل القرآن على سبعة أحرف» رقم (١٤٧٧) ـ وأحمد في المسند ٥/ ١١٤، ١٢٢، ١٢٤ (رقم: ٢١١٤٩ طبعة شعيب/ وصحّح إسناده) ـ وعبد الرزاق في «المصنف» في «كتاب الجامع/ باب: على كم أنزل القرآن من حرف» رقم (٢٠٣٧١) ـ والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» رقم (٣١١٣) ـ والبيهقي في السنن الكبرى ٢/ ٣٨٤؛ كلّهم من حديث أُبيّ بن كعب ﷺ.

(٣) المكتفى ص١٣٢.

(٤) المكتفى ص١٤٤.

(٥) في (ج): واحدة.

(٦) في (ج) و(ض): عليها.

(٧) سقطت في (ض) و(ج).

ومن جهة عطف بعضها على بعض كان بينها تعلق، فالوقف بين تلك الجمل كافٍ، أي يكتفي به القارئُ، فلا يُكَلَّفُ الْـمُضِيَّ[1] إلى ما هو حسن أو تام رخصة[2]، ودليلُه من السنة ما ثبت عن ابن مسعود ﷺ قال: «قال لي رسولُ الله ﷺ اِقْرأ عليّ، فقلتُ أأقرأُ عليك وعليك أُنزل! فقال لي: أُحِبّ أن أسمعَه من غيري: فافتتحتُ سورة النساء، فلما بلغتُ: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةِ بِشَهِيدِ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيداً ﴾[النساء: ٤١]، قال: فرأيتُه وعَيْناهُ تَذْرِفان دُموعًا، فقال لي: حَسْبُكَ». [3] فأمره النبي ﷺ أن يقف على (شَهِيداً)، وليس بتام، والتام (حَدِيثًا)، إذِ القصّةُ عنده انقَضَتْ، قال الداني: «فدلَّ ذلك دلالة واضحة على جوازِ القَطْع على الكافي، ووجوب[4] استعماله»[5].

تنبيه:

جعل العُمَاني الصّالحَ والمفهوم قسمين مستقلين، وهما دون الكافي، وجعل الحسنَ مُقدَّما على الكافي، قال: «فالوقف على قوله تعالى: ﴿وَالْمَسْكَنَةُ ﴾[البقرة: ٦٠] صالح، وعلى (مِّنَ الله) كاف، والتام في آخر الآية. وعلى ﴿عِندَ رَبِّهِمْ ﴾[البقرة: ٦١] مفهوم». قال: «وأَما الجائز فهو على ما خرجته

---

(١) في (م) و(طث): الماضي.

(٢) في (ج): رحمة.

(٣) **الحديث رواه**: البخاري في «كتاب فضائل القرآن/ باب: قول المقرئ للقارئ حسبك» رقم (٥٠٥٠)، وأطرافه في (٤٥٨٢، ٥٠٤٩، ٥٠٥٥، ٥٠٥٦) ـ ومسلم في «كتاب صلاة المسافرين وقصرها/ باب: فضل استماع القرآن وتدبّره (نووي)» ٦/ ٨٧.

(٤) في (ض): وجواز.

(٥) المكتفى ص١٣٦، ١٣٧.

من قياس[1] الصالحة والمفهومة، ولم أجد لهم فيه[2] نصا، وهو دون هذه الأقسام في الرتبة»، قال: «وإنما ذكرتُه ليتّسِعَ الأمرُ على التالي، لأنه قد يضيقُ عليه النَّفَسُ ولا يبلغ الوقفَ المنصوص عليه، فيقف في موضع جائز»، فترتيب الأوقاف عنده: تام، ثم حسن، ثم كاف، ثم صالح، ثم مفهوم، ثم جائز.

قلت: [وأنا أذكر][3] عبارة العماني لما تكلّم على الأوقاف، قال: «وهي على خمس درجات؛ فأعلاها رتبة التام، ثم الحسن، ثم الكافي، ثم الصالح، ثم المفهوم»، قال: «وهذه الألقاب استعملها أبو حاتم في كتابه»، ثم زاد العماني سادسا [وسماه جائزا][4]، ثم قال: «وهذه العبارات وإن كانت كثيرةً، فهي على سبيل الْمُقاربة؛ فالحسن والكافي يتقاربان، والتام فوقهما، والحسن يُقارِب التام، والصالح والمفهوم قريبان أيضا، والجائز دونهما في الرتبة». انتهى كلام العماني.

(س): «قوله (وبين ما يُبْدَلُ ثالثٌ لَمَعْ)، يعني بالثالث الحسن، وبصيغة الحسن[5] عَبّر عنه الداني في كتاب[6] الوقف، قال ويُسمّى صالحا، [7] وعبر عنه في «إيجاز البيان» بالصالح، ثم قال: «ويسمى حسنا»، فالحسن والصالح عنده بمعنى واحد، وهو الذي يَحْسُن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده

---

(١) في (ض): القياس الوقوف.

(٢) في (م) و(طث): به. وفي (ض): فيها.

(٣) في (ج): وإنما ذكرت.

(٤) في (ج) و(ض): وهو الجائز.

(٥) في (م) و(طث): الصالح.

(٦) سقطت في (ض).

(٧) سمّاه في كتابه «المكتفى» ص ١٣٨: صالحا، وفي ص١٤٥: حسنا.

لتعلُّقِه به من جهة اللفظ والمعنى، كالوقف على ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾، [ثم على][(١)] ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، ثم على ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾. فإن الوقف في هذه المواضع[(٢)] حسنٌ لفهم الْـمُراد، [(٣)] ولكن الابتداء بالمجرور قبيح. وضابِطُه الوقف بين البدل والْـمُبْدَلِ[(٤)] منه. فقوله في البيت المتقدم (وبين ما يُبْدَلُ ثالثٌ لَـمَعْ) أي ظَهَرَ بين البدل والمبدل[(٥)] منه، وإنما جاز هذا الوقف لأن القارئ لا يتمكن أن يقف في كل موضع على التام والكافي، لأن نَفَسَهُ ينقطع قبل ذلك.

قال الداني: «وينبغي القطع على رؤوس الآي لأنها مقاطع، وأكثر ما يُوجَدُ[(٦)] التام فيها، وقد استحب السلف القطع عليها وإن تعلق بعضُها ببعض، ودليله ما ثبت عنه ﷺ [من تقطيع قراءته، قالت أمُّ سلمة ﵂: (كان رسول الله ﷺ][(٧)] إذا قرأ قطع قراءته، آية آية، يقول: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾، ثم يقول ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ فيقف، ثم يقول ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾، [(٨)] قال الداني:

---

(١) سقطت في (ض).

(٢) سقطت في (ج) و(ض).

(٣) ينظر: المكتفى ص١٤٥.

(٤) في (م): والبدل.

(٥) في (م): والبدل.

(٦) في (ض): وجد.

(٧) ما بين المعكوفين سقط في (ض).

(٨) **الحديث رواه:** أبو داود في «كتاب الصلاة/ باب: استحباب الترتيل في القراءة» رقم (١٤٦٦)، وفي «كتاب الحروف والقراءات/ باب» رقم (٤٠٠١) ـ والترمذي في «كتاب القراءات/ باب: ما جاء كيف كان قراءة النبي ﷺ» رقم (٢٩٢٣) وقال: «هذا حديث حسن صحيح غريب»، وفي «باب: في فاتحة الكتاب» رقم (٢٩٢٧) =

وهذا الحديث أصلُ هذا الباب»[1].

فالحسن عند الداني مؤخّر[2] عن الكافي، والعُماني جعل الحسن أحدَ نوعَيْ التام، فالتام عنده على نوعين؛ [نوع لا يبقى فيه بين ما قبله وما بعده تَعَلُّقٌ بوجه][3]، ونوع تام أيضا لكنه أيضا[4] بين الكلامين تعلق ما[5]، فهذا هو الحسن عنده.

فصلٌ

قال العماني رحمه الله تعالى: «والمستحب للقارئ أن يقف على التام، فإن لم يجد إليه سبيلا فالحسن، فإن لم يمكن[6] فالكافي، وكذلك الصالح والمفهوم، وما دام يَقْدِرُ على[7] الوقف في المواضع المنصوص عليها، لا يَعْدِل عنها إلى الجائز، ولا يعدل عن الجائز إلى المواضع التي يُكره قطعُ النَّفَسِ عندها». قلت: وقد تقدم أن وصل مواضع الوقف عند[8] امتداد النفس جائز، قال العماني: «وإذا أشار

= وقال: «هذا حديث غريب، وليس إسناده بمتصل» ــ وأحمد في «المسند» رقم (٢٦٥٢٦، ٢٦٥٨٣، ٢٦٤٥١/ وينظر: تخريج الشيخ شعيب له بالتفصيل). وصحّحه الدارقطني، والحاكم، وشعيب الأرناؤوط، والألباني...

(١) المكتفى ص١٤٥، ١٤٧.

(٢) في (ج): يؤخر.

(٣) ما بين المعكوفين سقط في (ض).

(٤) الزيادة في (ج).

(٥) سقطت في (ض).

(٦) في (ض): يكن.

(٧) سقطت في (ج).

(٨) في (ض): مع.

الْـمُقْرِئ[1] إلى القارئ بالوقف، فإنما هو تعليم له أن هذا الموضع يَـحْسُن قطع النفس عنده، أو يُـختار قطعُه عنده، [2] وإن كان في[3] نَفَسِه طولٌ، ليس[4] أنه يجب[5] عليه الوقف عنده، لأنه الوقف[6] قاعدة[7] موضوعة لالتجاء القارئ إليها عند انقطاع[8] النفس».

قال: [9] «ولو كان في وُسع أحدنا وطاقته أن يتمكن من نَفَسِه حتى يقرأ القرءان من أوّله إلى آخره في نفسٍ واحد، لكان ذلك في الشريعة سائغا، غير أن الطاقة تَقْصُرُ عنه، وتستحيل القُدرة عليه في العادة في جِبِلِّية البشرية. وإذا لم يكن ذلك في الوسع ولم يدخل تحت الطاقة، كان للقارئ أن يقطع القراءة على الأنفاس[10]، أي على الوجوه المستحسنة المذكورة، كما أن المسافر إذا عجز عن قطع مسافته في دفعة واحدة، جعلها منازلَ يَتخيّرُها.

* * *

(١) في (ض): القارئ.

(٢) في (م) و(طث): عنه.

(٣) سقطت في (م) و(طث).

(٤) في (ج): فليس.

(٥) في (ج): يوجب.

(٦) في (ج) و(طث) و(ض): الوقوف.

(٧) سقطت في (ج) و(ض).

(٨) في (ج) و(ض): انقضاء. وفي (طث): انتهاء.

(٩) سقطت في (ض).

(١٠) في (م): الأنفس.

فصلٌ

وها أنا أذكر إن شاء الله تعالى جملةَ فوائد من (إيجاز البيان) للداني مُتمِّمة لما تقدم، وإن كان وقع منّا تكرارٌ فهو مقصود لتثبيت الأحكام وتصحيحها[1]، ولترسخ معانيها في نفس الطالب،[2] قال أبو عمرو الداني رحمه الله تعالى:

«باب ذكر معرفة المقاطع والمبادئ»:

ثم ذكر أنواع الوقف من تام وكاف وحسن، على نحو ما تقدم، ثم قال: «فأما المقاطع التامة[3] وهي[4] التي[5] [يحسن الوقف عليها والابتداء بما بعدها، لانقضاء الكلام عندها وانقطاعه،[6] وامتناع ما بعدها أن يكون متعلقا بها، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾[البقرة: ٤]، والابتداء بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ﴾[البقرة: ٥]. وكذلك ﴿وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ﴾[البقرة: ١٢٢]، والابتداء بقوله: ﴿وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾[البقرة: ١٢٣]. وكذلك ﴿لَا يَنَالُ عَهۡدِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[البقرة: ١٢٣]، والابتداء بقوله: ﴿وَإِذۡ جَعَلۡنَا ٱلۡبَيۡتَ﴾[البقرة: ١٢٤]. وكذلك كل قصة تنقضي وتتم، ثم تبتدئ بغيرها في الفواصل،[7] وذلك كثيرٌ موجود.

---

(١) في (ض): تصحيح.

(٢) في (م) و(طث): النفس.

(٣) سقطت في (ض).

(٤) في (ج) و(ض): فهي.

(٥) في (ض): ثلاثة.

(٦) في (ج): ولانقطاعه.

(٧) في (ج) زيادة عبارة غير واضحة رسمت هكذا: (حشرها في). وفي طبعة «عالم المعرفة» =

وقد تكون المقاطع التامة أحيانا[1] في منزلة الكافية لما يكون فيها بَعْدَها من ذكر بعض أسبابها، وذلك نحو قوله ﷻ: ﴿وَيُنذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗا﴾[الكهف: ٤]، هذا وقف تام[2] لأنه قد انقضى ذكرُ قولهم، ثم استأنفَ فقال: ﴿مَّا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٖ وَلَا لِأٓبَآئِهِمۡۚ كَبُرَتۡ كَلِمَةٗ تَخۡرُجُ مِنۡ أَفۡوَٰهِهِمۡۚ﴾[الكهف: ٥]، وذلك كلّه نفيٌ لما قَالُوه، فهو كالمتعلق به من جهة المعنى، ونظائر[3] ذلك كثيرة.

وأما المقاطع الكافية، فهي التي يحسن [الوقف عليها][4] والابتداء بما بعدها أيضا، إلا أن الذي بعدها مُتَعَلِّقٌ بها، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ﴾[النساء: ٢٣]، والابتداء بما بعد ذلك في الآية كلها، وذلك كلّه معطوفٌ بعضه على بعض. وكذلك الوقف على قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فِرَٰشٗا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءٗ﴾[البقرة: ٢١]، والابتداء بقوله: ﴿وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ﴾، لأن ذلك عطف على ﴿ٱلَّذِي جَعَلَ﴾ وكذلك كل كلام قائمٍ بنفسه يُفيد معنىً يُكتَفى به، وقد سُمِّي هذا الضَّرْبُ مفهوما أيضا.

وأما المقاطع الصالحة فهي التي][5] يحسن الوقف[6] عليها ولا يحسن

= ص٢٥٩: «وحشوها»!!.

(١) في (م) و(طث): اسياقا.

(٢) سقطت في (م) و(طث).

(٣) في (ج): في نظائر.

(٤) في (ج): الوقوف عليها. وفي (م): الوقف.

(٥) ما بين المعكوفين سقط كله في (ض).

(٦) في (ج): الوقوف.

الابتداء بها بعدها، وذلك نحو قوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، الوقف على هذا حسن، لأن المرادَ مَعْقولٌ وليس بتام ولا كاف، لأن الابتداء بالمجرور قبيح، وقد يُسمّى هذا الضرب أيضا حسنا، ولا يَتَمكّن للقارئِ [أن يقف][1] على تام ولا كاف في كل وقت، لأن نَفَسَه ينقطع دون ذلك».

قلت: وقد تقدّم أن أبا عمرو الداني جعل الوقف الكافي أعلى درجةً من الحسن، وقد تقدم أن العُماني جعل الحسن أعلى درجة منه.

قال الداني[2]: «وأما المقاطع القبيحة فقوله (بِسْمِ)، وقوله (مَلِكِ)، والابتداء بقوله (الله)، و(يَوْمِ الدِّينِ)، لأنه إذا وقف على ذلك، لم يُدْرَ إلى أيّ شيء أُضِيفَ، وهذا الضرب قد يُسمّى وَقْفَ الضّرورة عند انقطاع النَّفس، والقُرّاء يَنْهَوْنَ عنه ويَكْرهونه، ويأمُرون القارئَ أن يَرْجِع إلى ما قَبْلَه، ولا يَسْتحقُّ للواقف[3] عليه [أن يُسمّى آثما][4]، لأنه إنما يحكي كلام الله ﷻ الذي[5] قد أحكمه، والعلماءُ قد عَلِمُوه، فلا يتغيّر معناه بسُوءِ وَقْفِ واقف[6].

ومن[7] المقاطع القبيحة ما هو أشدّ قُبْحا مما تقدم، وذلك نحو الوقوف على ما لا يجوز الابتداء بها بعده، لاستحالة المعنى بالفصل بينه وبين الذي قبله،

---

(١) سقطت في (ض).

(٢) سقطت في (ض).

(٣) في (طث): للوقف. وفي (ج) و(ض): الواقف.

(٤) في (ض): إثما.

(٥) سقطت في (ج).

(٦) سقطت في (ض).

(٧) في (ج): من.

نحو قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ﴾[المائدة: ١٩، ٧٤]، ثم يبتدئ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ﴾ وكذلك: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ﴾[المائدة: ٧٤]، ثم يبتدئ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ ونحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ﴾[المائدة: ٦٦]، ثم يبتدئ: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾. ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ﴾[التوبة: ٣٠] ثم يبتدئ: ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾، وشبهه. فمن انقطع نَفَسُه عند قوله ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ﴾، وعلى قوله ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ﴾، وَجَبَ عليه أن يَرْجِع إلى ما قبله، فإن لم يرجع[1] أَثِمَ، والمعنى أنه لا يقف على قوله (قَالُواْ)، فإن الابتداء بها بعده لا يَخْفَى ما فيه».

قلت: وبالجملة فكل وقفٍ أَوْهَمَ فسادًا أو خَلَلًا[2]، فإنّه يُجْتَنَبُ[3].

* * *

فصلٌ

قال الداني: «ولا يجوز وقفٌ دون[4] حرف استثناء في جميع القرءان لاتصاله بها قبله، إلا الاستثناء الْمُنقطِع، الذي ليس من الكلام[5] الأول ولا يتعلّقُ بشيء منه، فإن الوقف دونه كافٍ بالِغ عند جميع القرّاء، وتامٌّ عند النحويين، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾[النمل: ١٠]، والابتداء بقوله: ﴿إِلَّا مَن ظَلَمَ﴾[النمل: ١١]. وكذلك: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[الانشقاق: ٢٤]،

---

(١) في (ج) و(ض): يفعل.

(٢) في (ض): خلافا.

(٣) في (ج): يجتنبه.

(٤) أي: قَبْلَ.

(٥) في (ج) و(ض): كلام.

والابتداء بقوله: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[آية: ٢٥]. وشبه ذلك[١] حيث وقع».

* * *

فصلٌ

قال الداني: «واعلمْ أنه مما ينبغي للقارئ أن يجتنبَ الوقْفَ عليه اختيارًا، أن لا يَفْصِلَ بين العامِلِ وما عَمِلَ فيه، كالفعل وما عمل[٢] فيه من فاعل، ومفعولٍ، وحال[٣]، وظرف، ومصدر، وشبهه. ولا يَفْصِلَ أيضا بين الشَّرْط وجوابه، ولا بين الأمر وجوابه، ولا بين المبتدأ وخبره، ولا بين الصِّلة والموصول، ولا بين الصِّفة والموصوف، ولا بين المضاف والمضاف إليه، ولا بين البَدَلِ والمبدل منه، ولا بين الاسم الْـمَنعوت[٤] ونَعْته، ولا بين المعطوف وما عُطِف عليه، وشبه ذلك، مما يتعلق بعضُه ببعض. وقد فسّرنا ذلك ومثَّلنا منه ما تُدرَك به حقيقتُه[٥] في كتاب «الوقف والابتداء»، وفي «كتاب شرح قصيدة أبي مُزاحم الخاقاني». [٦] قال الداني: «ولا يقف على حقيقة هذا الفصل[٧] إلا من له حَظٌّ وافر من الإعراب».

---

(١) في (ض): وشبهه.

(٢) في (ض): فعل.

(٣) سقطت في (ض).

(٤) في (طث): المعنوت.

(٥) في (م) و(طث): حقيقة.

(٦) أي قصيدة أبي مزاحم «الرائية في علم التجويد»، وقد شرحها الداني كما سبق في ترجمته، وشرحه مطبوع.

(٧) في (ج): الأصل.

(س): «وأما الوقف المكروه الناشئ عن فَصْلِ ما حَقُّه أن يوصَل، فكالوقف بين الشيئين [الشديدي الاتصال][1]؛ كالمضاف والمضاف إليه، والجار والمجرور، [والمبتدأ والخبر، والفعل ومتعَلَّقاته من فاعل وغيره، إلا إذا حُذف شيء من ذلك، وكالشرط وجوابه،][2] وكالموصول وصلته، والحال وصاحبها، والتمييز والْـمُمَيّز، والصفة والموصوف إلا إذا حذف شيء من ذلك». قال: «وبالجملة فالوقف[3] بين العامل والمعمول في غير ما يذكر من مراعاة الرسم، مكروهٌ[4] ينبغي للطالب أن لا يتعمَّده، فإن وقع على شيء فَلْيَرْجِعْ لإصلاحه،[5] وإن ترك فلا حرج، والله تعالى أعلم». قلت: ووجهُ نفْيِ الحرج أنه أمرٌ اختُلِفَ فيه على ما أذكره.

* * *

فصلٌ

قال العماني: «والناس مختلفون في الوقف؛ فمنهم من قال هو[6] على الأنفاس، إذا انقطع النَّفَسُ في التلاوة [فعنده الوقفُ]،[7] فكأنّهم[8] جعلوا

(١) في (م) و(ج) و(طث): الشديدين الالتصاق.

(٢) ما بين المعكوفين سقط في (ض).

(٣) في (ض): فالفصل.

(٤) في (ض): فعل مكروه.

(٥) في (طث): إلى إصلاحه.

(٦) في (ج): هي.

(٧) في (طث): عند الوقف. وفي (ج): فعنده يوقف.

(٨) في (ج): فكونهم.

الوقف تابعا لمقطع(١) الأنفاس، وجعلوها الأصل، [والوقفُ مبنيٌّ](٢) عليها. وقال آخرون: الفواصل كلّها مَقاطِع، فكل رأس آية هو وقفٌ، واحتجوا بما رُوي عن النبي ﷺ أنه: (كان يقطع قراءته ءاية ءاية)، (٣) وبما رُوي عن أبي عمرو وعامّة الأئمة أن الوقف على رأس [كل آية](٤) تامّ [أو كاف، أو حسن](٥)». قال العماني: «وأعدل الأقوال عندي، أن الوقف قد يكون في أوساط(٦) الآي، وقد يكون على آخرها(٧)، والأغلب في رؤوس الآي أنها وقف(٨)، وليس كلُّ آخرِ آية وقفًا، فإن المعاني معتَبَرَةٌ في سائرها».

ثم قال بعد كلام: «وفي القرءان كثيرٌ من رؤوس الآي لا يحسُنُ الوقف عندها، وأكثر ذلك في السُّور ذوات الآيِ القِصَار، كسورة: (مريم، وطه، والشعراء، والصّافات)، ونحوها، ألا ترى أن قوله تعالى في سورة (والصافات) (آية١٥١): ﴿أَلَآ إِنَّهُم مِّنۡ إِفۡكِهِمۡ لَيَقُولُونَ ﴾، هو رأس آية ورأس عاشرة(٩)، ومع ذلك لا يجوزُ الوقف عليه، لأن الابتداء بما بعده(١٠) يؤدي

(١) في (ج): لمقطوع.

(٢) في (ج): والوقوف مبنية. وفي (ض): والوقف مبنية.

(٣) هو حديث أم سلمة ﵂، السابق.

(٤) في (ج): آية. وفي (ض): الآية.

(٥) في (ج) و(ض): وكاف وحسن.

(٦) في (ج): أوسط. وفي (ض): أواسط.

(٧) في (ض): أواخرها.

(٨) في (ج): وقوف.

(٩) في (ض): عاشر. وفي طبعة «عالم المعرفة» ص٢٦٣: «عاشره». ولم يتبيّن لي المقصود بهذه الكلمة!

(١٠) في (ض): بعدها.

إلى[1] قُبْحٍ فاحش. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَالطُّورِ﴾[الطور: ١]، [هو رأس][2] آية عند أهل العراق والشام، ولا يجوز الوقف عليه لأنك تَفصِل بين القَسَمِ وجوابه، وبين المعطوف والمعطوف عليه. ومثله في الزخرف [آية: ٣٣]: ﴿أَبْوَٰبًا وَسُرُرًا عَلَيْهَا يَتَّكِـُٔونَ﴾، هو رأس آية وليس بوقف، لأن قوله: ﴿وَزُخْرُفًا﴾[آية: ٣٤]، منصوب بالعطف على ما قبله، ولم تكثر[3] المعطوفات هاهنا فيجوز لطول الكلام بها، فإن وقفتَ على قوله: ﴿وَزُخْرُفًا﴾، تمَّ الكلامُ وحسن الوقف عليه، ومن هذا في القرءان كثير، ذكرتُ نُبَذًا[4] منه ليُقاس عليه.

قال أبو حاتم: «أكثرُ أواخر الآي من أوّل القرآن إلى آخره تامٌّ، أو كاف، أو صالح، أو مفهوم، إلا الشيء بعد الشيء»، وهذا[5] الذي استثناه هو الذي[6] ذكرتُه لك، ولذلك[7] قَلّتْ الكتبُ في الوقف، فلم تَكْثُر كثرتَها في القراءات، لأنهم اقتصروا على الفواصل التي اعتقدوا فيها أنها مقاطع، فكل[8] من ألَّفَ[9] من المتقدمين كتابا في الوقف، إنما أورد فيه الوقوف التي في أوساط[10] الآي،

---

(١) في (طث): على.

(٢) في (ج): هي. وفي (ض): هي رأس.

(٣) في (ج): يكثر.

(٤) في (ج): هذا.

(٥) في (م) و(طث): وهو.

(٦) في (ج) و(ض): ما.

(٧) في (ج): وكذلك.

(٨) في (ج): «فجُلّ»، أو «فكلّ»!.

(٩) في (ج) و(ض): عمل.

(١٠) في (ج): أوساط.

[ولم يتعرّضوا لغيرها من الفواصل إلا اليسير، أرادوا أن يُرَخِّصوا للقارئ الوقف في أواسط(1) الآي]، (2) كما جاز له الوقف على أواخرها، لأن الآية ربّما طالت فلم يبلغ النَّفَسُ آخرَها، ولئلا يَتَوهّم متوهِّمٌ أن قطع الأنفاس [إنما يكون](3) عند أواخر الآيات دون أواسطها(4)، فيضيق الأمرُ به على القارئ». انتهى كلام العماني رحمه الله تعالى.

* * *

فصلٌ

قال صاحب «الكشاف»(5): وإنما(6) أختمُ الكتاب بفصل مختصر في المواقف التي ذكرت مشكلاتها(7) في خلال(8) الكتاب(9) عند ذكر التفسير والإعراب، والذي ينبغي أن يُستعمَل الوقفُ(10) عليه ما تمَّ الكلامُ عنده،

---

(1) في (ج): أوساط.

(2) ما بين المعكوفين سقط في (ض).

(3) سقطت في (ض).

(4) في (طث): أوساطها.

(5) في (ج) و(ض): الكشف. ولم يتضح لي ـ بعد طول بحث ـ من هو صاحب «الكشاف» أو «الكشف»، الذي نقل عنه الشارح.

(6) في (ج) و(ض): وأنا.

(7) في (ج): شكلها. وفي (ض): مشكلها.

(8) في (م) و(ض): خلل.

(9) في (ج) و(طث) و(ض): الكتب.

(10) في (ج): الموقف.

وسَلِمَ من التفرقة بين العامل والمعمول، كالفعل دون فاعله، أو مفعوله، [أو مفعوليه إذا تعدّى إلى مفعولين][1]، أو المبتدأ دون خبره أو الخبر دون المبتدأ، أو المضاف دون المضاف إليه، [أو المنعوت][2] دون النعت، [أو المؤكد][3] دون التوكيد، أو البدل دون المبدل منه، [أو المعطوف][4] دون ما عُطف عليه، أو القَسَمِ دون جوابه، [أو الشرط][5] دون الجزاء، والنفي دون المنفي، وجميع حروف المعاني والتي تقع الفائدة فيما بعدها، وأسماء[6] أن وأخواتها، وكان وأخواتها، وذي[7] الحال دون حاله، والتمييز دون المميز، والمستثنى دون [المستثنَى منه][8]، [أي المستثنى منه][9] المتصل، [ومِنْ ومَا][10] دون صلتهما[11]، والفعل دون مصدره، وحروف الاستفهام دون المستفهم عنه، والأمر والنهي والعرض إذا كان بعد شيء من ذلك منصوبا على الجواب بالفاء، وما قبل لام

---

(١) في (ض): إن تعدى إلى مفعول.

(٢) في (ج) و(طث) و(ض): والمنعوت.

(٣) في (ج) و(طث) و(ض): والمؤكد.

(٤) في (ج) و(طث) و(ض): والمعطوف.

(٥) في (ج) و(طث) و(ض): والشرط.

(٦) في (ض): كاسْمِ.

(٧) في (م) و(طث): وذو.

(٨) في (طث): المستثنى. وفي (ج) و(ض): الاستثناء.

(٩) في (ض): أي الاستثناء. وفي (ج): أي المستثنى. وسقطت في (م).

(١٠) في (ض): والموصولات.

(١١) في (ج) و(ض): صلتها.

كَيْ إذا تعلّقت بشـيء في التلاوة، وإن تعلقت بمحذوف جاز الابتداء بهما(١).

فهذه الأشياء وما أشبهها ينبغي أن يُـجتنَب الوقفُ عليها، وبعضها أقـبح من بعض، وهو ظاهرٌ غير خَفِيٍّ». انتهى وبالله التوفيق.

* * *

فصلٌ

في ذكر الوقف على «بَلَـى»

قال الداني في بعض كتبه: (٢) «اِعلم(٣) أن بلى تأتي لِرَدِّ الْـجَحْـدِ، وجملـة ما في القرءان منها اثنان وعشرون موضعا، والوقف عليها كلها كاف، إذ هـو جـوابٌ لكلامٍ(٤) منفيٍّ قبلها، ما لم يتصل بها(٥) قسمٌ فلا يوقف عليهـا دونـه ولا تُفْصَـلُ منه، وجملة ذلك أربعة أحرف؛ في الأنعام [آيـة: ٣١] ﴿قَـالُواْ بَـلَىٰ وَرَبِّنَـاۚ﴾، وفي سبأ [آية: ٣] ﴿ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي﴾، وفي الأحقاف [آية: ٣٤] ﴿ قَالُواْ بَـلَىٰ وَرَبِّنَـاۚ ﴾، وفي التغابن [آية: ٧] ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ﴾، فهذه المواضع الأربعة لا يوقـف

(١) في (ج) و(ض): بها.

(٢) ينظر: المكتفى ص١٧١، وقال هناك أيضا: «وقد ذكرتُ الوقف على (كلاّ وبلى) مجـرّداً في كتابٍ أفردته لذلك».

(٣) سقطت في (ج).

(٤) في (ج): الكلام.

(٥) سقطت في (ض).

على (بَلَى) فيها دون ما بعدها، وما سواها الوقفُ عليها جائزٌ حسن، وبالله التوفيق». انتهى

فهذا[1] كلام الداني وفيه إجمال، وقد نقله (س) كما نقلناه[2]، ثم قال: «وقال[3] العماني في قوله تعالى في البقرة: ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً﴾[آية: ٨٠]، و﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ﴾[آية: ١١١]، لم يُجِز أحدٌ منهم الوقف على (بَلَى)، لأن ما بعدها في صلة الجواب، فلا يُفصل بينه وبين (بلى)»، قال: «ومن أجازه في الآيتين فقد أخطأ، ومنع الوقف عليه في ﴿قَالُواْ بَلَىٰ وَلَٰكِنْ﴾[الزمر: ٦٨]».

وقال في قوله تعالى في النحل: ﴿مِن سُوٓءٍۭ بَلَىٰٓ﴾[آية: ٢٨]: «الوقفُ على (بلى)، والاختيارُ قبله». ونقل عن ابن مِقْسَم[4] اختيار الوقف على (بلى) في قوله: ﴿مَن يَمُوتُ بَلَىٰ﴾[النحل: ٣٨]، لاستلزامه كَذِبَ الكفار والرّدّ عليهم، وجعل الوقف على (بلى) في القيامة [آية: ٤] تامًّا، ونحوه للداني.

قال (س): «ونقل العماني أيضا عن أبي حاتم الوقفَ على (بلى) في التغابن [آية: ٧]، ثم يبتدئ بواو القسم. وقال في الأحقاف [آية: ٣٤]، الأحسن الوقف على

---

(١) في (ج): فهو.

(٢) في (طث): نقلته.

(٣) سقطت في (ض).

(٤) هو = محمد بن الحسن بن يعقوب ابن مِقْسَم، أبو بكر البغدادي المقرئ، النحوي العطّار، كان من أحفظ أهل زمانه لنحو الكوفيين، وأعرفهم بالقراءات، قال الداني: مشهورٌ بالضبط والاتقان، عالم بالعربية، حسن التصنيف في علوم القرآن. لكن أُنكر عليه إجازتُه القراءة بوجوهٍ جائزة في اللغة والعربية وموافقة للمصحف، وإن لم تثبت في النّقل. توفي سنة (٣٥٤هـ) ينظر: معرفة القراء الكبار ٢/ ٥٩٧ ـ وغاية النهاية ٢/ ١١٠.

﴿بَلَىٰ﴾». (س): «ويلزم ذلك في كل ما بعده واوُ القَسَم»، وقال في الذي قبلـه: «والأكثر الوقف قبل ﴿ بَلَىٰ ﴾، وذكر وجهين في الانشقاق[1] [آيـة: ١٥]، فتأمّـل ذلك كله، تَقِفْ على الصّواب إن شاء الله تعالى». انتهى

قلت: ينبغي لمن رُزق [فهما، ونَظَرَ][2] كُتبَ التفسـير، وحصّـل شـيئا مـن العربية واللغة، أن يتأمّل مَـحَلَّ هذه الوقوف، وحيث[3] وجـد اختلافـا في شيء منها تركَ الـمُختلَف فيه[4]، وتجاوزه إلى غيره مما يحسنُ الوقف[5] عليـه ويحسـن الابتداء بها بعده، ودِينُ الله يُسْرٌ.

قال العماني في قوله تعالى ﴿قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾[البقرة: ٢٥٩]: «نقـل أبـو[6] مِهْـران[7] عـن بعضـهم أنـه يَقِـفَ عـلى قولـه ﴿فَـالَ بَـلَىٰ ﴾ ويبتدئ[8]﴿وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾»، قال العماني: «(بلى) في [هـذا الموضـع][9]

---

(١) في (ض): الاشتقاق.

(٢) في (ج): فيهما ينظر. وفي (ض): الفهم ونظر.

(٣) في (ض): وحيث ما.

(٤) سقطت في (ج).

(٥) في (ج): الوقوف.

(٦) في (ض): ابن.

(٧) هو = أحمد بن الحسين بن مِهْران، أبو بكر الأصبهاني المقرئ، كان عابـدا صـالحا ثقـة، من أئمة القـراءات، لـه عـدّة مصـنفات في الفـن، منهـا: «كتـاب الغايـة في العشر»، و«طبقات القرّاء»، وكتاب «مذهب حمـزة في الهمـز في الوقـف»، وغيرهـا. تـوفي سـنة (٣٨١هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار ٢/ ٦٦٣ ـ وغاية النهاية ١/ ٤٩.

(٨) سقطت في (ج).

(٩) في (م): هذه المواضع.

لا يجوز أن يُبتدأ به ولا يوقف عليه، أما الابتداء به فإني لا أُجَوِّزُه[1] لأنك لو ابتدأت به لكنتَ واقفا على [(قال) الذي][2] قبله، وهو كلمة لا يوقف عليها بوجه، لأنك لو سكتّ على (قال)، لَأَعْرَيْتَه[3] عن الفائدة، ولو وقفت هنا على (بلى)، لكنت[4] مبتدئا بـ (لكن)، وذلك لا يجوز، لأنها كلمةُ استدراك يُستدرك بها الإثباتُ بعد النفي، أو النفيُ[5] بعد الإثبات، فلا يجوز أن يُفصل بينهما وبين الكلام الذي قبلها لتعلّقها به، وذلك أن قوله (بلى) هو[6] حكاية عن إبراهيم عليه السلام، وقوله[7] ﴿وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ من تمام الحكاية التي جاءت بعد القول، ولا يحسن أن يوقف على [بعض الكلام][8] المحكي دون بعضٍ مع الاختيار ومساعدة النفس.[9] فأما مع الاضطرار فيُرَخّص [له، أي ويرجع[10]][11] إلى ما قبله[12] على ما تقدم».

---

(١) في (ض): أجيزه.

(٢) في (ض): الذي قال.

(٣) في (ض): لعرّيته.

(٤) سقطت في (م) و(طث).

(٥) في (ج): والنفي.

(٦) سقطت في (ج).

(٧) سقطت في (ج).

(٨) سقطت في (ض).

(٩) في (م) و(طث): الناس.

(١٠) في (طث): فيرجع.

(١١) ما بين المعكوفين سقط في (م).

(١٢) في (ج): قبلها.

قلت: وفيه بحث[1]، وقد قدَّمنا كلام الداني في الاستثناء المنقطع، وأن الوقف دونه كاف بالغ.

قال (س): «وبلغني أنه مختار الإمام ابن عرفة، [2] ومقتضى كلام العماني المنعُ، لأنه منع الوقف قبل (لكن)، والمنقطع مقدّر بـ (لكن)، وقد أجاز الداني الوقف على قوله (قَالَ بَلَى)، ثم يبتدئ ﴿وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [3]».

* * *

فصل

(نعم) حرفُ عدة وتصديق، وتكرّر[4] في القرءان[5] في أربعة مواضع؛ في الأعراف ﴿فَالُوٓاْ نَعَمْ﴾[آية: ٤٣]، وهذا هو الذي يوقف عليه منها. وأما (لا)، فاختلفوا[6] في الوقف عليها، [في قوله][7] تعالى ﴿فَلَا وَرَبِّكَ﴾[النساء: ٦٤]،

---

(١) في (ج): بحثا.

(٢) لم يتبيّن لي هل يقصد ابن عرفة الفقيه المالكي، أم يقصد غيرَه؟
أما ابن عرفة الفقيه المالكي، فهو = أبو عبدالله محمَّد بن محمَّد بن عرفة الورغمي التونسي، من كبار الأئمة في زمانه، له تآليف عديدة منها: «مختصره في الفقه والفرائض للحوفي»، وكتاب «الحدود الفقهية»، وغيرها، توفي سنة (٨٠٣هـ). ينظر: الحلل السندسية ١/ ٥٦١ ـ وشجرة النور الزكية ١/ ٢٢٧.

(٣) ينظر: المكتفى ص١٩٠.

(٤) في (ض): وتكون.

(٥) في (ج) زيادة: «في الرابعة من المواضع أي»، ولا معنى لها.

(٦) في (ض): فاختلف.

(٧) في (ج): وقوله.

فأجازه بعضهم، قال العماني: «أجازه بعض أهل المعاني، فيكون [ردًّا لكلامٍ][1] تقدّم ذكرُه، كأنه[2] قال: ليس الأمر كما تزعمون». قال: «وذهب إليه كثير من أهل العلم، فلا أُخطِّئُ من وقف عليه». قال: «وقال قومٌ: (لا) تَوْطِيَةٌ لنَفْيِ ما بعده وهو المحلوف عليه، فلا يصح الوقف على (لا)[3]، لأن ذلك يفصلها عن مُتَعلَّقها». وكذلك اختلفوا في (لا) من قوله تعالى: ﴿لَاجَرَمَ﴾ في النحل [النحل: ٢٣، ٦٢، ١٠٩]، قال الداني: «قال البصريون[4] يوقف على (لا)، وهي نافية، وذهب الكوفيون وأبو حاتم إلى أنه لا يوقف عليها، قال أبو حاتم: (لا جرم) حرفٌ واحد لا يوقف على (لَا) دون (جَرَمَ)، ومعناها عند الفراء[5] لا بُدَّ ولا مَحالَةَ».

* * *

فصل في الكلام على «كَلَّا»

قال الداني في «إيجاز البيان»: «من العلماء من أجاز الوقف على (كلا)[6] في جميع القرءان، وهو مذهب البصريين النحويين، قال الأخفش: (كلا)[7] بمعنى

(١) في (ج): ذا لكلام. وفي (ض): رد الكلام.

(٢) سقطت في (م).

(٣) سقطت في (ض).

(٤) في (م) و(طث) و(ج): المصريون. والسياق يقتضي صحة ما في النسخة (ض).

(٥) غير واضحة في (ج). وفي (م): القراء.

(٦) في (ج) زيادة: «قال الداني».

(٧) سقطت في (ج).

الرَّدْعِ والزَّجر، فهي على هذا ردٌّ للكلام المتقدم، فالوقف عليها جائز كاف في جميع القرءان. ومن العلماء من لم يجز[1] الوقف عليها في جميع القرءان، وهو مذهب قوم من الكوفيين، قال أحمد بن يحيى ثَعْلَب[2]: «لا يوقف عليها في جميع القرءان لأنها جواب، والفائدة تقع فيما بعدها». ومن العلماء من أجاز الوقف على بعضها لمعنى، ولم يجز الوقف على بعضها لمعنى، وإلى هذا ذهب[3] الفرّاء، وهو قول أبي حاتم وغيره». قلت: وهو أعدل الأقوال وأحسنها.

ثم أحصاها الداني، قال: «فأما الفرّاء فقال: (كلا) بمنزلة سَوْف وهو حرف ردع[4]، [قال (س): قال الفراء: هي بمنزلة سوف، وهي حرف رد][5]، فالوقف عليها جائز، قال أبو عمرو في «إيجاز البيان»: «اِعلم أن (كلا) تكرّرت[6] في كتاب الله في النِّصف الثاني في ثلاثة وثلاثين موضعا، ولنُقَدِّم المواضعَ التي أجاز الْـمُقرؤون الوقف عليها على معنى الردع، وهي [خمسة عشر موضعا][7]:

فأوّل ذلك في مريم في موضعين: ﴿عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْداً ۝٧٩ كَلَّآ﴾

(١) في (ض): يجوز.

(٢) هو = أحمد بن يحيى بن يزيد، أبو العباس الشيباني البغدادي، المعروف بثَعْلب، العلامة المحدّث إمام الكوفيين في النحو واللغة، كان ثقة حجّة، دَيِّناً صالحا، صنّف كتب «اختلاف النحويين»، و«القراءات»، و«معاني القرآن»، توفي سنة (٢٩١هـ). ينظر: تاريخ بغداد ٦/ ٤٤٨ ـ سير أعلام النبلاء ١٤/ ٥.

(٣) سقطت في (م).

(٤) في (ض) و(ج): رد.

(٥) الزيادة في (ج)، وهي تكرار.

(٦) في (ج): تكون.

(٧) في (ض): خمسة مواضع.

[مريم: ٧٨ ـ ٧٩]، ﴿لِّيَكُونُواْ لَهُمْ عِزّاً ۝ كَلَّاۚ﴾[مريم: ٨١ ـ ٨٢]، الوقف عليها[١] عندهم حسن لأنها بمعنى لا[٢]، أي ليس الأمر كذلك، [٣] فهما رَدٌّ للكلام المتقدم قبلهما، ويجوز الابتداء بهما على معنى حقّاً سنكتُبُ، وحقّاً سيكفرون، وبمعنى إلا أيضا، أي بمعنى إلا التنبيهية[٤].

وفي ﴿قَدَ اَفْلَحَ اَلْمُومِنُونَۖ﴾ موضع ﴿فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّآۚ﴾[آية: ١٠١]، الوقف عليها حسنٌ لأنها بمعنى لا[٥]، ويجوز الابتداء بها[٦] لأنها[٧] على معنى (حقّاً إنّها)، [أو بمعنى][٨] (إلا أنها). وفي الشعراء موضعان؛ ﴿أَنْ يَّقْتُلُونِۖ ۝ قَالَ كَلَّاۖ﴾ [آية: ١٤ ـ ١٥]، ﴿إِنَّا لَمُدْرَكُونَۖ ۝ قَالَ كَلَّآۖ﴾[آية: ٦١ ـ ٦٢]، الوقف عليهما حسن لأنهما[٩] بمعنى [(لا)، ويجوز الابتداء بهما مع (قال) المتصلة بهما على معنى][١٠] حَقّاً، وبمعنى إلا». قلت: قوله (مع قال) صوابه[١١] ولا يفصل بين قال وكلا، قال العماني: «﴿فَأَخَافُ أَنْ يَّقْتُلُونِ﴾ وقفٌ حسن،

---

(١) سقطت في (ض). وفي (م): عليهما.

(٢) سقطت في (ج).

(٣) في (ج) و(ض): كذا.

(٤) في (ج) و(طث): التنبيه.

(٥) في (ج): على. وفي (ض): إلا.

(٦) سقطت في (ض).

(٧) سقطت في (ج) و(ض).

(٨) في (ج): أو. وفي (ض): و.

(٩) سقطت في (م).

(١٠) ما بين المعكوفين سقط في (ض).

(١١) في (ج): صواب. وفي (ض): غير واضحة.

قال أبو حاتم: الوقف على[1] كلا أراد أنهم لا يَقْدِرون على ذلك، أي على قَتْلِك، ولم يختلفوا في[2] أن الابتداء بـ (كلا) لا يجوز بحال ها هُنَا، يؤيّد[3] أنه لا يفصل بينهما وبين (قال)». انتهى

«وفي سبأ موضع ﴿بِهِۦ شُرَكَآءَ كَلَّآۚ﴾[آية: ٢٧]، الوقف عليها حسن لأنها ردّ، والابتداء بها أيضا جائزٌ [بمعنى حقّاً][4] وإلّا. وفي المعارج موضعان؛ ﴿ثُمَّ يُنجِيهِ ۝ كَلَّآۖ﴾[آية: ١٤ ـ ١٥]، و﴿أَن يُدْخَلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ ۝ كَلَّآۖ﴾[آية: ٣٨ ـ ٣٩]، الوقف عليهما حسن لأنهما بمعنى لا، ويجوز الابتداء بهما بمعنى حقا، وبمعنى إلا.

وفي المدثر أربعةُ مواضع؛ ﴿أَنْ أَزِيدَ ۝ كَلَّآۖ﴾[آية: ١٥ ـ ١٦]، و﴿أَن يُؤْتَىٰ صُحُفًا مُّنَشَّرَةً ۝ كَلَّاۖ﴾[آية: ٥١ ـ ٥٢]، الوقف على هذين فقط حسن، لأنهما بمعنى لا، والابتداء بهما جائزٌ على معنى حقّا وبمعنى إلّا. وفي عبس موضع[5]﴿عَنْهُ تَلَهَّىٰ ۝ كَلَّآ﴾[آية: ١٠ ـ ١١]، الوقف على هذه فقط[6] جائز على معنى لا[7] أي ليس الأمرُ هكذا، والابتداء بها أيضا حسن على معنى حقا، وعلى معنى إلّا، أي إلّا[8] أنها تذكرة.

---

(١) سقطت في (ض) و(ج).

(٢) سقطت في (ج) و(ض).

(٣) في (ج) و(ض): يريد.

(٤) سقطت في (ض).

(٥) في (ض) و(ج): موضعان.

(٦) سقطت في (ج).

(٧) سقطت في (ض).

(٨) سقطت في (ض).

وفي المطففين أربعة؛ يوقف على الأخير منها فقط، ﴿كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ۝١٧ كَلَّآ﴾ [آية: ١٧ ـ ١٨][(١)]، الوقف عليها حسن[(٢)]، لأنها بمعنى لا، والابتداء بها أيضا حسن على معنى حقا وإلا. وفي الفجر موضعان؛ [﴿أَهَٰنَنِ ۝١٨ كَلَّآ﴾[آية: ١٨ ـ ١٩]، الوقف عليها حسن لأنها بمعنى لا، والابتداء بها أيضا حسن على معنى حقا وإلا][(٣)]. ﴿حُبًّا جَمًّا ۝٢٢ كَلَّآ﴾[آية: ٢٢ ـ ٢٣] الوقف عليها حسن لأنها بمعنى لا[(٤)]، والابتداء[(٥)] بها بمعنى حقاً وإلّا. وفي الْـهُمزة ﴿أَخْلَدَهُۥ ۝٣ كَلَّآ﴾[آية: ٣ ـ ٤]، الوقف عليها حسنٌ لأنها بمعنى لا، أي لم يُـخْلِده مالُه، ويجوز الابتداء بها على معنى حقّا وإلا.

فهذه المواضع التي يجوز الوقف عليها.

[وأما المواضع][(٦)] التي يمتنع[(٧)] الوقف عليها فسبعة[(٨)] عشر موضعا، وإنما يُوقف قبلها، ثم يُبتدأ بها على معنى[(٩)] إلا التنبيهية[(١٠)]؛

---

(١) في جميع النسخ: ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ۝١٣ * كَلَّآ﴾[آية: ١٣ ـ ١٤]، وهذا هو الموضع الثاني وليس الرابع.

(٢) سقطت في (ض).

(٣) ما بين المعكوفين سقط في (طث). وفي (م): يوقف على الأخير منها.

(٤) في (ض): إلا.

(٥) في (ج) و(طث) و(ض): ويبتدئ.

(٦) في (ض) و(ج): والمواضع.

(٧) في (م): يمنع.

(٨) في (م) و(طث): فثمانية.

(٩) سقطت في (ض).

(١٠) في (ج) و(طث): التنبيه.

الأول[1] في المدثر موضعان ﴿ذِكْرَىٰ لِلْبَشَرِ ۝ كَلَّا وَالْقَمَرِ ﴾ [آية: ٣١ ـ ٣٢]، لا يوقف على كلا، لأنها صِلَةٌ لليمين[2]، ويُبتدأ بها على معنى إلّا والقمر. ﴿لَا يَخَافُونَ الْآخِرَةَ ۝ كَلَّا إِنَّهُ﴾[آية: ٥٢ ـ ٥٣]، لا يوقف أيضا على كلا لأنها بمعنى حقا، ويُبتدأ بها على معنى إلّا[3] إنه تذكرة. وفي القيامة ثلاثة؛ ﴿أَيْنَ الْمَفَرُّ ۝ كَلَّا﴾[آية: ١٠ ـ ١١]، ﴿أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ۝ كَلَّا ﴾[آية: ٢٤ ـ ٢٥]، ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ۝ كَلَّا ﴾[آية: ١٨ ـ ١٩]، لا يوقف على (كلا) في هذه المواضع، لأنها بمعنى حقا، ويُبتدأ بها بمعنى إلا.

وفي عمّ يتساءلون موضعان؛ ﴿فِيهِ مُخْتَلِفُونَ ۝ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ [آية: ٣ ـ ٥]، لا يوقف على كلا لأنها بمعنى حقا، ويبتدأ بها بمعنى حقا وإلا. وفي عبس ﴿ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ ۝ كَلَّا﴾[آية: ٢٢ ـ ٢٣]، الوقف على كلا هنا [عندهم قبيحٌ][4]، لأنها تكون ردّاً لما[5] أخبر الله ﷻ به عن الإنسان، والابتداء بها حسنٌ على معنى إلا وحقا[6].

[(س): وكذلك يقبح عليها الوقفُ أيضا في سورة الانفطار ﴿ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ ۝ كَلَّا ﴾[آية: ٨ ـ ٩]][7].

---

(١) سقطت في (ج) و(ض).

(٢) في (ج) و(ض): اليمين.

(٣) في (طث): ألا. وفي (ج): لا. وفي (م): الا.

(٤) في (ج) و(ض): قبيح عندهم.

(٥) في (ض): بما.

(٦) في (ج) و(ض): حقا وإلا.

(٧) ما بين المعكوفين سقط في (ج).

وفي الْـمُطفّفين أربعة[1] لا يوقف على الثلاثة الأُوَلِ[2]، لأنها بمعنى حقا، والابتداء بها حسنٌ على معنى [حقا وإلا][3]، والرابع[4] يوقف عليه كما تقدّم. وفي العلق ثلاثة[5] لا يوقف [على (كلا) في الثلاثة][6] لأنها بمعنى حقا، ويُبتدأ[7] بها بمعنى إلا وحقا. وفي التكاثر ثلاثةٌ[8] حكمُها كذلك لا يوقف عليها لأنها بمعنى حقا، ويبتدأ[9] بها[10] بمعنى إلا وحقا». انتهى كلام الداني.

وهذا القدر[11] عنده نقف، ولنرجع إلى شرح الدرر اللوامع مستعينا بالله سبحانه.

* * *

---

(١) في (ض): أربعة مواضع.

(٢) في (م): الأولى. والآيات هي: (آية٦، ٧ ـ و١٣، ١٤ ـ و١٤، ١٥).

(٣) في (ج) و(ض): إلا وحقا.

(٤) أي: (آية١٧، ١٨).

(٥) والآيات هي: (آية٥، ٦ ـ و١٤، ١٥ ـ و١٨، ١٩).

(٦) في (ض): عليها.

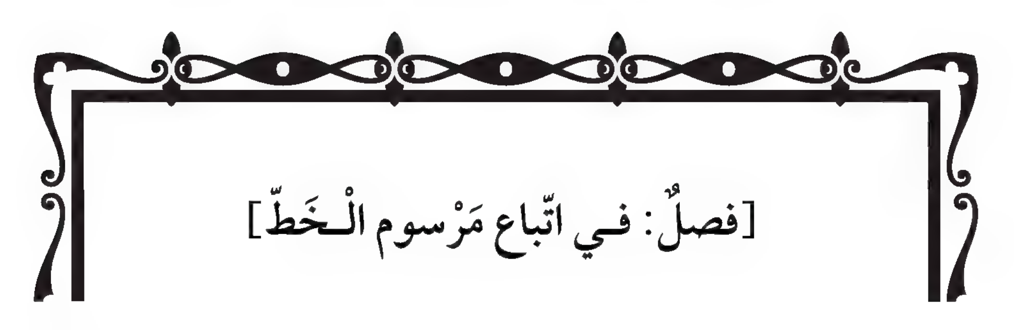
(٧) في (ض): والابتداء.

(٨) والآيات هي: (آية٢، ٣ ـ و٣، ٤ ـ و٤، ٥).

(٩) في (ض): والابتداء.

(١٠) في (م): بمعنى لا.

(١١) في (ج): المقدر.



[فصلٌ: فـي اتّباع مَرْسوم الـخَطّ]

فصــلٌ: وكُــنْ مُتّبِعــاً متَــى تَقِــفْ　　سَنَـنَ مـا أُثبِـت رسْمـًا أو حُــذِفْ

ومــا مِــنَ الـهَــاءاتِ تــاءً أُبْـــدِلا　　ومـا مِنَ الــمَوْصول لَفْــظًا فُصِــلا

واســلُكْ سبيـــلَ مــا رواهُ النّـــاسُ　　مِنْـــهُ، وإنْ ضَعّــفَـــهُ الـقِيـــاسُ

أي اِتَّبع في وقفك متى تَقِفْ سَنَنَ مرسوم خطِّ المصحف، وقفتَ اختيارا أو اضطرارا، وأَثبِتْ ما ثبت(١) فيه، واحذِف ما حُذف منه.

(س): «والـمُعتبَرُ رسمُه(٢) إنما هو في(٣) المصحف العثماني، وقد كَتب رضي الله عنه مصاحف(٤) وجَّهها إلى البلدان، فما تراه من الاختلاف بين الأئمة في الرسم، إنما هو لاختلاف(٥) تلك المصاحف، إذْ كل إمام يحكي(٦) ما رأى أو ما روى، والكل على صوابٍ لأن الرّسمَ من سُنّة الصحابة رضي الله عنهم، والاقتداءَ بهم واجب.

---

(١) في (ج) و(طث)و(ض): أثبت.

(٢) في (ض): في رسمه.

(٣) الزيادة في (ج).

(٤) سقطت في (ض).

(٥) في (ض): الاختلاف في.

(٦) في (م) و(طث): يكتب.

فالاختلاف الذي بين أهل الرسم اختلافُ رؤية أو رواية، لا اختلاف رَأْيٍ، وقد أشار صاحب «مورد الظمئان»[(١)] إلى هذا حيث قال[(٢)]:

«ووضـــعَ النـــاسُ عليـــه كُتبـــا   كـــلٌّ يُبـــيّن عنـــه كيـــفَ كُتِبـــا»

[ولكن يقع الترجيح في ذلك بحسب الكثرة والعدالـة، (م)[(٣)]: «الوقـفُ باعتبارِ][(٤)] مُتابعةِ[(٥)] رَسْمِ المصحف ثابتٌ عن نافع من رواية إسحاق المسيّبي، قال الداني: «فوجب[(٦)] استعمالُ ما رواه، إذ المصير إلى[(٧)] خلاف ذلك بغير دليـل من رواية، لا يسعُ أحدا[(٨)] تركَها، باطلٌ»[(٩)].

قوله (ما أثبت رسما) أي في رَسْمِ المصحف. (ج): «نحو ﴿يَـاتِ اللَّهُ بِقَـوْمٍ﴾ [المائدة: ٥٦]، ﴿أَنَّا نَاتِي الْأَرْضَ﴾[الرعد: ٤٢، الأنبياء: ٤٤]، ﴿ وَمَـا تُغْـنِي الْآيَـٰتُ وَالنُّذُرُ﴾ في يونس[آية: ١٠١]، و﴿وَمَآ أَنتَ بِهَـٰدِي الْعُمْيِ﴾ في النمل [آية: ٨٣]، و﴿يَمْحُـواْ اللَّهُ﴾ في الرعد [آية: ٤٠]، ومـا أشبـه ذلك». [(١٠)] فإنـه يـوقـف عليـه[(١١)] بالياء،

---

(١) هو = الإمام محمد بن إبراهيم الخراز، في كتابه «مورد الظمآن في رسم أحرف القرآن».

(٢) في (ج) و(ض): يقول.

(٣) سقطت في (ض).

(٤) ما بين المعكوفين سقط في (م) و(طث).

(٥) في (م) و(طث): أي متابعة.

(٦) في (م) و(طث): موجب.

(٧) في (طث): الضمير على. وفي (م): الضمير إلى.

(٨) في (م) و(طث): يسمع إذ. وفي (ض): يسمع أحدا.

(٩) القصد النافع ص٣١٢ بتصرف يسير.

(١٠) (شرح المجاصي) ورقة ١٧٣، (١٧٥/ ٢١٢).

(١١) في (ج): عليهما.

أو بالواو في[1] نحو قوله تعالى: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ﴾ في الرعد، أو بالألف نحو: ﴿وَقَالاَ ٱلْحَمْدُ لِلهِ﴾[النمل: ١٥]، ﴿وَقَالُواْ ٱلْحَمْدُ لِلهِ﴾، وهذا هو[2] وقف الاختيار.

قال (س): «فالوقف على مرسوم المصحف على وجهين؛ وجهٌ يجوز القُدوم عليه، وهو ما يقع في الفواصل والمقاطع، أي نحو: ﴿مَـَٔابِ ، و عِقَابِ﴾، ووجهٌ يجوز اختيارًا واضطرارا، أي كما قال الشاطبي[3]:

«وكُوفِيُّهم والمازِنِيُّ ونافعٌ عُنُوا باتّباع الخطِّ في وَقفِ الابتِلَا»

وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى. فكل ما ثبت[4] رسمُه في المصحف من ألف، أو واو، أو ياء، أو هاء سَكْتٍ، أو تنوين، فإنه يوقف عليه كذلك، ما لم يُؤَدِّ إلى مَخالفة لسان العرب، كما سيأتي. فيوقف على ﴿ٱلرَّسُولَاْ ، و ٱلظُّنُونَاْ، و ٱلسَّبِيلَاْ﴾[آية: ٦٦، ١٠، ٦٧]، في سورة الأحزاب بالألف[5]. وكذلك يوقف على ﴿وَكَأَيِّن﴾، بإثبات النون[6] لرسمه في المصحف، ولم يرسم نون التنوين إلا فيه، وأصله منونا[7] دخل عليه الكاف، ومعناها كم، وهي للتكثير.

---

(١) في (ج): وفي.

(٢) سقطت في (ج).

(٣) ينظر: شرح الشاطبية للضباع ص١٥٥.

(٤) في (ج): ثبت في، وهي خطأ.

(٥) سقطت في (ج).

(٦) في (ج) و(ض): التنوين.

(٧) في (ض) و(ج): أي منون.

ثم قال (س):

«ثـم [اتّبـاعُ الرسْـمِ][1] إن أدّى إلــى ما ليس في لُغة [العَربِ أُهمِلا][2]»

(س): «يعني أن الوقف على مرسوم الخط مشروطٌ بأن لا يُؤدّي إلى مخالفة لغة العرب، فإن أدّى إلى ذلك تُـرك. فـ ﴿شُرَكَـٰٓؤُاْ شَرَعُـواْ﴾[الشورى: ١٩] وأخواته، وهو كل همزة متطرفة رُسمت واوا، لا يوقف عليها بالواو، لأن ذلك خلاف لغة العرب، وإنما يوقف عليها بهمزة ساكنة، ويجوز فيها الرَّوْم والإشمام. وكذلك ما زيدت فيه ياءٌ خَطّاً خاصة، نحو: ﴿مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٥] وأخواته، فالوقف على الهمزة ساكنة، ويجوز الروم».

قوله (أو حذف)، (ج): «أي وما كان محذوفا في المصحف، فإنه يوقف عليه بغير[3] ياء ولا واو، [اتباعا لخط][4] المصحف، واستغناء[5] بالضمة والكسرة عن الواو والياء، وأيضا هو لغة العرب. وجملة ذلك [في القرآن][6] من الواوات المحذوفة أربعة؛

في سبحان ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾[آية: ١١]، وفي شورى ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ﴾[آية: ٢٢]، وفي القمر ﴿يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾[آية: ٦]، وفي العلق ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾[آية: ١٨].

---

(١) في (ض): اتباعه.

(٢) في (ج): عرب أم لا. وفي (ض): عرب أهملا.

(٣) في (ض): من غير.

(٤) في (م) و(طث): اتباع خط.

(٥) في (شرح المجاصي) ورقة ١٧٣: أو استغناء.

(٦) سقطت في (ج) و(طث) و(ض).

وجملةُ الياءات المحذوفات ثلاثةٌ وسبعون، [وكلُّ ذلك][1] الياءُ فيه للإضافة، إلا في[2] قوله تعالى: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ في الرعد [آية: ١٠]، فإنها لامُ الفعل.

وأوّل ذلك أربعةٌ في البقرة؛ [﴿وَإِيَّٰيَ فَارْهَبُونِ﴾[آية: ٣٩]][3]، ﴿وَإِيَّٰيَ فَاتَّقُونِ﴾[آية: ٤٠]، ﴿وَلَا تَكْفُرُونِ﴾[آية: ١٥١]، ﴿وَاتَّقُونِ يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[آية: ١٩٦]. وموضعان في ءال عمران؛ ﴿وَأَطِيعُونِ﴾[آية: ٤٩]، ﴿وَخَافُونِ﴾[آية: ١٧٥]. وموضع في المائدة ﴿وَاخْشَوْنِ﴾[آية: ٤، ٤٦]. وموضع في الأنعام ﴿وَقَدْ هَدَىٰنِ﴾ [آية: ٨١].

وفي الأعراف ﴿ثُمَّ كِيدُونِ﴾[آية: ١٩٥]، ﴿فَلَا تُنظِرُونِ﴾[آية: ١٩٥]. وفي هود ﴿ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ﴾[آية: ٥٤]، ﴿وَلَا تُخْزُونِ﴾[آية: ٧٧]. وأربعة في يوسف؛ ﴿فَأَرْسِلُونِ﴾ [آية: ٤٥]، ﴿وَلَا تَقْرَبُونِ﴾[آية: ٦٠]، ﴿حَتَّىٰ تُؤْتُونِ﴾[آية: ٦٦]، ﴿أَن تُفَنِّدُونِ﴾[آية: ٩٤]. وفي الرعد أربعة؛ ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾[آية: ١٠]، ﴿مَتَابِ﴾[آية: ٣١]، ﴿عِقَابِ﴾ [آية: ٣٣]، ﴿مَـَٔابِ﴾[آية: ٣٠-٣٧]. وموضع في إبراهيم ﴿أَشْرَكْتُمُونِ﴾[آية: ٢٤].

وثلاثةٌ في الْحِجْر؛ ﴿فَلَا تَفْضَحُونِ﴾[آية: ٦٨]، ﴿وَلَا تُخْزُونِ﴾[آية: ٦٩]، ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونِ﴾[آية: ٥٤]. وثلاثة في النَّحْل؛ ﴿فَاتَّقُونِ﴾[آية: ٢]، ﴿تُشَٰٓقُّونِ﴾[آية: ٢٧]، ﴿فَارْهَبُونِ﴾[آية: ٥١]. وموضع في الكهف ﴿إِن تَرَنِ﴾[آية: ٣٨]، على مذهب من لم يَزِدْه. وثلاثة في الأنبياء؛

---

(١) في (ج): وكذلك.

(٢) سقطت في (م) و(طث).

(٣) سقطت في (ج).

﴿فَاعْبُدُونِ﴾[آية: ٢٥] ، ﴿ تَسْتَعْجِلُونِ﴾[آية: ٣٧] ، ﴿ فَاعْبُدُونِ ﴾[آية: ٩١].

وستةٌ في قد أفلح؛ ﴿بِمَا كَذَّبُونِ﴾[آية: ٢٦، ٣٩] حرفان، ﴿فَاتَّقُونِ﴾[آية:٥٣]، ﴿أَنْ يَحْضُرُونِ﴾[آية: ٩٩]، ﴿ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴾[آية: ١٠٠]، ﴿وَلَا تُكَلِّمُونِ ﴾[آية: ١٠٩]. وستة عشر في الشُّعراء؛ ﴿ يُكَذِّبُونِ﴾[آية: ١١]، ﴿يَقْتُلُونِ ﴾[آية: ١٣]، ﴿ سَيَهْدِينِ﴾[آية: ٦٢] ، ﴿ فَهُوَ يَهْدِينِ﴾[آية: ٧٨] ، و﴿وَيَسْقِينِ﴾[آية: ٧٩] ، و﴿ يَشْفِينِ ﴾ [آية: ٨٠] ، ﴿ ثُمَّ يُحْيِينِ ﴾[آية: ٨١] ، ﴿ إِنَّ قَوْمِي كَذَّبُونِ﴾[آية: ١١٧] ، ﴿ فَاتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴾[آية: ١٠٨، ١١٠، ١٢٦، ١٣١، ١٤٤، ١٥٠، ١٦٣، ١٧٩]، في ثمانية مواضع منها.

وموضع في النمل ﴿ تَشْهَدُونِ﴾[آية: ٣٢]. وموضع في القصص ﴿ يَقْتُلُونِ﴾ [آية: ٣٣]. وموضع في العنكبوت ﴿ فَاعْبُدُونِ﴾[آية: ٥٦]. وموضع في يس[1]﴿ فَاسْمَعُونِ ﴾[آية: ٢٤]. وموضع في الصافات ﴿سَيَهْدِينِ﴾[آية: ٩٩] وموضعان في ص؛ ﴿عَذَابِ﴾[آية: ٧]، ﴿ فَحَقَّ عِقَابِ ﴾[آية: ١٣]. وموضع في الزمر ﴿ يَٰعِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾[آية: ١٥]. وموضعان في غافر؛ ﴿عِقَابِ﴾[آية: ٤]، ﴿يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ ﴾[آية: ٣٨] على مذهب من لم يزدها. وفي الزخرف ثلاثة مواضع؛ ﴿سَيَهْدِينِ ﴾[آية: ٢٦]، ﴿وَاتَّبِعُونِ ﴾[آية: ٦١]، ﴿وَأَطِيعُونِ ﴾[آية: ٦٣]. وموضع في والمرسلات ﴿فَكِيدُونِ﴾[آية: ٣٩]. وموضع في قل يا أيها الكافرون ﴿وَلِيَ دِينِ﴾[آية: ٦].

فهذا جميعُ ما حذفت[2] الياء منه[3] في المصحف في الحالتين؛ في رءوس

(١) في (م) و(طث): يونس. وهو تصحيف.

(٢) في (ج) و(شرح المجاصي): حذف. وسقطت في (ض).

(٣) في (ض): عنه.

الآي، ووسطها[1]، على[2] مذهب نافع. [وزاد بعض القرّاء مواضع يليها ألف الوصل مع لام التعريف محذوفة، وهي ستة عشر][3]؛

أوّلها في النساء ﴿وَسَوْفَ يُوتِ أَللَّهُ أَلْمُومِنِينَ﴾[آية: ١٤٥]. وفي المائدة ﴿وَاخْشَوْنِ أَلْيَوْمَ﴾[آية: ٤]. وواحد في يونس ﴿نُنَجِّ أَلْمُومِنِينَ﴾[آية: ١٠٣]. وفي طه [آية: ١٢]، والنمل [آية: ١٨][4]، والقصص [آية: ٣٠][5]، والنازعات [آية: ١٦] ﴿بِالْوَادِ﴾ وفي الحج ﴿لَهَادِ أَلذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾[آية: ٥٢]. وفي الروم ﴿بِهَادِ أَلْعُمْيِ﴾[آية: ٥٢]. وفي يس ﴿اِنْ يُّرِدْنِ أَلرَّحْمَٰنُ﴾[آية: ٢٢]. وفي الصافات ﴿صَالِ أَلْجَحِيمِ﴾[آية: ١٦٣]. وفي الزمر ﴿يَٰعِبَادِ أَلذِينَ ءَامَنُواْ﴾[آية: ١١]، ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾[آية: ١٦]. وفي ق ﴿يُنَادِ﴾ [آية: ٤١]. وفي القمر ﴿فَمَا تُغْنِ أَلنُّذُرُ﴾[آية: ٥]. وفي الرحمن [آية: ٢٤]والتكوير [آية: ١٦]﴿أَلْجَوَارِ﴾»[6].

قلتُ: وهكذا رَتَّبها وأحْصَاها الفاسي[7] وابنُ الأنباري على ترتيب السُّور كما تقدم. قال (س)[8] و(ع) وغيرهما: «أما ما لم يقع في مواضع الوقف، فإن

---

(١) في (ج): وفي وسطها.

(٢) في (ض): هذا.

(٣) في (شرح المجاصي) لوحة ١٧٤: (وقد زاد بعض القراء مواضع فيها في الوصل، وأثبت بعضهم مواضع منها في الحالتين، وستة عشر موضعا ليقها ألف الوصل مع لام التعريف محذوفة بلا خلاف:).

(٤) في (النمل): (وَادِ).

(٥) في (القصص): (الْوَادِ).

(٦) (شرح المجاصي) ورقة ١٧٣، ١٧٤، (١٧٥، ١٧٦/ ٢١٢).

(٧) ينظر: اللآلئ الفريدة ٢/ ٤٣٠ ـ ٤٣٣.

(٨) في (ج) و(ض): (م).

الوقفَ عليها على جهة الاختبار، ولذلك قال الشاطبي[1]:

«وكُوفِيُّهم والمازِنِيُّ ونافعٌ   عُنُوا باتّباع الخطِّ في وَقفِ الابتِلَا»

أي وقف الاختبار -[يعني اختبار كيف[2] رَسْمُ الكلمة وإن لم يكن موضع الوقف، وإنما يقال له وقف الاختبار][3] - في نحو: ﴿يُوتِ ٱللَّهُ﴾[النساء: ١٤٥]، ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾[الإسراء: ١١]، وشبهه، فإذا وقف القارئُ عليه لأجل اختبار رَسْمِ الكلمة، رجعَ وابتدأ بما قبله، لأنه ليس بوقفٍ تام، ولا حسن، ولا كاف. قال الفاسي: «ومعنى قوله (في وقف الابتلاء) أي الاختبار، وذلك أن[4] جميع ما ورد من ذلك إلا اليسيرُ، ليس بمَحَلِّ الوقف، وإنما يقف القارئ عليه عند انقطاع نَفَسِهِ أو عند سؤاله مُمْتَحَنًا عن كيفية وقفه عليه، فقد جرت العادة بالسؤال عن ذلك»[5].

وقوله (وما من الهاءات تاء أُبْدِلا)، يعني ما رسم من هاءات التأنيث بالتاء، نحو ﴿قُرَّتُ عَيْنٍ﴾[القصص: ٨]، و﴿وَجَنَّتُ نَعِيمٍ﴾[الواقعة: ٩٢]، و﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ﴾[الأعراف: ٥٥]، وشبهه، وهو معطوف على قوله (ما أثبت رسما أو حذف)، أي[6] فحكمُه كحُكْمِه في اتّباع الرسم في الوقف، يقف بالتاء على

---

(١) ينظر: شرح الشاطبية للضباع ص١٥٥.

(٢) في (ض): كيفية.

(٣) ما بين المعكوفين سقط في (ج).

(٤) سقطت في (ج).

(٥) اللآلئ الفريدة ٢/ ٤٢٩.

(٦) سقطت في (ج).

حَسَبِ الرسم بناء[1] على الوصل.

(ع): «ويظهر من قوله (وما من الهاءات أبدلا)، أن الأصل فيهنّ الهاء، والتاء مبدلةٌ منها، وكذلك يظهر من كلام الشاطبي، حيث قال[2]:

«إذا كُتبت بالتّاءِ هاءُ مؤنَّثٍ ... فَبِالهاءِ قِفْ حقًّا رِضًى ومُعَوِّلَا»

وهذا مذهب الكوفيين، وقال البصريون إن التاء هي الأصل، وقد تقدم هذا عند قوله:

وقِفْ بالإسْكانِ بلا مُعارِضْ ... في هاءِ تأنيثٍ وشَكْلٍ عَارِضْ

قال الفاسي لما تكلّم على البيت المتقدم: «أمَرَكَ أن تقف على ما يُرسم من هاء التأنيث بالهاء لمن أشار إليه، بقوله (حقًّا رِضًى) وهو ابنُ كثير، وأبو عمرو، والكسائي، فتعيّن لمن سِواهم الوقفُ بالتاء»[3].

(ج): «قوله (تاء أُبدلا) أي أبدلت الهاء تاء في الوصل، وعددُها في الكتاب العزيز ثلاثةٌ وأربعون موضعا؛

منها[4] (نعمت) أحد عشر موضعا؛ في البقرة [﴿نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [آية: ٢٢٩]. وفي ءال عمران][5] ﴿وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً﴾ [آية: ١٠٣]. وفي المائدة ﴿ٱذْكُرُواْ

---

(١) في (م) و(طث): بتاء.

(٢) ينظر: شرح الشاطبية للضباع ص١٥٥.

(٣) اللآلئ الفريدة ٢/ ٤٣٩.

(٤) سقطت في (م) و(طث).

(٥) سقطت في (ض).

نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمَّ قَوْمٌ ﴾[آية: ١٢]. واثنان في إبراهيم؛ ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْراً ﴾[آية: ٣٠]، ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لاَ تُحْصُوهَآ﴾[آية: ٣٦]. وثلاثة في النحل؛ ﴿وَبِنِعْمَتِ ٱللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾[آية: ٧٢]، و﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ﴾[آية: ٨٣]، ﴿وَاشْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ﴾[آية: ١١٤]. وفي لقمان ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱلْفُلْكَ تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِنِعْمَتِ ٱللَّهِ﴾[آية: ٣٠]. وفي فاطر ﴿ٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾[آية: ٣]. وفي الطور ﴿فَذَكِّرْ فَمَآ أَنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ﴾ [آية: ٢٧]. واختُلِف في قوله ﴿وَلَوْلاَ نِعْمَةُ رَبِّى﴾ في و[الصافات: ٥٧].

ومنها (رحمت) سبعة؛ في البقرة ﴿يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِ﴾[آية: ٢١٦]. وفي الأعراف ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾[آية: ٥٥]. وفي هود ﴿رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ ﴾[آية: ٧٢]. وفي مريم ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ ﴾[آية: ١]. وفي الروم ﴿فَانظُرِ إِلَىٰٓ أَثَرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ ﴾[آية: ٤٩]. وحرفان في الزخرف؛ ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾[آية: ٣١]، ﴿ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾[آية: ٣١]. واختُلِف في قوله ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾في ءال عمران [آية: ١٥٩].

{ومنها (سنت) في خمسة مواضع؛ في الأنفال ﴿ فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلأَوَّلِينَ ﴾[آية: ٣٨]، [وثلاثة في آخر][(١)] فاطر[(٢)]، وواحد في آخر غافر[(٣)]}[(٤)].

---

(١) في (ض): في.

(٢) أي: في قوله تعالى: ﴿ فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ سُنَّتَ ٱلأَوَّلِينَ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ۝ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحْوِيلًا ﴾[آية: ٤٣ـ٤٤].

(٣) أي: في قوله تعالى: ﴿ سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ ﴾[آية: ٨٤].

(٤) ما بين المعكوفين سقط في (شرح المجاصي).

ومنها (لعنت)؛ حرفان في ءال عمران ﴿ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰذِبِينَ﴾[آية: ٦٠]. وفي النور ﴿وَٱلْخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾[آية: ٧].

ومنها (مَعْصِيت)؛ حرفان في قد سمع[1].

ومنها (امرأت)، سبعة مواضع؛ في ءال عمران ﴿ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾[آية: ٣٥]. وفي يوسف عليه السّلام حرفان؛ ﴿ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾[آية: ٣٠]، ﴿ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾[آية: ٥١]. وفي القصص ﴿ٱمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ﴾[آية: ٨]. وفي التحريم ﴿ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ﴾[آية: ١٠]، ﴿ٱمْرَأَتَ فِرْعَوْنَ﴾[آية: ١١]. وهي كلّها مضافة إلى بعلها[2].

ومنها ستةٌ مُفرَدَة؛ ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ في الأعراف [آية: ١٣٦]. ﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ﴾ في هود[آية:٨٦]. ﴿قُرَّتُ عَيْنٍ﴾ في القصص[آية:٨]. ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ﴾ في الروم[آية: ٢٩]. ﴿شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾ في الدخان (آية: ٤١]. ﴿وَجَنَّتُ نَعِيمٍ﴾ في المزن [آية: ٩٢] ـ الواقعة ـ.

ومنها ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾. و﴿ٱبْنَتَ﴾[التحريم: ١٢].

وهذه كلّها يوقف عليها بالرّوم والإشمام حيث تكون مرفوعة أو مكسورة. وكذلك يوقف بالتاء على ﴿مَرْضَاتِ﴾، و﴿ذَاتِ﴾، و﴿هَيْهَاتَ﴾ [المؤمنون: ٣٦]، و﴿أُوْلَٰتِ﴾[الطلاق: ٤، ٦]، و﴿وَّلَاتَ حِينَ﴾[ص: ٢].

ويوقف على ﴿أَيُّهَ ٱلْمُومِنُونَ﴾ في النور [آية: ٣١]. و﴿يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ﴾ في الزخرف [آية: ٤٨]. و﴿أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ في الرحمن [آية: ٢٩]، [على الهاء من غير

---

(١) أي: في قوله تعالى ﴿وَٱلْعُدْوَٰنِ وَمَعْصِيَتِ ٱلرَّسُولِ﴾[آية: ٨].

(٢) في (م): فعلها.

ألف. {وعلى][1] ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾[القصص: ٨٢] على الهاء من غير واو}[2]. ويُوقفُ على ﴿ٱلظُّنُونَا۠، و ٱلرَّسُولَا۠، و ٱلسَّبِيلَا۠﴾ في الأحزاب [آية: ٦٦، ١٠، ٦٧] بالألف[3]»[4].

قلتُ وكذا تعرض الفاسي لعدّها[5].

قوله (وما من الموصول لفظا فصلا)، (ع): «معناه أن ما[6] كان في اللفظ موصولا[7]، وهو في الخط منفصلٌ[8]، قِفْ عليه حسب رَسْمه، أي قف[9] عليه مفصولا. وكذلك[10] الوقفُ على جميع ما نذكره من المنفصل، يُسمّيه القرّاء وقفَ الاختبار والامتحان، وإن كان فيها بعض المواضع ليس بمحلّ الوقف، لكن سُمِعَ منهم لأجل اختبار القارئ كيف رَسْمُ الكلمة، فإذا وقف عليه ابتدأ بما قبله، لأنه ليس بوقف تام ولا حسن ولا كاف، وإنما هو لأجل الاختبار كما تقدم.

(س): «وقد رُسمت في المصحف العثماني مواضعُ مفصولة على الأصل،

---

(١) سقطت في (ج).

(٢) ما بين المعكوفين سقط في (ض).

(٣) سقطت في (ض).

(٤) (شرح المجاصي) لوحة ١٧٤، ١٧٥، (١٧٦، ١٧٧/ ٢١٢).

(٥) ينظر: (اللآلئ الفريدة) ٢/ ٤٤٠ ـ ٤٤٢.

(٦) سقطت في (ض) و(ج).

(٧) سقطت في (م).

(٨) في (ج): منفصلا.

(٩) سقطت في (م) و(طث).

(١٠) في (ج) و(ض): وهذا.

فلنَذْكُرها ليُعْلَمَ أن المسكوتَ عنه وهو الأكثر موصولٌ. والفصل معناه لغـةً القطـع». ثم تعرّضَ لذكر المفصول [هو و][1] (ج) و(ع)، وسنذكرها إن شاء الله تعالى.

قال (ج): «قوله (وما من الموصول لفظا فصلا)، أي ما كـان موصـولا في اللفظ منفصلا في الخط، [فُصِلَ في الوقف][2] كما كُتـب في الخـط مقطوعـا، وإن كتب موصولا [لم يفصل][3]، بل يُتبع خَطُّ المصحف في الوقف[4].

والمنفصل منه ثمانيةٌ وخمسون؛

([أن لا][5]) عشرةُ مـواضع؛ مـوضعـان في الأعـراف ﴿ أَن لَّآ أَقُـولَ ﴾ [آية: ١٠٤]، و﴿أَن لَّا يَقُولُواْ﴾[آية: ١٦٩]. وفي التوبة ﴿ أَن لَّا مَلْجَأَ ﴾[آية: ١١٩]. وحرفـان في هـود ﴿ وَأَن لَّآ إِلَٰـهَ إِلَّا هُـوَ﴾[آيـة: ١٤]، و﴿ أَن لَّا تَعْبُـدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ﴾[آية: ٢٦] الثاني[6]. وفي الحج ﴿ أَن لَّا تُشْرِكْ بِى شَيْـًٔا ﴾[آية: ٢٤]. وفي يـس ﴿ أَن لَّا تَعْبُـدُواْ ٱلشَّـيْطَٰنَ ﴾ [آيـة: ٦٠]. وفي الـدخان ﴿ وَأَن لَّا تَعْلُـواْ عَلَى ٱللَّهِ﴾[آية: ١٨]. وفي الامتحان ﴿أَن لَّا يُشْـرِكْنَ بِـاللَّهِ ﴾[آيـة: ١٢]. وفي القلـم ﴿أَن لَّا يَدْخُلَنَّهَا) [آية: ٢٤]»[7].

---

(١) سقطت في (م) و(طث). وفي (ض): «هو الأقل».

(٢) كتب في (طث) كأنه عنوان لما سيأتي بعده!.

(٣) في (م) و(طث): فلا يتبع.

(٤) زاد في (شرح المجاصي) لوحة ١٧٥: «كيف هو في المصحف اتباعا للخط».

(٥) في (ج): ألا. والصواب أنها مفصولة رسما. وسقطت في (ض).

(٦) في (ج): والثاني.

(٧) (شرح المجاصي) لوحة ١٧٥، (١٧٧/ ٢١٢)، ثم أكمل عدّاً كلها في لوحة ١٧٥، ١٧٦.

(ع): «فهذه عشرةٌ من غير خلاف، وموضعٌ اختُلِف[1] فيه في الأنبياء ﴿أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ﴾[آية: ٨٦]»، [(س): اختُلِف[2] في قوله ﴿أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ﴾ في الأنبياء][3]، قال الداني: «كُتبت في بعض المصاحف بالنون، وفي بعضها بغير نون»، [4] قال أبو داوود[5]: «وأنا أستحبّ كَتْبَه بالنّون»، (ج): «وتركه أشهر»[6].

ومنها (في ما)[7] أحد عشر موضعا؛ في البقرة ﴿فِي مَا فَعَلۡنَ﴾[آية: ٢٣٨] الثاني. وفي العقود ﴿فِي مَآ ءَاتَىٰكُمۡۖ﴾[آية: ٥٠] في وسطها. وحرفان في الأنعام ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ﴾[آية: ١٤٦]، و﴿فِي مَآ ءَاتَىٰكُمۡۗ﴾[آية: ١٦٧] في ءاخرها. وفي الأنبياء ﴿فِي مَا ٱشۡتَهَتۡ﴾[آية: ١٠١]. وفي النور ﴿فِي مَآ أَفَضۡتُمۡ﴾[آية: ١٤]. وفي الشعراء ﴿فِي مَا هَٰهُنَآ﴾[آية: ١٤٦]. وفي الروم ﴿فِي مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ﴾[آية: ٢٧]. وموضعان في الزمر ﴿فِي مَا هُمۡ فِيهِ﴾[آية: ٣]، و﴿فِي مَا كَانُواْ

---

(١) في (ج) و(ض): مختلف.

(٢) سقطت في (ج).

(٣) ما بين المعكوفين سقط في (ض).

(٤) لم أجد مصدر هذا الكلام، لكنّه روى في كتابه «المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار» ص٢١٨، عن ابن الأنباري قوله: «وجميعُ ما في كتاب الله ﷻ من قوله (ألّا) فهو بغير نون، إلا عشرة أحرف»، ثم ذكرها الدانيُّ، وليس منها موضعُ (الأنبياء).

(٥) هو = سليمان بن نجاح بن أبي القاسم، أبو داود، الإمام الأموي الأندلسي، وقد سبقت ترجمته في المقدمة.

(٦) (شرح المجاصي) لوحة ١٧٥.

(٧) في (ج): فيما. وسقطت في (م) و(طث).

﴿بِيهِ﴾[آيـة: ٤٣]. [وفي الواقعـة ﴿وَنُنشِئَكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [آية: ٦٤]][1].

(س)[2]: «وذكر الداني الخلاف في جميعهـا، [3] وذكـره أبـو داوود في غـير الذي في الأنبياء، [والعمل جار][4] على قطع[5] الجميـع»، (ج) «وهـو المشـهور». [6]

(س): «زاد بعضهم في المقطوع[7] ﴿فِيمَا [8]ٱفْتَدَتْ بِهِۦ﴾ في البقـرة [آيـة: ٢٢٧]، و﴿فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ﴾ في الأحقـاف [آيـة: ٢٥]، والعمـل فـيهما عـلى الوصل». (ج): «والمشهور ﴿فِيمَا ٱفْتَدَتْ بِهِۦ﴾ وصلُها»[9].

(س): «**ومنها (إنّ)** بكسر الهمزة وتشديد[10] النون؛

في الأنعام ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾[آية: ١٣٥]، فإنه مقطوع. واختُلِف في ﴿إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ في النحل [آية: ٩٥]، والمشـهور وصـلُه. و﴿وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ﴾، بتخفيـف النون في الرعد [آية: ٤١]. و﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكَ﴾ في القصص [آية: ٥٠].

ومنها ﴿وَأَنَّ مَا تَدْعُونَ﴾ في الحج [آية: ٦٢] ولقمان [آية: ٣٠]. وفي الأنفـال

(١) سقطت في (ج).

(٢) سقطت في (ض).

(٣) ينظر كتابه: المقنع ص٢٢٢، ٢٢٣.

(٤) في (ض): والفصل على هذا جائز.

(٥) في (ج): القطع.

(٦) (شرح المجاصي) لوحة ١٧٦.

(٧) سقطت في (ض).

(٨) في (طث): في. وفي (ض): في ما.

(٩) (شرح المجاصي) لوحة ١٧٦.

(١٠) في (ج): وشدة.

﴿أَنَّمَا غَنِمْتُم﴾[آية: ٤١]، على خلاف فيه»، (ع) و(ج) و(س): «والوصلُ أشْهَرُ»(١).

(س)(٢): «وأما قوله تعالى ﴿أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾[لقمان: ٢٦]، فالمعروف فيه الاتصال، وما(٣) ذُكر فيه من القطع فغيْرُ(٤) ثابت عند الأئمة.

ومنها ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ﴾[النساء: ٧٧]، و﴿مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ﴾[الكهف: ٤٨]، ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ﴾[الفرقان: ٧]، ﴿فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[المعارج: ٣٦].

ومنها **(مِن مَّا)** ثلاثةٌ؛ في النساء ﴿فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم﴾[آية: ٢٥]، وفي الروم [آية: ٢٨] كذلك، وفي المنافقين ﴿مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم﴾[آية: ١٠] على خلافٍ فيه، والمشهور القطعُ.

ومنها ﴿عَن مَّا نُهُواْ عَنْهُ﴾ في الأعراف [آية: ١٦٦]، وفي النور ﴿عَن مَّن يَشَآءُ﴾[آية: ٤٢]، وفي النجم ﴿عَن مَّن تَوَلَّىٰ﴾[آية: ٢٩].

ومنها ﴿أَم مَّنْ﴾ في أربعة مواضع؛ ﴿أَم مَّن يَكُونُ﴾ في النساء [آية: ١٠٨]. ﴿أَم مَّنْ أَسَّسَ﴾ في براءة [آية: ١١٠]. ﴿أَم مَّنْ خَلَقْنَآ﴾ في والصافات [آية: ١١]. ﴿أَم مَّن يَأْتِيٓ ءَامِناً﴾ في فصلت [آية: ٣٩].

---

(١) ينظر: (شرح المجاصي) لوحة ١٧٦.

(٢) سقطت في (ض).

(٣) في (طث): وكما.

(٤) سقطت في (ض).

ومنها ﴿أَن لَّنْ﴾ حيث وقعَ، [إلا في][1] الكهف والقيامة،[2] [فإنها بغير نون. قلت وفيه يقول الراجز[3]:

أَلَّنْ بغيْرِ النُّونِ يا سَلامَةَ   في سورة الكهف مع الْقِيامَة]. [4]

ومنها ([حَيْثُ مَا][5]) مقطوعة في الموضعين في البقرة[6].

ومنها ([أَيْنَ مَا][7]) مقطوع[8] حيث وقع[9]، إلا أربعة مواضع، فإنها موصولة؛ ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ في البقرة [آية: ١١٤]. وفي النساء ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [آية: ٧٧]. وفي النحل ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لاَ يَاتِ بِخَيْرٍ﴾[آية: ٧٦]. وفي الأحزاب ﴿أَيْنَمَا ثُقِفُوٓاْ﴾[آية: ٦١]. فهذه الأربعة[10] موصولة. واختُلف في الذي في الشعراء ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ﴾[آية: ٩٢]، [والقطع أشهر][11].

---

(١) سقطت في (ض).

(٢) سورة الكهف (آية٧٠)، وسورة القيامة (آية٣).

(٣) هو = لم أجد قائل البيت.

(٤) ما بين المعكوفين سقط في (ض) و(ج).

(٥) في (م) و(ج) و(طث): حيث.

(٦) (آية١٤٤)، و(آية١٥٠).

(٧) في (م) و(ج) و(طث): أين.

(٨) في (ض): مقطوعة.

(٩) في (ج) و(ض): وقعت.

(١٠) في (ض): الأربعة مواضع.

(١١) في (ض): بالوصل والقطع.

ومنها (**كُلّ مَا**) (س)[1]: «واتفقوا على قطعه[2] في قوله تعالى ﴿مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُۚ﴾ في إبراهيم [آية: ٣٦]. واختلفوا في ﴿كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ﴾ في النساء [آية: ٩١]. وفي ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ﴾ في الأعراف [آية: ٣٦]. وفي ﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا﴾ في قد أفلح [آية: ٤٤]. وفي ﴿كُلَّمَآ أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ﴾ في الملك [آية: ٨]. و(ما) في هذه المواضع ظرفية، والقطع فيها على الأصل، والوصل فيها موافقٌ للقياس، إذ[3] القياس وَصْلُ[4] (كلّ) بـ(ما) الظرفية، نحو: (كلما قمتَ قمتُ[5]).

(ع) و(ج): «والمشهور في هذه الثلاثة[6] الوصل»[7].

ومنها؛ ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَۖ﴾ في غافر [آية: ١٥]. و﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَۖ﴾ والذاريات [آية: ١٣]. فُصل في هذين الموضعين[8] وَوُصِل في غيرهما، نحو: ﴿مِن يَوْمِهِمُ ٱلَّذِي يُوعَدُونَۖ﴾ وشبهه. (س) و(ج): «والفرقُ أن لفظ (هم) في هذين الموضعين[9] ضميرُ رفعٍ مبتدأٌ، وخبره ما بعده، فالظرفُ مضاف

(١) سقطت في (ض).

(٢) في (ض): قطعها.

(٣) في (ج) و(ض): لأن.

(٤) في (ض): اتصال.

(٥) سقطت في (ض).

(٦) يعني: الأعراف، والملك، والمؤمنون، كما قال المجاصي.

(٧) (شرح المجاصي) لوحة ١٧٦.

(٨) سقطت في (ض).

(٩) سقطت في (ج).

إلى الجملة. و(هم) في غيرهما ضمير خَفْضٍ فافْترقا»[1].

ومنها (بِيسَمَا)؛ إذا كان قبل الباء فاء أو لام، فإنها مقطوعة، وإن[2] لم يتقدَّمْها أحدُ هذين الحرفين[3] كانت موصولة، والخلاف في ﴿ قُلْ بِيسَمَا يَامُرُكُم بِهِۦٓ ﴾ في البقرة [آية: ٩٢].

ومنها؛ ﴿ لِكَيْ لاَ يَعْلَمَ ﴾ في النحل [آيــة: ٧٠]. ﴿لِكَيْ لاَ يَكُونَ﴾ في الأحزاب الأول [آية: ٣٧][4]. و﴿ كَيْ لاَ يَكُونَ دُولَةَۢ ﴾ في الحشر [آية: ٧].

فهذه جملة المقطوع في كتاب الله ﷻ[5].

(ع): «وهذا الوقف على جميع ما تقدّم من المنفصل، يُسمّيه القرّاءُ وقفَ الاختبار»، أي يُختبَرُ القارئُ كيف رَسْم الكلمة، وقد تقدّم هذا المعنى.

تنبيه:

قال (س) و(م): «مقتضى ما تقدّم، أن الوقف على ﴿ أَيّاً مَّا تَدْعُواْ ﴾ [آية: ١٠٩] يكون على الياء بإبدال تنوينه ألفا، لأنه مفصول في الخط، وليس كذلك، بل الوقفُ على (ما)، فإنه الْمَرويُّ عن نافع، واتباع الرواية مقدّم، فاعلمْه فإن الغلطَ فيه كثير[6]»[7].

---

(١) ينظر: (شرح المجاصي) لوحة ١٧٦.

(٢) في (م) و(طث): إن.

(٣) في (ض): هذان الحرفان.

(٤) أما الموضع الثاني، فهو في (آية٥٠): ﴿ لِكَيْلاَ يَكُونَ﴾.

(٥) هنا انتهى عدّ المجاصي لها لوحة ١٧٦.

(٦) سقطت في (ض).

(٧) لم أجده في (القصد النافع).

(س): «واعلم أنه [لا يتعمد][1] أحدٌ الوقف في غير المقاطع إلا [القصد اختبار][2] الكلمةِ كيف رُسمت، أو لضَرورة انقطاع النَّفَس، [3] فيقف حينئذ بحسب الرسم، وإليه[4] تعرّض الشاطبي في قوله:

وكُوفِيُّهم والمازِنِيُّ ونافعٌ عُنُوا باتّباع الخطِّ في وَقفِ الابتِلَا»

قلت: وإنما كررناه[5] ليرسخ في ذهن الطالب [6] {ويتمكّن من فهمه، وهذه عادتنا في ما نُكرّره.

واسلُكْ سبيلَ ما رواهُ النّاسُ مِنْهُ، وإنْ ضَعّفهُ القِياسُ

الناس معناه[7] القراء والسلف الصالح، (م) و(ع): «أي اسلك سبيل ما رواه الناس منه، يعني من الهجاء. يقول اسلك سبيل الرواة[8] فيما رَوَوْا من اتّباع المرسوم، فأَثبِتْ في وقفك ما [أثبت فيه][9]، واحْذِف ما حُذف، واقطع ما قطع،

---

(١) في (م) و(طث): لا يعتد. وسقطت في (ض).

(٢) في (ج): قصد الاختبار. وفي (ض): قصد اختبار.

(٣) في (ج) و(ض): نفس.

(٤) في (ج) و(ض): وله.

(٥) في (م) و(ض) و(طث): ذكرته.

(٦) من هنا إلى ص٤٠٨، حوالي ست صفحات، هناك لوحة مفقودة في النسخة (م)، بين اللوحتين ٩٥، و٩٦.

(٧) الزيادة في (طث). وفي (ض): هنا هم.

(٨) في (طث): الرواية.

(٩) في (طث): ثبت.

وصِلْ ما وصل، حسبما ثبت رسمه»، [1] [ولا تُـحْدِثْ][2] فيـه شـيئا مـن عنـد نفسك. وقوله (منه) أي من الرسم، فالضمير عائد على الرسم وهو الهجاء.

وقوله (وإن ضعّفه القياس) وذلـك مثـل مـا حـذف ءاخـره مـن الأفعـال التـي أواخرها[3] يـاء أو واو أصلـيتان، نحو ﴿يُوتِ ٱللَّهُ﴾[النسـاء: ١٤٦]، و﴿وَيَـدْعُ ٱلِانسَٰنُ﴾[الإسراء: ١١]، لأن الياء والـواو في مثـل[4] هـذين الموضـعين لم يـدخل عليهما جازمٌ فيَحْـذِفْهما[5]. فأنـت إذا وقفـتَ باليـاء أو بـالواو خالفـتَ[6] خـط المصحف، وإن وقفت بالسكون بغير يـاء أو بغـير واو، خالفـتَ الأصـل. فهـذا وجه الضعف في القياس، يعني من طريق العربية، ولكـن بـالنظر إلى مـا[7] رواه الناسُ[8] قَوِيَ، وهم الصحابة ﷺ والقرّاء بعدهم رحمهم الله.

(م) و(ع): «وفي قولـه (وإن ضـعّفه القيـاس) تنبيـهٌ عـلى [أن اللفـظ][9] الموقوف عليه لا يجوز فيه اتباع الرسم إلا أن يكـون مـن كـلام العـرب وسُـمِع منهم، غير أنه على ضعف من طريق القياس والعربية، ولكن يترجّح[10] الوقـف عليه لموافقة خط المصحف، فإن أدّى اتباع الرسم إلى مـا لـيس في كـلام العـرب

---

(١) (القصد النافع) ص ٣١٦، ٣١٧.

(٢) في (طث): أي فلا تحدث. وفي (ض): أي ولا تُحذف.

(٣) في (ج) و(ض): أواخرهن.

(٤) سقطت في (ض).

(٥) في (ج): يحذفهما.

(٦) في (طث): وخالفت. وسقطت في (ض).

(٧) في (ض): من.

(٨) الزيادة في (طث).

(٩) سقطت في (ض).

(١٠) في (ج): يرجح.

وغير مسموع منهم، فلا يُتبع الرسم، نحو: ﴿ وَيَدْرَؤُاْ ﴾[النور: ٨]، و﴿ ٱلْمَلَؤُاْ ﴾ [النمل: ٢٩]، المكتوب بالواو، و﴿ مِن نَّبَإِيْ[1] ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾[الأنعام: ٣٥] المكتوب بالياء، إنما يوقف على الهمزة بالسكون، لا على الحرف المرسوم في ذلك»،[2] وقد تقدم هذا وبالله التوفيق.

❐ ❐ ❐

---

(١) في (طث): انبائي.

(٢) (القصد النافع) ص ٣١٧.



[باب: ياءاتُ الإضافة]

القـــولُ فـــي اليـــاءاتِ للإضَـــافَهْ　　　فخُـــذْ وِفـــاقَهُ وخُـــذْ خِلافَـــهْ

ياء الإضافة هي الياء الزائدة الدالـة عـلى الواحـد المـتكلِّم ذكـرا كـان أو أنثـى، فيخرج[1] بالزائدة الأصليةُ، نحو: ﴿يُؤتِي ٱلْحِكْمَةَ﴾[البقرة: ٢٦٨]، مما هو[2] لام الكلمة، ويخرج بالمتكلم ياء المؤنثة المخاطبة، نحو: ﴿ٱدْخُلِي ٱلصَّرْحَ﴾[النمل: ٤٥].

وتتصل هذه الياءات بالكلم[3] الثلاث؛ الاسم، والفعل، والحرف. وللعـرب فيها ثلاث لغات؛ الفـتحُ، (م) «وهـو الأصـل»، [4] والسـكون، والكـسر. أمـا الفتح والسكون فقد جمعهما امرؤُ القيس[5] في بيت واحد، فقال[6]:

---

(١) في (ض): فخرج.

(٢) في (طث): هي.

(٣) في (ج): الكلام.

(٤) (القصد النافع) ص ٣١٩.

(٥) هو = امرؤ القيس، ابن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكِل المرار، أشـهر شـعراء العرب على الإطلاق، يماني الأصل، مـات سـنة (٨٠ قبـل الهجـرة). ينظـر: الأعـلام للزركلي ١/ ٣٥١.

(٦) «ديوان امرؤ القيس» ٢/ ٩. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القـاهرة، ط٤.

ففاضــت دمــوعُ العــين مِنّــي صــبابةً   على النَّحْرِ حتى بَلَّ دَمْعِيَ مِـحْمَلِــي،

ففتح (دمعي) وأسكن (محملي)، وقال زُهير[1]:

بَدا لِـيَ أنِّـي لسْتُ مُدرِكًا[2] ما مَضَـى   ولا سابقًا شيئًا إذا كـانَ جَائِيَــا، [3]

ففتح (لي) وأسكن (أني).

وأما اللغة الثالثة[4] وهي التحريك بالكسـرة (ع): «وهـي لغـة مشـهورة مسموعة من العرب، سُمع منهم يقولون: (يا صحابِـي)، و(عَضَضْتُه بفِـي[5])، و(مررتُ بغلامِيِّ)، قال شاعرُهم:

قــال لـــها هَـــلْ لَـــكِ رأيٌ فِـــيِّ   قالت له ما أنـتَ بالـمَرْضِي. [6]

وعلى هذه اللغة قراءةُ حمزة (وما أنتم بمُصرخِيِّ) بالكسر». قولـه (فخـذ وِفاقَه)، أي ما اتفق ورشٌ وقالون عليه، وما اختلفا عليه.

سَـــكَّنَ قالـــونُ مـــن اليـــاءاتِ   تِسْعًا أتَـتْ فــي الــخَطِّ ثَابِتـاتِ

---

(١) هو = زهير بن أبي سلمى، ربيعة بن رياح المزني، حكيم الشعراء في الجاهلية، وفي أئمـة الأدب من يُفَضِّلُه على شـعراء العـرب كافّـة، مـات سـنة (١٣ قبـل الهجـرة). ينظـر: الأعلام للزركلي ٣/ ٨٧.

(٢) في (ج) و(طث): مدرك.

(٣) «ديوان زهير بن أبي سلمى» ص٧٦. عناية وشرح: حمدُو طمّـاس، دار المعرفة، لبنـان. ط٢، ٢٠٠٥.

(٤) في (ض): الثانية.

(٥) في (طث): بعيني.

(٦) البيت للأغلب بـن عمـرو بـن عبيـدة العجـلي، شـاعرٌ راجـز مُعمّـر، أدرك الجاهليـة والإسلام، (تـ ١٩هـ)، وهو في ديوانه.

﴿وَلْيُؤْمِنُواْ بِى﴾ ﴿تُؤمِنُواْ لِى﴾ ﴿إِخْوَتِىٓ﴾ ﴿وَلِى فِيهَا﴾ ﴿مَن مَّعِى﴾ في الظُّلَّـةِ

[1]قوله (سكن قالون)، (ج): «أي قرأ هذه الياءات[2] بالسكون الميّت»، [3] وفي ضِمنه أن ورشا لا يُسكنّها وهو صحيح، (ع): «فتبيّن أن نافعا أخذ باللغتين في ياءات الإضافة؛ بالسكون وبالفتح على ما تقدم». قوله (في الخط) [أي في خط][4] المصحف، [أي[5] (ثابتات) أي ليست كالزوائد، لأنها محذوفة من خط المصحف][6]، وسيأتي ذكرها في بابها إن شاء الله تعالى.

قوله ﴿وَلْيُؤْمِنُواْ بِىَ﴾، أي ﴿وَلْيُؤْمِنُواْ بِىَ لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾[البقرة: ١٨٥]، ﴿وَإِن لَّمْ تُؤْمِنُواْ لِىَ فَاعْتَزِلُونِ﴾[الدخان: ٢٠]، و﴿بَعْدِ أَن نَّزَغَ ٱلشَّيْطَٰنُ بَيْنِى وَبَيْنَ إِخْوَتِىٓ إِنَّ رَبِّى﴾[يوسف: ١٠٠]، ﴿وَلِىَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ﴾[طه: ١٧]، وقيّده بـ (فيها) احترازا من قوله تعالى: ﴿وَلِىَ دِينِ﴾[الكافرون: ٦]. ﴿وَنَجِّنِى وَمَن مَّعِىَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[الشعراء: ١١٨] في الشعراء، وقيّده بـ (مَنْ)، احترازا من الأول وهو قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ﴾[الشعراء: ٦٢]، فهذه خمس ءايات.

وياءَ ﴿أَوْزِعْنِىَ﴾ معًا وفي ﴿إِلَىٰ رَبِّى﴾ بفُصِّلَتْ خلافٌ فُصِّلَا

---

(١) زاد هنا في (ض): (س).

(٢) كذا في (ض) وفي (شرح المجاصي). وفي (ج) و(طث): الآيات.

(٣) (شرح المجاصي) ورقة ١٨٠، (١٨٢/ ٢١٢).

(٤) سقطت في (طث).

(٥) الزيادة في (ض).

(٦) ما بين المعكوفين سقط في (ج).

(س)[1]: «نصب ياء ﴿ أَوْزِعْنِيَ ﴾ على العطف[2] على ﴿ وَلْيُومِنُواْ ﴾».
وقوله (معا)، أي في النمل والأحقاف. وقوله (وفي ﴿ إِلَىٰ رَبِّيَ ﴾يريد قوله تعالى: ﴿وَلَئِن رُّجِعْتُ إِلَىٰ رَبِّيَ إِنَّ لِي عِندَهُۥ لَلْحُسْنَىٰ ﴾ [فصلت: ٤٩]، وقيّده بسورة فصلت، احترازا من قوله تعالى: ﴿وَلَئِن رُّدِدتُّ إِلَىٰ رَبِّي ﴾ في الكهف [آية: ٣٥].
وقوله (فصلا) أي بُيِّنَ، لأن التفصيل هو البيان، ومنه قوله تعالى: ﴿نُفَصِّلُ ٱلْآيَٰتِ ﴾ أي نُبيِّنُها. فذكر الناظم عن قالون الخلاف في هذه اللفظة[3]، ولم يرجّح أحدَ الوجهين على الآخر، وظاهر قول الداني في «التيسير»[4] أن[5] الفتح أشهر.

وياءَ ﴿مَحْيَايْ﴾، وورشٌ اِصطفَى   في هذه الفتحَ، والإِسْكانَ رَوَى

و(ياء) معطوف على ما تقدّم من الياءات المسكنات، [6] وهي[7] تمام التسعة. [8] ثم ذكر أن ورشا روى عن نافع في هذه الياء وحدها الإسكانَ مثل قالون، وأن الفتح فيها اختيارٌ منه، (م) و(ع): «قال أبو عمرو الداني: وأَوْجَه الروايتين وأصحّها[9] هي رواية الاسكان، وذكر أبو عمرو أن أبا يعقوب لم يَرْوِ

---

(١) الزيادة في (ج).
(٢) في (طث): بالعطف.
(٣) سقطت في (ض).
(٤) التيسير ص٤٨١.
(٥) سقطن في (طث).
(٦) في (ض) و(طث): المسكنة.
(٧) في (ج): وهو.
(٨) في (طث): التسع. وفي (ج): التاسع.
(٩) في (طث): أوضحها.

عن ورش غيرَ الاسكان، وأن الذين رووا عنه الفتح هم[1]؛ أبو الأزهر عبد الصمد، وداوود بن أبي طيبة[2]، ويونس بن عبيد الأعلى، بعد أن أخذ كل واحد منهم بالاسكان، ثم أمرهم بالفتح اختيارا منه[3]». [4] وأسند «عن أبي الأزهر أنه قال: أمَرَني ورشٌ أن أَنْصِبَها مثل ﴿ مَثْوايَ ﴾[يوسف: ٢٣]، وزعم أنه أقيسُ في النحو»[5].

وأسند الداني عن أبي يعقوب الأزرق أن «ورشاً تغمق[6] في النحو وأحْكَمه[7]، واتخذ لنفسه مَقْرَأً، [يسمّى مقرأ ورش، فلما جِئتُ إليه لأَقْرَأ[8] عليه، قلتُ: يا أبا سعيد، إني أُحبّ أن تُقْرِئَني مقرأً][9] نافعٍ خالصًا، وتَدَعَني مما استحسنتَه لنفسك، فقَلَّدته[10] مقرأ نافع».

(س): «وتأوّل مكيٌّ الفتحَ على أنه[11] روايةٌ لنافع بلغَتْ ورشًا فأخذ بها،

---

(١) الزيادة في (طث).

(٢) هو = داود بن أبي طيبة هارون بن يزيد، الإمام أبو سليمان العدوي المصري، قرأ على ورش وهو من جلّة أصحابه، قرأ عليه ابنُه عبد الرحمن وغيرُه. توفي سنة (٢٢٣هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٣٧٥ ـ وغاية النهاية ١/ ٢٥٣.

(٣) الزيادة في (طث).

(٤) (القصد النافع) ص ٣٢٣ ـ وينظر أيضا: جامع البيان ص٥٠٨.

(٥) جامع البيان ص٥٠٨، و٥٠٩.

(٦) في (ج): يغمق.

(٧) في (ض) و(طث): وأحكامه.

(٨) في (ض): لأن.

(٩) ما بين المعكوفين سقط في (ج).

(١٠) في (طث): وقلّدته.

(١١) في (طث) زيادة: «روي عن مالك». وكذلك في طبعة «عالم المعرفة» ص٢٩٦. ولم يظهر لي وجهُها!

[أو أنه][1] رواية لغير نافع فاختارها ورشٌ لقوّتها وجوازها في اللغــة، فاختــارَ ما بلغه عن ما رواه لقُوّته[2]، لا أنه اخْترعَ[3] من تلقاء نفسه شيئا لم يَرْوِه». قـال: «هذا تأويلنا عن[4] ورش في اختياره فتحَ الياء»، قال: «وبالوجهين قرأنا له».

قال أبو شامة: «وقـد شـنّع بعـضُ النُّحـاة عـلى[5] نـافع تسـكينَه اليـاء في ﴿مَحْيَآيْ﴾[6] وفتحَهـا في ﴿ وَمَمَـاتِيَ ﴾[7] [الأنعـام: ١٦٤]، فقـال: والوجـه[8] عكس هذا»، [9] قال أبو شامة: «والظن[10] أنه فتحهما معا، وهو أحد الـوجهين عن ورش عنه، وهو الرواية الصـحيحة». [11] ثـم ذكـر أن ابـن مجاهـد ذكـر في «كتاب الياءات» عن «أحمد بن صالح عن ورش عـن نـافع: أنـه فـتح اليـاء مـن (محيايْ) ومن (مماتـيَ)»، قال: «وفي روايـة أخـرى عـن ورش: كـان نـافعٌ يقـرأ

---

(١) في (ج): وأنه.

(٢) سقطت في (طث).

(٣) في (ج): اختـار (ع). وفي (طـث): اختـار انبـائي. وفي (ض): اخـترع. وهـذا أقـرب للسياق، وسيأتي إعادة نقل (س) لكلام مكي قريبا وفيه: «لا أنـه **اخترعـه** مـن تلقـاء نفسه...».

(٤) في (ض): على.

(٥) في (ض) و(طث): عن.

(٦) في (ض): محياي ومماتي.

(٧) في (ض): مثواي.

(٨) في (طث): والموجه.

(٩) ينظر: إبراز المعاني ص٣٠٠.

(١٠) في (ض) و(طث): وأظن.

(١١) ينظر: إبراز المعاني ص٣٠٠.

(محياي) بالإسكان ثم رجع إلى فتحها. فهذه الرواية تقضي[1] على جميع الروايات، [2] لما تضمنته من القول بالاسكان والرجوع عنه»[3].

قال: «وقد ثبت فتحها من طريق إسماعيل بن جعفر وهو أجلّ رواة نافع». [4] قال (س): «وإنما أتيتُ بكلام هذا الشيخ ـ يعني أبا شامة ـ لأنه في غاية الحسن».

(س): «وقول الداني أن ورشًا اختار الفتحَ من تلقاء نفسه، وربما لم يُبيّنه للقارئ، لا يليقُ به لأنه تدليس، فصَحَّ ما قاله مكي وأبو شامة». قلت: وهذا هو الصواب، ولا وجه لمن نفى أن يكون الفتحُ روايةً لورش عن نافع، ومن أثبَتَ أولى ممن نَفَى، ولا يلزمُ من [عدم الوُجدان][5] عدم الوجود، وتأويل[6] مكي حسن جدا.

أما قوله أن الفتح روايةٌ لنافع بلغت ورشا فأخذ بها، فهو كذلك كما تقدم. وأما قوله [أو أنه][7] رواية لغير نافع فاختارها ورش لقوتها} وجوازها في اللغة، فاختارَ ما بلغه عن ما رواه لقوّته[8]، لا أنه اخترعه من تلقاء نفسه، فصحيح،

(١) في (ج) و(طث): تقتضي.
(٢) في (ض) و(ج): الرواية.
(٣) ينظر: إبراز المعاني ص٣٠٠.
(٤) نفسه ص٣٠٠، ٣٠١.
(٥) ما بين المعكوفين سقط في (طث).
(٦) في (ض): وقول.
(٧) في (ج): وأنه. وفي (طث): أولا وأنه.
(٨) في (م) و(طث): لقوّتها.

لأن الجميع يَفتحون الياءَ من (محياي) إلا نافعا، على ما تقدّم من اختلاف النقل عنه، وإذا كان القراءُ مُتّفقين على فتحها، [فاختيار ورش صواب][1]، قال الشاطبي[2]:

«........................ ومَحْيايَ جِئْ بالخُلفِ والفتحُ خُوِّلَا»

قال الفاسي: «أخبر الناظم أن من أشار إليه بالجيم في (جيء) وهو ورش، فتحَ الياء من (مَحْيَاي) بخلافٍ[3] عنه، ثم أخبر أن من أشار إليه بالخاء في قوله (خُوِّلا) وهو[4] الجميع إلا نافعا، فتحوا[5] ياءَه بلا خلاف»، [6] فتعيّن الإسكانُ لقالون[7] بلا خلاف.

(ج): «ولا خلاف في إسكان هذه[8] الياءات في الوقف، وإنما كلامنا في الوصل». [9] (م): «وقراءة نافع (محيايْ) بالسكون يعني في الوصل ضعيفةٌ وإن

---

(١) في (ج): فاختار ورش جوابا.

(٢) ينظر: شرح الشاطبية للضباع ص١٧٣، وتمام البيت:
ومع غيْرِ همزٍ في ثلاثينَ خُلفُهم ومَحْيايَ جِئْ بالخُلفِ والفتحُ خُوِّلَا».

(٣) سقطت في (ض).

(٤) في (ض) و(اللآلئ الفريدة): وهم.

(٥) في (ض): فتح.

(٦) (اللآلئ الفريدة) ٢/ ٤٨٠.

(٧) سقطت في (ج).

(٨) سقطت في (م) و(طث).

(٩) (شرح المجاصي) ورقة ١٨١، (١٨٣/ ٢١٢).

كانت أثرًا، ولذلك اختار ورشٌ فيها الفتح». [1] قلت: [وضُعفُه بَيِّنٌ][2] لجمعه بين ساكنين في الوصل. ولم يذكر الناظم من ياءات الإضافة الثابتة في المصحف غيرَ هذه التِّسْع، لاختلاف ورش وقالون فيها، وما بقي منها فلا خلاف بينهما فيه.

قال (ع) وغيره: «وعددُ ياءات الإضافة على الجملة مائتان واثنتا عشرة ياء، وهذه الياءات فيها خلافٌ بين القرّاء، وهي قسمان؛ متحرك، وساكن أي سكونا ميتا، فمنها مع تقدُّمها[3] على [الهمزة المفتوحة نحو ﴿ إِنِّيَ أَعْلَمُ ﴾، و﴿ إِنِّيَ أَخَافُ﴾، وشبهه تسع وتسعون ياء. ومنها مع][4] الهمزة المكسورة، نحو: ﴿فَإِنَّهُۥ مِنِّيَ إِلَّا مَنِ إِغْتَرَفَ﴾[البقرة: ٢٤٩]، و﴿ رَبِّيَ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾[الأنعام: ١٦٢]، وشبهه اثنتان وخمسون.

ومنها[5] مع الهمزة المضمومة، نحو قوله: ﴿ أَنِّيَ أُوفِي اِ۬لْكَيْلَ ﴾[يوسف:٥٩]، و﴿وَإِنِّيَ أُعِيذُهَا بِكَ﴾[آل عمران: ٣٦]، وشبهه عشرة مواضع. ومنها مع ألف[6] الوصل اللازمة للام المعرفة، [7] نحو قوله تعالى: ﴿ رَبِّيَ اَ۬لذِے يُحْيِۦ وَيُمِيتُۖ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، و﴿ءَاتِيٰنِيَ اَ۬لْكِتَٰبَ﴾[مريم: ٣٠]، و﴿ عِبَادِيَ

(١) (القصد النافع) ص ٣٢٦.

(٢) في (ج): وضعفه. وفي (ض): وضعّفت.

(٣) في (ض): تقديمها.

(٤) ما بين المعكوفين سقط في (ج).

(٥) سقطت في (م) و(طث).

(٦) سقطت في (م).

(٧) في (ض) زيادة: «تأتي بعد ألف الوصل المفردة».

﴿ٱلصَّٰلِحُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، وشبهه أربع عشر موضعا. ومنها مع ألـف الوصـل المفردة أعني من غير لام، نحو قوله تعالى: ﴿إِنِّي ٱصْطَفَيْتُكَ﴾[الأعـراف: ١٤٤]، و﴿أَخِي ۝٢٩ ٱشْدُدْ﴾[طه: ٢٩ ـ ٣٠]، وشـبهه سـبعة مواضـع. ومنهـا مـع سـائر حروف[1] المعجم سوى ما ذكرنا، ثلاثون موضعا.

وهذه الياءات إن سَكَنَ ما قبلها فلا خلاف في فتحها، والساكن منها عـلى وجهين؛ مدغم، نحو: ﴿ يَدَيَّ ، و لَدَيَّ، و عَلَيَّ﴾ وشبهه، وغير مـدغم، نحـو: (هُداي، وبُشْراي، ومَثْواي)، لأن ما[2] قبل الياء في ذلك [ياء ساكنة أو][3] ألف ساكنة، فامتنع الاسكان فيها لِـمَـا يُـؤَدّي إليـه مـن الجمـع بـين السـاكنين، إلا (مَـحْيَاي) فإن نافعا قرأها بالاسكان مع أن ما[4] قبلها ساكن، فهـو ضـعيف في القياس، [لأنه أثَرٌ][5].

(ج): «ولا خلاف في إسكان هذه الياءات في الوقف[6]»، [7] كما تقدم.

* * *

(١) سقطت في (م) و(طث).

(٢) سقطت في (ج) و(ض).

(٣) سقطت في (م) و(طث). وفي (ض): ياء ساكنة و.

(٤) سقطت في (ض) و(ج).

(٥) في (ض): لكنه.

(٦) سقطت في (ج).

(٧) (شرح المجاصي) ورقة ١٨١، وقد سبق هذا النقل قبل أسطر.



[باب: الياءات الزوائد]

القـــولُ فـــي زوائِـــدِ اليـــاءاتِ   على الـذي صَحَّ عـنِ الـرُّواةِ

ترجم في هذا البيت على حكم الياءات الـمُتطرّفة المحذوفة في الرسم الثابتة في اللفظ، وجُملتُها تسعةٌ وأربعون موضعا[1]، منها ما اختص به ورش، ومنها ما اختص به قالون، ومنها ما اتفقا عليه، على ما سيأتي إن شاء الله تعالى.

لنـــافعٍ زوائـــدٌ فـــي الوَصْـــلِ   منهُـــنّ زائِـــدٌ ولامُ فِعْـــلِ

(م): «ذكر أن نافعا يزيد هذه الزوائد في الوصل أي يُثبتها، وفي ضِمْنه أنه يحذفها في الوقف، وهو كذلك إلا ما سيأتي في ﴿ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ ﴾[النمل: ٣٧] في سورة النمل، وقد بين ذلك آخر الباب.

وذكر في هذا البيت أنها على قسمين؛ أصلية وزائدة، وهو كما قال، فالأصلية هي التي عَبَّر[2] عنها بلام الفعل، نحو ﴿ٱلدَّاعِ﴾، و﴿ٱلْمُهْتَدِ﴾ وشبهه، والزائدة نحو: ﴿ إِذَا دَعَانِ﴾[البقرة: ١٨٥]، ﴿إِذَا دَعَانِ﴾[الفجر: ١٦]، ﴿أَهَٰنَنِ﴾[الفجر: ١٨] وشبهه، لأنها ياء إضافة [وليست أصلية][3]». [4] وقد

(١) سقطت في (ج) و(ض).

(٢) سقطت في (ج).

(٣) سقطت في (ض).

(٤) (القصد النافع) ص ٣٢٧.

تقدم رسمُها أنها الياء الزائدة الدالة على الواحد المتكلم ذكرا كان أو أنثى، قال الشاطبي[1]:

«وليستْ بلامِ الفعلِ ياءُ إضافةٍ [وما هِيَ][2] من نفسِ الأُصول[3] فَتُشْكِلا»

قال الفاسي: «ياء الإضافة هي ياء المتكلّم»، [4] قوله (لنافع زوائد) (ج): «وسُمّيت زوائد[5] لأنها زيدت[6] في الوصل دون الوقف، وهذا هو[7] مذهب المؤلف لقوله في (الوصل)، وقيل إنها زائدة[8] على خطّ المصحف، وهو مذهب الشاطبي لقوله[9]:

«ودُونَك ياءاتٍ تُسمّى زَوائِدَا لِأَنْ كُنَّ عن خَطِّ المصاحِفِ مَعْزِلَا»»[10]

(ع): «الياءات الزوائد[11] على قسمين؛ قسم تكون فيه لام الكلمة أصلية، وقسم تكون فيه ياء إضافة زائدة، وجملة ما وقع في القرءان لامُ الكلمة

---

(١) ينظر: شرح الشاطبية للضباع ص١٦٨.

(٢) في (ج): وهي.

(٣) في (ج): الأصل.

(٤) (اللآلئ الفريدة) ٢/ ٤٥٦.

(٥) في (طث): زائدة. وفي (م): زوائدة.

(٦) في (ض): زائدة.

(٧) سقطت في (ج).

(٨) في (ج): زيدت.

(٩) ينظر: شرح الشاطبية للضباع ص١٧٥.

(١٠) ينظر: (شرح المجاصي) ورقة ١٨٢، (١٨٥/ ٢١٢).

(١١) في (م) و(طث): الزائدة.

خمسة عشر، وما بقي زائدة[1] على لام[2] الكلمة، وهي أربعة وثلاثـون، وسيأتي ذكرها إن شاء الله تعالى في كلام الناظم.

(م): «فالزائدة[3] على الأصول إنما هي ياءات الإضافة، نحو ﴿ دَعَانِ ﴾، ﴿ وَمَنِ إتَّبَعَنِ ﴾[آل عمران: ٢٠]، وشبهه»[4].

أَوَّلُهُنّ ﴿ وَمَنِ إتَّبَعَنِ ﴾ وَقُل ﴿ و﴿ يَاتِ لاَ ﴾، ﴿لَئِنَ اَخَّرْتَنِ ﴾
و﴿ اَلْمُهْتَدِ ﴾ الاسراءِ والكهف و﴿أَنْ يَّهْدِيَنِ ﴾ بها، و﴿نَبْغِ﴾، ﴿يُّوتِيَنِ ﴾

أي [إن أوّل][5] المتفق عليه لورش وقالون، وذكر في هذين البيتين ثمانية مواضع؛ في ءال عمران ﴿وَمَنِ إتَّبَعَنِ ﴾[آية: ٢٠]، ولذلك قيّده بـ(قل)، احترازا من الذي في يوسف ﴿مَنِ إتَّبَعَنِي وَسُبْحَٰنَ اَللَّهِ﴾[آية: ١٠٨]. و﴿ يَوْمَ يَاتِ ﴾ في هود [آية: ١٠٥]، ولذلك قيّده بـ(لا)، احترازا من قوله ﴿ يَوْمَ يَاتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ ﴾[الأنعام: ١٥٩]. وفي الاسراء ﴿ لَئِنَ اَخَّرْتَنِ إِلَىٰ يَوْمِ اِلْقِيَٰمَةِ ﴾ [آية: ٦٢]، وقيّده بـ﴿ لَئِنَ ﴾، احترازا من قوله ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيَ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾[المنافقون: ١٠]. وفيها ﴿ اَلْمُهْتَدِ ﴾[آية: ٩٧]، وكذلك في الكهف [آية: ١٧]، كما قال (والمهتدي الاسراء والكهف)، فأضاف (المهتدي)[6] للسورتين احترازا من الذي في الأعراف [آية: ١٧٨]. وفي الكهف ﴿ أَنْ يَّهْدِيَنِ ﴾[آية: ٢٤]، وإليه أشار

(١) في (م) و(طث): زوائد.

(٢) في (م): عين.

(٣) في (م) و(طث): فالزوائد.

(٤) ينظر: (القصد النافع) ص٣٢٧.

(٥) الزيادة في (ج). وفي (ض): أول.

(٦) في (ض): الكلمة.

بقوله (بها) أي في الكهف، احترازا من الذي في القصص ﴿أَنْ يَّهْدِيَنِي سَوَآءَ أَلسَّبِيلِ﴾[آية: ٢١]. وفي الكهف أيضا ﴿ مَا كُنَّا نَبْغِۦ ﴾[آية: ٦٣]، ولذلك عطفه على ﴿أَنْ يَّهْدِيَنِۦ ﴾. وفيها ﴿ أَنْ يُّوتِيَنِۦ خَيْراً مِّن جَنَّتِكَ ﴾[آية: ٣٩]، وعطفه من غير حرف عطفٍ اختصارًا، ولم يَزَلِ[1] الأئمةُ يستعملون ذلك في نظمهم.

ثم قال:

﴿ تُعَلِّمَنِۦ ﴾ ﴿ تَتَّبِعَنِۦ ﴾ ﴿ءَاتِيْنِۦ﴾ في النّمل ذاتُ الفَتْحِ للإسْكانِ[2]

و﴿أَتُمِدُّونَنِۦ﴾ و﴿أَلْجَوَارِۦ بِيِۦ﴾ ثم ﴿إلى الدَّاعِۦ﴾ ﴿أَلْمُنَادِۦ﴾ أَضِفِ

وأَحْرُفٌ ثلاثةٌ في الفَجْرِ ﴿أَكْرَمَنِۦ﴾ ﴿أَهَانَنِۦ﴾ و﴿يَسْرِۦ﴾

ذكر في هذه الأبيات مما اتفقا عليه عشرة مواضع، وقد تقدمت ثمانية فتلك ثمانية عشر، وهي جملة ما اتفقا عليه.

في الكهف ﴿ أَن تُعَلِّمَنِۦ ﴾[آية: ٦٥]. وفي طه ﴿أَلاَّ تَتَّبِعَنِۦ ﴾[آية: ٩١]. وفي النمل ﴿ فَمَآ ءَاتِيْنِۦ ﴾[آية: ٣٦]، وقيّده بالسورة احترازا من قوله ﴿ ءَاتِيْنِيَ أَلْكِتَابَ﴾ في مريم [آية: ٣٠].

وقوله (ذات الفتح) أي صاحبة الفتح، وذلك أنه لم يأتِ من الزوائد[3] ما هو مُتحرِّك بالفتح ولا غيره إلا هذه، فوصفها بالفتح لذلك[4]. وقوله (للإسكان) أي حرّكها بالفتح لالتقاء الساكنين، وهما الياء واللام من اسم الله،

---

(١) في (ج) و(ض): تزل.

(٢) في (ج): والإسكان. لكن في الشرح (للإسكان).

(٣) في (م): الزائد.

(٤) سقطت في (ج).

وتُحذف[1] في الوقف كغيرها.

وفي النمل أيضا ﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾[آية: ٣٧]. وفي شورى ﴿ٱلْجَوَارِ فِي ٱلْبَحْرِ﴾ [آية: ٣٠]، ولذلك قيّدها بـ (في)، احترازا من غيره، نحو: ﴿ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَآتُ﴾[آية: ٢٢]، و﴿ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ﴾[التكوير: ١٦]، لأن الياء في ذلك من المحذوفات في الوصل والوقف. وفي القمر ﴿مُّهْطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِ﴾[آية:٨]، وهو الثاني منها، ولذلك قيّده بـ (إلى)، احترازا من الأوّل، وهو: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾[آية: ٦]. وفي[2] ق ﴿ٱلْمُنَادِ﴾[آية: ٤١].

وقوله (أضف) أي [أضف هذا][3] إلى ما ذكرتُ لك من الياءات، وأضف فعل أمر مبني على السكون ولكنه كسره للقافية. وباقي الكلام بيّن. وبيان الياءات الأصلية من غيرها[4] التي هي للإضافة قد تقدّم إيضاحُها[5] وضابطها، فلا نُطيل بذكرها، وبالله التوفيق.

وزادَ قالونُ له ﴿إِن تَرَنِ﴾ و﴿ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ﴾ في المُؤمِنِ
وورشٌ ﴿ٱلدَّاعِ﴾ معًا ﴿دَعَانِ﴾ و﴿تَسْـَٔلَنِّ مَا﴾ فَخُذْ بيانِي

---

(١) في (ض): وحذف.

(٢) في (م): وهو في.

(٣) في (ج): أضفهن.

(٤) في (ج): غير.

(٥) في (ض): أيضا.

ثم ﴿دُعَآءِ رَبَّنَا﴾ ﴿وَعِيدِ﴾ واثنينِ[١] في قافٍ[٢] بِلا مَزِيدِ

ذكر في البيت الأول، أن قالون تفرّد بموضعين في الكهف ﴿إِن تَرَنِ﴾ [آية: ٣٨]، وفي غافر ﴿ٱتَّبِعُونِ﴾[آية: ٣٨]، ولذلك قال (أَهْدِكُمْ)، فقيّده احترازا من غيره. وقوله (له)[٣] أي لنافع.

ثم ذكر ما تفرّد به ورشٌ دون قالون، وهي[٤] تسعة وعشرون موضعا، في هذين البيتين ثمانية[٥]؛ فقال (وورش الداع ي)، [أي ورشٌ زادَ (الدّاع ي)][٦] في موضعين؛ في البقرة ﴿دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ﴾[آية: ١٨٥]، وفي القمر ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾[آية: ٦]. وفي البقرة أيضا ﴿إِذَا دَعَانِ﴾[آية: ١٨٥]، وفي هود ﴿فَلَا تَسْـَٔلَنِّ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾[آية: ٤٦]، ولذلك قيّده بـ (ما)[٧]، احترازا من الذي في الكهف وهو قوله ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِى عَن شَىْءٍ﴾[آية: ٦٩].

وفي إبراهيم ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ﴾[آية: ٤٢]، وقيّده بـ ﴿رَبَّنَا﴾، [أراد ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِى﴾][٨]، احترازا من الذي في نوح وهو ﴿فَلَمْ يَزِدْهُمْ

---

(١) في (م): واثنان.

(٢) في (م): ق.

(٣) سقطت في (ج).

(٤) في (ج): وهو.

(٥) في (ج): ثم البيت.

(٦) سقطت في (ج).

(٧) سقطت في (م) و(طث).

(٨) سقطت في (ج). وفي (ض): اغفر لي. والمقصود (ربنا) في الآية بعدها رقم (٤١).

﴿دُعَآءِ﴾[آية: ٦]. وفي إبراهيم أيضا [﴿وَخَافَ وَعِيدِ﴾[آية: ١٧]. واثنان في (ق) يعني من لفظ ﴿وَعِيدِ﴾ أيضا، وهما ﴿فَحَقَّ وَعِيدِ﴾[آية: ١٤]، و﴿يَخَافُ][1] وَعِيدِ﴾[آية: ٤٥]، في آخرها.

وأربعًا ﴿نَكِيرِ﴾ ثم ﴿وَالْبَادِ﴾ ﴿تُرْدِينِ﴾ و﴿ٱلتَّلَاقِ﴾ و﴿ٱلتَّنَادِ﴾
و﴿أَنْ يُكَذِّبُونِ﴾ قَالَ ﴿يُنقِذُونِ﴾ و﴿تَرْجُمُونِ﴾ بَعْدَهُ ﴿فَاعْتَزِلُونِ﴾

ذكر في هذين البيتين اثني[2] عشر موضعا، فقال:

(وأربعا[3] نكيري)؛ ففي الحج [﴿فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ۝ فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾[آية: ٤٢ ـ ٤٣]. وفي سبأ][4] ﴿وَكَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَمَا بَلَغُواْ مِعْشَارَ مَآ ءَاتَيْنَاهُمْ فَكَذَّبُواْ رُسُلِي فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ۝ * قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم﴾[آية: ٤٥ ـ ٤٦]. وفي فاطر ﴿فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾[آية: ٢٦]. وفي الملك ﴿فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ۝ * أَوَلَمْ يَرَوْاْ إِلَى ٱلطَّيْرِ﴾[آية: ١٩ ـ ٢٠].

وفي الحج أيضا ﴿وَالْبَادِ﴾[آية: ٢٣]. وفي الصافات ﴿لَتُرْدِينِ﴾[آية: ٥٦]. وفي غافر ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾[آية: ١٥]. و﴿ٱلتَّنَادِ﴾[آية: ٣٢]. وفي القصص ﴿أَنْ يُكَذِّبُونِ﴾ [آية: ٣٤]، وقيّده بـ (قال)، يريد: ﴿قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾[آية: ٣٥]، احترازا من الذي[5] في الشعراء، وهو قوله ﴿أَنْ

(١) ما بين المعكوفين سقط في (ج).

(٢) في (ج): اثنا.

(٣) في (طث): ورابعا.

(٤) ما بين المعكوفين سقط في (ض).

(٥) في (م): التي.

يُّكَذِّبُونِ ۝ وَيَضِيقُ صَدْرِى ﴾[آية: ١١ ـ ١٢]، فإنها من المحذوفات وصلا[١]. وفي يس ﴿ وَلَا يُنقِذُونِ ﴾[آية: ٢٢]. وفي الدخان ﴿أَن تَرْجُمُونِ﴾[آية: ١٩]، وفيها أيضا بعد ﴿أَن تَرْجُمُونِ﴾، ﴿ فَاعْتَزِلُونِ﴾[آية: ٢٠]، ثم قال:

ومَعْ ﴿نَذِيرِ﴾ ﴿كَالْجَوَابِ﴾ ﴿وَنُذُرِ﴾ — في سِتَّة قَدْ أَشْرَقَتْ في القَمَرِ

و﴿الْوَادِ﴾[٢] في الفجْرِ وفي ﴿التَّنَادِ﴾ — معَ ﴿التَّلَاقِ﴾ خُلفُ عيسى بَادِ[٣]

ذكر في هذين البيتين تسعةَ مواضع، وبها يكمل عددُ[٤] تسعةٍ وعشرين[٥] موضعا.

قوله (ومع نذيري) أي في سورة الملك ﴿ فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ ﴾[آية: ١٨]. وفي سبأ ﴿وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ﴾[آية: ١٣]. و(نُذُرِ ي)[٦] في ستة مواضع قد أشرقت في القمر،[٧] وهذه استعارة حسنة وفصاحة بليغة. وفي الفجر ﴿ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ﴾ [آية: ٩]، وقيّده بالسورة احترازا من غيره، نحو ﴿الْوَادِ الْأَيْمَنِ﴾[القصص: ٣٠]، و﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾[طه: ١١، النازعات: ١٦] وشبهه.

---

(١) في (ض): وصلا ووقفا.

(٢) في (م): والوادي.

(٣) في (م): بادي.

(٤) سقطت في (ض).

(٥) في (م): وعشرون.

(٦) في (م): أي ونذري.

(٧) الآيات في سورة القمر، رقم: (١٦)، (١٨)، (٢١)، (٣٠)، (٣٧)، (٣٩).

ثم قال (وفي التنادي مع التلاق ي خلف عيسى بـادي) أي ظـاهِرٌ. أخـبر رحمه الله تعالى أن لقالون[1] في هذين الموضعين وجهين في سورة غـافر، في قولـه تعالــى: ﴿يَوْمَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ ۝ يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾[آية: ١٤ ـ ١٥]، ﴿ يَـوْمَ ٱلتَّنَـادِ ۝ يَوْمَ تُوَلُّونَ مُـدْبِرِينَ﴾[آيــة: ٣٢ ـ ٣٣]، ولم يُـرجِّح أحـدَ الـوجهين عـلى الآخـر، وكذلك ذكر الداني الوجهين من غير ترجيح، [2] (ع): «والذي يقتضيه[3] النظـر أن[4] الزيادة أرجح من الحـذف، لموافقـة ورش [لــها، أي][5] لأنهـا ثابتـةٌ مـن روايتين»، وقال (ج): «المشهور ترك الزيادة»، [6] يعني المشهور عن قالون.

(س): «والخلف[7] عن قالون أيضا في قوله تعالى ﴿دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ﴾، وفي ﴿دَعَانِ﴾ في سورة البقرة [آية: ١٨٥]»، والمشهور عنه[8] فيهما الحذفُ، ذَكَر عنه هذا الخلاف أبو شامة[9].

فهــذِهِ، فــإنْ وَصلْــتَ زِدتَّـــها لفـظًا، ووقـفًا لَـهُمــا حَـذَفْتَها

(١) في (ج): قالون.

(٢) ينظر: التيسير ص٣٠٠.

(٣) في (ج): ما اقتضاه.

(٤) سقطت في (ج) و(طث).

(٥) سقطت في (ض). وفي (ج): لها.

(٦) (شرح المجاصي) ورقة ١٨٦، (١٨٨/ ٢١٢).

(٧) في (ض): واختلف.

(٨) سقطت في (ج).

(٩) ينظر: إبراز المعاني ص ٣١٣، ٣١٤.

لكنّــه وَقَــفَ فــي ﴿ءَاتَـيْنِۦ﴾ قالــونُ بالإثبــاتِ والإسْكــانِ

أي فهذه جملتُها، فإن وصلت قراءتَك زدتها لفظا، وتحـذفها[1] في الوقـف لها، أي لورش وقالون، وعبّر عن إثباتها بالزيادة، لأنها باعتبار رسمها [زائدة في اللفظ لا في الخط][2]، وما عداها من المحذوفات في الرسم تُـحذف في الحالتين، أي في الوصل والوقف على حسب الرسم، نحو: ﴿ فَارْهَبُونِ ﴾، ﴿ فَـاتَّقُونِ ﴾، و(يُؤتِ الله) وشبه ذلك، ولم يذكر الناظم هذا النوع لظُهور حُكْمه.

قوله (لكنه وقف) (ع): «الضمير من قوله (لكنه) ضميرُ الأمْـرِ والشَّـأْنِ، يعود على (قالون) الذي بعده، لأن الضمير في أصل قيـاس العربيـة لا يعـود إلا على ما تقدم له ذكر[3]، فيفسِّره ما قبله، إلا فـي أربعـة مواضـع فإنـه يفـسره[4] ما بعده؛ أحدهما هذا وهو ضمير الأمر والشأن، والثاني في بـاب (نِعـمَ وبِـئسَ)، والثالث في باب[5] (رُبّ)، والرابع في باب [تنازع العمل][6].

فكأنه يقول: إن الأمر والشأن أن[7] قالون يقف على ﴿ءَاتَـيْنِۦ ٱللَّهُ﴾[النمل: ٣٧] بياء ساكنة. (ع): «فيظهر من هذا اللفظ أن لقالون وجهين في ﴿ ءَاتَـيْنِۦ ٱللَّهُ ﴾؛ الإثبات والحذف، أما الحذف فيؤخذ من إطلاقه الأوّل من قولـه (ووَقْفًـا لهـما

(١) في (ج): وتحذفها وقفا.

(٢) في (ج): زيادة في الخط لا في اللفظ.

(٣) سقطت في (ض).

(٤) سقطت في (ج).

(٥) سقطت في (ض).

(٦) في (ض) و(ج): الأعمال.

(٧) سقطت في (م) و(طث).

حَذَفْتَها)، فهو عامٌّ في جميع الياءات من ﴿ءَاتىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾وغيره، ويؤخذ الوجه الثاني مما قاله هنا، وهو قوله (لكنه وقف في ءاتان ي) البيت. ويحتمل[1] أنه قصد في هذا البيت الوجهين الإثبات والحذف»، قال (ع): «ولو قال:

وقد روى قالونُ في ﴿ءَاتىٰنِۦَ﴾[2] الوقفَ بالإثباتِ والإسْكانِ

لكان نصًّا على الخلاف». قلت: وعبارة (س) هنا جيّدة، قال: «اختُلف عن قالون في الوقف على ﴿ءَاتىٰنِۦَ﴾ من قوله تعالى ﴿ءَاتىٰنِۦَ ٱللَّهُ خَيْرٌ﴾ في النمل على وجهين؛ أحدهما حذف الياء فيقف على النون ساكنة، والثاني وهو الرّاجح إثباتُ الياء ساكنة، [وعلى هذا][3] الوجه اقتصَرَ الداني[4]» انتهى. وهو حسن، وبه يُفَسَّر كلامُ المؤلف رحمنا[5] الله وإياهم، وختم لنا ولهم بالسعادة بمنّه، اللهم اجعل ما كتبناه من هذه الأحْرُف خالصا لوجهك، ومُبَلِّغا إلى جَنّاتك، يا أرحم الراحمين، يا أرحم الراحمين، يا أرحم الراحمين.

❒ ❒ ❒

---

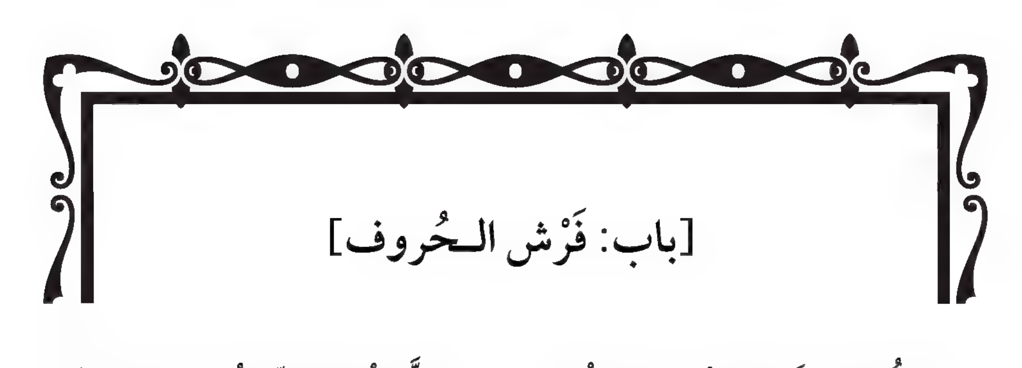
(١) في (ج): وتحتمل.

(٢) في (ج): «آتان ي الكتاب»!

(٣) في (ج): وهذا على.

(٤) ينظر: جامع البيان ص٦٥٩.

(٥) في (ج) و(ض): رحمه.



[باب: فَرْش الـحُروف]

القـولُ فــي فَـرْشِ حُـروفٍ مُفْـرَدَهْ   وَفَّيْـتُ مـا قـدّمْتُ فيـه مِـنْ عِـدَهْ

رتّب الناظم رحمه الله تعالى كتابه ترتيبا حسنا، أتى بهذا الباب بعد أُصول القراءة كما فعل غيرُه من الْـمُصنِّفين، وهكذا فعل الشاطبي لما فرغ من الزوائد، قال:

«فهذي[1] أصولُ القومِ حالَ اطِّرادها   أجابَتْ بعوْنِ الله فانتظَمَـتْ حُـلَا

وإنــي لأَرْجُـوه لنَظْـمِ حُروفِـهمْ   نَفـائِسَ أعْـلاقٍ تُنَفِّـسُ عُطَّـلَا

سأَمْضـي عـلى شَرْطـي وبـالله أكْتَفِـي   وما خابَ ذُو جِدٍّ إذا هُو حَسْبَلا»[2]

ثم قال: «باب فرش الحروف»، [3] قال الفاسي: «أراد بحروفهم مـا يـأتي ما ذَكَرَهُ من الفَرْشِ. والعُطَّل، جمع عاطل، يقال جِيدٌ[4] عاطـل، إذا لم يكـن فيـه حُليٌّ[5]، والمعنى أنه[6] إذا نظمها فقرأها من لم يكن متحلّيـا بعلـمٍ ولا مُتَزَيّنـاً بـه

---

(١) في (ج): فهكذا.

(٢) ينظر: شرح الشاطبية للضباع ص١٧٩، ١٨٠.

(٣) نفسه ص١٨١.

(٤) في (ض): جميع.

(٥) في (ض): عاطل.

(٦) سقطت في (ض).

صَيَّرَتْهُ ذا نَفاسَةٍ، لِتَحَلِّيه بعِلْمها وتَزيُّنه[1] بفوائدها». [2] والفَرْشُ مصدر فَرَشَ الشيء إذا [بسطه ونشره][3]، كأن الحروف المشار إليها بُسطت ونشرت حيث[4] ذُكِرت حرفًا حرفا، [5] بخلاف ما مضى من الأصول، فإن الأصل الواحد منها يشتمل على الجميع.

قال (س) رحمنا الله وإيّاه: «جرت عادةُ المتكلّمين في هذا الفن أن يذكروا الأصول الْـمُطَّرِدَة في أبواب منفردة، والْـمُطَّرِدُ [معناه المستمر الجاري في أشباه ذلك الشيء، وكل باب من أبواب الأصول لا يَخْلو من حُكم كُلّي يستمر في][6] كل ما يتحقق[7] فيه شرطُ ذلك الحكم، فإذا فرغوا من الأصول، ذكروا باباً جامعا لمسائل مُتفرّقة، فسَمَّوْهُ فَرْشَ الحروف لانبساطها فيه، فأشبهت الفِراشَ لانبساطها على الأرض، وسمّاه بعضهم باب [الفروع على مقابلة][8] الأصول، فهو كَكِتاب الجامع عند الفقهاء.

لكنهم ذكروا في هذا الباب ما حَقُّه أن يذكر في الأصول؛ كتسكين هاء (هُوَ)، و(هِيَ)، وكسر باء (البيوت)، والأمر في ذلك قريب. قوله (وفيت

---

(١) في (ج) و(طث): وتزيينه.

(٢) (اللآلئ الفريدة) ٢/ ٥١٣، بتصرف يسير.

(٣) في (ض): إذا بسطته ونشرته.

(٤) في (ض): حين.

(٥) سقطت في (م) و(طث).

(٦) ما بين المعكوفين سقط في (ض).

(٧) في (ج) و(طث) و(ض): تحقق.

(٨) في (ض): الفرع على أصل.

ما قدمت فيه من عدة)، إشارة إلى ما ذكره في صدر الكتاب وهو قوله:

فجِئتُ منه بالّذي يَطَّرِدُ ثمَّ فَرَشْتُ بعدُ ما يَنْفَرِدُ

قرأَ ﴿وَهْوَ﴾ ﴿وَهْيَ﴾ بالإسْكانِ قالونُ حيثُ جاءَ في القُرءانِ

ومثلُ ذاكَ (﴿فَهْوَ﴾ ﴿فَهْيَ﴾ ﴿لَهْوَ[1]﴾ و﴿لَهْيَ﴾ أيضامِثْلَه ﴿ثُمَّ هْوَ[2]﴾

(م): «ذكر أن قالون يُسكِّن الهاء من (وهو، وهي) إذا كان قبلها واوٌ، أو فاء[3]، أو لام، نحو ما مثّل به، وكذلك ثمّ، ولم يأت ثم قبل الهاء إلا في قوله تعالى في القصص ﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ مِنَ ٱلْمُحْضَرِينَ﴾[آية: ٦١]، وقرأ ورش جميع ذلك على الأصل وهو ضم الهاء[4] في المذكر وكسرها في المؤنث»[5].

«وأجمعوا على التحريك إذا لم يكن قبلها[6] أحدُ الأحرف[7] المذكورة»، قاله المهدوي. قلت: ومذهب الكسائي[8] [وأبي عمرو كقالون بسكون الهاء في

(١) رسمت في (م): لهوا.

(٢) رسمت في (م): هوا.

(٣) في (ج) و(ض) و(طث): ياء. ويظهر أنه تصحيف.

(٤) في (ج): الياء.

(٥) (القصد النافع) ص ٣٣٦.

(٦) في (ج): فيها.

(٧) في (ج) و(ض): الحروف.

(٨) هو = علي بن حمزة بن عبدالله، أبو الحسن الكوفي الكِسَائِيُّ، الإمام شيخ القراءة والعربية، كان من أعلم الناس بالعربية، والغريب، والقرآن. تلا عليه أبو عُمر الدُّوري، وأبو عُبيد القاسم بن سلّام، وأبو زكرياء الفَرّاء، وخَلَف البزّار،... وله =

الأربعة، واختصّ الكسائي](1) وقالون بتسكين ﴿ ثُمَّ هُوَ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ مِنَ ٱلْمُحْضَرِينَ ﴾، وباقيهم على الضمّ كورش.

وفي ﴿بُيُوتٍ﴾ و﴿ٱلْبُيُوتَ﴾ الباءَ قرأها بالكسْرِ حيثُ جاءَ

قوله (وفي بيوت والبيوت) أي سواء كان مُعرَّفا أو منكرا. قوله (الباء قرأها بالكسر) أي قرأها قالونُ بالكسر بشرط أن يكون جمعُها بالواو، وأما إذا(2) كان مفردا فلا خلاف بين ورش وقالون في تحريكه بالفتح، نحو: ﴿وَالْبَيْتِ ٱلْمَعْمُورِ ﴾[الطور: ٣]، و﴿لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ﴾[العنكبوت: ٤١] وشبهه. قوله (الباء) هو مفعول مقدّم، والضمير في (قرأها) يعود على قالون، وفي ضِمنه أن ورشا يخالفه(3)، وهو كذلك. وقراءة ورش في هذا اللفظ هو الأصل، ولم يقرأ بالضم إلا ورشٌ، وحفص(4)، وأبو عمرو بن العلاء.

(س)(5): «وحجّة قراءة(6) قالون قصد التخفيف، أي مع اتباع الرواية،

= مصنّفات في «معاني القرآن» و«آثار القراءات». مات سنة (١٨٩هـ) ينظر: تاريخ بغداد ١٣/ ٣٤٥ ـ وسير أعلام النبلاء ٩/ ١٣١.

(١) ما بين المعكوفين سقط في (ض).

(٢) في (ج) و(ض): إن.

(٣) في (ج): بخلافه.

(٤) هو = حَفص بن سليمان بن المغيرة، أبو عمر الكوفي البَزَّاز، المقرئ، تلميذ عاصم وابن زوجته، ومن ثَمَّ أتقن القراءة عنه. كان من أعلم الناس بقراءة عاصم، ثقة ثبتاً في القراءات خلافا لحاله في الحديث. توفي سنة (١٨٠هـ) ينظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٢٨٧ ـ وغاية النهاية ١١/ ٢٢٩.

(٥) سقطت في (ض).

(٦) سقطت في (ج).

وقد قُرئ في السَّبْعِ (الْغِيوب[1]، وجِيوب[2]، وشِيوخ[3])، بكسر أوّلها». قال (ع): «وكسرت[4] أوائل هذه الجموع من البيوت وبابه للاتباع، أي لاتّباع [كسرة الباء][5]، كالغيوب، والجيوب، والشيوخ».

واخْتَلَسَ العَيْنَ لدَى ﴿نِعِمَّا﴾ وفي النّساء ﴿و لاَ تَعَدُّواْ﴾ ثَمّا
وهَا ﴿يَهَدِّىٓ﴾ ثُمّ خَا ﴿ يَخَصِّمُونَ ﴾ إذْ أصْلُ[6] ما اخْتَلَسَ في الكُلِّ السُّكونْ

الاخْتِلاسُ هو الاختطاف[7]، وهو النطق بحركة بسرعة، وهو ضد الاشباع. فأخبر أن قالون يختلس الحركة في[8] أربع ألفاظ؛ في قوله تعالى ﴿نِعِمَّا﴾ في الموضعين، في البقرة ﴿ فَنِعِمَّا هِىَ ﴾[البقرة: ٢٧٠]. [(وفي النساء) أي][9] [وفي النساء][10] موضعٌ ثانٍ ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ﴾[آية: ٥٧]، وفيها[11] أيضا ﴿ لاَ تَعَدُّواْ فِي ٱلسَّبْتِ ﴾[آية: ١٥٣]، (وثم) أشار إلى سورة

(١) أي في نحو قوله تعالى: ﴿عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾[سبأ: ٤٨].

(٢) في (م) و(طث): وبيوت. وكلمة جيوب في قوله تعالى: ﴿ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ ﴾[النور: ٣١].

(٣) أي في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لِتَكُونُواْ شُيُوخاً ﴾[غافر: ٦٧].

(٤) في (م) و(طث): وكسر. وفي (ض): وكسره.

(٥) وفي (ج) و(ض): الكسرة الياء.

(٦) في (م): كل. لكن في الشرح (أصل) مما يدل على أنها تصحّفت في النظم.

(٧) في (م) و(طث): الاختلاط.

(٨) سقطت في (م).

(٩) سقطت في (ج) و(ض).

(١٠) سقطت في (م).

(١١) في (ج): وفيه.

النساء. والألف في (ثما) ألف الصلة لإطلاق القافية.

قوله (وها يهدي)، أي اختلس قالون حركة الهاء من قوله تعالى: ﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ﴾[آية: ٣٥] في يونس، وكذلك خـا ﴿يَخِصِّمُونَ﴾ في يس [آية: ٤٨]. قوله (إذ أصل ما اختلس في الكل السكون)، (ج): «أي الأصل في كل ما تقدّم من قوله (نعما) إلى قوله ﴿يَخِصِّمُونَ﴾»، [1] وذلك أن نعما[2] فيها أربع لغات؛ نَعِمْ [بفتح النون][3] وكسر العين، (س): «وهي[4] الأصل»، ونِعِما[5] بكسرهما، ونَعْم بفتح النون وسكون العين، ونِعْمَ بكسر النون وسكون العين، قال المرادي: قيل وهي الفصحى[6] لأنها لغة القرءان، (س): «يعني إذا لم تقترن بها (ما)[7]، نحو ﴿نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: ٣٠، ٤٣]». قلت: وكون السكون أصلا في العين من (نعما)، إنما يأتي على بعض اللغات كما تقدم، وقد أشار الشارح[8] إلى هذا.

(س): «ونِسْبة الحكم لقالون يقتضي أن ورشا يخالفه وهو كذلك، ولا خلاف عنه في إشباع كسرة العين. وأما (تعدوا) فأصله تعتدوا[9] من الاعتداء، وكذلك

---

(١) (شرح المجاصي) ورقة ١٩١، (١٩٣/ ٢١٢).

(٢) سقطت في (ج). وفي (ض): نعم.

(٣) في (طث): بالفتح.

(٤) في (م) و(طث): وهو.

(٥) في (ض): ونعم.

(٦) في (م) و(طث): الفصحاء.

(٧) لأنها إذا اقترنت بها صارت: «نعمّا»، بميم مشددة.

(٨) في (ج) و(ض): الشرّاح.

(٩) في (م) و(ج) و(طث): تعدوا.

﴿يَخَصِّمُونَ﴾ فأصله يختصمون، وكذلك ﴿يَهَدِّيَ﴾ فأصله يهتدي».

(ج): «فهذه حروفٌ قرأها قالون بالاختلاس، وقرأها ورش بتحقيق[1] الحركة». [2] (س): «وفي الحقيقة كل واحد منهما قد أخذ بما روى، فإن القراءة روايةٌ لا رأيٌ».

﴿وأنا إلَّا﴾ مَدَّهُ بِخُلْفِ[3] وكُلُّهم يَمُدّه في الوَقْفِ

وأنا الذي[4] هو ضمير المتكلّم إن لقيته كسرةٌ يمدّه قالون بخلافٍ عنه، وعدده في الكتاب العزيز ثلاثة مواضع؛ في الأعراف ﴿ وَمَا مَسَّنِيَ اَ۬لسُّوٓءُۖ إِنَ اَنَا إِلَّا نَذِيرٞ وَبَشِيرٞ لِّقَوْمٖ يُومِنُونَۖ﴾[آية: ١٨٨]، وفي الشعراء ﴿ إِنَ اَنَا إِلَّا نَذِيرٞ مُّبِينٞۖ ۝١١٥ قَالُواْ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ يَٰنُوحُ ﴾[آية: ١١٥ ـ ١١٦]، وفي الأحقاف ﴿ وَمَآ أَنَا إِلَّا نَذِيرٞ مُّبِينٞۖ ۝٨ قُلَ اَرَٰٓيْتُمُۥٓ إِن كَانَ مِنْ عِندِ اِ۬للَّهِ﴾[آية: ٨ ـ ٩].

(ع): «وهذا الخلاف الذي ذكر في المد، إنما يرجع للإثبات في الألف وحذفه، لأنه من باب المد، هل هو مشبع أو متوسط. وإنما[5] عبَّرَ بالمد عن [الإثبات أي][6] إثبات الألف كما تقدم في باب[7] هاء الضمير. وهذا الخلاف

---

(١) في (م) و(طث): بتخفيف.

(٢) (شرح المجاصي) ورقة ١٩١، (١٩٣/ ٢١٢).

(٣) في (ج): بالخلف.

(٤) في (م) و(طث): إلا.

(٥) سقطت في (م) و(طث).

(٦) سقطت في (ج) و(ض).

(٧) سقطت في (ض).

إنما هو في حال الوصل، يدل عليه قوله[1] (وكلهم يمده في الوقف)، وفيه إشعارٌ بالمد الذي ذكر إنما يريد به الإثبات، إذ الإشباع في الوقف معدوم، لعدم الهمزة على ما تقدم.

قلت: ويعني بالوقف وقف الاختبار، وبالمد المد[2] الطبيعي، وهو المعبر عنه بالإثبات، وعبروا عن قصره بالحذف، أي يحذف لفظا لا خطّاً، قال الداني: «وقد اختلف علماؤنا في إثبات الألف وحذفها في حال الوصل في ﴿ إِنَ آنَا إِلاَّ نَذِيرٌ﴾ في الأعراف، والشعراء، والأحقاف».

(س):

«وكُلّهم لنافعٍ مَدُّوا أنا ... لفَتْح هَمْزٍ أو لضَمٍّ كانَا»

ثم قال:

«خُلْفٌ لقالون جَرَى[3] في أنا ... إلا قَصْرُه قدْ شُهِرا

ووَرْشُهم بالْقَصْرِ ثم لتَقِفْ ... في كل ذلك لَهُم[4] بالْألِفْ»

(س): «لا يخلو ما[5] بعد (أنا) من أن يكون همزة أو غيرها، فإن كان غير همزة فالاتفاق بين ورش وقالون على إسقاط الألف وصلا وإثباتها وقفا، نحو: ﴿ وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ اَمِينٌ ﴾[الأعراف: ٦٧]، و﴿ أَنَا لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾[الحج: ٤٧]

---

(١) سقطت في (م).

(٢) سقطت في (م).

(٣) في (ض): جاء.

(٤) في (ج): ذا الكلام. وفي (ض): ذا لكلهم.

(٥) في (م) و(طث): من.

وشبهه. وإن كان همزة مفتوحة، نحو: ﴿وَأَنَا أَعْلَمُ﴾[الممتحنة: ١]، أو مضمومة، نحو: ﴿أَنَا أُنَبِّئُكُم﴾[يوسف: ٤٥]، فلا خلاف بينهما في [إثباته وصلا ووقفا، وإن كانت الهمزة مكسورة، نحو[١]: ﴿إِنَ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾، فاختُلف عن قالون في إثبات الألف][٢] وحذفه، قال أبو شامة وغيره[٣]: «المشهور عنه الحذف»، وهو المراد بقولنا (قصره قد شهرا)، وعبّرنا بالقصر[٤] [على حذف][٥] الألف، كما عبرنا على[٦] إثباته بالمد، وذلك جائز في كلامهم.

ثم أخبر في قوله[٧] (وورشهم بالقصر) أن ورشا يقصر ﴿إِنَ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ﴾، يعني بحذف الألف وصلا، والاعتماد في مثل[٨] هذا على الرواية.

وسَكَّن الرّاءَ التي في التَّوْبَهْ ... في[٩] قولِهِ عزوجل ﴿قُرْبَهْ﴾

و﴿لِأَهَبَ﴾ هَمَزَهُ و﴿أُبْرِ﴾ ... معَ[١٠] ﴿لِئَلَّا﴾ في مكانِ الياءِ

أخبر أن قالون سكن الراء التي في التوبة في قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهَا قُرْبَةٌ

---

(١) في (م) و(طث): وهي.

(٢) ما بين المعكوفين سقط في (ج).

(٣) في (ج): أي وغيره.

(٤) في (م): عن القصر.

(٥) في (ج): عن هذا. وفي (ض): عن حذف.

(٦) في (ج) و(ض): عن.

(٧) في (م) و(طث): قولهم.

(٨) في (ج) و(ض): جميع.

(٩) في (م): من.

(١٠) في (ج): ثم.

لَّهُمْ ﴾[التوبة: ١٠٠]، وقرأها ورش بالضم وهو الأصل، وهَمَزَ قالونُ ﴿ لِّأَهَبَ ﴾ [مريم: ١٩]، و﴿ وَالَّئِ ﴾، و﴿ لِئَلاَّ ﴾، وفي ضمنه أن ورشا على خلافه وهو كذلك، فإن ورشا قرأ ﴿لِّأَهَبَ﴾ بالياء. فعلى قراءة قالون فالهمزةُ للمتكلّم وهو جبريل عليه السلام، وأضاف الهبة إلى نفسه لأنه أُرسل بذلك والفاعل هو الله سبحانه، وأما قراءة[1] ورش بالياء فعلى الإخبار عن الله تعالى.

(ج): «قوله ﴿وَالَّئِ﴾ أي همَزَهُ قالون، وقرأهُ ورشٌ بالياء والتسهيل بين بين، والمشهور عنه الياء أي خالصةً، وإذا وقفَ وقفَ[2] بالياء في القراءتين، وإذا وقف قالون وقف بالهمزة، ويَمُدُّها مشبعا.

والخلاف عن ورش في المد أي في الوصل، هل يُراعي الأصل فيمدّه أو يراعي التسهيل فلا يمد، وذلك أن أصلَ اللائي اللّاءِي بالهمزة [بعدها ياء][3] ساكنة، نحو اللَّاتِي، فالهمزة بمنزلة التاء، وهي قراءةُ أكثر القراء، فحُذفت الياء استغناء بالكسرة، ثم سَهَّل ورشٌ الهمزة لِثِقَلها، وعددُها في القرءان أربعة مواضع؛ في الأحزاب ﴿ وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمُ الَّئِ تَظَّهَّرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ ﴾[آية: ٤]، وفي قد سمع ﴿إِلاَّ الَّئِ وَلَدْنَهُمْ﴾[آية: ٢]، وحرفان في الطلاق؛ ﴿وَالَّئِ يَئِسْنَ﴾ [ية: ٤]، ﴿وَالَّئِ لَمْ يَحِضْنَ﴾[آية: ٤]»[4].

والخلافُ الذي أتى في ﴿ لِّأَهَبَ لَكِ ﴾[مريم: ١٨] [عن قالون][5] في

(١) في (ض): على قراءة.

(٢) سقطت في (ض).

(٣) في (ج) و(ض): والياء بعدها.

(٤) (شرح المجاصي) ورقة ١٩٣، (١٩٥/ ٢١٢).

(٥) سقطت في (م) و(طث).

ترك[1] الهمزة هو من طريق الحلواني. (ع): «[وروي عن][2] قالون أنه يقرأ ﴿لِّأَهَبَ﴾ بالياء مثل ورش على الإخبار[3] عن الله تعالى، وهو الذي يظهر من قول الشّاطبي، حيث قال:

«وهَمْزُ أَهَبْ بالْيَا جَرَى حُلْوُ[4] بَحْرِهِ[5]»، [6] فذكر فيه الخلافَ عن قالون». قلت قال الداني في «التيسير»: «قرأ ورشٌ وأبو عمرو (لأهب) بالياء، وكذلك روى الحلواني عن قالون، والباقون بالهمزة[7]»[8].

(ع): «وأما (اللائي) على قراءة قالون الذي يَهْمِزُه فيمده مشبعا في الحالتين، أي في الوصل والوقف، لأن فيه حرف مد[9] ولين تأَخَّرَ بعده الهمزُ، لأنه يقف عليه بالهمز. وأما على رواية ورش ففي الوصل يجوز مدُّه ويجوز قَصْرُه، وأما في الوقف فيمده مشبعا، وأصلُ ((لئلا): لأنْ لَا».

ثم ﴿لْيَقْطَعْ﴾ و﴿لْيَقْضُواْ﴾ ساكِنَا ﴿وَلْيَتَمَتَّعُواْ﴾ وَ﴿أَوَءَابَآؤُنَا﴾

---

(١) في (م) و(طث): تلك.

(٢) في (طث): روى.

(٣) في (م) و(طث): الاختبار.

(٤) في (م): خلف.

(٥) في (ض): جده.

(٦) ينظر: شرح الشاطبية للضباع ص ٢٧٨، وتمام البيت:

وهَمْزُ أَهَبْ بالْيَا جَرَى حُلْوُ بَحْرِهِ * بخُلْفٍ ونِسْيًا فَتْحُه فائِزٌ عُلَا

(٧) في (ض): يهمزه.

(٨) التيسير ص٤١٥.

(٩) سقطت في (ج).

(م)[1]: «ذكر في هذا البيت[2] أن قالون يسكن اللام في هذه المواضع الثلاثة، فالأولان [في الحج][3]، والثالث في العنكبوت»، [4] واللام في هذه المواضع لام الأمر، قال المهدوي: «والأصل في لام الأمر الكسْرُ إذا كانت في أوّل الكلمة ولم يكن قبلها حرفُ معنى، فإذا كانت قبلها واو أو فاء سكنت تخفيفا».

(ع): «يعني أنها عنده[5] وسط الكلمة فسكنها تخفيفا، وقرأ ورش بكسر اللام في جميع ذلك، وحجّته في ذلك أنه أتى بها على الأصل. قلت: وهذا كله كما قيل تعليل الواقع، إذ القراءة روايةٌ لا رأي. قوله (أوءاباؤنا) يعني أن قالون قرأ[6] بإسكان الواو وإثبات الهمزة[7]، وهما في والصافات، [8] وفي الواقعة. [9] وقرأهما ورش بفتح الواو، وروي عن ورش أنه يقرأهما بالإسكان مثل قالون، لكن الرواية الأولى أشهر، نصّ عليه الداني في «إيجاز البيان».

واتَّفقَا بعْدُ عنِ الإمامِ　　　في سينِ ﴿سَيِّئَتُ﴾﴿سىِٔ﴾بالإشْمامِ

---

(١) سقطت في (ج) و(ض).

(٢) في (ض): هنا.

(٣) سقطت في (ج). والموضعان هما: ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾[آية: ١٥]، و﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ﴾[آية: ٢٩].

(٤) (القصد النافع) ص ٣٤٦. والموضع هو: ﴿وَلِيَتَمَتَّعُواْ﴾[آية: ٦٦].

(٥) في (م) و(طث): بعده في.

(٦) في (ج) و(طث) و(ض): يقرأ.

(٧) سقطت في (ج).

(٨) في قوله تعالى: ﴿أَوَءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ﴾[آية: ١٧].

(٩) في قوله تعالى: ﴿أَوَءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ﴾[آية: ٤٨].

ونــــونِ ﴿ تَامَنَّــا ﴾ وبالإخفـــاءِ   أخَـــذَهُ[1] لــــهُ أُولُـــوا الأداءِ

(م): «ذكر[2] أن ورشا وقالون اتفقا عن الإمـام نافـع عـلى الإشـمام في هذه المواضع الثلاثة، وهـي ﴿ سِيٓءَ ﴾[هـود: ٧٧، العنكبـوت: ٣٣]، و﴿ سِيٓـَٔتْ ﴾ [الملك: ٢٨]، و﴿ لاَ تَامَنَّا ﴾[يوسف: ١١] ؛ فأمـا (سيء، وسيئت) فالأصـل فـيهما سُوِئَ على وزن[3] فُعِلَ بضم السين وكسر الواو، ولأنه فعل ماض لم يُسَمَّ فاعلُـه كما تقول ضُرِب وقُتِل، فاستثقلت الكسرة على الـواو فنُقلـت إلى السـين بعـد أن حُذفت حركتُها، فانقلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها، فحقيقة الإشمام في ذلك أن تَنْحُوَ بالكسرة نحو الضمة التي كانت على السين ثم [تُتْبِعُها بالياء][4] الساكنة فتنحـو بها نحو الواو ليتمكن النطق بذلك، فتكون إذ ذاك حركةٌ بين حـركتين، لا كسـرة خالصة ولا ضم خالص، قاله الداني، فيكون على هذا يُسمع ويُرى.

وأما ﴿تَامَنَّا﴾فالأصـل فيهـا (تَأْمَنُنـا) بنـونين الأولى مضـمومة والثانيـة مفتوحة، فاسْتُثْقِل الجمعُ بينهما في كلمة واحدة، فأدغمـت الأولى في الثانيـة بعـد حذف حركتها»[5].

وعبارة (س): «وأما (تأمنا) فأصله تأمَنُنَا بنونين الأولى مضمومة بالضـمة التي هي إعراب أو علامة إعراب المضارع، فاجتمع[6] مِثْلان في كلمة فخُفِّفـت

---

(١) في (ج): أخذها. لكن في الشرح قال (أخذه).

(٢) في (م): ذلك.

(٣) سقطت في (م).

(٤) في (م): تبعتها الياء.

(٥) (القصد النافع) ص ٣٤٧، ٣٤٨.

(٦) في (ج): فاجتمعوا.

بإدغام الأولى في الثانية بعد ذهاب حركتها، إذ لا يُدغَمُ متحرّك». قال الداني: «ثم أراد[1] القراء أن يَدُلّوا على الأصل فأشاروا إلى حركة النون المدغمة دلالةً على كَوْنِ الفعل غير منصوب ولا مجزوم، وفرّقوا[2] بين ما سكونه[3] أصلي ولا أصل له في التحريك، [4] وبين ما سكونه[5] لموجب وأصله التحريك[6]».

واختلفوا في كيفية الإشارة، ثم ذكر الداني عن جماعة من القراء والنحويين أنه يُشار بالشفتين إلى ضمّة النون من غير إحداث شيء في جسم النون. [7] قال (ع)[8]: «يعني من غير نُطْقٍ ببعض الحركة»، قال الداني: «وذلك الإشمام بعينه[9]»، [10] (س): «[قال الداني][11] «فهؤلاء يجعلون[12] ذلك إدغاما صحيحا، فالإشارة عندهم بعد الإدغام». [13]

(١) في (ج): أرادوا.

(٢) في (ض): وفرقا.

(٣) في (م): سكنوه.

(٤) في (ض) و(ج): الحركة.

(٥) في (م): سكنوه.

(٦) في (ض) و(ج): الحركة.

(٧) ينظر: جامع البيان ص٥٦٢.

(٨) في (ض): (ج).

(٩) في (م) و(ج) و(طث): بيّنه.

(١٠) جامع البيان ص٥٦٢، لكن وقع فيه: «وهذا هو الاستفهام بعضوه»، وهو تصحيف ظاهر.

(١١) سقطت في (ض).

(١٢) في (م): لا يجعلون.

(١٣) جامع البيان ص٥٦٢.

قال: «ويجوز[1] على مذهبهم أن يؤتى بالإشارة بعد سكون النون المدغمة كما يؤتى[2] بها في الوقف بعد سكون الحرف الموقوف عليه، فتحصل الإشارة قبل كمال الإدغام»[3].

(س): «وهو قول مكي، الإشمام في (تأمنا) يكون بعد الإدغام وقبل استكمال التشديد، فهو قبل النون الثانية[4] المتحركة وبعد الساكنة، فالإشارة إلى حركتها الْـمُزالَة[5]». قال الداني: «وفي اللفظ بذلك على هذين الوجهين صعوبةٌ وتعذرٌ لشِدّة دخول الْـمُدغَم في المدغم فيه، إذ هما كالحرف الواحد لا فُرْجَة[6] بينهما». ونقل أبو شامة في (تأمنا) إدغاما محضا من غير إشارة، قال: «ولم يذكره الشاطبي»[7].

قوله (بالإخفاء أخذه له أولوا الأداء). قال (س):

«[ونافعٌ سِيء وسيئَتْ أَشْمَمَا إخفاؤُه تَأْمَنّا أوْلَى فاعْلَمَا»،

قال (س):][8] «قوله (إخفاؤه تأمنا أولى) إشارة إلى ما قال الداني في «التيسير»: «وكلهم قرأ ﴿مَا لَكَ لاَ تَأمَنَّا﴾ بإدغام النون الأولى في الثانية

(١) في (م) و(طث): ولا يجوز.

(٢) في (م): يأتي.

(٣) جامع البيان ص٥٦٢.

(٤) في (ض): الثابتة.

(٥) في (ض): الزائدة. وفي (م): الزالة.

(٦) في (ج): فرقة.

(٧) ينظر: إبراز المعاني ص٥٣٢.

(٨) ما بين المعكوفين سقط في (ض).

وإشمامها الضمّ، وحقيقة الإشمام في ذلك أن[1] يُشار بالحركة إلى النون أي[2] بالعضو إليها، فيكون ذلك إخفاء لا[3] إدغاما صحيحا، لأن الحركة لا تسكن رأسا، بل يُضَعّف الصوتُ بها فيُفصل بين المدغم والمدغم فيه لذلك[4]، هذا قول عامّة أئمتنا، وهو الصواب لتأكيد دلالته وصحته في القياس». [5] قال الداني: «قال الأصبهاني: ورواية ورش عن نافع (تأمنا) بفتح الميم وترك[6] الهمز وشد النون من غير مبالغة، وإشمامها الضمة». [7] قال الداني: «فهذا يدل على أن ذلك إخفاء»[8].

وقد أطالوا الكلام هنا[9]، وبالجملة فالداني رجّح الإخفاء، [10] ومكيّ وغيره رجّحوا الإدغام. قال مكي: «ما علمت أن أحدا من القراء المشهورين قرأ بغير إدغام، إلا رواية شاذة يعني خارج[11] السبع، وهي قراءة الأعمش[12]

---

(١) سقطت في (ج).

(٢) في (ض) و(ج) و(المطبوع من التيسير ص٣٨٤): لا.

(٣) في (ج): بلا.

(٤) سقطت في (ض).

(٥) التيسير ص٣٨٣، ٣٨٤.

(٦) في (م) و(طث): وكترك.

(٧) جامع البيان ص٥٦٣.

(٨) نفسه ص٥٦٣.

(٩) سقطت في (م) و(طث).

(١٠) ينظر: جامع البيان ص٥٦٣.

(١١) سقطت في (م) و(طث).

(١٢) هو = سليمان بن مِهْران، أبو محمد الأعمش الكوفي، الإمام العَلَمُ، المقرئ الحافظ. =

وطلحة بن مطرف[1]»، قال أبو شامة: «ومال[2] صاحب (التيسير) إلى الإخفاء وأكثرهم على نفيه»، [3] قال: «وقال بعضهم أجمعوا على إدغام (لا تأمنا)»، ونقل عن ابن[4] مجاهد أنه قال: «كلهم قرءوا (لا تأمنا) بفتح الميم وإدغام النون الأولى في الثانية، والإشارة إلى إعراب النون المدغمة». ونقل عن أبي الحسن الحوفي[5] أنه قال: «جمهور القراء على الإشمام [لا الإدغام][6]، فإن النون من (تأمنّا) كانت مرفوعة»، [7] قال: «وصفة ذلك أن تُشير إلى الضمة من غير صوت مع لفظك

= روى عن أبي وائل، وإبراهيم النخعي، ومجاهد، وسعيد بن جبير... وعنه الْحَكم بن عُتيبة، وشعبة، والسفيانان، وأبو معاوية، وخلقٌ سِواهم. عرضَ القرآن على أبي العالية الرِّيَاحي، ومجاهد. وأقرأ الناسَ، ونشر العلم دهرا طويلا. توفي سنة (١٤٨هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٢١٤ ـ وغاية النهاية ١/ ٢٨٦.

(١) هو = طلحة بن مُصَرِّف بن عمرو، أبو محمد الهمداني الكوفي، المقرئ المحدّث، أحد الأعلام، تابعي كبير. حدّث عن أنس بن مالك، ومجاهد، وأبي صالح السّمان... وعنه منصور، والأعمش، وشعبة، وخلقٌ سواهم. كان ثقة حجّة إماما، يُسمّى سَيِّد القُرّاء. مات سنة (١١٣هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٢١١ ـ وغاية النهاية ١/ ٣١٠.

(٢) في (ج): وقال.

(٣) إبراز المعاني ص٥٣٢.

(٤) سقطت في (م) و(طث).

(٥) هو = علي بن إبراهيم بن سعيد، أبو الحسن الْحَوْفي الشِّبْراوي، النحوي المفسّر المصري، صاحب أبي بكر محمد بن علي الأُدفوي، صنّف «إعراب القرآن» عشر مجلدات، و«البرهان في التفسير»، و«الموضح في النحو». مات سنة (٤٣٠هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء ١٧/ ٥٢١.

(٦) في (ض) و(ج): للإدغام. وفي المطبوع من (إبراز المعاني) ص٥٣٢: «للإعلام بأن النون...».

(٧) ينظر: إبراز المعاني ص٥٣٢.

بالنون المدغمة، قال: وهو شيء يحتاج إلى رياضة[1]»[2].

قال (س): «وإنما رجّحنا الإخفاء اعتمادا على رأي الداني، والظاهر عند الإنصاف ما ذهب إليه غيرُه، فإن اجتماع النونين في كلمة يقتضي الإدغام، أما إخفاء[3] نون تحت مثلها فغير مألوف، والإظهار في النون الأولى لم يقرأ به أحدٌ من السبعة، فتعيّن الإدغام، فيكون الإشمام على بابه». انتهى كلام (س).

وقد أشار الشاطبي إلى الوجهين وصَدَّر بالإخفاء، فقال:

«.................................... وتأمَنُنا للكُلِّ يُخْفَى مُفَصَّلا،

ثم قال:

وأدْغَمَ مَعْ إشْمامِهِ البعضُ عنهُمُ» .... البيت[4]

قال الفاسي: «والوجه في قراءة الإخفاء والإشمام في (تأمننا) الحرصُ على بيان حركة الفعل وهي الضمة لأنه مرفوع، ويُضَعّف[5] الصوتُ بالحركة ويُفصَلُ[6] بين النّونين، لأن[7] النون تسكن[8] رأسا، فيكون ذلك إخفاء

---

(١) في (ج): رضاية.

(٢) إبراز المعاني ص٥٣٢.

(٣) في (م): الإخفاء.

(٤) ينظر: شرح الشاطبية للضباع ص٢٥٨.

(٥) في (م) و(طث): وبضعف.

(٦) في (ج): يفصل.

(٧) في (ض): لا أن.

(٨) في (م) و(طث): لا تسكن.

لا إدغاما، قال صاحب (التيسير): «وهو قول عامّة أئمتنا». وحقيقة الوجه الثاني الإدغام الصريح مع الإشمام للدلالة على حركة المدغم، وهو رأيُ جماعة من القرّاء وأهل الأداء، والإشمام[1] فيه كالإشمام في الوقف، وهو ضَمُّ الشفتين من غير إحداث شيء في النون». [2] والضمير في (له) يعود[3] على نافع.

و﴿أَرَآيْتَ﴾ و﴿هَآنتُمْ﴾ سَهَّلا عنهُ وبعضُهم لِوَرْشٍ أَبْدَلا

ضمير التثنية في (سهلا) يعود على ورش وقالون، [وفي (عنه) يعود على نافع، والألف في (أبدلا) هو لإطلاق القافية. ومعنى البيت: أن ورشا وقالون] [4] اتفقا على تسهيل الهمزة في ﴿أَرَآيْتَ﴾، وكذلك ﴿أَرَآيْتُمْ، و أَرَآيْتَكُمْ﴾، وشبهه حيث وقع، بشرط تقدم همزة الاستفهام كما مثّل به المصنف، وأما إن لم تتقدمها همزة الاستفهام[5]، فلا خلاف في تحقيقها، نحو: ﴿وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ﴾ [النصر: ٢]، و﴿رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾[النساء: ٦٠]، وشبهه.

(ج): «وإنما سهّل نافع الهمزة في ﴿أَرَآيْتَ﴾ لوجود همزتين في كلمة واحدة، ولم يَعُدَّ الرّاءَ حاجزًا لقوّة الهمزة وثقلها». [6] وكذلك سهل الهمزة من ﴿هَآنتُمْ﴾، والتسهيل هو بين بين أي بين الهمزة والألف، إلا أن قالون يُدخل مدّا في ﴿هَآنتُمْ﴾. قوله (وبعضهم) هم المصريون، وهو المشهور عن ورش في

---

(١) في (ج): الإشمام.

(٢) (اللآلئ الفريدة) ٣/ ٩٠٠.

(٣) في (ج): عائد.

(٤) ما بين المعكوفين سقط في (ج).

(٥) في (ج) و(ض): استفهام.

(٦) (شرح المجاصي) ورقة ١٩٥، (١٩٧/ ٢١٢).

الرواية، لأنه(١) أبدل الهمزة ألفا من جنس حركة ما قبلها.

والْـهَـاءُ يـحتَمِلُ كونُـها فِيـهْ ... مِنْ هَـمْزِ الاستفهامِ أو للتَّنْبيـهْ

وهْـيَ(٢) لـهُ مِـنْ هـمْزِ الاستفْهامِ ... أوْلَـى، وهَـا هُنا [انتهَى كَلامِـي](٣)

أي: واهاء من لفظ ﴿ هَآنتُمْ ﴾ يحتمل كونها فيـه، أي في لفـظ ﴿ هَـآنتُمْ ﴾ من همزة الاستفهام، أي مبدلة من همز الاستفهام، فيكـون أصـلُه (أنـتم)، [ثـم دخلت](٤) عليه همزة الاستفهام، فصار (أَأَنْتُم) بهمزتين، فأُبدلت الأولى هاء، كما قالوا في(٥) (هرقـت(٦) المـاء)، [وأصـله أهرقـت المـاء](٧)، وقـالوا(٨) هيهـات، وأصله(٩) أيهات. (ج): «وهذا الاحتمال هو المشهور»(١٠).

ويحتمل أن تكون الهاء للتنبيه، [إلا أنه ينبغي أن(١١) لا يكون فيـه تسـهيل

---

(١) في (ض): أنه.

(٢) في (ض): وهو.

(٣) في بعض المطبوع للمنظومة: انقضى نظامي.

(٤) في (ج): فدخلت.

(٥) الزيادة في (م).

(٦) في (ض): أهرقت.

(٧) في (م) و(ض) و(طث): أي أرقته.

(٨) سقطت في (م) و(طث).

(٩) الزيادة في (ج).

(١٠) لم أجد النقل في (شرح المجاصي).

(١١) في (ض): على هذا.

ولا إدخال، لأن التسهيل لا يكون إلا بين همزتين، وكـذلك][1] الإدخـال، والروايـة جاءت بهما معا، فترجح أن[2] الهاء مبدلة من همزة الاستفهام لوجـود الـروايتين، وإلى هذا الترجيح أشار الناظم بقوله: (وهي لـه مـن همـز الاسـتفهام أولى)، أي كون[3] الهاء مبدلة من همز الاستفهام أولى وأحق وأحسـن، والضـمير في قولـه (لـه) يعود على نافع وهما[4] ورش وقالون، وإلى هذا الترجيح أشار الشاطبي بقوله:

وإبْدالُـــــه مِـــــنْ همـــــزَةٍ زانَ جَـــــمَّلَا»،[5]

يعني من التَّجمُّل والحسن، وهذا مما أشار به إلى الرمـز والمعنـى، فـالزاي لقُنْبُل والجيم لورش.

(ج): «والمـد هـا هنـا مشـبع لوجـود السـاكن بعـد الألـف في الإدخـال والإبدال[6]، ولا مد في التسهيل بين وبين، وقالون أطول مدا من ورش في بـاب الإدخال، لأنه يجتمع همزة محققة وإدخال وهمزةٌ[7] مسهلة بعد الإدخال، وورش إنما يحقق ويبدل، وما كثر سببُه أقوى مما قل سببه فيها[8]»[9].

---

(1) ما بين المعكوفين سقط في (م).

(2) سقطت في (ج).

(3) في (ض): وكون.

(4) في (م) و(طث): وهو.

(5) ينظر: شرح الشاطبية للضباع ص٢٠٥.

(6) في (ض) و(شرح المجاصي): والبدل.

(7) في (ج) و(طث): همزة.

(8) سقطت في (م) و(طث) و(شرح المجاصي).

(9) (شرح المجاصي) ورقة ١٩٦، (١٩٨/ ٢١٢).

ثم[1] قال رحمه الله تعالى (وها هنا انتهى كلامي)، ثم قال:

فالحمدُ للهِ على ما أَنْعَما ... عَلَيَّ من إكْمالِه وأَلْهَمَا

ثمّ صلاةُ الله كلَّ حينِ ... على النّبيِّ المُصطفَى المَكينِ[2]

اعلم رحمك الله أن ذكر الله سبحانه وقايةٌ وجُنّة يُستَجَنّ[3] بها من لهب النيران، والإكثار من الصلاة[4] على النبي ﷺ من أفضل عبادة[5] الإنسان، ومن وقف على ما أَلّفناه في ذلك يُرجى له النشاط وقوة الإيمان، وليس الخبر كالعيان.

وقد جمعنا[6] في العلوم النافعة كُتُبًا مباركة منها؛

تفسيرنا المسمى بـ: «الْجَواهِرُ الحسان في تفسير القرءان» مع الغريب الملحق به، والمراءي الملحقة به،

وكتابنا المسمى بـ «رَوْضةُ الأنوار»،

---

(١) سقطت في (ج).

(٢) في بعض نسخ المنظومة زيادةُ ثلاثة أبيات في الأخير ـ كما سبق ذكره في المقدمة ـ، ونصّها:

تمَّ كتابُ الدُّرر اللوامعْ ... في أصل مقرإ الإمام نافعْ

نَظَمَهُ مُبتغيًا للأجْرِ ... عليٌّ الْمعروفُ بابْنِ بَرّي

سنةَ سَبْع بعد تِسعين مَضَتْ ... مِنْ بعْدِ سِتِّمائةٍ قَدِ انقضَتْ

ـ ينظر: «النجوم الطوالع» لإبراهيم المارغيني ص ٢٢٦، ٢٢٧ ـ ومقدمة تحقيق «شرح الدرر اللوامع للمنتوري» الصديقي فوزي ص٢٦.

(٣) في (م) و(طث): يستتر.

(٤) في (م) و(طث): الصلوات.

(٥) في (م): عبارة.

(٦) في (م): جمعت.

وكتابنا المسمى بـ «الأنوارُ في معجزات النبيِّ[1] الْـمُختار»،

وكتابنا المسمى بـ «الأنوار الْـمُضيئة الجامع بين الشريعة والحقيقة»،

وكتابنا المسمى بـ «رياض الصالحين»،

و«شَرْحُنا لابن الْـحاجِب الفرعي»، و«الجامع الكبير» الملحق به،

وكتابنا المسمى بـ «إرشادُ السّالك»، [وهو كتاب صغير][2]،

و«الأربعون[3] حديثا»،

وكتابنا المسمى بـ «الدُّرُّ[4] الفائق»، المشتمل على أنواع الخيرات في الأذكار والدعوات،

وكتابنا المسمى بـ «العلومُ الفاخرة في النظر في أمور الآخرة»،

و«التعريف بمَرْوياتي»،

و«كتابُنا» هذا.

جعلها الله سبحانه خالصةً لوجهه، ومُبَلِّغة إلى مرضاته، والقصد من ذكرها إرشادٌ إلى[5] مطالعتها، وصحّةُ وُجودِها، ونسبتُها لمؤلّفها، لمن أراد رؤيتها[6].

---

(١) سقطت في (م).

(٢) ما بين المعكوفين سقط في (م) و(طث).

(٣) في (م) و(ج) و(طث): والأربعين.

(٤) في (م): الدرر.

(٥) سقطت في (ج) و(ض).

(٦) في (ض): روايتها.

[وقـــال أيضـــا ســـمحَ الله لـــه وزادهُ رُشْـــدًا وزَكَّـــى فِعْلَـــه][1]

[ذِكْرُ مَـخارج الحروف وصفاتها]

أقـــولُ بعـــدَ الـحمـــدُ للهِ علَـــى ما مَـنَّ مـن إنْعـامِهِ وأكْمَـلا[2]

ثـــمّ صـــلاةُ الله تَتْـــرًا أبَـــدًا علـى النّبـيِّ العَرَبِـيّ أحْـمَـدَا

فالقَصْـدُ مـن هـذا النِّظـامِ الـمُحْكَمِ حَصْرُ مَـخارجِ حُروفِ الْـمُعْجَمِ

كلامُه رحمه الله تعالى في غاية الوضوح، و(المحكم) المتقن، و(تـترا) أي[3] معناه تتابعَ، و(النظم) [هو ضدُّ النثر][4]، و(المخارج) جمع مَـخْرج وهو الموضع الذي يَنشأُ منه الحرفُ، و(حروف المعجـم) تسعـةٌ وعشـرون، وهـي حـروف: ([أ، ب، ت][5]، إلى آخرها)، والإعجام النّقط[6].

(س): «اختُلف في عددها[7]؛ فذهب سيبويه إلى أنهـا تسـعة وعــشرون،

(١) في (م) و(طث) كُتبت على أنها نَثْرٌ.

(٢) في (ج): وكملا.

(٣) الزيادة في (ج).

(٤) سقطت في (ج). وفي (م): هذا ضد النثر.

(٥) في (ج): ألف، با، تا.

(٦) في (ض) و(ج): النطق.

(٧) في (ج): عدد.

وذهب الْـمُبَرّد إلى أنها ثمانية وعشرون، فأسقط الهمـزة، وردّه ابـن عُصـفور، [1] وما ذهب إليه سيبويه هو المشهور».

(م): «وإنما سُمّيت هذه الحروف حـروف[2] المعجـم ولـيس الإعجـامُ في جميعها، لأحد أمرين؛ إما أن يكون من تسمية الكل باسم البعض، وذلك مَـجازٌ مشهور»، [3] وهذا الوجه أحسن الأمرين، والثاني من الإعجام الذي هو البَيان، من أَعجمتُ الكتابَ إذا بيّنته، وقيل سميت حروف المعجـم باسـم الأكثـر، لأن الأكثر معجم، وهو قريبٌ من الأول.

وهْـــيَ ثـلاثٌ مَـعَ عَشْـــرٍ واثْنَتَيْـــنْ   فـي الـحَلْقِ ثمّ الفَمِ ثمّ الشَّفَتَيْـــنْ

(م)[4] و(ع): «قوله (ثلاث) أنّثه وكان حقّه أن يُذكِّرَه فيقـول (ثلاثـة مـع [عشر واثنتين][5])، لأن الإشارة بقولـه (وهـي ثـلاث) للمخـارج، وهـو جمـع مخرج، والمخرج مُذَكّر ولكنّه أنّثه عـلى معنـى الجهـة والناحيـة، لأن لكـل مخـرج جهةً[6] في الفم. وذكر أن المخارج خمسة عشر، وهي عند[7] سيبويه ستة عـشر،

---

(١) هو = علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عُصفور. حامل لواء العربية بالأندلس في عصره. من كتبه «المقرب» في النحو، طبع المجلد الأول منه، و«الممتع» في التصريف، طبع بحلب، و«شرح المتنبي»، و«شرح الحماسة». ولد بإشبيلية، وتوفي بتونس سنة (٦٦٩هـ). ينظر: الأعلام للزركلي ٥/ ٢٧.

(٢) سقطت في (ج).

(٣) (القصد النافع) ص ٣٥٤.

(٤) سقطت في (م) و(طث).

(٥) في (طث): عشرة واثنين. وفي (م) و(ض): عشرة واثنتين.

(٦) في (ج): جهته.

(٧) سقطت في (ض).

فأسقط منها مخرجا واحدا، وقد ذكره في الصّفات بعد هذا، وهو مخرج النون الساكنة. وجعل للمخارج(١) ثلاثة مواطن، وهي الحلق، واللّسان، والشّفتان. وكنى [باللّسان عن الفم](٢)، لأن حروف اللسان هي حروف الفم، وهو الموطن الأوسط الكائن في غور الفم»(٣).

وفي هذا النظم ضَرْبٌ من البديع، وهو اللّف والنّشر، [الْـمُرَتَّب الأوّل](٤) للأول، والثاني للثاني، والثالث للثالث، وهذا من فصيح الكلام، لأن مخارج الحلق ثلاثة، ومخارج اللسان عشرة، ومخارج الشفتين اثنان.

فمخارج الحلق الثلاثة هي أقصى الحلق ووسطه وأدناه، وذكر أن(٥) تلك المخارج الثلاثة لسبعة(٦) أحرف، فقال:

فالهاءُ والهمزةُ ثم الألِفُ ... من آخرِ الحَلْقِ جميعًا تُعْرَفُ

والعيْنُ من وَسَطِهِ والحاءُ ... والغَيْنُ من آخرِهِ والخاءُ

قوله من (آخر الحلق) أي مما يلي الصّدر، وقوله (والغين من آخره والخاء) أي من آخر الحلق بالنسبة إلى ما يلي الفم.

---

(١) في (م): للحروف.

(٢) في (م) و(طث) و(القصد النافع): عن اللسان بالفم.

(٣) (القصد النافع) ص ٣٥٥.

(٤) سقطت في (ج). وفي (ض): سقطت كلمة «المرتب».

(٥) سقطت في (ج).

(٦) في (م) و(طث): سبعة.

(ع) و(م): «وقد سمّى الْـهَوْزَنـي[1] كلَّ واحد من طَرَفِ[2] الحلق آخِـرًا، إلا أنه قيّدهما[3] بما يليهما، لأنه قال:

«فـي آخر الـحَلْق إزاءَ الصّدْرِ»،

ثم قال بعد ذلك:

«والغـينُ والـخاءُ آخِـرَ الـحلْقِ مـمـا يلـي الفَمَ [بغير ولـق][4]»،

ولذا قال شارحه، [5] لو قال: «والغين[6] من أوّله والخاء»،

لكان أخلص»، [7] كما فعل الشاطبي.

قـال (ع) و(م): «ولمـا رأى المؤلـف هـذا الإشـكال رجـع عنـه»[8] [إلى

---

(١) في (م) و(طث): الأهوازي.

وهو = يحيى بن محمد بن خَلف، أبو زكريا الْـهَوْزَني الإشبيلي، إمام مقرئ بِسَـبْتَة، كـان من أهل الضبط والتجويد، وكانت الرحلة إليه إلى مدينة سبتة في علوم القراءات. له أرجـوزة في «غريب القرآن»، وأراجيز حسان في «القراءات والتجويد»، و«مخارج الحروف». توفي سنة (٦٠٢هـ). ينظر: غاية النهاية ٢/ ٣٢٩ ـ والتكملة لكتاب الصلة لابن الآبار ٤/ ١٨٦.

(٢) في (ض): طرفي.

(٣) في (ض): قيد. وفي (م): قيّده.

(٤) كذا في (القصد النـافع). وفي (م) و(طـث): «حلـق». وفي (ض): «بغـين». وفي (ج): «بغين...»، ثم كلمة غير واضحة.

(٥) في (ج) و(ض): شارحوه.

(٦) في (طث): والعين.

(٧) ينظر: (القصد النافع) ص ٣٥٦، ٣٥٧ بتصرف.

(٨) ينظر: (القصد النافع) ص ٣٥٧.

رواية][1] أخرى وهي: «والغين من أوّله[2] والخاء»، لأنها أَخْلَصُ وليس فيها إشكال. (ع)[3]: «ولكن هذه الرواية ليست بشهيرة عنه».

وها[4] هُنا انتهت مخارج الحلق، ثم شرع في الموطن الثاني في مخارج اللسان، فقال:

والقافُ من أقْصَى اللّسانِ والـحَنَكْ	والكافُ من أسْفَلُ شيئًا تُدَّرَكْ
والجيمُ والياءُ كذا والشِّينُ	مِنْهُ ومن وَسَطِهِ تَكُونُ
والضَّادُ من حافَتِهِ وما يَلِي	ذلك من أضْراسِهِ من أوَّلِ

تكلم في هذه الأبيات في مخارج الموطن الثاني، وهو[5] اللسان، وفيه عشرة مخارج لثمانية عشر حرفا في أربعة مواضع منه؛[6] أقصاه، ووسطه، وحافته، وطرفه.

ففي الأقصى مخرجان القاف والكاف، والْـحَنَكُ ما فوق اللسان، والكاف مُنْسَفِلٌ[7] عن مخرج القاف، وفي الوسط مخرج واحد لثلاثة أحرف وهي التي ذكر؛ الجيم والياء والشين، مخرجهن من[8] وسط اللسان وما يليه من الحنك. والضمير في (منه ومن وسطه) يعود على اللسان، وفي الحافة وهو جانب اللسان مخرج واحدٌ للضاد. قلت: هكذا نص عليه بعض من تعرّض لشرحه وهو

(١) في (ض): الرواية.
(٢) في (م) و(طث): آخره.
(٣) سقطت في (ض).
(٤) الزيادة في (ج).
(٥) في (م) و(طث): وهي.
(٦) في (م) و(طث) و(ج): منها.
(٧) في (م): من أسفل.
(٨) سقطت في (م).

الصواب، وكذلك نص عليه ابن آجرّوم والفاسي في «شرح حرز الأماني»، وهكذا أشار إليه (س) وهو الصواب. وهو ظاهر كلام الناظم، [1] لا ما زعم[2] بعضُهم من تشريك اللام له [في المخرج][3]، قال بعض شُرّاحه: «قوله (والضاد من حافته وما يلي البيت) [ذكر في هذا البيت المخرج الثالث[4] من مخارج اللسان]، [5] وهو من أوّل حافة اللسان أي من جانبه وذكر أنه للضاد وحدها، وهو الحافة اليُمنى أو اليسرى[6]، واليُسرى أيسر[7]، وقَلَّ من يخرجها [من مخرجها[8]]، وقلَّ من يفرق بينها وبين الظاء، ولا سيما إذا اجتمعا[9] معا في كلمة واحدة، نحو قوله تعالى ﴿ٱلَّذِيٓ أَنقَضَ ظَهْرَكَ﴾[الشرح: ٣]، لأن هذا الموضع [يتعرض فيه][10] الطلبة بعضُهم على بعض، فينبغي أن يُتَحفَّظ على مخرجه، ويتأكد ذلك في حق الأئمة للصلاة[11]، لأن أبا محمد ابنَ أبي زيد[12] قال في

---

(١) سقطت في (ج).

(٢) في (ض): ذهب إليه.

(٣) في (ض): والمخرج.

(٤) في (ج): الرابع.

(٥) ما بين المعكوفين في (ض): المخرج الرابع ذكره في هذا البيت من مخارج اللسان.

(٦) في (ج): واليسرى.

(٧) سقطت في (م) و(طث).

(٨) سقطت في (م) و(ض).

(٩) في (طث): اجتمعتا.

(١٠) في (ج) و(ض): يعترض به.

(١١) في (ض): أئمة الصلاة.

(١٢) هو = عبدالله بن أبي زيد، أبو محمد القيرواني المالكي، الإمام الفقيه، عالم أهل المغرب، =

«النوادر»: «من لم يُميّز بين الضاد والظاء لا تجوز إمامته».

(ع) و(س)[1]: «وهذه المخارج كلّها لا تُدْرَكُ إلا بالمشافهة والتأمل عند النطق بالتلاوة، فإذا أردت أن تعرف ذلك: نطقتَ بالحرف الذي تُريد ساكنًا، وتُدْخِل عليه همزةَ الوصل مكسورةً، لتَتَوَصَّل بها إلى النطق لتعذر الابتداء بالساكن، فإذا [فعلتَ ذلك][2] عرفتَ مَخْرَجَ الحرف مبيَّنا واضحاً».

والــلّامُ مــن طَرَفِــه[3] والــرّاءُ ... والنّــونُ هكــذا حكَــى الْفَــرّاءُ

والْــحَقُّ أن الــلّامَ قَــدْ تَنــاهَى ... لــه مِــنَ الْحافَــةِ مــن أدْناهَــا

والــرّاءُ أدْخَــلُ إلــى ظَهْــرِ اللّســانْ ... من مَخْرَجِ النّونِ فدُونَكَ البَيــانْ

(م)[4]: «قد تقدم أن مخارج اللسان العشرة[5] في أربعة مواضع، تقدم منها ثلاثة، وهذا هو الموضع الرابع، وهو طرف اللسان، وفيه خمسة مخارج لأحد[6] عشر حرفا؛ فذكر أن اللام والراء والنون يُخْرِجُهن من مخرج واحد وهو طرف اللسان، أي مما يلي الأسنان. ثم قال (هكذا حكى الفرّاء)، وبقول

= أحدُ من بَرَّز في العلم والعمل، له مصنفات عديدة مثل «الرسالة»، و«النوادر والزيادات»، و«العُتبية». توفي سنة (٣٨٦هـ) ينظر: ترتيب المدارك للقاضي عياض ٦/ ٢١٥ ـ وسير أعلام النبلاء ١٧/ ١٠.

(١) في (ج): (م).

(٢) في (ض): عرفت كيف تفعل ذلك وفعلته.

(٣) في (ج): طرفها.

(٤) الزيادة في (ج).

(٥) سقطت في (ج).

(٦) في (ج): بأحد.

الفَـرّاء قـال قُطْـرُب، [1] والْــجَرْميُّ، [2] وابــنُ كَيْسـان[3]»، [4] ولهـذا قـال الشاطبي[5]:

«ومـن طَـرَفٍ هـنّ الـثّلاثُ لقُطْـرُبٍ   ويَـحْيَى مع الـجَرْمِيّ مَعناهُ قُـوِّلَا»،

ويحيى هو الفرّاء، و(قُوّلا) معناه جُعِل قولا لهما ونُسب إلـيهما، فالمخـارج عند الفراء ومن قال بقوله أربعة عشر مخرجا، لكونهم جعلـوا الـلّام والـراء مـن مخرج النّون، ولما ذكر أن اللام والراء والنون يَخْـرُجْن من مخرج واحد وهو طرف اللسان على قول الفراء، أخذ يُبيّن أن الأظهر والمشهور خلافه، وأن لكل حـرف من هذه الثلاثة مخرجا، فقال:

---

(١) هو = محمد بن الْـمُستنير بن أحمد، أبو علي البصـري، المعـروف بقُطْرُب، كـان أحـد العلماء بالنحو واللغة. أخذ عن سيبويه، وهو الذي لقّبه قطرب، «فقد كان يُبكِّـر إليـه قبل بقية التلاميذ، فقال له ما أنت إلا قُطرب لَيْلٍ، وقطرب اسم دُويْبَـة لا تـزال تـدب ولا تفتُر». وكان مُوَثَّقاً، وله تصانيف عديدة، منها مُثَلَّثُه في اللغة. توفي سنة (٢٠٦هـ). ينظر: تاريخ بغداد ٤/ ٤٨٠ ـ ووفيات الأعيان لابن خلّكان ٤/ ٣١٢.

(٢) هو = صالح بن إسحاق، أبو عمر الْـجَرْمي البـصري، النحـوي إمـام العربيـة، أخـذ العربية عن سـعيد الأخفـش وأبي عبيـدة والأصـمعي. كـان أثبـت القـوم في «كتـاب سيبويه»، وكان جليلا في الحديث والأخبار، دَيِّنا وَرِعًـا. تـوفي سـنة (٢٢٥هـ). ينظـر: تاريخ بغداد ١٠/ ٤٢٦ ـ وسير أعلام النبلاء ١٠/ ٥٦١.

(٣) هو = محمد بن أحمد بن كَيْسان، أبـو الحسـن النحـوي، كـان أحـد المـذكورين بـالعلم والموصوفين بالفهم، أخذ عن المبرِّد وثَعْلب، وكان يحفظ مذهب البصريين والكـوفيين معا في النحو. مات سنة (٢٩٩هـ) ينظر: تاريخ بغداد ٢/ ١٨٧.

(٤) (القصد النافع) ص ٣٥٧، ٣٥٨.

(٥) ينظر: شرح الشاطبية للضباع ص ٣٥٥.

(والحق أن اللام قد تناهى له، البيت)، فذكر أن الأظْهَر أن يكون مخرجُ اللّام من أدْنى الحافة إلى مُنتهى[1] طرف اللسان، [فأخبر أنه تناهى، أي وصل من أدنى الحافة له أي طرف اللسان][2] وهو المخرج الثاني من مَخْرَجي[3] الحافة.

قوله (أدناها) أي من أقربها، والضمير عائد على الحافة، ثم فرّق أيضا بين مخرج الراء ومخرج النون، فقال: (والراء أدخل إلى ظهر اللسان من مخرج النون)، يعني أنها انحرفت من مخرج النون الذي هو أقرب المخارج إليها أي[4] إلى اللام، للتكرير الذي فيها[5]. وأما النون فتخرج من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا، ما[6] بين مخرج اللام والراء.

والطاءُ والتّاءُ وحرفُ الدّالِ	**أعْنِي بها المُهْمَلَةَ الأشكالِ**
من طَرَفِ اللّسانِ مَعْ أُصولِ	**عُلْيَا الثَّنايا فُزْتَ بالوُصولِ**
[ومنه يَخْرُج][7] ومن أطْرافِها	**ما امتازَ بالإعْجامِ عَنْ خِلافِهَا**

(م): «ذكر أن هذه الحروف[8] الثلاثة وهي الطاء، والتاء، والدال، يخرجن

---

(١) في (م) و(طث): متناهى.

(٢) ما بين المعكوفين سقط في (م) و(طث).

(٣) في (طث): مخارج. وفي (م) و(ض): مخرج.

(٤) سقطت في (ج) و(ض).

(٥) في (ض): فيه.

(٦) في (ج): من. وسقطت في (ض).

(٧) في (ج): ومنها تخرج.

(٨) في (ج) و(ض): الأحرف.

من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا. وقوله (والمهملة الأشكال) أي المهملة الصور، يعني أن أشكال هذه الحروف[1] الثلاثة وهي صُوَرُها، مهملة من النَّقط»[2].

والأشكال جمع شكل بالفتح، [كفَرْخٍ وأفْرَاخ][3]، واحترز بقوله (المهملة) من ثلاثة أحرف، وهي: الظاء الْـمُشالة، والثاء المثلّثة، والذّال المعجمة[4]، لأنها تُخالفها في الإعجام وتخالفها في المخرج، وإليها أشار بقوله (ما امتاز بالإعجام عن خلافها)، أي ما تبيّن[5] بالنقط عن غيره. والذي تبين[6] بالنقط ثلاثةُ أحرف؛ الظاء المشالة، والثاء المثلثة، والذال المعجمة، ذكر أنهن يخرجن من طرف اللسان أيضا، لكنه[7] ما بينه وبين أطراف الثنايا.

والضمير في (منه) يعود على طرف[8] اللسان، (ومن أطرافها) يعود على الثنايا. وقوله (بالإعجام) أي بالنقط، والضمير في (خلافها) يعود على (ما) الدالة على الأحرف الممتازة بالإعجام، [و(خلافها) هي][9] المهملة المذكورة.

(١) في (ج) و(ض): الأحرف.

(٢) (القصد النافع) ص ٣٥٩.

(٣) في (ض) و(ج): كفرح وأفراح.

(٤) سقطت في (ض) و(ج).

(٥) في (ض): تميز.

(٦) في (ض): تميز.

(٧) في (ض): لكن.

(٨) سقطت في (ض) و(ج).

(٩) في (م) و(طث): أو على.

والصّادُ ثم الزّايُ ثم السّينُ مِنْهُ ومن بَيْنهما تَبِينُ

(م): «هذا هو المخرج الخامس من مخارج طرف اللسان، [وهو تمام الموطن الثاني. ذكر[1] أن الصاد والزاي والسين يخرجن من بين طرف اللسان][2] والثنايا العليا، وهذا[3] كما قال المهدوي: «مخرجها من طرف اللسان إلى فُرْجَةٍ بينه وبين أطراف الثنايا، ونحوه للداني، وقال سيبويه: [ومما بين][4] طرف اللسان وفوق[5] الثنايا [يخرجُ الزّايُ والسين والصاد][6]، وبعضها يقرب من بعض»، [7] انتهى لفظ (م). قلت ولفظ الداني في «إيجاز البيان» قال: «والصاد والسين والزاي من مخرج واحد وهو طرف اللسان وأصول الثنايا السفلى».

وقال (ع) و(ج): «قوله (ومن بينهما تَبِين) يعني من بين طرف اللسان والثنايا العليا والسفلى»، [8] لأن النطق بهذه الأحرف لا يمكن إلا بالسُّفلى والعليا. وقال الفاسي في شرح حرز الأماني: «وجملة الأمر أن الصاد والسين والزاي يخرجن من طرف اللسان وبين الثنايا العليا».

---

(١) سقطت في (ج).

(٢) ما بين المعكوفين سقط في (ض).

(٣) في (م): وهكذا.

(٤) في (ج) و(ض): من. وفي (القصد النافع): من بين.

(٥) في (ج): وفُوَيْقَ.

(٦) ما بين المعكوفين سقط في (ض) و(ج).

(٧) (القصد النافع) ص ٣٥٩، ٣٦٠ بتصرف.

(٨) ينظر: (شرح المجاصي) ورقة ٢٠٤، (٢٠٦/ ٢١٢).

وقال (س): «إن الصاد والسين والزاي يخرجن من بين[1] أوّل اللسان وأطراف الثنايا مع فرجة بينهما، وهي الفرق بينه[2] وبين ما تقدم». وأطلق [أكثرهم الثنايا][3] في هذه الأحرف، ولم يُقيّد [لا بالعليا][4] ولا بالسفلى، وقيّده الداني في «إيجاز البيان» وصاحب «الْـجُمل»[5]، بالسفلى. قال ابن عُصفور: «ولم يصف[6] سيبويه الثنايا لا[7] بالسّفلى ولا بالعليا، بل أطلق القول، فقال: ومما[8] بين طرف اللسان وفوق[9] الثنايا، يخرج[10] الزاي والسين والصاد»، [11] قال:

---

(1) سقطت في (م) و(طث).

(2) في (ض): بينهما.

(3) في (ج): الثنايا أكثرهم.

(4) في (ض): بالعليا.

(5) في (ض): الجمال. ولم يتبيّن لي من هو صاحبُ الجمل هذا الذي قصده الشارح، والمشهور بهذا الإطلاق، هو = **الخليل بن أحمد الفراهيدي**، أبو عبد الرحمن البصري، الإمام صاحب العربية، ومُنْشئ علم العَروض، ويُنسب له «كتاب الجمل»، وهو مطبوع. توفي سنة (١٧٥هـ). ينظر سير أعلام النبلاء ٧/ ٤٢٩.

أو هو = **الزَّجّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق**، النحوي البغدادي، كان إماما في علم النحو، وصنّف فيه كتاب «الْـجُمل في النحو» وهو مطبوع أيضا، توفي سنة (٣٣٧هـ). ينظر: وفيات الأعيان ٣/ ١٣٦.

(6) في (ض): يقيد.

(7) سقطت في (ج) و(ض).

(8) في (ج) و(ض): ما.

(9) في (ج) و(ض): وفويق.

(10) في (ج) و(ض): مخرج.

(11) ينظر الكتاب لسيبويه ٤/ ٤٣٣ (باب الإدغام).

«وحكى ابن خَروف[1] أن الأخفش قال كما قال أبو القاسم، وأن أبا بكر بن طاهر[2] تبع[3] الأخفش في كونها أقرب إلى السفلى»، قال ابن خروف: «وليس كذلك، بل هي إلى العليا أقرب»، قال: «فإذا اختبرتها[4] بالنطق، وجدتها[5] كذلك». وهنا انتهت مخارج اللسان.

والفاءُ من باطِنِ سُفْلَى الشَّفتَيْنْ ... وطَرَفِ العُلْيا من الثَّنِيَّتَيْنْ

والميمُ من بَيْنِهما والباءُ ... والواوُ لكِن ما بِها الْتِقاءُ

(م)[6]: «ولما فرغ من ذكر مخارج الموطن الثاني، أخذ الآن[7] يتكلّم في الموطن الثالث، فذكر أن فيه مخرجين لأربعة أحرف، وهي[8] الفاء، والميم، والباء، والواو. فالمخرج الأول للفاء، والثاني للثلاثة الأحرف. فالفاء من باطن

---

(١) هو = علي بن محمد بن علي بن خَروف، أبو الحسن الإشبيلي، إمام النحو، صنّف شرحاً على سيبويه سمّاه «تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب»، توفي سنة (٦١٠هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء ٢٢/ ٢٦ ـ والتكملة لابن الآبار ٣/ ٢٢٦.

(٢) هو = محمد بن أحمد بن طاهر، أبو بكر الإشبيلي الأنصاري، يُعرف بالـخِدَّب النّحوي، ساد أهل زمانه في العربية، وتخرّج عليه أبو الحسن بن خَروف وغيرُه. توفي سنة (٥٨٠هـ). ينظر: الوافي بالوفيات للصفدي ٢/ ٨١.

(٣) في (ج) و(ض): تابع.

(٤) في (ج) و(ض): اختبرته.

(٥) في (ج) و(ض): وجدته.

(٦) الزيادة في (ج).

(٧) سقطت في (ض).

(٨) في (م) و(طث): وهو.

الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا كما ذكر، والباء والميم من بين الشفتين، وهو المراد[1] بقوله (من بينهما) أي من بين الشفتين»[2].

قوله (والواو) أي وكذلك الواو مخرجها من بين[3] الشفتين، لكن الواو تُخالف الباء والميم، لأن الباء والميم تنطبِقُ عليهما الشفتان[4] وتلتقيان، [وعلى الواو لا تنطبقان][5]، وهذا معنى قوله (ما بها التقاء)، أي ليس بين الشفتين اجتماع، بل بينهما انْفِراج.

* * *

(١) في (ض) و(ج): مراده.

(٢) (القصد النافع) ص ٣٦٠.

(٣) سقطت في (م).

(٤) سقطت في (ض).

(٥) كذا في (م) و(طث). وفي (ج): على الواو ولا تلتقيان. وفي (ض): ولا تلتقيان على الواو. وفي (القصد النافع): وتنفتحان على الواو فلا تلتقيان.



[صفات الحروف]

ثـمّ لِـهَذِي الأحْـرُفِ الـمَذكُـورَهْ صِفاتُـها الـمَعْلومَةُ الـمَشْهورَهْ

(م): [1] «لما فرغ من [الكلام على مخارج الحروف][2]، أخذ يتكلم في صفة الحروف، [3] وهي [ست عشرة][4] صفة؛ الْـهَمْس، والجهر، والرَّخَاوة، والشِّدة، والإطْباق، والانْفِتاح، والاسْتعلاء، والانْسِفال، والْـمَدّ، واللِّين، والْـهَوِيّ، والصَّفير، والتَّفَشِّي، والاسْتِطالة، والتَّكْرير، والانْحِراف، والْغُنَّة.

ذكر الناظم منها [أربع عشرة][5]، وأسقط[6] اثنتين، وهما الْـهَوِيّ والْـمَدّ واللّين». [7] فالهمس ضد الجهر، والرخاوة هي اللين وسُهولة اللسان ضد الشدة، والانفتاح فُرْجَةٌ بين اللسان والْـحَنَك عند النطق بحروفه، [وضِدُّه

(١) الزيادة في (ج).

(٢) في (ض) و(ج): ذكر المخارج.

(٣) في (ج) و(ض): الأحرف.

(٤) في (ج) و(ض) و(طث): ستة عشر.

(٥) في (ج): أربعة عشر.

(٦) في (ج): «وأسقط الناظم». وهو تكرار.

(٧) (القصد النافع) ص ٣٦٠، ٣٦١.

الإطباق][1] وهو عدم[2] تلك ا لفرجة. والاستعلاء هو عُلُوّ اللسان بالحرف إلى جِهة الحنك، والانسفال ضدُّه وهو انخفاض اللسان. والهوي مَنسوبٌ إلى الهواء، وذلك أن الألف يخرج من هواء الفم، ثم قال:

فالـهَمْسُ فـي عَشـرَةٍ منها أتَـى   هِجـاءُ حَـثَّ شَخْصَـهُ فسَكَتَـا

قال الداني في «إيجاز البيان»: «الهمس إخفاءُ الصوت، والْـمَهموس حرفٌ [ضَعُف الاعتماد][3] عليه في موضعه حتى جرى النَّفَسُ معه»، وليس في كلام المصنف ما يحتاج إلى إيضاح. وقوله (فسكتا) ليس الألف منها، وإنما هو ألف[4] الصلة إشباعا للحركة، وإن شئت قلت: (سكتَ فحَثَّهُ شخْصٌ). (م): «وبعض هذه الحروف[5] أضعف من بعض، فالصاد والخاء أقوى من غيرهما للاستعلاء[6] الذي فيهما»[7].

وفـي سِـواهَا الـجَهْرُ والشِّـدَّةُ فِـي   أَجَـدتُّ قُطْبَـكَ ثَمـانِ أحْـرُفِ
ومـا عَداهـا رِخْـوَةٌ لَكِنَّـا   يَقِـلُّ فـي هِجـاءِ لَـمْ يَرْعَوْنَـا

اِعلم رحمك الله تعالى أن لحروف المعجم باعتبار الصفات[8] أقساما؛ [9]

---

(١) في (م) و(طث): وضد الإنطباق. وفي (ج): ضد الإطباق.
(٢) سقطت في (م) و(طث).
(٣) في (م) و(طث): ضعيف لا يعتمد.
(٤) في (م): الألف.
(٥) سقطت في (م) و(طث).
(٦) في (ج) و(ض) و(القصد النافع): بالاستعلاء.
(٧) (القصد النافع) ص٣٦١.
(٨) في (ض): الصفة.
(٩) في (ض) و(ج): انقسامات.

فتنقسم إلى همسية، وإلى جهرية، [وبعضها رخوة[1]،][2] وبعضها شديدة، وبعضها بين الرخوة والشدة، وقد يجتمع في الحرف الواحد صفتان وأكثر، [3] فيحتاج الطالب إلى معرفة ذلك.

قوله (وفي سواها الجهر) أي وفي سوى الأحرف العشرة المهموسة المذكورة الجهرُ؛ والجهر[4] الإعلان والإظهار، [5] وهو الصَّوْت[6] القويّ الشديد، وهو ضد الهمس. وهذه الحروف المجهورة وهي ما عدا حروف الهمس، بعضها أجْهر من بعض، يعني أقوى على قَدْر ما فيها من الصفات، وهي تسعة عشر حرفا، وقد جمعها بعضُ الشراح في قوله: (ظل قِوَ رَبِضٌ إذ غزا [جند مطيع][7]). ولا حاجة إليه، إذ ما عدا المهموسة مجهورة، قال الداني في «إيجاز البيان»: [8] «فالمهموسة عشرة»، فذكر ما تقدم إلا أنه عبّر عنها بقوله: «سكت شخصه فحث»، [9] قال: «والمجهورة هي ما عدا المهموسة وهي تسعة عشر حرفا»، [10]

---

(١) في (ض) و(طث): رخوية.

(٢) ما بين المعكوفين سقط في (م).

(٣) سقطت في (م) و(طث).

(٤) سقطت في (م) و(طث).

(٥) الزيادة في (م) و(طث).

(٦) في (م): الصور.

(٧) في (ج): جسد لمطيع. وفي (ض): جند لمطيع.

(٨) وذكرهم أيضا في (التحديد) ص١٠٥.

(٩) في (التحديد) ص١٠٥: (كسف شخصه تحث).

(١٠) نفسه ص١٠٥.

والشديدة ثمانية أحرف يجمعها قولـك ([أجـدت قطبـك][1]). والرخـوة ثلاثـة عشر حرفا، (ع): «حروف الرخوة[2] ثلاثة عشر، وهي ما عـدا حـروف الشـدة المذكورة، وما عدا هجاء قولك (لم يرعونا).

قال الداني: «والمنطبقـة أربعـة أحـرف؛ الصـاد والضـاد والطـاء والظـاء، ومعنى الإطباق أنك تُطْبِقُ اللسانَ على الحنـك، ومـا عـدا المنطبقـة منفتحـة، [3] وسُمّيت منفتحة لأنك لا تطبق بشيء[4] منها[5] لسانك على الحنك. والمسـتعلية سبعة يجمعها قولك: ([قِظْ خُصَّ ضَغْطٍ][6])، سميت مستعلية لأن اللسان يعلو بها إلى جهة الحنك، إلا أنها على ضربين؛ منها ما يعلو به اللسـان وينطبـق، وهـي حروف الإطباق، ومنها ما يعلو ولا ينطبق وهي ثلاثة؛ القـاف والغـين والخـاء، وما عدا المستعلية منسفلة، لا يعلو بها اللسان إلى جهـة الحنـك». [7] (س): «أي وهي اثنان وعشرون حرفا».

قال الداني: «والممدودة ثلاثة أحـرف؛ الـواو، واليـاء، والألـف، سـميت ممدودة لأن الصوت يمتد بها بعد إخراجها مـن مواضـعها، إلا أن المـد الـذي في الألـف أكثـر مـن المـد الـذي فـي الـواو واليـاء، [لأن اتّسـاعَ][8] الصـوت

---

(١) في (ج): أجدك قطبت.

(٢) في (ض): الرخاوة.

(٣) في (طث): المنفتحة.

(٤) في (ض): شيئا.

(٥) في (ج): منهما.

(٦) في (ض) و(ج) و(التحديد ص١٠٦): ضغط خص قظ.

(٧) ينظر: التحديد ص١٠٦، ١٠٧.

(٨) في (ج) و(ض): لاتساع.

بمخرج[1] الألف أشد من اتساعه بهما[2].

وحروف الصفير ثلاثة؛ الصاد، والسين، والزاي، سميت بذلك لأنك تسمع فيها صوتا[3] شبيها بالصفير عند إخراجها من مواضعها. والمتفشي حرف واحد وهو الشين، تَفَشَّتْ في الفم حتى اتصلت بمخرج الطاء[4].

والمستطيل حرف واحد وهو الضاد، استطالت في الفم حتى اتصلت بمخرج اللام. والمكرر حرف واحد وهو الراء، وهو حرف شديد، ويَنْحَرِف إلى اللام. والمنحرف حرف واحد وهو اللام.

والهوي حرف[5] واحد وهو الألف، وهو حرف اتَّسع مخرجُه لهواء الصوت أشَدَّ من اتساع غيره. وحرفا[6] الغنة النون والميم لأن لهما غنة في الْخَيْشوم، ألا ترى أنك إذا أمسكت أنفك، [7] ثم نطقت بهما، لم[8] يَجْرِ[9] فيهما صوتُ الغنة»[10].

---

(١) في (ج): فيخرج.

(٢) في (ج) و(ض): لهما.

(٣) سقطت في (ض) و(ج).

(٤) في (التحديد) ص١٠٥: الظاء.

(٥) في (ج): هو في حرف.

(٦) في (ض) و(ج): وحرف.

(٧) في (ج) و(التحديد): بأنفك.

(٨) سقطت في (ض).

(٩) كذا في (ض) و(التحديد). وفي (ج): «يجر» أو «يجز»؟. وفي (م) و(طث): يخرج.

(١٠) ينظر: التحديد ص١٠٧ ـ ١٠٩، بتصرف يسير.

«وحروف القلقلة إذا وقفت عليها خرج معها من الفم صُوَيْتٌ، ونَبَا اللّسانُ عن موضعه. (م): [1] ولا تكون القلقلة إلا في الوقف، وهي خمسة يجمعها قولك[2] ([جد تطق][3])؛ القاف والجيم والطاء والدال والتاء[4]، لأنك إذا وقفتَ عليها لم تستطع أن تقف دون الصوت[5]، {ومنهم من جعل الباء عوضا عن[6] التاء، فيجمعها[7] قولك[8]: ([قطب جد][9])، كما قال الشاطبي[10]:

وفي قُطْبُ[11] جَدٍّ خمسُ قَلْقَلَةٍ عُلَا»}[12]

والحروف الزوائد عشرة، يجمعها قولك (سَأَلْتُمونيها)، وحروف البدل اثنا عشر حرفا، [13] تسقط[14] من الزوائد السين وحدها، وتزيد فيها الطاء

---

(١) لم أجد هذا النقل في (القصد النافع) المطبوع.

(٢) سقطت في (طث).

(٣) في (ض): جدب طق.

(٤) في (ض): والباء.

(٥) في (ض): الصويت.

(٦) في (ج): من.

(٧) في (ج): فجعلها.

(٨) في (ج): في قوله. وفي (طث): في ذلك قولك.

(٩) في (ج): بجد قط.

(١٠) ينظر: شرح الشاطبية للضباع ص ٣٥٧.

(١١) في (ج): قطبه.

(١٢) ما بين المعكوفين سقط في (ض).

(١٣) سقطت في (طث).

(١٤) في (م): سقط.

والجيم والدال، ويجمعها قولك (طال يومٌ أَنْجَدتُه). وحروف الاعتلال أربعة؛ حروف[1] اللين الثلاثة والهمزة». وهنا انتهى كلام الداني[2].

ولما تكلّم (س) على الأحرف العشرة الزوائد، وجمعها في قوله (سألتمونيها) كما فعل الداني، قال[3]: «وإنما سُمّيت بحروف الزيادة، لأنه لا يوجد حرف زائد في اسم أو فعل لغير تضعيف إلا منها، وإنما قلنا لغير تضعيف، لأنه قد يُزاد غيرُها لتضعيف الكلمة إذا لم تكمل الأصول، قال ابن مالك:

«وضاعِفِ اللّامَ إذا أصْلٌ بَقِي ....» البيت[4]

وليس المقصود أنها لا تكون إلا زائدة، بل تكون أصولا وزوائد[5]، وهي في هذه التسمية كحروف الْـمُضارَعة فإنها قد تكون لغير المضارعة، نعم لا يكون للمضارعة إلا أحدها، ولا يكون [حرف زائد][6] عن أصول الكلمة، إلا أحدُ هذه الحروف العشرة المذكورة[7]، وقد جُمعت في تراكيب أخرى[8]، وأحسنُها قول ابن مالك: (أمانٌ وتسهيل)، وأقبحها من جهة التفاؤل (اليومَ تَنْساهُ).

---

(١) في (ج) و(ض): أحرف.

(٢) ينظر: (التحديد في الاتقان) ص١٠٩، مع اختلاف يسير.

(٣) سقطت في (ج).

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ص٦١٣.

(٥) في (م): وزائدة.

(٦) في (ض): حرفا زائدا.

(٧) سقطت في (ج) و(ض).

(٨) في (ج): أخر.

قال: وأحرف البدل[1] اثنا عشر، يجمعها قولك ([طال يوم أنْجَدتُّـه])[2]، وإنما سميت بذلك لأنها تُبدل من غيرها ويبدل غيرُها منها لموجب، وعلى كونها اثنيْ[3] عشر أكثرُ أهل التَّصْريف، وجعلها ابن مالك في ألفيته تسعةً، فقال[4]:

«أحْـرُفُ الإبـدالِ (هَـدَأْتَ مُوطِيَـا) ....»،

وجعلها في «التسهيل» اثنين وعشرين حرفا[5]، وجمعها في قوله: ([لِـجِدٍّ صَرْفُ شَكِسٍ آمِنٍ طَيَّ ثَوْبِ عِزَّتِه][6]). [7] قال في التسهيل: «والضروري في التصريف هجاء (طويت دائما)»، [8] فجعلها ثمانية فأسقط الهاء. وعدّها بعضُهم أحد عشر، وجمعها في قوله: (أجد طويت منها). وعدّها[9] بعضهم أربعة[10] عشر، فزاد الصاد والزاي واللام، وجمعها في قوله: (أنصت يوم زل[11] طه جد).

وعدّها بعضهم ثلاثة عشر، وجمعها في قوله: (استنجده يوم طال) ووهّمهُ

---

(١) في (م): الإبدال.

(٢) في (ج): تجدن طال. وفي (ض): أيومه تجدن طال.

(٣) في (م): اثنا.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ص ٦١٨.

(٥) سقطت في (م).

(٦) في (ض): بحر طرف شكس آمن هي ثوب عزته.

(٧) التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) ص٣٠٠.

(٨) نفسه ص٣٠٠.

(٩) في (م): وأعدها.

(١٠) سقطت في (ج).

(١١) في (ج) و(ض): زال.

ابنُ الحاجب[1]، فقال: «أسقط هذا القائلُ الصاد والزاي، وهما من حروف الإبدال، وزاد السين وليس منها»، قلت: وفي توهيمه نظر[2]، قال ابن الخباز[3]: «تتبعتُها في كتبهم، فلم تَزِدْ على خمسة عشر حرفا»، وجمعها في قوله: (استنجده يوم صال[4] زط[5]).

وقال الْـمُرادي: «لا طريق لحصرها[6] إلا الإستقراء، وهذا كلّه في الإبدال لغير الإدغام[7]، وأما الإبدال له، [8] فجائزٌ في حروف المعجم كلها». انتهى كلام (س).

ولنرجع إلى بيان[9] كلام الناظم، وقدّمنا كلامَ الداني وكلام (س) تَوْطِيَةً، ليتضح به المعنى، ويكونَ كالشرح لمقاصد الناظم رحمهم الله تعالى، وعامَلَنا

---

(١) هو = عثمان بن عمر بن أبي بكر، أبو عمرو الأسناني، الشهير بابن الحاجب، الفقيه الأصولي المالكي، النحوي المقرئ، كان رأسا في العربية، أخذ عن الشاطبي المقرئ وغيره، وصنّف التصانيف النفيسة، وكان ثقةً دَيّنا. توفي (٦٤٦هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار ٣/ ١٢٨٧ ـ وسير أعلام النبلاء ٢٣/ ٢٦٤.

(٢) في (م): نظرنا.

(٣) هو = أحمد بن الحسين بن علي، أبو عبدالله شمس الدين، ابن الخبّاز الموصلي، نحوي ضرير، له عدة تصانيف. توفي سنة (٦٣٨هـ). ينظر: الأعلام للزركلي ١/ ١١٧.

(٤) في (ج) و(ض): طال.

(٥) في (ض): زص.

(٦) في (م): لحصارها.

(٧) في (طث): إدغام.

(٨) سقطت في (ض).

(٩) الزيادة في (ض).

وإيّاهم بإحسانه ورحمته.

قوله:

وما عَداها رِخْوَةٌ لَكِنَّا يَقِلُّ في هِجاءِ لَمْ يَرْعَوْنَا

قد تقدم أن حروف الرخوة أي المحضة، ثلاثة عشر حرفا، وهي ما عدا حروف الشدة المذكورة، وما عدا هجاء قولك (لم يرعونا)، قال ابن آجرّوم في شرح حرز الأماني: «وعدد الرخوة المحضة[1] ثلاثة عشر حرفا، وهي: الحاء، والهاء، والغين، والخاء[2]، والشين، والصاد، والضاد، والزاي، والسين، والطاء، والثاء[3]، والذال، والفاء[4]. والتي بين الشدة والرخوة ثمانية أحرف يجمعها قولك (لم يرعونا)، وإن شئت قلت (لم يروعنا)، وإن شئت قلت (نُوَلِّي عُمَرا)».

قوله (وماعداها رخوة)، قلت: ظاهره وما عدا حروف الشدة فهي رخوة، فيشمل الرخوة المحضة والثمانية[5] التي بين الشدة والرخوة. ثم قال (لكنا يقل)، أي [لكن يَقِلّ][6] الرخوة في هجاء (لم يرعونا)[7].

قال (س): «فالرخوة وصفٌ ثابت لغير حروف الشدة الثمانية المجموعة في (أجدت قطبك)، وهي بقيّة حروف المعجم، وهي أحدٌ وعشرون حرفا بين

---

(١) في (ج): محضا.

(٢) سقطت في (ج).

(٣) في (م) و(طث): التاء.

(٤) سقطت في (ج).

(٥) في (م) و(طث): الثانية.

(٦) سقطت في (م) و(طث).

(٧) في (م) و(طث) زيادة: «قليل».

الرخوة المحضة، والثمانية التي بين الرخوة والشدة». (م) و(ع): «ومنهم من جمع التي بين الرخوة والشدة في هجاء (نُوَلِّي عُمَرَ)، فجعلها سبعة فأسقط منها الألف، ومنهم من جعلها خمسة وجمعها في هجاء (لم يرع)، والصحيح أنها ثمانية بثبوت الألف وبه قال سيبويه»[1].

والانْسِفالُ في سِوَى هِجاءِ قِظْ[2] خُصَّ ضَغْطٍ ذاتِ الاسْتِعْلاءِ

وأحْرُفُ الإطْباقِ مِنْ ذِي الصّادُ والطّاءُ ثم الظّاءُ ثم الضّادُ

(م): «الانسفال انخفاض اللسان والصوت إلى قَاعِ الفم وهو ضد الاستعلاء، والاستعلاء[3] عُلُوّ الصوت إلى الحنك عند النطق بالحرف، وحروف الاستعلاء سبعة يجمعها ما ذكره[4] الناظم. فأخبر أن الانسفال في سائر الحروف، غير حروف الاستعلاء»، [5] والاستعلاء في السبعة، والانسفال في الباقي، وهو اثنان [وعشرون.

(ج) و(ع): «ومعنى (قظ): من اليَقَظة، وهو الإنتباه ضد النوم، و(خص) معناه خَصُّ العرب][6] ونَسْجُهم، ومعنى (ضغط) الشدة والضيق»[7].

وقال (س): «قال أبو شامة في باب الراءات: ومعنى قوله (قِظْ خُصَّ

(١) ينظر: (القصد النافع) ص ٣٦٢.

(٢) في (ض): قُظْ.

(٣) سقطت في (م).

(٤) في (ج): قال.

(٥) (القصد النافع) ص ٣٦٢، ٣٦٣.

(٦) ما بين المعكوفين سقط في (ج).

(٧) ينظر: (شرح المجاصي) ورقة ٢٠٦، (٢٠٨/ ٢١٢).

ضَغْطٍ) أي أَقِمْ[1] في القَيْظ يعني في الْـحَرّ، وفي خصٍّ ذي ضَغْطٍ، أي اِقْنَع من الدنيا بمثل ذلك وما قارَبَه، واسلُك سبيل السلف الصالح في ذلك». [2] وذكر عن أبي وائل[3] أنه «كان له خَصٌّ من قَصَب يكون فيه هو ودابّته، فإذا غزا نقضه، [4] وإذا[5] رجع بناه»[6].

ثم قال (وأحرف الإطباق إلى آخره)، فذكر أن من هذه الحروف السبعة أربعةً تُـخَصّ[7] بالإطباق مع الاستعلاء وهي التي ذكر، فالإشارة[8] بقوله (ذي) إلى حروف الاستعلاء السبعة، وقد تقدم بيان معاني هذه الحروف مكررا، فأغنى عن إعادته.

وغَيْرُها مُنْفَتِحٌ، ثم الصَّفِيرْ　　　في السِّينِ والصّادِ وفي الزّايِ الجَهيرْ

أي وغير حروف الإطباق المذكورة منفتحٌ، يعني ما بقي من الحروف

---

(١) في (م) و(طث): قم.

(٢) إبراز المعاني ص٢٥٦.

(٣) هو = شَقيق بن سلمة، أبو وائل الأسدي، تابعي مُـخَضْرَم أدرك النبيَّ ﷺ وما رآه، الإمامُ الكبير شيخ الكوفة، حدّث عن عمر، وعثمان، وعلي، وعبدالله بن مسعود، وحذيفة، وأبي موسى.. وعنه الحكم بن عتيبة، وأبو إسحاق، والأعمش، ومنصور،... وخلقٌ كثير. كان ثقةً عاقلا، رأساً في العلم والعمل، وهو من أعلم أهل الكوفة بحديث ابن مسعود، توفي سنة (٨٢هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء ٤/ ١٦١.

(٤) في (ج): قضه. وفي (طث): أنقضه.

(٥) سقطت في (ج) و(طث).

(٦) إبراز المعاني ص٢٥٦.

(٧) في (ج): غير واضحة.

(٨) في (م): في الإشارة.

حروفُ الاستعلاء وغيرها، وهي خمسة وعشرون حرفا. قوله (ثم الصفير إلى ءاخره) هذا[1] أيضا إحدى الصفات من صفات الحروف التي[2] تقدم ذكرها، فأخبر أن الصفير في ثلاثة أحرف؛ وهي الصاد، والزاي، والسين، وسُمّيت بذلك لأنك تسمعُ فيها صوتا[3] شبيها بالصفير. وقوله (وفي الزاي الجهير) (ع): «وَصْفُه بالجهر إنما هو زيادةٌ في البيان، إذ معلوم أنه من حروف الجهر، لقوله[4] (وفي سواها الجهر)، يعني سوى حروف الهمس على ما تقدم.

(ج): «قوله (وفي الزاي الجهير) أي المجهورة، لأن الصاد والسين يَتَّصِفان بالْـهَمْس، وخالَفَتْهُما الزايُّ بالجهر»[5].

[والـمُتَفَشّـي الشّـينُ والفـاءُ وقِيـلْ يكونُ في الضّادِ ويُدعَى الـمُستَطِيلْ

التَّفَشِّي[6] هو الانتشار. (م): انتشار «خروج الرّيح وانبساطه. ذكر أنه يكون في الشين والفاء وهو كما قال، لكنه في الشين أظهر، وهي أخصّ بهذا الوصف من الفاء. ولم يذكر الداني في بعض كتبه[7] غيرَها، وقال: «إنها تفشت

(١) في (ض): هذه.

(٢) في (ج): الذي.

(٣) سقطت في (ض) و(ج).

(٤) في (ض) و(ج): من قوله.

(٥) (شرح المجاصي) ورقة ٢٠٧، (٢٠٩/ ٢١٢).

(٦) في (م): المتفشي.

(٧) ذكرها في كتابه: التحديد في الاتقان ص١٠٧، ١٠٨، فقال: «والمتفشي حرفٌ واحد وهو الشّين، تفشّت في الفم لِرَخاوتها حتى اتّصلت بمَخْرج الظاء، وكذلك الفاء تفشّت حتى اتصلت بمخرج الثاء».

في الفم حتى اتصلت بمخرج الطاء[1]»، يعني انتشرت. ثم قال (وقيل يكـون في الضاد) يعني التفشي، (ويُدعى) أي ويُسمّى المستطيل، قال المهـدوي: «سـمّيت الضاد بالمستطيل لأنها استطالت حتى اتصلت بمخرج اللام»][2]»[3].

والـلّامُ مالَـتْ نحـوَ بَعْـضِ الأحـرُفِ　　فسُمّيـــتْ لـذاكَ بالـمُنْـحَـــرِفِ

(م): «سُمّيت اللام بالمنحرف لِـمَيْلها[4] لمخرج الضاد»، [5] وقد تقدم أنها من الحروف التي بين الرخوة والشدة، فقوله (مالت نحو بعض الأحرف) يعنـي في المخرج والصفة جميعا، فقد مالت لمخرج الضاد، ولِصِفَة حروف الشدة، وهـو ظاهر إطلاق لفظه، حيث ذكر الْـمَيْلَ[6] مطلقا.

والـرّاءُ فـــي النّطــقِ بـــها تَكْريـــرُ　　وهْـــوَ إذا شَدَّدتَّـــها[7] كَثيـــرُ

(م): «معنى[8] التكرير في الراء هـو[9] تضـعيف يوجـد في جسـمها، لأن طرف اللسان يَرْتَعِد بها عند النطق، فهي في تقدير حرفين، ويقـوى مـع التَّشْـديد[10]

---

(١) في (القصد النافع) ص ٣٦٣: الضاد. وفي (التحديد في الاتقان ص١٠٨): الظاء.

(٢) ما بين المعكوفين سقط كله في (ض).

(٣) (القصد النافع) ص ٣٦٣، ٣٦٤ بتصرف.

(٤) في (ض): لأنها مالت.

(٥) (القصد النافع) ص ٣٦٤.

(٦) في (ض): المثل.

(٧) في (م): شددها.

(٨) سقطت في (م).

(٩) سقطت في (م) و(طث).

(١٠) في (م): الشديد.

كما قال، ولا يبلغ بها حَدّا[1] ينتهي إلى القُبح[2] فيه». [3] قوله (وهو) الضمير عائد[4] على التكرير. (ج): «إذا نُطق بالراء تكَرَّر مخرجُها مرتين أو ثلاثا، ولا يُزاد على ذلك لئلا يخرجَ الحرف عن حَدّه»[5].

(ع): «وهذه الرّاء لها صفةٌ تَخُصّها وهي التكرير كما ذكر الناظم، وتوصف أيضا بالانحراف مثل اللام، ففيها على هذا صفتان، ولم يذكر المؤلف لها إلا صفة واحدة وهي التكرار، وأما الشاطبي فقد ذكر الصفتين لها، حيث قال[6]:

«ومُنحَرِفٌ لامٌ وراءٌ[7] وكُرِّرَتْ   كمَا المُستطيلُ الضّادُ ليسَ بأَغْفَلا»،

فشاركَها في الانحراف وخصّها بالتكرار[8]، قال ابن آجرّوم: «وُصفت بالتكرار لأنك إذا وقفتَ[9] عليها، تَعَثَّر[10] اللسان».

والْغُنّةُ الصّوتُ الذي في الْميمِ   والنّونِ يَخْرُجُ من الْخَيْشومِ

---

(١) في (م) و(ض) و(طث): حد.

(٢) في (القصد النافع) ص ٣٦٤: الفتح.

(٣) (القصد النافع) ص ٣٦٤ بتصرف يسير.

(٤) في (ج): يعود.

(٥) (شرح المجاصي) ورقة ٢٠٧، (٢٠٩/ ٢١٢) بتصرف يسير.

(٦) ينظر: شرح الشاطبية للضباع ص ٣٥٧.

(٧) سقطت في (ج).

(٨) في (طث): بالتكرير.

(٩) في (ج): قمت.

(١٠) في (ض): تعر.

كلامُه واضح، ذكر أن الغنة تكون في الميم والنون، وقوله (يخرج) أي يخرج هذا الصوت من الخيشوم، وهذا كما قال الـهَوْزي رحمه الله تعالى:

«والنّـــونُ فيـــه غنّـــة والـــميمُ   وصَوْتُهما[1] مَقَـرُّه[2] الـخَيْشومُ»

قال الداني: «والخيشوم هو الْـخَرْقُ الْـمُنْجَذِبُ إلى داخل الفم»، [3] (م)[4]: «فالنون على هذا لها مخرجان؛ فمخرجٌ لها، وهو طَرَفُ اللسان حسب ما تقدم، ومخرجٌ لِغُنّتها، وهو هذا». [5] قال (ج): «الغنة الصوت الذي يوجد عند مخرج الميم والنون، وإذا أردتَ معرفة ذلك فضَعْ يَدَكَ على أنفك، وتنطق بالميم والنون، فيتبيّن لك ذلك»[6].

فهـــذه الصِّفـــاتُ باخْتِصـــارِ   تُفيدُ [في الإدْغامِ][7] والإظهـارِ

أي هذه الصفات[8] التي ذكرت هي صفات[9] الحروف، وفائدتُها تَظْهَرُ في الإدغام والإظهار، [وهو كما قال][10]، لأن بمعرفة صفات الحروف

---

(١) في (ض): وصوتها.

(٢) في (ج): مقرها.

(٣) التحديد في الاتقان ص١١٥.

(٤) سقط في (م) و(طث).

(٥) (القصد النافع) ص ٣٦٥.

(٦) (شرح المجاصي) ورقة ٢٠٨، (٢١٠/ ٢١٢).

(٧) في (ج): بالإدغام.

(٨) سقطت في (ج) و(ض).

(٩) سقطت في (م).

(١٠) سقطت في (م) و(طث). وفي (ج): وهذا كما قال.

ومخارجها يُعرف ما يَـحْسُن من الإدغام وما يَقْبُح، بحسب قُرْب المخرج وبعده.

(ج): «قوله (تفيد في الإدغام والإظهار)، أي لأن الأصل في الإدغـام [أن لا][1] يُدغم إلا الضعيفُ في القويّ ليكتسب[2] منه قوّةً، [ولا يـدغم القـوي في الضعيف ليكتسب منه ضَعْفاً][3]، فإن أدّى الأمر إلى ذلك، نحـو: ﴿بَسَطتَّ﴾ [المائدة: ٣٠]، و﴿نَخْلُقكُّم﴾[المرسلات: ٢٠]، و﴿أَحَطتُّ﴾[النمـل: ٢٢]، أبْقَـوْا الصّفةَ القوية، وإن اتفقا في الصفة جازَ ذلك أيضا، لأن كل واحد منهما يُساوي الآخر، ومن لا يَدْري هذه الصفات، لا يَدْري حقيقةَ الإدغام»، [4] والله سبحانه أعلم بالصواب، وإليه الْـمَرْجِع والْـمَآبُ.

❒❒❒

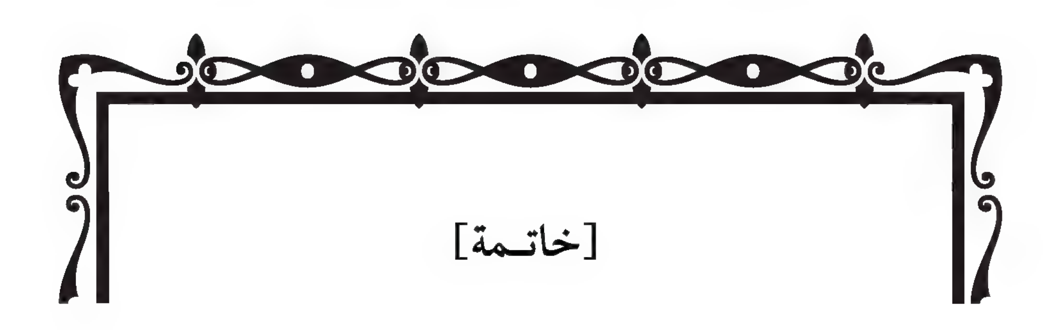
---

(١) في (ج): لا. وفي (ض): ألا.

(٢) في (ج): فيكتسب.

(٣) ما بين المعكوفين سقط في (ض).

(٤) (شرح المجاصي) ورقة ٢٠٨، (٢١٠/ ٢١٢).



[خاتـمة]

يقـول عُبيـدالله الحقيـر الفقيـر[1]، المعتـرف [بالعجـز والتقصيـر][2]: عبدُ الرحمن بن محمد بن مَـخْلوف الثَّعالبيُّ لَطَفَ الله به:

قد انتهى ما قصدتُّه من إيضاح الدّرر اللوامع، أسأل الله أن يجعله لنا مـن العلم الخالص النافع، وقد تَـحَرَّيْتُ فيـه جَهْـدي الصّـوابَ، ومِـنَ الله سـبحانه أرْتَـجِي حُسْنَ المآب، ولم آلُ في ذلك نُصحا، ولا ادَّخرتُ وُسْعاً، فمن عَثَـر عـلى خَللٍ، أو اطلع منه على زَلل، مما طغى به القلمُ أو جرى به اللسـان، ممـا لم يُعصـم منه الإنسان، فليلتمِسْ لمؤلّفه عُذرا، ويُصْـلِح مـا رآه، يُعْظِـمِ اللهُ لـه أجـرا، والله أسأل أن ينفعني وإياكم به، آمين[3].

{وكان الفراغُ منه في أواسـط ربيـع الثانـي مـن عـام اثنيـن وأربعـين وثمانمائة.

اللّهمَ اخْتِم لنا بالسعادة برحمتك يا أرْحَمَ الراحميـن، يا أرحـم الـراحمين، يا أرحم الراحمين، وصلَّى اللهُ على سيّدنا محمـد خـاتَمِ النبيئين وإمـام المرسـلين،

(١) سقطت في (ج) و(ض). وفي (م): الفقير الحقير.

(٢) في (ض) و(ج): بالتقصير.

(٣) الزيادة في (ض).

وءاله وصَحْبِه، [وسلّم تسليما][1]، والحمد لله ربّ العالمين [2].

[كَمُل بحمد الله وحسن عَوْنِه. انتهى][3]}[4].

❐❐❐

(١) سقطت في (م) و(طث).

(٢) في النسخة (م) زيادة:

«قد تمّ بعون الله تعالى هـذا الشرح النـافع المسـمى بـ (الْـمُختارُ مـن الْـجَوامع في مُـحاذاةِ الدُّرر اللّوامع في أَصْل مَقْرأ الإمام نافع) على يد كاتبه لنفسه، ثم لمـن شـاء الله بعده: **عبدالله بن محمد بن سيد**، اللهم اغفر لي ولوالديّ، ولمـن دعـا لي بـالخير، اللهـم اغفر لنا ولوالدينا ولوالديهم وجميع المسلمين كلّهم يا ربّ العالمين، آمين.

اختمتُ هذا الكتاب في شهر رمضان تسعة وعشرين يوما، في يوم الإثنـين، في اركيـب أهل حاج أرماظين (هكذا رُسمت، والكاف فوقها ثلاث نقاط).

اللهم اجعل آخر كلامنا بقول لا إله إلا الله محمد رسول الله، اللهـم صَـلِّ عـلى سـيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما، اللهم صل على محمد النبي الحبيب، اللهم صـل على محمد النبي الكريم وشفيعنا غدا فينا».

(٣) الزيادة في (ج).

(٤) ما بين المعكوفين الكبيرين وقع بدله في (ض): [اللهـم صـلِّ عـلى سـيدنا محمـد وآلـه أجمعين. وكان الفراغ منه أوائل ربيع الأنوار من عام أربعة وتسـعون ومـائتين وألـف. اللهم اختم لنا بالسعادة برحمتك يـا أرحـم الـراحمين، يـا أرحـم الـراحمين، يـا أرحـم الراحمين، وصلى الله على سيدنا محمد خـاتم النبيـين، وآخـر دعوانـا أن الحمـد لله رب العالمين. انتهى، كمل وتَمَّ والحمد لِـمَنْ جُودُهُ عَمَّ، سنة ١٢٣٠.].

فالظاهر أن كاتب هذه الكلمات هو أحدّ النساخ، وليس المؤلف قطعا.

ـ قال مُـحَقِّقُه: وتَمّ الفراغُ من تحقيق الكتاب، ومقابلة نُسخه، وضبط نصّه، والتعليـق عليه،... نهايةَ شهر رمضان ١٤٤١هـ، الموافق لنهاية شهر ماي ٢٠٢٠. والحمد لله عـلى نعمه وتوفيقه.

الفهارس العلمية

* فهرس الأحاديث الْـمُخرّجة.
* فهرسُ الأعلام الْـمُتَرْجم لـهم.
* فهرس الـمصادر والـمراجع.
* فهرس الـموضوعات.

فهرس الأحاديث الْـمُخرّجة

طرف الحديث	الراوي	الصحيفة
«أتينا رسول الله ﷺ فقال: إن الملك كان معنا فقال: اِقْرأ القرآنَ، فعَدَّ حتى بلغ سبعة أحرف...».	أبيّ بن كعب	٣٥٢
«أن جبريل عليه السلام أتى النبيَّ ﷺ، فقال له: اِقْرأ	عبدالله بن عباس	٣٥١
«أن النبي ﷺ سُئل: أيّ العمل أفضل؟ قال: الْـحَالُّ الْـمُرْتَحِلُ...».	عبدالله بن عباس	٣٤٦
« خيرُكم من تَعَلّم القرآنَ، وعَلَّمَه ».	عثمان بن عفان	٦
«قال رسول الله ﷺ: الماهِرُ بالقرآن مع السَّفرَةِ الكِرام الْبَرَرَة،...».	عائشة	١٠٤

❐ ❐ ❐

فهرسُ الأعلام الْـمُتَرْجم لـهم

اسم العلم	الصحيفة

اسم العلم	الصحيفة

اسم العلم	الصحيفة

اسم العلم	الصحيفة





فهرس المصادر والمراجع

١ - إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع/ عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، أبو شامة (٦٦٥هـ) ـ تحقيق: إبراهيم عطوه عوض، دار الكتب العلمية.

٢ ـ الأرجُوزة الـمُنبِّهة على أسماء القُرّاء والرُّوَاة وأصولِ القراءات وعَقْدِ الدِّيانات بالتّجويد والدِّلالات/ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني ـ تحقيق: محمد بن مجقان الجزائري ـ دار المغني، الرياض، ط١، ١٤٢٠/ ١٩٩٩.

٣ ـ الإقناع في القراءات السبع/ أحمد بن علي أبو جعفر بن الباذش (٥٤٠هـ) ـ تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، ط١، ١٤٠٣. دار الفكر، دمشق.

٤ ـ «البُستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان/ ابن مريم المديوني التلمساني ـ ط المطبعة الثعالبية الجزائرية، ١٣٢٦/ ١٩٠٨.

٥ ـ بُغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة/ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٩١١هـ) ـ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط١، ١٣٨٤/ ١٩٦٥.

٦ ـ تاريخ بغداد (تاريخ مدينة السلام وأخبار محدّثيها وذِكرُ قُطّانها العلماء من غير أهلها ووارديها)/ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ). تحقيق: د. بشار عواد معروف ـ دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٢٢/ ٢٠٠١.

٧ ـ التّحديد في الاتقان والتجويد/ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني. تحقيق ـ د. غانم

قَدُّوري الحمد ـ دار عمار، الأردن، ط١، ١٤٢١/ ٢٠٠٠.

٨ ـ التفسير والمفسرون/ د. محمد حسين الذهبي.

٩ ـ التيسير في القراءات السبع/ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (٤٤٤هـ) ـ دراسة وتحقيق: فريد محمد بن عزوز، دار ابن كثير، دمشق، ط٢، ١٤٣٧/ ٢٠١٦.

١٠ ـ جامع البيان في القراءات السبع المشهورة/ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني ـ تحقيق: محمد صدوق الجزائري ـ نشر محمد علي بيوض، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٦/ ٢٠٠٥.

١١ ـ جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس/ محمد بن فتوح الحميدي (٤٨٨هـ) ـ تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط١، ١٤٢٩/ ٢٠٠٨.

١٢ ـ الجواهر الحسان في تفسير القرآن/ تحقيق: د. عمار طالبي.

١٣ ـ الحلل السندسية في الأخبار التونسية/ محمد بن محمد الأندلسي ـ الوزير السرّاج (١١٤٩) ـ تحقيق: محمد الحبيب الهيله، طبع دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٥.

١٤ ـ سير أعلام النبلاء/ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ). أشرف على تحقيقه: شعيب الأرناؤوط ـ مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٥ ـ شجرة النور الزكية في طبقات المالكية/ محمد بن محمد مخلوف.

١٦ ـ شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع/ أبو عبدالله محمد بن عبد الملك المنتوري القيسي (٨٣٤هـ) ـ تحقيق: أ. الصديقي سيدي فوزي ـ ط١، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ـ ١٤٢١/ ٢٠٠١.

١٧ ـ شرح قصيدة أبي مزاحم الخاقاني/ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (٤٤٤هـ) ـ تحقيق: غازي بن بنيدر العمري.

١٨ ـ الصّلة/ خلف بن عبد الملك أبو القاسم ابن بَشْكُوال (٥٧٨هـ) ـ تحقيق إبراهيم

الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت، ط١، ١٤١٠/ ١٩٨٩.

١٩ ـ الضوء اللامع/ عبد الرحمن السخاوي.

٢٠ ـ غاية النهاية في طبقات القراء/ شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن الجزري الدمشقي (٨٣٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٦.

٢١ ـ غَنيمة الوافد وبُغية الطالب الماجد (فهرسة مرويات ومؤلفات الشيخ عبد الرحمن بن مخلوف الثعالبي ٨٧٥هـ)، ويليها رحلةُ عبد الرحمن الثعالبي ـ تحقيق: عبد الرحمن شريف، طبع دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٦/ ٢٠٠٥.

٢٢ ـ الفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع/ أبو زيد عبد الرحمن بن القاضي (١٠٨٢هـ) ـ تحقيق: أحمد بن محمد البوشخي. المطبعة الوطنية، مراكش، المغرب، ط١، ١٤٢٨/ ٢٠٠٧.

٢٣ ـ فرائد المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني (السفر الأول)/ محمد بن محمد بن داود ابن آجروم الصنهاجي (٧٢٣هـ) ـ تحقيق: عبد الرحيم بن عبد السلام نبولسي ـ ـ أطروحة بجامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤١٧/ ١٩٩٧.

٢٤ ـ فهرس ابن غازي/ محمد بن أحمد بن محمد بن غازي المكناسي (٩١٠هـ) ـ تحقيق: محمد الزاهي ـ دار بوسلامة للطباعة والنشر، تونس.

٢٥ ـ القراء والقراءات بالمغرب/ سعيد اعراب ـ دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٠/ ١٩٩٠.

٢٦ ـ قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش ـ مقوماتها البنائية ومدارسها الأدائية غلى نهاية القرن العاشر الهجري ـ/ د. عبد الهادي حميتو ـ منشورات وزارة الأوقاف، المملكة المغربية، ١٤٢٤/ ٢٠٠٣.

٢٧ ـ القصد النافع لبغية الناشئ والبارع على الدرر اللوامع في مقرئ الإمام نافع/ محمد بن إبراهيم الشريشي، الشهير بالخرّاز (٧١٨هـ) ـ تحقيق التلميدي محمد محمود الشنقيطي، ط دار الفنون، جدة، المملكة العربية السعودية، ١٤١٣/ ١٩٩٣.

٢٨ ـ كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها/ أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ) ـ تحقيق: د. محيي الدين رمضان، الرسالة العالمية، دمشق، ط١، ١٤٣٤/ ٢٠١٣.

٢٩ ـ المختار من الجوامع في محاذاة الدرر اللوامع/ عبد الرحمن الثعالبي ـ المطبعة الثعالبية، الجزائر، ط١، ١٣٢٤/ ١٩٠٦.

٣٠ ـ المختار من الجوامع في محاذاة الدرر اللوامع/ عبد الرحمن الثعالبي ـ تحقيق: محفوظ بوكراع، وعمار بسطة ـ عالم المعرفة، الجزائر، ٢٠١١.

٣١ ـ معجم أعلام الجزائر ـ من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر ـ/ عادل نويهض ـ دار الوعي، الجزائر، ١٤٣٨/ ٢٠١٧.

٣٢ ـ معجم المفسرين/ عادل نويهض.

٣٣ ـ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار/ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ـ تحقيق: طيار آلتي قولاج، استانبول، ١٤١٦/ ١٩٩٧.

٣٤ ـ الـمُقْنِع في معرفة مَرْسومِ مصاحف أهل الأمصار ـ مع كتاب النَّقْط/ أبو عمرو عثمان ابن سعيد الداني. تحقيق: د. حاتم صالح الضامن ـ دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٣٢/ ٢٠١١.

٣٥ ـ الْـمُكتفَى في الوقف والابتدا/ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (٤٤٤هـ) ـ تحقيق: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧/ ١٩٨٧.

٣٦ ـ المنظومة الخاقانية/ أبو مزاحم موسى بن عبيدالله بن خاقان (٣٢٥هـ) ـ طبع مكتبة أولاد الشيخ للتراث، مصر.

٣٧ ـ النجوم الطوالع على الدر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع/ إبراهيم المارغني المالكي التونسي (١٣٤٩هـ).

٣٨ ـ نيل الابتهاج بتطريز الديباج/ أبو العباس أحمد بابا التَّنْبَكْتِي (١٠٣٦هـ) ـ عناية د. عبد الحميد عبدالله الهرّامة ـ دار الكاتب، طرابلس، ليبيا، ٢٠٠٠.

٣٩ ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان/ شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان (٦٨١هـ) ـ تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

* **الرسائل الجامعية والبحوث العلمية:**

٤٠ ـ مقال: «الإمام ابن برّي، ونظمه الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع ـ دراسة تحليلية ـ»/ أ. د كافي بوبكر ـ منشور بمجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة. سنة ١٤٢٥/ ٢٠٠٤، العدد ١٧.

٤١ ـ الإمام أبو الحسن الحصري؛ رائد الاتجاه القيرواني في الأداء في المغرب، وقصيدته الرائية في قراءة نافع/ عبد الهادي بن عبدالله حميتو. بحث منشور على النت في (٦١ صحيفة).

٤٢ ـ «اللآلئُ الفَريدة في شرح القصيدة»/ محمد بن حسن بن محمد بن يوسف، أبو عبدالله الفاسي (٦٥٦هـ) ـ دراسة وتحقيق: الطالب عبدالله عبد المجيد نمنكاني ـ رسالة ماجستير، قسم الكتاب والسنة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة. ١٤٢٠.

٤٣ ـ متن الدرر اللوامع وجهود العلماء في خدمته/ الطالبة: فردوس زيد، رسالة ماستر من قسم العلوم الإنسانية، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، سنة ١٤٣٦/ ٢٠١٥.

* **المخطوطات:**

٤٤ ـ شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع/ أبو عبدالله محمد بن شعيب المجاصي ـ النسخة مرفوعة على موقع مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود، الدار البيضاء، المملكة المغربية، تحت رقم (٤٧٩٥).

٤٥ ـ مفردات القراء السبعة/ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني. نسخة مخطوطة بالمكتبة الأزهرية. مرفوعة على شبكة الألوكة.

❐ ❐ ❐



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

ثانيا: النص الـمُحقّق

الموضوع	الصفحة

❐ ❐ ❐